

مكتبة مدبولي
Madbouli Bookshop

الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers

الاقتصاد العالمي المرحلة التالية؟

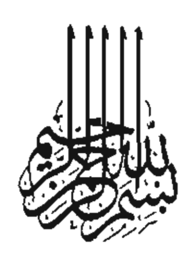
تحدّيات وفرص في عالم بلا حدود

كينيشي أوهمي

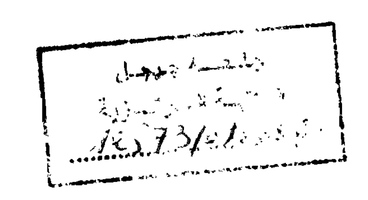
الاقتصاد العالمي:

المرحلة التالية؟

تحديات وفرص في عالم بلا حدود



يضم هذا الكتاب ترجمة الأصل الإنكليزي
The Next Global Stage
حقوق الترجمة العربية مرخّص بها قانونياً من الناشر
Wharton School Publishing
بمقتضى الاتفاق الخطي الموقّع بينه وبين الدار العربية للعلوم



الاقتصاد العالمي:

المرحلة التالية؟

تحديات وفرص في عالم بلا حدود



تأليف

كينيشي أوهمي

ترجمة

مركز التعريب والبرمجة



الدار العربية للعلوم

Arab Scientific Publishers

ISBN 9953-29-677-4

الطبعة الأولى

1427 هـ - 2006 م



الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 860138 - 785108 - 785107 (1-961)
ص.ب: 13-5574 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان
فاكس: 786230 (1-961) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

الترجمة: مركز التعريب والبرمجة، بيروت - هاتف 811373 (9611)

التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (9611)

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (9611)

المحتويات

القسم الأوّل: المسرح

القسم الثاني: توجيهات مسرحيّة

القسم الثالث: النص

المقدّمة

إنّ الأفكـــار لا تنبثق بصورة كاملة، بل إنّها مزيج مُربك من الخبرة والتبصّر والآمـــال والإلهام. تأتي كالوميض في ظلّ الأنوار الساطعة، متردّدةً، غير أكيدة من ردّة فعل الجمهور المحتملة. تنشأ وتتطوّر، محذّرةً من تغيّر التفاعلات والظروف.

لقـــد عـــدّدتُ الـــبراهين التي تشكّل أساس *المسرح العالمي التالي* لأكثر من عقدَيـــن. وعالجـــتُ في كتابَيّ السابقَين، *العالم اللامحدود*، *والقارّة الخفيّة*، مواضيع عديدة ما زلت أستكشفها. فالأفكار، كما أقول، لا تنبثق بصورة كاملة.

وقد ساهمت قوّتان في تشكيل كتابي الحالي *المسرح العالمي التالي*.

أوّلهـــا، الشـــهادة عـــلى تغيّر الظروف. إذ تغيّر العالم بقوّة خلال العقدين الماضيين، كما أنّ القواعد الاقتصاديّة، السياسيّة والاجتماعيّة، المشتركة والشخصيّة التي تطبّق اليوم تحمل في طيّاتها علاقة شحيحة طُبّقت على قواعد العقدين الماضيين. *فالأوقات المختلفة تتطلّب نصّاً جديداً.*

والمشكلة أنّنا غالباً ما نجد أنفسنا نقرأ النص المملّ نفسه. فمع اتّساع الاقتصاد العـــالمي، حلّـــت نظرة متوحّدة حول تجارة العالم. اعتبرت هذا النشاط التجاري المُتـــنامي حول العالم بمثابة وحدة كاملة في حدّ ذاتها، لا تحدّها الحواجز القوميّة. لم تُكتسَب هذه النظرة من الطريق المتشابهة التقليدية لقراءة النصوص وتعلّم المقالات، بـــل مباشـــرةً من التعرّف إلى العالم، ومن خلال السفر المتكرّر والاختلاط بتجارة الـــناس العالميّة. ولربّما، في تناقض ظاهري، يسبّب هذا الأمر تشابهاً لوجهة النظر.

فقد تمّت مقاسمة الآراء والنظرات، كما تمّت مقاسمة أنواع التطوّر المهمّة في عالميّ السياسة والاقتصاد. فمع مقاسمة وجهات النظر، تأتي مقاسمة الحدود. غير أنّ نظرة العالم المشتركة لن تُنتج الحلول والإجابات غير التقليديّة التي تتطلّبها المرحلة العالميّة.

خلال الثلاثين سنة الماضية، سافرتُ إلى ستّين بلداً كمستشار، متحدّث ومستمتع بالعطلة. لقد زرتُ بعض الدول كالولايات المتّحدة أكثر من 400 مرّة، كوريا وتايوان 200 مرّة وماليزيا 100 مرّة. وقمتُ مؤخّراً بتخصيص ستّ زيارات في السنة إلى الصين، وأسّستُ شركةً في داليان، وأنتجتُ 18 ساعة لبرنامج تلفزيوني بهدف شرح ما يجري هناك على صعيد الأعمال والسياسة. كما أنّني أمضي وقتاً طويلاً على الساحل الذهبي في أستراليا وويستلر، كندا. وبالطبع أقيم في طوكيو كمواطن ياباني وغالباً ما أتنقّل في اليابان.

كما ترون، أنا أعتقد بأنّ لا شيء أكثر أهمّية من زيارة البلاد حاليّاً ومقابلة أصحاب الشركات والتكلّم إلى المدراء التنفيذيّين والموظّفين والمستهلكين. هكذا يمكنك أن تفهم ما يجري من حولك. خلال بعض زياراتي، عملت مع مجموعات تضمُّ بين 40 و60 مديراً يابانيّاً أدلوا بشهاداتهم مباشرةً على المناطق التي تجذب مال العالم. فقد أخذت مجموعة إلى إيرلندا لدراسة كيفيّة قيام العمليّة المتقاطعة الحدود، الهادفة إلى إرسال الأعمال إلى خارج البلاد لتقليص كلفة الإنتاج، في مسعى لإعادة تشكيل الاقتصاد. وأخذت هذه المجموعة إلى إيطاليا كي ترى المدن الصغيرة وهي تزدهر في المرحلة التالية. وقمنا بزيارة البلدان الإسكندنافيّة لمعرفة سبب نهوضها كدول العالم الأكثر تنافسيّة. وقد زرنا بلدان شرق أوروبا لمعرفة كيف يمكنها تنظيم نفسها في الإتّحاد الأوروبّي للدول الأعضاء الخمس والعشرين. وقمنا بزيارة إلى الصين والولايات المتّحدة مرّتين بالإضافة إلى الهند وماليزيا وسنغافورة والفيليبّين وكوريا وأستراليا.

لقد غيّر المدراء الذين رافقوني في هذه الرحلات نظرتهم تجاه العالم. وفي زمن الإنترنت وشبكة الأخبار العالميّة، ما زال البحث والاستماع والنظر وطرح الأسئلة أفضل وسيلة للعلم. فمعرفة ما يجري في العالم مباشرةً قد غيّرت وجهات النظر. وبعد شهادتهم على المرحلة العالميّة، بدأ المدراء قراءة الصحف ومشاهدة التلفزيون

كثرة فاتّسعت آراءهم شيئاً فشيئاً ووجدوا أنفسهم مرتاحين تجاه دورهم كفاعلين في المرحلة التالية. غير أنّه ليس من الضروري أن يأتي هذا الأمر بسهولة، إذ إنّ مهارات الجديدة مطلوبة وتحتاج إلى الوقت، وبعض الجهد.

أمّا القوّة الثانية التي حدّدت *المسرح العالمي التالي* فهي أنّني، على مدى عشرين سنة الماضية، شهدت على بروز بعض روّاد الاقتصاد العالمي المباشر.

كان هنري ويندت، المدير التنفيذي السابق لسميث كلاين بيشام أحد أوائل قدة الأعمال المتعاطفين مع مفهوم الاقتصاد العالمي الحقيقي. فقد اعتبر التحالفات متقاطعة الحدود مُنقذاً كامناً للشركات الصيدليّة الأميركيّة، واعترف بأنّ تحالفات المبنيّة على الإستراتيجيّة العالميّة قد تصبح مهمّة، لا بل حيويّة.

لقد أدرك هنري وجود ثلاث أسواق تسيطر على العالم: الولايات المتّحدة، يابان ودول شرق آسيا، وأوروبا. ولا يمكن لأيّ شركة أن تتعامل *وحدها* مع هذه الأسواق وأن تخدمها بفعاليّة، مهما وجدت نفسها قويّة ومُسيطرة. وما من شركة تأمل بتغطية سوق تضمّ 700 مليون شخصاً، مع إجمالي الناتج القومي الذي يتعدّى العشرة آلاف دولار للفرد الواحد.

في السابق، كانت الشركات تستعمل إستراتيجيّة تسويق تعتمد على دخول متتابع في كلّ سوق، أكان منطقةً أم بلداً. فعندما ترسّخ نفسك ومنتوجك في سوق "أ"، يمكنك عندها (وعندها فقط) أن تنتقل إلى السوق "ب". لكنّ هنري قترح أنّه عندما تمتلك منتوجاً جيّداً، يمكنك اعتماد نموذج التضحية فتدخل إلى أسواق عديدة في آن واحد. والطريقة الوحيدة لتحقيق هذا الأمر هي عبر تحالفات الإستراتيجيّة المتقاطعة الحدود[1].

خاض هنري ويندت مفاوضات مع بيشام، وهي شركة تتمتّع بسمعة عالية في مجال الأبحاث والتطوير، ولها وجودها القوي في أوروبا. ووجدنا هذه لمفاوضات في وقت ما قد أثمرت عمليّة الإندماج وما ترتّب عليها من نتائج مؤثرة. لم يختر طريق الإندماج فقط بل نقل مركز الشركة الأساسي من بيتسبورغ إلى لندن برمزيّة فعّالة.

كان هنري ويندت يتمتّع بالحكمة والبصيرة. وكان مفهومه للتحالفات

المتقاطعة الحدود فعلاً مبتكراً. في ذلك الوقت، كانت هذه التحالفات والإندماجات صعبةً إذ كانت كلّ شركة غارقةً في أسواقها الداخليّة. كما أنّها كانت ترزح تحت وطأة حكومات محليّة تتّصل بها وتعيّن هويّتها. فمن الصعب جدّاً مغادرة أرضك الأمّ. (يشهد على هذه الصعوبات ما رأيناه من احتجاج عنيف يطاول القيام بالأعمال خارج البلاد، مع أن ذلك كان بهدف تقليص كلفة الإنتاج). لسبب ما، قد تضطرّ إلى مقاومة الحكومة (كما رأينا في مفاوضات الإندماج بين ألمانيا وفرنسا). هنالك أيضاً المعلّقون الإعلاميّون الشبيهون بالماموث أو الديناصور العالق في مستنقع مُتجمّد. فهم يصفون هذه التحرّكات بغير الوطنيّة والخالية من المبدأ. كما يسعون إلى تقديم تقارير حول استفادة طرف واحد فقط في عمليات الاندماج كما جرى مع دايملر - كرايسلر.

ففي عالم تلاشت فيه الحدود، كانت التحالفات المتقاطعة الحدود الطريق الوحيدة لنجاة الشركات وازدهارها. وفي عالم الأعمال الصيدلانية، أصبحت الأدوية أكثر المنتجات تطبيقاً للقياس. أمّا بالنسبة للمركّبات والصيغ المهمّة، المربحة والجهديّة، فقد أصبحت أقلّ تميّزاً. وترافق هذا الواقع مع نهضة هائلة في تكاليف مركز الأبحاث والتطوير. فتزاحمت الأنظمة الجديدة على التكاليف والتأخيرات. علاوةً على ذلك، كان لمبلغ كبير من المال المستثمَر في مركز الأبحاث والتطوير علاقة غير مباشرة على صعيد النجاح الذي يمكن بلوغه. فبإمكان شركة ما بناء مختبرات عالية التجهيز، مزوّدةً بأفضل مزيج من الخبرة والذكاء الشابّ. غير أنّ هذا الأمر لم يضمن النجاح يوماً. إذ لا يزال هنالك عنصر حظّ يحدّد إذا ما اتُّبعت الأطر الصحيحة وتحقّقت التقدّمات المفاجئة.

وتظهر المعضلة عندما تنجح أعمال مركز الأبحاث والتطوير ويتمّ إنتاج دواء جديد قويّ وتصطدم بأنك ربما لن تتمكّن من الحصول على قوى بيع ملائمة في أسواق العالم المفاتيح. وهكذا فإنّ استهلاك مركز الأبحاث والتطوير للمال ينخفض، وفي الوقت عينه، قد تضطرّ إلى إبقاء أشخاص مُكْلفين في هذا المجال وإن لم تملك الكثير من الأدوية للبيع. هذه هي مشكلة الشركات، خصوصاً الصيدليّة منها، حيث تتطلّب التكاليف المحدّدة والعالية. لذا أنت بحاجة إلى إيجاد تحالفات

إستراتيجيّة، وعليك أحياناً أن تخطو نحو الإندماجات المتقاطعة الحدود. ففي منتصف الثمانينات، كانت الأمثلة متباعدة بعضها عن بعض. أمّا اليوم فنرى أمثلة من التحالفات المتقاطعة الحدود يوميّاً تقريباً في مجال المصارف وشركات الطيران والتجزئة وتوليد الطاقة والسيّارات والاستهلاك الإلكتروني وأعماله، بالإضافة إلى الماكينات وشبه الموْصلات.

لعب الحجم والتمويل دورَين هامَّين. وكان يمكن لأيّة شركة صيدليّة متوسّطة الحجم أن تنفق مليون دولار في مركز الأبحاث والتطوير من دون الحصول على أيّة نتيجة، في حين أنّه يمكن لشركة أكبر أن تنفق ثلاثة ملايين دولار في هذا المركز. وبإمكانها أن تستفيد وإن أخطأت الهدف. لقد سمحت التحالفات المتقاطعة الحدود لمزيد من الشركات القيام بهذا العمل. مع ذلك، فإنّ هذا الأمر كان ممكناً إذا ما تطلّعت الشركات إلى أبعد من أسواقها المحليّة. واليوم، لم يعد مفهوم التحالفات المتقاطعة الحدود أمراً جديداً. فإنّ دور هنري في اختراق المسار يستحقّ أن يُعترف به.

كان ولتر ريستون، المدير السابق لسيتي بنك من الروّاد القدامى للاقتصاد العالمي. فهو رأى العولمة كحقيقة لا يمكن تجاهلها، ليس بسبب الإدارة ونظريّات الأعمال، بل بسبب التقدّم التكنولوجي المفاجىء. لقد تنبّأ بأنّ المنافسة بين المصارف لم تعد ترتكز على الخدمات المصرفيّة بل على اكتساب التكنولوجيا فعليّاً، فإنّ الشركة الرابحة هي تلك القادرة على اتّخاذ القرارات بسرعة، غالباً في غضون جزءٍ من بليون.

لقد فهمَ ولتر ريستون شكل المصارف المستقبلي – إضافةً إلى شكل الاقتصاد العالمي. كان يرتكز على عالمٍ غير محدود، ويعوم بين القرارات السريعة من قبل وإن لم يتّخذها الناس أحياناً. وكانت التكنولوجيا تشكّل مفتاح نجاح المصارف، لدرجة أنّه كان يتوجّب على مدير سيتي بنك أن يكون بارعاً في مجال التكنولوجيا. إلاّ أنّ هذه النظرية جعلته من الأقليّة. ومنذ عشرين سنة، كان معظم أفضل العاملين في القطاع المصرفي من التقليديّين. ورأوا علاقات الثقة والسريّة تُبنى مع السلطات الحكومية، واعتبروا الأعمال كمفتاح للنجاح عوضاً عن التكنولوجيا. فهذه الأخيرة

كانت جيّدة غير أنّها خُصّصَت للأطفال البارعين وليس للمصرفيّين.

أمّـــا بالنسبة إلى جون ريد، الخَلَف المختار لوريستون على رأس إدارة سيتي بنك عـــام 1984، فهـــو لم يكن عضواً في القطاع المصرفي التقليدي للساحل الشرقي. كان ريـــد خبيراً بالتكنولوجيا. تخرّج من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، وعمل في سيتي بـــنك على طلبات الآلات والمشاريع المصرفيّة الإلكترونيّة. عند تعيينه، كان عمليّاً غير معروفٍ داخل المؤسّسة. ورحّب البعض بتعيينه، متسائلين: "جون من؟".

دافـــع ولـــتر ريســـتون عن قراره قائلاً أنّه كان من الصعب جدّاً تعليم التكنولوجيا لمصرفيٍّ مُعيّن في حين أنّ التعليم المصرفي لمتخصّص في التكنولوجيا كان أسهل نسبيّاً. وتحت إشراف ريد، أصبح سيتي بنك أكبر مصرف في العالم. وخلال فترة عمله، قاد سيتي بنك بطريقةٍ ذكيّة استطاع من خلالها أن يعبر أزمة أميركا اللاّتينيّة الماليّة.

عـــلاوةً على ذلك، كان آكيو موريتا، مساعد مؤسّس سوني، قائد أعمال ســـابق لعصره. عُرِف عمله الأصلي باسم طوكيو تسوشين كوغيو أو طوتسوكو (ط ت ك). وشكّل هذا الإسم، بالرغم من اختصاره، صعوبةً للأسواق الغربيّة. بالنســـبة إلى موريتا، كان العالم سوقاً واحدة كبيرة، مع وجود بعض الحدود أو غـــيابها. كان تفكيره عظيماً لكنّه لم يكن مصاب بجنون العظمة. واشتهر عندما نصـــح الشركات بأن "تفكّر عالميّاً وتعمل محليّاً". وأطلقت المجلّة اليابانيّة *نيكاي بـــيزنس* عـــلى فلســـفته إســـم *غلوكـــل*، ممّا أدّى إلى ابتكار إسم جديد هو *غلوكليزاشن*.

لقد تقاسَمتُ هذه الرؤى مع العديد من آرائي في ما يختصّ بالاقتصاد العالمي المشروح في كتابَيّ *القوّة التجريبيّة* و*العالم اللامحدود*. كنتُ محظوظاً في تبادل آرائي مـــع الروّاد الثلاثة ومع آخرين مهمّين منذ منتصف الثمانينات. غير أنّ النقاشات حول أهميّة الدولة القوميّة بدت شاقّةً ومحيّرة. كان عليّ أن أنتظرَ التطوّرات داخل الصين بعد العام 1998 لأحصل على أيّ نوع من وجهات النظر العمليّة المفيدة في ما يختصّ بهذا الموضوع.

بعض الإرشادات المسرحيّة

في كتابي *المسرح العالمي التالي*، ومع وجود هذه التراكمات الفكريّة في ذهني، بدأت بالنظر إلى حالة العالم وكيفيّة جعله ذو معنى. فإنّ القسم الأوّل، "المسرح"، يلقي نظرةً على بعض مناطق التطوّر المتفجّر (الفصل الأوّل، "جولة على العالم") ويحدّد بعض مميّزات الاقتصاد العالمي. ثمّ يلقي نظرةً على نقطة ولادة هذا العهد الجديد (الفصل الثاني، "ليلة الإفتتاح"). ينتهي هذا القسم مع عرض إخفاق علم الاقتصاد التقليدي - والاقتصاديّين - لإعطاء الاقتصاد العالمي معنىً (الفصل الثالث، "نهاية علم الاقتصاد").

في القسم الثاني، "إرشادات مسرحيّة"، أدقّقُ في نشأة النّزاعات الأساسيّة على صعيد المسرح العالمي. ففي الجزء الأوّل من الفصل الرابع، "صانعو الحركة"، أستكشف تطوّر الدولة الإقليميّة والقوى المحرّكة لما أسمّيه الدولة الإقليميّة، بالإضافة إلى الوسائل الأكثر مساعدةً وفعاليّة لمنظّمة الاقتصاد في الاقتصاد العالمي. وأُكمل (في الفصل الخامس، "برامج التقدّم") لأقدّم فكرة البرامج كاستعمال اللّغة الإنكليزيّة وويندوز والعلامة التجاريّة والدولار الأميركي كوسائل عالميّة للاتّصال والاستيعاب والتجارة. أخيراً، أستكشف أيّة أقسام من الأعمال يجب تغييرها لتتماشى مع نشأة الاقتصاد. فهذا الأمر يتضمّن أنظمة الأعمال وعمليّاتها (الفصل السادس، "مزاولة العمل") ومنتوجاتها والناس والمختصّين في فنّ التسويق (الفصل السابع، "كسر القيود").

في القسم الثالث، "النص"، أحلّل كيف ستؤثّر هذه التغيّرات والنّزعات على الحكومات (الفصل الثامن، "إعادة تأليف الحكومات") والشركات والأفراد (الفصل التاسع، "سوق المستقبل"). كما أتناول بعض المناطق التي قد تشكّل مولّدات اقتصاديّة تقوم بتشكيل العالم بعد المسرح العالمي (الفصل العاشر، "المسرح التالي"). وفي الجزء الأخير، أتفقّد مرّةً جديدة كتابي *ذهن المخطّط* وأفكّر في الحاجة إلى التغيير ضمن نطاق نستعمله في تطوير إستراتيجيّة الشركة للمرحلة التالية.

يعطي كتاب *المسرح العالمي التالي* معنًى للعالم كما أراه. منذ عشرين سنة، كانت العولمة مصطلحاً ومفهوماً نظرياً. أمّا الآن، فقد أصبحت حقيقةً. *المسرح العالمي التالي* جزءٌ من عمليّة إستيعاب القواعد الجديدة التي تطبّق في هذا العالم الجديـــد – وغالباً ما نفتقد القواعد التي تفسّر جيّداً ما نشهده حاليّاً في المسيرة اليوميّة. لا يمكننا أن نتكلّم عن نقطة النهاية أو حتّى نقطة البداية، ولكنّني آمل أن تكـــون خطـــوةً هامّة تجاه الشركات والأفراد، إضافةً إلى القادة الإقليميّين والقوميّين.

كينيش أوهمي
طوكيو
أيلول/سبتمبر 2004

ملاحظات

1. لقـــد اكتشـــفت هذا الموضوع في القوّة التجريبيّة: الشكل القادم. العالميّة (نيويورك: سيمون وتشوستر، 1985).

الفرز

نعيش في عالم متعدّد الشبكات ومُتّكل، يوحّده الاقتصاد العالمي. في الماضي، كانـــت الأعمال وعلم الاقتصاد كالمسرحيّات (ولربّما كان مؤلّفها واحداً)، وتمّت تأديــتها عـــلى مســـارح متفرّقة، بهدف تمييز الجمهور. كان الممثّلون والممثّلات إســـتثنائيّين وغالباً ما كان تقليد المسرح الفردي يؤثّر على أدائهم. واليوم، تسيطر الدرامــا على خشبة المسرح الكبيرة إذ يدخل الممثّلون أحياناً في المنافسة من أجل لفـــت انتباه الجمهور. لكنّ الحركات على المسرح تتدفّق بحريّة، ولا يعيقها أثاث المســـرح القديم. فالمسرح العالمي في حالة تحرّك دائمة. ويؤمّن *المسرح العالمي التالي* نصّاً لإجراء مفاوضات حول سَيرك عبر خطوط الفرز المتبدّلة.

أصـــبح هـــذا الأمـــر معقولاً بمساعدة التقدّم في التكنولوجيا المعلوماتيّة. فإذا بالمعطـــيات تمرّ اليوم بحريّة من جهة إلى جهة أخرى من العالم عبر أسلاك الألياف البصريّة أو إرسالات الأقمار الصناعيّة. وتتحدّى هذه المعلومات الحواجز، أكانت طبيعيّة أو سياسيّة، ويسهّل انتقالها إنشاء برامج تنظّم تطبيق التكنولوجيا للمهمّات المحـــدّدة. كما تسهّل وسائل البحث السريعة، مثل غوغل (Google)، عمليّة إيجاد قطـــع المعلومـــات المجزّأة في المتاهة الرقميّة وجمعها. وفي المجتمع المماثل، وجبَ أن تُربط قطع المعلومات المميّزة مع بعضها بطريقة إنسانيّة لإعطاء المعنى. فاليوم، يمكن للإنسان الآلي، الخالي من العقل، والذي يسيَّر عبر ملايين أجهزة الحاسوب المتّصلة،

أن يجمع المعلومات المركّبة والمضامين في غضون جزء من ألف من الثانية. لقد تمّ دمج معلومات من ثمانية بليون شبكة إنترنت (إبتداءً من كانون الثاني/يناير 2005) لرسم نظرية ومعرفة مركّبتين في ثانية. في الماضي، كان ربط المعلومات يتطلّب عمل رجلٍ حكيم أو صحافي ذي خبرة. أمّا اليوم، فبإمكان أيّ شخص عادي أن يجدَ العلاقات بين أحداث عديدة غير متّصلة، وذلك من خلال إدخال بعض الكلمات إلى وسيلة البحث.

في الماضي، بحث الكيميائيّون عن مقالات وثيقة في *كيميكل أبستراكت* (Chemical Abstract) وهي مجموعة موسوعية ضخمة وجديرة بالثقة، تتعلّق بأعمال جميع الكيميائيّين في العالم. وبحث التجّار ومشترو المخزونات عن معلومات أساسيّة عبر استعمالهم بلومبرغ (Bloomberg)، رويترز (Reuters)، تيليرايت (Telerate) ونيكاي (Nikkei) أو مصادر أخرى تختصّ ببلدانهم. وتُعتبر غوغل أو وسائل البحث الأخرى هي اليوم المدخل المشترك. ومعظم المعلومات أو على الأقلّ مفاتيح المعلومات التي تبحث عنها موجودة بشكلٍ رقميّ. فإنّ الإنسانيّة قد هاجرت إلى عالمٍ رقميّ غير محدود، من دون أيّ احتفال إفتتاحي رسمي على المسرح العالمي الجديد.

يحوي المسرح العالمي مضامين عديدة لتغيُّر العالم وقد تمّ وضع البعض منها قيد التنفيذ في بلدان مثل الصين، فنلندا، وإيرلندا. فالاقتصاد العالمي يتجاهل الحواجز ولكن إن لم يتمّ إزالتها، فإنها ستسبّب تشويهاً. وتشكّل الدولة القوميّة المركزيّة التقليديّة مصدراً آخراً للخلاف. وهي مجهّزة بفظاظة لتلعب دوراً فعّالاً في المسرح العالمي حيث أنّ مناطقها الأساسيّة هي غالباً أفضل وحدات لجذب الثراء والاحتفاظ به. وتُعتبَر الدولة القوميّة أفضل وحدة ثراء في المسرح العالمي، يعزّزها المجيء غير الرسمي للحمايات كالإتّحاد الأوروبّي الذي بإمكانه تعزيز التجارة الحرّة واستقامة القوانين الحاكمة وتوحيد السوق.

وقد أثّرت ثورة التكنولوجيا في نقل المعطيات على طبيعة المال وحركة رأس المال. ويمكن للمال أن يتدفّق إلى مناطق مرتفعة الجدوى في المردود من دون قيود. كما يتحدّى التأثير المتزايد للعناصر المضاعفة ومشتقّات المفاهيم القديمة قيمة

الشـــركة. وقد اعتمد التفكير التقليدي المتعلّق بعلم الاقتصاد على السياسة القوميّة. ففـــي البلدان حيث يتأثّر الاقتصاد الداخلي إلى حدّ كبير بالعالم الخارجي، لا يمكن للنظريّات الاقتصاديّة القديمة أن تصمد.

لنـــتأمّل في أزمـــتيّ الأرجنتين الاقتصاديّتَين والمختلفتَين جدّاً خلال العقد الماضي. فقد وضعت الأولى البلاد بأكملها، إضافةً إلى عدد كبير من الدخلاء، في حالة ذعر. أمّا الأزمة الثانية فلم تفعل. وفي زمن الأزمة الثانية، أصبح معظم الناس المتّحدين مع الأرجنتين، أكانوا مطّلعين أم دخلاء، أقلّ اتّكالاً على العملة الداخليّة، أي *البيزو الجديد*، إذ حوّل معظمهم أصولهم إلى الدولار، وهو قياس عـــالمي للإدّخارات والتسويات.إن تحصّن الاقتصاد العالمي بالتكنولوجيا، كما أعتقد، يقوم على المعرفة التي هي معدنه الكريم. يمكن مثلاً أن ننسبَ قوّة الهند إلى العدد الهائل من حاملي شهادة الدكتوراه في العلوم. وتستطيع الدول الناشئة أن تُســيّر النموّ الاقتصادي عبر الثقافة. لم تعد المناطق بحاجة إلى الإتّكال على الثروة المعدنيّة، أو الكثافة السكانيّة، أو القوّة العسكريّة كي تصبح لاعباً أساسيّاً على المسرح الاقتصادي العالمي. فبإمكانها اكتساب ثروتها ومهارتها عبر استثمار الآخـــرين في هـــذا العالم على أراضيها. ويجب عدم اعتبار هذا الأمر بعد الآن تهديداً بل مصدراً هائلاً للفرص.

عـــلى الرغم من أنّ الاقتصاد العالمي يقدّم الفرص، فما زال على الحكومات والأعمال والأفراد مواجهة التحدّيات، وذلك عبر اعتماد نظام المرونة والإستشراف العالمي.



القسم الأوّل: المسرح



1

جولة على العالم

رفع الستار

اعــتادت قاعــة الشــعب العُظمــى في بكــين تــيانانمن مِــن ســكوير (Beijing's Tiananmen Square) عــلى استضافة حفلات رقص الباليه. وعلى مــدى أكــثر من أربعة عقود، ردّدت قاعة الاستماع هذه تمارين خطابات حكّام الصــين الشيوعيّين، المطالبين مواطنيهم بتضحيات أعظم باسم الإشتراكيّة. وكانت هذه الخطابات تترافق مع تصفيق للقائد الرئيس ماو تسي تونغ، مدير الدفّة العظيم، والــذي تُقابَل كل إطلالة له بترحيب حماسي مُدوٍّ من قِبَل "برلمانيّين" تجمّعوا من كل أقطار الصين للاستماع إليه.

تتّسع قاعة الشعب لأكثر من 8000 شخص. ويرمز حجمها إلى المكان حيث بــرزت وحــدة الأمّــة. فكانت الموقع الأمثل لتجسيد حجم الثقافة، مثل مسرح "الأوبرا البروليتاريّة" – طالما لا يتعارض هذا الأمر مع الدور السياسي المتفوّق.

الذي حدث، أن معظم الاستعمالات السابقة التي خُصّصت لها هذه القاعة قد أُهملت. وهي، في أحسن الأحوال، أحداث غريبة أصبحت من الماضي مثل صورة الرئــيس ماو الكبيرة والتي ما زالت ترفرف في إحدى زوايا تيانانمن. ما زالت قاعة الشعب العظمى تُعتبر منزلاً لمجلس الشعب القومي ومجلس النوّاب الصيني، لكنّ قائمة نجاح الأنشطة المنهجيّة قد تغيّرت جذريّاً.

ففي خريف 2003، استضافت قاعة الشعب عرض *ريفر دانس* للرقص الإيرلندي. ارتكز هذا العرض على التقاليد الإيرلنديّة لرقص الخطوات أو الرقص النقري، وللموسيقى التي ألّفها الإيرلندي بيل ويلان، وهي مزيج من الموسيقى الفولكلوريّة الإيرلنديّة التقليديّة والطبل الياباني، والفلامنغو وإيقاع الرقص العصري. لقد أتت فرقة ريفر دانس التي تضمّ سبعين شخصاً إلى بكين، تلبيةً لدعوة شخصية من رئيس الوزراء زو رونغجي خلال زيارته لجمهوريّة إيرلندا.

انطلقت فرقة *ريفر دانس* بتواضع. فكانت قطعة مؤقّتة لافتة في مسابقة الأغنية الأوروبيّة في دبلن عام 1994. وقد أكل الدّهر على الأغنية الرابحة وشرب، غير أنّ ريفر دانس راحت تزداد قوّةً وأصابت نجاحاً عالميّاً، فأدّت حفلاتها في 27 بلداً، وقُدِّرَ أن يكون ربع سكّان الأرض قد شاهدوا عرضها عبر التلفزيون. لكن، وعلى الرغم من نجاحات عرضها الإستثنائي في مواقع مثل ماديسون سكوير غاردن في نيويورك ومنتدى طوكيو العالمي وويمبلي في لندن، بقيَ النجاح في الصين حلم منظّمي العرض لسنوات. وكانت قاعة الشعب العظمى إحدى محطّات الفرقة خلال جولتها في دول شرق آسيا والتي ضمّت 46 عرضاً في ماليزيا، هونغ كونغ، والصين.

كانت النتيجة رائعة (مع زيارة *ريفر دانس* إلى اليابان) إذ غطّى الإعلام الصيني زيارة الفرقة طوال الأسبوع الذي سبق العرض الأوّل. مع ذلك، سيطرت العصبيّة على أعضاء الفرقة ومنظّميها، متسائلين عن ردّة فعل الجمهور الصيني حيال أمرٍ غير مألوف لديهم ومختلف جدّاً. فإنّ الصينيين معتادون على العروض الضّخمة التي تتمتّع عادةً بغاية أيديولوجيّة بسيطة، وريفر *دانس* لا تلبّي هكذا طلبات متعلّقة بشغف الجمهور.

اتّضح أنّ القلق كان في غير محلّه. فقد تمّ بيع جميع بطاقات حفلات بكين الستّ، كما أُقيمت حفلتان نهاريّتان. وأدّت فرقة *ريفر دانس* حفلاتها في قاعة الشعب العظمى وفي موقعٍ بالقرب من سور الصين.

استرعت *ريفر دانس* انتباهي إذ إنّها على الرغم من جذورها الإيرلنديّة، كانت ظاهرةً عالميّةً. وكان نجماها الأساسيّان الراقصان الأميركيان مايكل فلاتلي

وجـــان باتلـــر. أمّا قائد الرقص الحالي فهو الأسترالي كونور هايس، وتضمّ الفرقة راقصـــين من الولايات المتّحدة وإسبانيا وروسيا وكازاخستان وإيرلندا. ومع ذلك فإنّ أسلوب *ريفر دانس* العالمي قد أسقطه الصفائيّون الثقافيّون في إيرلندا.

أتـــى معظم دعم فرقة *ريفر دانس* من الولايات المتّحدة، لكنّ الخبرة والحماس ولّدهمـــا تدفّق المال من العالم، وهما لا يعترفان بشيءٍ أضعف من الحدود الدولية. وتفاعل الجمهور الذي شاهد عرض *ريفر دانس* في بكّين بحماسٍ حقيقي يفوق أيّ حماس آخر للصيغ المبتذلة التي خرجت من فم مدير الدفّة العظيم.

لم تُـــبذَل رمزيّة الأداء سُدًى على المتورّطين. وعلّق بيل ويلان قائلاً أنّ "*ريفر دانس* مسألة سياسيّة أكثر ممّا هي ثقافيّة".[1]

يشـــكّل وجود *ريفر دانس* في قاعة الشعب العظمى إستعارةً مناسبة للاقتصاد العـــالمي. فقـــد نبعت من العالم الغربي. أمّا جذورها فهي في إيرلندا، إحدى أكثر قصـــص الاقتصاد العالمي نجاحاً ديناميكيّاً، لأنها ذات مغزى. فهي تجمع عناصر من الـــثقافة الإيرلـــنديّة مع ثقافات وخلفيّات يؤدّيها الناس حول العالم. لقد صمّمها أميركـــي وتمّ تأديتها في الصين، أحد مسارح العالم الأكثر نموّاً اقتصاديّاً. فإنّ فرقة *ريفر دانس* ليست متعصّبة وما من أحد يستطيع القول إنّها عليلة.

العالم كمسرح

كيف تتّصل *ريفر دانس* مع عمل المنفّذين إذاً؟ ببساطة ومباشرةً. أيّ منفّذ في شـــركة عالمـــيّة – وأيّـــة شركة مقبولة الحجم *ليست* عالميّة؟ يمكنها أن تخوض في مشـــاريع عالمـــيّة مشابهة. إنّ هذه المشاريع معقّدة وتستخدم مشاركين من حول العـــالم، وتتطلّب حساسيّة ثقافيّة بالإضافة إلى تمويلٍ ماليّ، وهي غالباً ما تهدف إلى ترسيخ علم الاقتصاد الناشئ.

"العـــالم بأسره مسرحٌ، وكلّ الرجال والنساء يؤدّون دورهم فحسب."..[2]

كانـــت هـــذه استعارة لائقة لشيكسبير، ولكن بالنسبة إلينا، ليست إستعارة: إنّها واقع. فالعالم ميدان واحد كبير للنشاط الاقتصادي لم تعد الحواجز أو أثاث المسرح غـــير الضـــروري يُجزّئه. فنحن جميعاً نشكّل قسماً من فرقة عملاقة تضمّ ممثّلين

ومُمـثّلات مستقلّين. لا نسرد السطور نفسها ولا نؤدّي الأدوار المسرحيّة ذاتها كلّ مرّة، إلاّ أنّنا في الوقت عينه لسنا مستقلّين تماماً.

إنّ الاقتصـاد العـالمي المـترابط والمتفاعل هو حقيقة. وغالباً ما يكون محيّراً ومُربكاً: إنّه يتحدّى طريقة رؤيتنا للأعمال وطريقة قيامنا بها معاً.

يقـدّم الاقتصـاد العالمي نفسه بأشكال متعدّدة، تماماً مثل ممثّل يرتدي أقنعة وثـياب مختلفة. فهنالك مثلاً التدفّقات العالميّة الهائلة للأموال، إضافةً إلى نمو بعض المشـتريات الـتي تتمّ عبر بطاقات الإئتمان وهي عمليّة يعزّزها الإنترنت. هذا ما نسـتطيع أن نراه أيضاً على صعيد العجز التجاري بين الولايات المتّحدة والصين. لقـد أدار أعظـم اقتصـاد في العالم عجزاً تجاريّاً هائلاً مع الصين، ممّا شكّل قلقاً مستمرّاً، كما أنّه قلق حول إفلاسه التقني. أمّا الصين فهي أيضاً أدارت عجزاً تجاريّاً ويبدو أنّها تمتصّ بشراهة مواد أوليّة ونصف مُنجزة، بالإضافة إلى الآلات والإنسان الآلي لتُدخِـلهم في اقتصـادها. إلاّ أنّ هـذا القلق ينتمي إلى العالم القديم لنماذج ومؤشّرات الاقتصاد المُهمَل.

جولة عالميّة سريعة

في الواقـع، وبهدف تصميم المشهد، فإنّ القيام بجولة سريعة حول العالم تعتبر فكـرة جيّدة. سنرى، خلال جولتنا، أمثلة عن عمل الاقتصاد العالمي. إذاً، وكما بدأنا هذا الفصل في الصين، فلنبدأ "جولة الطهي" هنالك.

تقـع مدينة داليان جنوب شرق رأس شبه جزيرة لياودونغ (Liaodong) التي تمـيل عند ساحل شمال شرق الصين إلى منطقة كانت تُعرَف سابقاً باسم منشوريا. هي جزءٌ من الصين ولكنّها تواجه البحر الأصفر وتقابل كوريا واليابان.

يضـمن الطقـس للمرافئ وضعاً خالياً من الجليد، لذا تستطيع داليان والمدن المجـاورة، أكانـت شيوعيّة أم لا، أن تتمتّع بفوائد التجارة. ويسيطر على المنطقة الخلفـيّة لداليان، في شبه جزيرة لياودونغ، ساحل جميل ومنظر طبيعي يضمّ تلالاً ووديانـاً وغابات غنيّة بالمواد الطبيعيّة كفحم الكوك والحديد الخام. إلاّ أنّ داليان لطالما عرفت أنّ عليها أن تبحث عن الإزدهار في الخارج.

تأسّس المرفأ على يد الروس في أواخر القرن التاسع عشر وأدخل اليابانيّون عليه لاحقاً الصناعة الثقيلة. اعتمدت داليان دور *المركز التجاري* لشمال شرق الصين. ولكن، في العقد الماضي، تغيّرت المدينة بحيث لم تعد مرفأً هادئاً بل أصبحت إحدى مراكز الصين الصناعيّة الأكثر ديناميكيّة، مع كثافة سكنيّة تتعدّى الخمسة ملايين. فوحّدت أساس صناعتها القديم في مقاطعة لِياونينغ، وارتكزت على صناعة الفولاذ والكيميائيّات وتصنيع الآلات، مُعتمدةً مضاربات تتعلّق بالخدمة الجديدة والتكنولوجيا. كما تعتمد هذه المدينة على احتياطي مهارات دائرة الموظّفين المزوّدة بعددٍ من الجامعات والمعاهد التقنيّة. أمّا الطلب على اليد العاملة فيبدو نَهِماً.

ما زالت المدينة في طور النموّ، سواء كان على الصعيد الطبيعي أم السكني. وهي تجذب مهاجرين من شمال شرق الصين، والذين تغريهم مستويات الأجور التي، وإن كانت أقلّ من المقاييس الغربيّة، تبقى أكثر ارتفاعاً من تلك المتوفّرة في الصين الريفيّة. ويعيش المواطنون في مدينة لها نظام قطار خاصّ يقوم برحلات يوميّة، بالإضافة إلى مشاريع سكنيّة جيّدة وتوفّر العديد من الحدائق العامّة وتسهيلات المرح، والأهمّ من كلّ هذا، الهواء النقي والمياه النظيفة.

يحصل سكّان المدينة في هذه الأيام على احتياجات أكثر كلفةً من تلك التي كان أجدادهم يحصلون عليها. فمحلّات داليان غارقة في السلع الإستهلاكيّة العالميّة الجيّدة، بدءاً من الموضة التصميميّة إلى أحدث اجهزة ال DVD. ويستطيع عددٌ كبيرٌ من السكّان شراء هذه السلع بفضل نموّ ازدهار المدينة. وتعرض صالات السينما أحدث الأفلام إلاّ أنّ معظم المواطنين يفضّلون مشاهدة أشرطة الDVD المتوفّرة في مراكز المدينة التجاريّة الضّخمة المخصّصة للأجهزة الإلكترونيّة وأجهزة التلفزيون.

لقد استفادت داليان من التغيير الكبير الذي اكتسح التفكير الصيني الرسمي حول الاقتصاد منذ 1992، عندما اقترح دينغ كسياوبينغ مخطّط التطوّر القائم على "بلدٍ واحد، ونظامَين إثنَين". وهكذا نجد أن أيّام التخطيط المركزي قد ولّت. وعوضاً عنها، شُجّعت الحكومات والرئاسات الإقليميّة لمتابعة مسيرتها الخاصة نحو

المستقبل. وتشمل هذه المسألة أحياناً تجاوز القوانين، ولكن طالما أنّ التوقّعات المسموحة من قبل الرؤساء المحليّين ما زالت متمركزة – وناجحة – يمكن تجاهل ثغرات النظام. أصبح هذا الأمر معمولاً به خصوصاً بعد إطلاق الإصلاحات الأكثر تطرّفاً من قبل رئيس الوزراء زو رونغجي عام 1998. ويعرف الحكّام والرؤساء الآخرون أنّهم إن أخفقوا في تسليم بيانات نسب النموّ سنويّاً مع زيادة تصل إلى 7% لسنتَين متتاليتَين، فإنّ توظيفهم سيتوقّف. تخيّلوا إذا ما واجه مايكل بلومبرغ في نيو يورك، أو شينتارو ايشيهارا في طوكيو، أو كين ليفينغستون في لندن تضييق مشابه.

بفضل شخصيّة الحاكم بو كزيلاي، باتت داليان تحظى بقيادة محلية رائعة. فقد برز بو بين الشعب – حرفيّاً – إذ إنّه، في أرضٍ حيث صغر القامة يحكم، صمد جيّداً مع طول ناهز الستّة أقدام. أتى من حدود الصين الغربيّة، من مقاطعة شانكزي تحديداً. وتحدّر من عائلة أصيلة على مستوى الإحترام السياسي. فقد شارك والده في رحلة لونغ مارش (آذار/مارس الطويل) التاريخيّة الشاقّة في أوائل عام 1930، عندما قادَ ماو مجموعةً صغيرةً من الأنصار، بعد إخلاءٍ جبريّ دام سنتَين، مشياً على الأقدام من جنوب الصين إلى شمالها. درس بو كزيلاي في جامعة بكين التي أُعيدَ افتتاحها بعدما رأى جنون "الثورة الثقافيّة" وإرسال التلاميذ والأساتذة للعمل في الحقول. كان بو ما زال شابّاً، في نهاية الأربعين من العمر، ومتهوّراً نسبيّاً في أرضٍ يسيطرفيها حزب ماوتسي تونغ القومي الصيني على القيادة السياسيّة. انضمّ إلى الحزب الشيوعي عام 1980، وعمل في مختلف فروعه. تمّت مكافأة جهوده ومهاراته عندما عُيّنَ حاكماً على داليان سنة 1992. وفيما انفتحت المدينة على العالم الخارجي، جذب بو وفريقه إستثماراً جوهريّاً عالميّاً، خصوصاً من اليابان. واليوم، يُقدّر عدد الشركات اليابانيّة العاملة ضمن حدود مدينة داليان بثلاثة آلاف شركة.

أعاد بو تحديد وصف وظيفة الحاكم النموذجي لمدينة صينيّة. لم يكتفِ بإدارة المشاريع السكنيّة وشبكات المجارير، بل أصبحَ مدير المدينة الهندسي ومسؤول التسويق، كما أنشأ علاقات وطيدة مع نخبة الصناعة والتجارة اليابانيّين. غير أنّ

هذا الدور لم يتوقّف بعد ازدهار الأعمال. فأعاد طرح نفسه في منصب قريب من مدير فندق خمس نجوم، شديد التدقيق ومهتمّ برفاهة الضيوف. وكان يتّصل بالأعمال الخارجيّة بانتظام لمعرفة سير أمورها وما إذا كانت تواجه مصاعب يمكن حلّها.

تمّت مكافأة بو لنجاحه في داليان بترقيته. فعُيّنَ حاكماً على مقاطعة لياونينغ بأسرها. وعند مغادرته في شباط/فبراير 2001، تجمّعت حشودٌ كبيرة من سكّان المدينة (النساء خصوصاً) لوداعه. بدَوا حقّاً حزينين. ففي أرض اعتادت الهيستيريا الجماهيرية المنظمة كان من الممكن تجاهل هذا التصرف، لكن الحزن كان عفويّاً. إلاّ أنّ تقدُّم بو استمرَّ: في أوائل 2004، عُيّنَ وزيراً للاقتصاد في الجمهوريّة بأسرها، وهو في الثالثة والخمسين من العمر.

بمساعدة سحر بو، أصبحت داليان، إضافةً إلى عدد من المناطق الصينيّة، واقعيّاً دويلات إقليميّة، تنفرد بوضع جدول أعمالها الاقتصادي. بقيّت جزءاً من الصين، ونظريّاً، تحت حكم بكين، إلاّ أنّها استقلّت بإدارتها إلى حدٍّ كبير. والحقيقة أنّ علاقاتها مع بكين كانت أضعف من تلك المناطق التي تعتبر مراكز أعمال منتشرة في العالم.

فالنجاح يولّد النجاح، والشركات التي تعمل جيّداً في داليان تعتبر حافزاً عملياً لجذب الأعمال الأخرى، ليس بالضرورة من القطاع نفسه. وكما الحال في مناطق الصين المشابهة، حصلت انتفاضة في احتياط الخدمات، أكانت ماليّة أو تقنيّة.

تعتبر داليان وحدةً اقتصاديّة مُكتفية ذاتيّاً وتوفّر خدمات عديدة للتجار والمقيمين فيها. لقد كانت في طليعة خدمات احتياط عمليّات التجارة المتقاطعة الحدود القائمة على إرسال الأعمال إلى خارج البلاد بهدف تقليص كلفة الإنتاج في الصين وخصوصاً في مناطق إدخال معطيات مباشرة، وغالباً ما تكون مثل هذه الأعمال يابانيّة. وقد تقدّم مَحمي بو، الحاكم كزيا ديرين، على رأس هذه التطوّرات الجديدة. فإنّ ذكريات اليابانيّين التاريخيّة في هذا الجزء من الصين لم تكن دائماً إيجابيّة ولكنّها بقيَت في الماضي، حيث تنتمي. أمّا بالنسبة إلى دروس اللّغة اليابانيّة فهي شعبيّة وغالباً ما يتعدّى عدد التلاميذ العدد المحدّد للصّفوف. والنتيجة أنّ حوالى 50,000 من سكّان داليان أصبحوا يتكلّمون اليابانيّة بطلاقة.

واستطاعت منطقة داليان، المركز العصري للتجارة والاقتصاد، أن تتمتّع بصناعة سياحيّة نشيطة. فقد تمّت حماية شواطئها وتسهيلات الألعاب المائيّة فيها. كما أُنشيء شاطيء البلّور الصخري الذهبي (The Golden Pebble Beach))، وهو منطقة سياحيّة مميّزة، تضمّ أحواض لرسو السفن، وخليجَين وفنادق تناسب كلّ الميزانيّات. ويأتي معظم زائري داليان من أماكن مختلفة من الصين، وهم يشكّلون جزءاً من طبقة المستهلكين المستمرّة النموّ في الصين. فهم يملكون المال لصرفه ليس فقط على السيّارات والأجهزة الإلكترونيّة بل على نواحٍ أخرى من "الحياة الجيّدة" كالتسلية والتعليم الخاص لأطفالهم. كما تجذب داليان زائرين من خارج الصين. ويفضّل عددٌ كبيرٌ من السيّاح الكوريّين واليابانيّين زيارة داليان على سنغافورة.

يعتمد نجاح داليان على إرادتها في دخول اقتصاد جديد بلا حدود، مرتكز على الكمبيوتر. ولقد سُمِحَ لهذا الاقتصاد بالاستفادة من اتّباع طريقه الخاصّ. فهو يتفاعل مباشرةً مع باقي العالم، ليس على مستوى قسمٍ من الدولة القوميّة، ولكن مباشرةً كإقليم. وعلى مرّ عدّة عقود، أدارت داليان ومدن أخرى من جمهوريّة الصين الشعبيّة ظهرها للعالم. في حين كان باقي العالم تحت سيطرة أعداء الصين. أمّا اليوم، فقد حضنت داليان والدول الإقليميّة الأخرى المتاخمة للصين الاقتصاد الجديد. فهنالك 13 مدينة أخرى ضمن مقاطعة لياونينغ يتخطّى عدد سكّانها المليون. ويسعون جميعاً إلى احتلال مكانٍ في المسرح العالمي أو، على الأقلّ، أن يصبحوا جزءاً من منطقة البحر الأصفر الاقتصاديّة. فهم يشبهون سرب إوزّ طائر متوجّه إلى داليان.

من المحتمل أن تكون الصين البلاد الأكثر إنتفاعاً من الاقتصاد العالمي. وهي تملك اليوم ثاني أعلى احتياط للعملات الأجنبيّة في العالم (432 بليون دولار) وتسبقها اليابان باحتياط يصل إلى 817 بليون دولار، وادّخارات داخليّة تصل إلى 2,5 تريليون دولار. كما أنّها تتقدّم كلّ الدول الأخرى في دخول الاقتصاد العالمي. وقُدِّرَ إجمالي الناتج المحلّي لعام 2003 بحوالى1,3تريليون دولار، واحتلّت الدولة الشيوعيّة المركز السابع في العالم (والمركز الثاني من حيث القدرة الشرائيّة).[3]

يـــنمو اقتصاد الصين بنسبة نادراً ما تقلّ عن 7% سنويّاً. ووصلت هذه النسبة مؤخّراً إلى 9% وتُعتبر صورة عن البلاد بأسرها التي تضمّ أغنى وأفقر مناطق.

إذا تذكّـــرنا الإستعارة المسرحيّة، نرى أنّ الصين تشبه مسرحاً مستأجراً. إنّها مـــيدان استُعملَ كاستوديو للتمارين وحقل تجارب لوقائع الاقتصاد العالمي. وبقليل مـــن الإربـــاك، استُعملت أجزاء عديدة من المسرح لأنواع مختلفة من الأداء على مستوى المهارات والخبرة وبالنتيجة، على مستوى موافقة وقبول الجمهور.

وكمـــا ســـنرى في هذا الكتاب، علينا أن نحاول تجريد أنفسنا من اتّجاهات العقـــل. فـــإنّ مفهوم الدولة القوميّة من أكثر المفاهيم قمعاً. عندما نفكّر اليوم في الصين، علينا ألاّ نفكّر في الدولة القوميّة التي تمتدّ من البحر الأصفر في الشرق وإلى أعماق وسط آسيا في الغرب، بل في مزيج المناطق المزدهرة كداليان الممتدّة جنباً إلى جنـــب مـــع مـــناطق أخـــرى قد تكون بعيدة أكثر البعد عن التطوّر الاقتصادي والإزدهـــار. وتخـــتلف هذه المناطق من حيث الحجم. فهي، نظريّاً، تخضع جميعها لسلطة جمهوريّة الصين الشعبيّة، غير أنّ جزءاً من إزدهار الصين يعتمد على قدرته في نســـيان الأمر عمليّاً، والسماح للولايات الإقليميّة بأن تشقّ طريقها. في الواقع، تتعهّد كلّ هذه المناطق بمنافسات شبه مهووسة في حقول الإستثمار والموارد، ليس من المركز كما في الأيّام السابقة ولكن في جلب الإستثمار من العالم الخارجي.

إيرلندا في غضون ذلك الوقت

بدأنـــا هـــذا الفصـــل بوصف فرقة *ريفر دانس*. فلنتّجه الآن إلى البلد الذي استوحاها: إيرلندا.

تقتصـــر معرفة البعض لإيرلندا على رؤية الوديان والحقول الخضراء الضبابيّة. ولكـــن، خارج القطاع السياحي، لا تشكّل المشاهد الجميلة أيّ مصدر ثراء. على أيّ حال، فإنّ هذه الصورة تنتمي فقط إلى صفحات كُتيّبات العطلة اللاّمعة.

عندما استقلّت إيرلندا عام 1992، كانت غارقةً في الطابع الريفي. وقد راقب الحكّـــام والمواطنون الربع الشمالي الشرقي من جزيرة إيرلندا بدقّة إذ كان لا يزال تحت وصاية بريطانيا العظمى. وكان هذا الربع أغنى، وشكّل إحدى أجزاء إيرلندا

التي شهدت تصنيعاً كثيفاً. وبدا القسم الآخر من الجزيرة مخصّصاً للطبيعة الخضراء - والفقــيرة - وعمل مواطنوها في التصدير، ممّا عزّز الثقة بالنفس. وانتشر شعورٌ بأنّ البلاد ضحيّة قوى تفوق سيطرتها.

جــرت محاولات منذ 1960 لجذب الصناعة الخارجيّة. وعملت سلطة التطوّر الصناعي، وهي وكالة حكوميّة، على بنية تحتيّة صناعيّة ومنحت تسهيلات في حين خفّضــت الحكومــة الضرائب، ومنها القرار الرسمي بتأجيل دفع الديون المستحقّة لعشر سنوات، والمتعلّقة بمدفوعات الشركات للإستثمارات الأجنبيّة المباشرة. إلاّ أنّ هذه التحرّكات نجحت جزئيّاً. فالمنافسة الإيرلنديّة كانت منخفضة، والبنية التحتيّة (على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها سلطة التطوّر الصناعي) كانت متخلفة. وقد تكلّم مديرٌ سابق في سلطة التطوّر الصناعي عن كيفيّة الإستعانة بمستثمر بعيد النظر بهدف استطلاع موقع التسهيلات بواسطة الهليكوبتر تفادياً لسلوك الطرقات السيئة.

في السبعينات وبداية الثمانينات، استمرّت الجغرافيا الطبيعيّة في لعب دورٍ كبير في الاقتصــاد العالمي، وعنى موقع إيرلندا في المحيط الغربي البعيد لأوروبا أنّها كانت بعــيدةً جدّاً عن الأسواق المجدية. وكانت معظم الأسواق المتواجدة هناك مُنجذبةً خصوصاً وأن إيرلندا عضو في الإتّحاد الأوروبي. وفي ما يتعلّق باعتماد البلاد على عملــيّات الــتجارة الخارجيّة، فإن هذا الأمر جعل من صناعتها قطاعاً سريع التأثّر بالنــزاعات في دورة التجارة العالميّة.

ارتفعــت نســبة الهجــرة من إيرلندا مجدّداً في نهاية الثمانينات. ولكن، على خلاف معظم المهاجرين القدامى، كان مهاجرو الثمانينات مثقّفين جدّاً. وكذلك، عــلى خــلاف المهاجرين القدامى، غالباً ما كان مهاجرو الثمانينات يعودون إلى إيرلندا بعد اكتساب الخبرة والإتّصال بالعالم الخارجي. فبدأت تسيطر الثقة بالنفس مجدداً على زمام الأمور، مُتّخذةً موقفاً جديداً من العالم. ولم تعُد إيرلندا موطن ضخ مغتربين، بل أصبحت موطن الفرص ومصدر ازدهار.

شيئاً فشيئاً، اعتُبِرَ غياب التصنيع عن البلاد نعمةً. والمقصود أنّ معامل الصناعة القديمــة الطــراز كانــت غائبةً، ولم تسبّب بطالةً على مستوى الصناعة الثقيلة.

والمقصـــود أيضـــاً أنّه كان يمكن لاقتصاد البلاد أن يستفيد من موجات الاقتصاد *العـــالمي* التي تتخطّى حدوده. وكان بإمكان إيرلندا أن تبدأ من الصفر. ففي أواخر الثمانيـــنات، أوضَحت التطوّرات على صعيد التكنولوجيا المعلوماتيّة أنّ الوظائف والإزدهار يمكن أن يبدآ من نهاية اتّصالٍ هاتفي. فقد تحقّقت قدرة إيرلندا في لعب دور هـــامٍ في قطاع التكنولوجيا المعلوماتيّة. وتمّ تشجيع الشعب في كلّ القطاعات عـــلى تعلّـــم استعمال الكمبيوتر، كما تمّ تعزيز البنية التحتيّة للمواصلات. وعام 1992، نشـــأت نظـــرة اعتبار إيرلندا "كمحوَر أوروبا الإلكتروني". وإن ترأست أوروبـــا إدارة الســـوق الواحدة، لماذا لا تستطيع إيرلندا إيجاد بيئة مناسبة كأساس لدخـــول الاتصـــالات إلى هذه السوق؟ فإنّ إيرلندا تملك مخزوناً كبيراً من الشباب والعمّال المثقّفين القادرين على تلبية طلبات المستثمرين.

إنّ طبـــيعة مفهـــوم المحور الإلكتروني شبه الطوباوي والمثاليّة الواضحة تجعلنا نـــتذكّر أنّهـــا تطـــوّرت عام 1992، أي قبل أن يصبح الإنترنت جزءاً من العالم الـــتجاري. وسأشـــرح في الفصل التالي كيفيّة بداية الاقتصاد العالمي سنة 1985، وكيفـــيّة تحديدي تاريخيّاً للتطوّرات حسب رزنامتي الخاصّة، أكانت قبل غايتس أم بعده. إذاً، فإنّ تطوّر المحور الإلكتروني قد ظهر باكراً نسبيّاً في هذا الجدول الزمني، أي في السنة الثامنة بعد غايتس.

تمّـــت إعـــادة تطوير قسم مفرّغي المراكب أو مُحمّليها في دبلن منذ 1987 كمركـــز خدمـــات ماليّة، ممّا جذب مزوّدي الخدمة الماليّة لإنشاء غرفة عمليّات خلفـــيّة. وأصبحت إيرلندا أيضاً موقعاً جذّاباً لمراكز إتّصال الشركات الأميركيّة في أوروبا. وترافق هذا مع نمو هام لشركات برامج الكمبيوتر الأهليّة.

وكمـــا سنرى، فإنّ إيرلندا محظوظة. فهي دولة وطنية من نفس حجم *الدولة القومـــيّة*، قادرةٌ على استعمال ديناميكيّة دولة قوميّة مماثلة. وسنرى أنّ أحد مفاتيح نجـــاح الدولـــة القوميّة هو القدرة على وسم نفسها بنجاح (مثل محور إلكتروني) وتقـــديم شـــيء مختلف يبعدها عن المنافسة. وكانت إيرلندا قادرة على تحقيق هذا الأمر بفعاليّة تامّة من خلال قطاعات إدارة تلبية طلبات الزبون و"المكتب الداعم". كما كانت قادرة على جعل صورتها تبدو كمكان عمل مسلٍّ، في ظلّ وجود حياة

إجتماعيّة حيويّة وتسهيلات إستجماميّة وثقافيّة كثيفة. ولعبت الظواهر كفرقة *ريفر دانس* والنجاح العالمي لفرق الروك الإيرلنديّة مثل *اليو تو* (U2) وذي *كورز* (The Corrs) دوراً هامّاً في إعادة تأسيس الأمّة.

على مرّ العقود، أنفقت الحكومات الإيرلنديّة المتعاقبة الموارد على محاولات إعادة إحـــياء لغـــة الغَيلـــيّة الأهليّة. وعلى الرغم من أنّ الإنكليزيّة بقيت اللغة الدارجة لدى الأكـــثريّة، إلاّ أنّ الشعور الـسائد حول تحوّل البلاد إلى قوميّة كان أمراً صعباً في غياب اللّغة الأمّ. لكن في الاقتصاد العالمي الجديد، حيث تشكّل الإنكليزيّة برنامج الاتصالات اللّغوي، يمثّل اعتماد هذه اللّغة كلغة أولى فائدةً أساسيّة للمواطنين الإيرلنديّين.

إنّ مراكـــز إيرلندا للإتّصال قادرة على توظيف الخرّيجين الناطقين بلغات أجنبيّة إلاّ أنّ عـــدد متكلّمي الألمانيّة أو الإيطاليّة أو السويديّة مثلاً داخل إيرلندا قليل. ويعني انفـــتاح الـــبلاد جـــذب المتكلّمين بلغتهم الأجنبيّة الأمّ والترحيب بهم. وقد جذب الإزدهـــار الكبير مهاجرين من جميع أنحاء الإتّحاد الأوروبي حيث ما زالت حواجز الترحـــيل قائمة. فقد أضافوا مهاراتهم إلى اقتصاد إيرلندا وساعدوا على جعل المجتمع الإيرلندي أكثر تنوّعاً وألواناً وتأثّراً بالعالم الفسيح. وبما أنّ إيرلندا مستعدّة للمشاركة في الاقتصـــاد العالمي، فقد اعتُبِرَ تصنيف البلاد في المركز الأوّل، عامَي 2002 و2003 في آي تي كيرني (A.T.Kearny)، مؤشّر عولمة السياسة الخارجيّة[4]، مفاجأةً.

تتمـــتّع إيرلـــندا بـــنقاط قوّة عديدة. فإنّ عدد سكّانها منخفضٌ نسبيّاً، إلاّ أنّ مواطنـــيها مـــتعلّمون جدّاً. وهي تقع في الحدّ الخارجي لأوروبا، في حين أنّها جزء أوروبـــا الأقـــرب إلى أميركـــا الشـــماليّة. ففي الماضي الاقتصادي، غلبت الصناعة واستثمار المنتجات الطبيعيّة على أنشطة البلاد، وشكّل الموقع الجغرافي عائقاً. ولكن، في زمـــن الاقتصاد العالمي، قلّت أهميّة الموقع الجغرافي. واتّضح أنّ أعظم فائدة تملكها الـــبلاد كانت نظرتها حول كيفيّة التوافق مع حقائق اقتصاد القرن الواحد والعشرين الدائـــم التغيّر. وقد ساعد هذا الأمر إيرلندا في خلق أكثر من 300,000 فرصة عمل جديـــدة خـــلال عشر سنوات في إطار عمليّة القيام بالأعمال خارج البلاد، بهدف تقلـــيص كلفة الإنتاج وإدارة الإستجابة لطلبات الزبائن ومراكز الأبحاث والتطوير. ومع الوقت، تخلّصت من إنزعاج المجتمع الذي دام طويلاً بسبب البطالة.

سوف تساعدنا كثيراً المقارنة بين إيرلندا وجزيرة قوميّة أخرى (جزيرتان منفصلتان في الواقع) وهي نيوزيلندا. كان يُبنى اقتصاد هاتَين الجزيرتَين في القديم على الزراعة والمنتوجات الزراعيّة. غير أنّ إيرلندا تحوّلت من بلد ذي أساس زراعي كبير إلى بلد يتمتّع بقاعدة غرفة التجارة الدوليّة. وما زالت نيوزيلندا تمارس النظام السائد القديم. ولطالما اعتقدت أنّ قلّة التنظيم كاف، ولكن ليس بعد الآن. والنتيجة أنّ نيوزيلندا لم تستطع أن تلحق بأنواع جديدة من الصناعات. فإنّ اعتماد أساس الزراعة والصناعات الزراعيّة وتطبيق أسلوب رونالد ريغن في قلّة التنظيم، خصوصاً تحت شعار "مجموعة السياسات التي حرّرت نيوزيلندا من الاقتصاد المنظّم" لم يكن كافياً. وكان يجب اتّباع طريقة الإيرلنديّين والفنلنديّين والصينيّين.

دعونا نغادر الآن جزيرة الزمرّد ونتوجّه شمالاً إلى شمال شرق البلدان الإسكندنافيّة، وتحديداً إلى فنلندا.

فنلندا: خوفٌ من البرد

لطالما كانت فنلندا في الحدّ الخارجي لأوروبا المواجه لحدّ إيرلندا الخارجي. وحيث أنّ الطرف الغربي من البلاد يطلّ على المحيط، تجد أنّ مواطني فنلندا قادرون على التكيّف مع طبيعة قليلة الجفاف وعدائيّة: أميال وأميال من غابات لا سبيل إليها، والسهول المتجمّدة التي تخترقها فقط البحيرات المجلّدة والأنهر الجارية بسرعة. في الواقع، فإنّ فنلندا كانت بعيدةً جدّاً من طريق التجارة النابض.

تقع فنلندا على الكتف الشمالي لبحر البلطيك الذي هو في الواقع بحيرة كبيرة. ففي الماضي البعيد، كان البلطيق سبيلاً للمنتوجات البدائيّة كالفرو والخشب والعَنبر، ولكنّ فنلندا كانت بعيدةً جدّاً في الشمال بحيث لم تستفد من هذه المزايا. وكانت كسّارات الجليد تعمل على فتح المرافئ على مدار السنة. غير أنّ درجة الحرارة المتدنّية جدّاً تمنح البلاد نعمةً واحدةً: إنّ بعض البحيرات والأنهر تتجمّد في فصل الشتاء بحيث تستطيع الشاحنات عبورها، ممّا يساعد على النقل الموسمي الزهيد لدعم البنية التحتيّة.

كانت الصناعة الفنلنديّة في القديم ترتكز على الموارد الريفيّة، لا سيّما على

الغابـــات الوفـــيرة. ولطالما وجدت هندسة ميكانيكيّة عالية الجودة. لكنّ الصناعة الفنلـــنديّة لم تكن يوماً مستقرّةً. فخلال القرن العشرين، أُنفقت مبالغ كبيرة على مراكز الأبحاث والتطوير، وترافق الإنتاج مع إبتكارات ثابتة.

في النصف الثاني من القرن، انشطرت البلاد بين مجالات تأثير القوى العظمى المتنافســة: الولايـــات المـــتّحدة والحلف الأطلسي من الشمال والغرب، والإتّحاد الســـوفياتي وحلف وارسو من الشرق والجنوب. وعلى الرغم من أنّ مجتمع فنلندا وحكومـــتها كانا حرَّين ومتعدّدين، اعترف كلّ من في داخل البلاد (والعالم) على أن "الحـــياد" قادرٌ على تسوية هذه المسألة. فقد دخلت *الفنلندَة* مجموع المفردات السياسيّة كمصطلح ازدراء، ولم يرد أحد أن يتشبَّه بفنلندا.

كمـــا طوّرت البلاد نظاماً إجتماعيّاً شبيهاً بالأسلوب الإسكندنافي، أصبحت الدولـــة بموجـــبه مسؤولةً عن رفاهة مواطنيها الفرديّة والإجتماعيّة. وقد سدّدت القـــروض الثقـــيلة والمستويات العالية للضريبة المباشرة وغير المباشرة في العالم هذه المسألة، إضافةً إلى تسديد نفقات العِلْم المرتفع الجودة.

في غمرة هذا كلّه، طوّرت شركات مثل نوكيا وسونيرا (المعروفة اليوم باسم تيليا ســـونيرا، بعـــد الدمج الذي جرى سنة 2002 مع مدير مؤسّسة تيليا) روّاد عالميّين في مجال الاتصالات. كما نشأت تطوّرات هامّة على صعيد هندسة برمجة الكمبيوتر ونظام تشغيل كمبيوتر لينوكس (الذي اخترعه الفنلندي لينوس تورفالدس).

والنتـــيجة إنّ فنلـــندا وصـــلت إلى مستويات إنتاج ومنافسة يتوق إليها لاعبو الاقتصـــاد المؤسّس. وأعلن منتدى الاقتصاد العالمي ومركزه في جنيف فنلندا أكثر دولة منافســـة في العـــالم لســـنة 2003، للسنة الثانية على التوالي[5]؛ فقد تقدّمت كلاًّ من الولايات المتّحدة وسنغافورة. كما سجّلت أرقاماً عالية حول اتّصال الشبكة وتناغمها، واعتُبِرَت الأكثر استجابةً للتكنولوجيا المعلوماتيّة وفرص العمل الإلكتروني.

كـــيف استطاعت دولة منعزلة ومرتفعة الضريبة أن تحوّل التيّار الاقتصادي؟ أوّلاً، لطالمـــا اعترفـــت فنلـــندا بـــأنّ ازدهارها يعتمد على تطلّعها إلى دول العالم الأخرى. وشكّلت هذه المسألة نوعاً من اللعنة في ماضٍ سيطرت فيه الصناعات. ففي ظلّ وجود مـــوارد معدنيّة قليلة، كانت البلاد سريعة التأثّر بتبدّلات أسعار الطاقة. وكانت فنلندا

أيضاً واحدةً من الدول، خارج الجبهة السوفياتيّة، التي ذرفت دمعةً – ولو دمعة تمساح – على زوال الإتّحاد السوفياتي. وكان اتّحاد الجمهوريّات السوفياتيّة الإشتراكيّة أحد أهمّ شركاء فنلندا التجاريّين. فقد ساهمت الزيارات المتقاطعة الحدود في القطاع السياحي الفنلندي. وعنى انهيار المارد الشيوعي أنّ ميزان المدفوعات الفنلندي عانى من هبوط خطير. وواجهت البلاد بيئة عالميّة مجرّدة من الضمانات القديمة، واقتصاد داخلي أظهر كلّ عوارض الإنحطاط الأخير. لكن أبناء فنلندا واسعو الحيلة، فقد حقّقوا بثبات خلاصاً يمكن أن يأتي فقط عَبْرَ الإنفتاح على العالم الخارجي.

إضافةً إلى التمثّل بالعالم الخارجي، فإنّ العِلْم الفنلندي متقدّم جدّاً. وكما في أجزاء أخرى من الدول الإسكندنافيّة، فإنّ إتقان اللغة الإنكليزيّة منتشرٌ جدّاً، ويعتبر الفنلنديّون أنّ المهارات اللغويّة ضروريّة. وهم يفتخرون بلغتهم الأمّ، لكنّهم حكماء جدّاً ليعرفوا أنّ أبناء فنلندا (وإستونيا) هم الوحيدون القادرون على تعلّمها. فهي لغة معقّدة جدّاً، لا تتّصل باللغات الهنديّة الأروبيّة كالسويديّة والروسيّة. وقليلون هم الأجانب القادرون على اكتساب ولو كفاءةً أساسيّة. لطالما أُجبرَ الفنلنديّون على التواصل مع العالم الخارجي عبر برامج اللغة الإنكليزيّة. لأن معرفة اللغة الإنكليزيّة ضرورة لا غنى عنها للتقدّم في مجال العلم. والحقيقة أنّ كُتُب المدارس الثانويّة والجامعات الإنكليزيّة والأميركيّة ليست جميعها مترجمة إلى الفنلنديّة. كما تُعد الإنكليزيّة لغة اجتماعات إدارات الشركات المهمّة مثل نوكيا (أكبر شركة في فنلندا). ولا تُعتبر الإنكليزيّة تهديداً بل فرصةً، إذ يبدأ تعليم الإنكليزيّة باكراً في المدارس الفنلنديّة. وشيئاً فشيئاً، يزداد عدد المواضيع المعطاة باللغة الإنكليزيّة. وهذا أحد أسباب استقطاب الجامعات الفنلنديّة عدداً كبيراً من التلاميذ الأجانب.

من خلال التمثّل بالخارج وتكلّم الإنكليزيّة، يكتسب القادة والمدراء الفنلنديّون وجهات نظر عالميّة وشاملة. بما أدّى إلى تحرّر قطاع الإدارة العليا للشركات الفنلنديّة، الذي يسعى إلى اكتساب واستعمال المواهب الفضلى من حيث أتت. فإنّ إثنَين من أفضل مدراء نوكيا مثلاً هما من النروج وأميركا. كما أنّ الشركة السويديّة أو إم تدير بورصة الأوراق الماليّة الفنلنديّة.

أمّا المقوّم الأخير لقصّة النجاح الفنلندي فهو التلهّف إلى التكنولوجيا. لقد تمّ اعتماد الإنترنت بحيويّة بالغة في منتصف التسعينات. واكتسب كلّ قسم حكومي محلّي ومكتب سياحي وجوداً على شبكة الإنترنت في مرحلة مبكرة، خصوصاً وأن معظـــم صفحات الشبكات هي باللغة الفنلنديّة، ويُترجم بعضها إلى الإنكليزيّة في مواقـــع أخرى. كما تمّ تزويد المدارس والمكتبات العامّة وعدداً من الأماكن العامّة بقوائم تصفّح. وفي سنة 2002، حصلت فنلندا على نسبة مرتفعة في مجال إتّصالات الإنترنـــت في العـــالم: 230 إتّصـــال لكـــلّ ألف شخص. بمعنىً آخر، يفوق عدد متصفّحي الإنترنت في فنلندا أعداد البلدان الأخرى إذ يستعمل 1.5 مليون شخص من أصل 5 ملايين الإنترنت، خمسة أيّام في الأسبوع على الأقلّ.

تميل فنلندا إلى احتلال مناصب عالية في قائمة الرابطة (أنظر عرض 1.1). وهي تحافظ على المركز الأوّل في مجال استعمال الهواتف الخلويّة. ففي نهاية عام 2002، تعدّت نسبة الفنلنديّين الممتلكين هواتف خلويّة السبعة والثمانين بالمئة. لا تتفاجأ من هذه النسبة المرتفعة في موطن نوكيا التي تمتلك اليوم ثلث حصص السوق العالمية. وعلى الرغم من أنّ الشركة تتباهى بجذورها ومركزها الرئيسي الفنلـــندي، إلاّ أنّهـــا تعرف أنّ سوقها المحلّية يشكّل أقلّ من 1% من مبيعاتها العالميّة.

لم تصـــل نوكيا إلى هذا المركز العالمي بالصدفة. فهي تعزو أصلها إلى شركة صـــغيرة مـــنعزلة نشأت جنوب غرب فنلندا في منتصف القرن التاسع عشر. وفي الســـبعينات، عـــزّزت أنظمـــة الاتصالات لسكّة الحديد الدوليّة وللقوى المسلّحة الفنلنديّة. وفي العقد اللاّحق، تحوّلت إلى استهلاك الإلكترونيّات وعانت من منافسة يابانـــيّة حـــادّة. وكـــادت الشركة أن تعلن إفلاسها في أوائل التسعينات. غير أنّ ابـــتكارات واستراتيجيّات مركز الأبحاث والتطوير المتلاحقة ساعدت الشركة على الوقـــوف مجدّداً. ولم تتّكل الشركة على هذا الحدّ. ففي سنة 1994، اتّخذ جورما أولّـــيلا، رئيس مجلس إدارة نوكيا، قراراً تاريخيّاً حقيقيّاً: سوف يُبنى مستقبل نوكيا على الاتصالات الهاتفيّة. ومنذ تلك السنة، عرفت الشركة نجاحاً باهراً في السوق. وحصلت على تعهّدات في عددٍ كبيرٍ من المناطق.

تصنيف من حيث المنافسةعلى النموّ 2003	تصنيف المنافسة الاقتصادية لعام 2004
	1. الولايات المتّحدة
2. الولايات المتّحدة	2. سنغافورة
	3. كندا
	4. أستراليا
5. تايوان	5. إيسلندا
6. سنغافورة	6. هونغ كونغ
7. سويسرا	
9. النروج	9. لوكسمبورغ
10. أستراليا	10. إيرلندا
12. كندا	■ ■ ■
13. هولندا	22. المملكة المتّحدة
14. ألمانيا	
15 نيو زيلندا	24. الصين
مصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي	مصدر: آي أم دي

عرض 1.1: التصنيف من حيث المنافسة

أدركـــت فنلندا فوائد الاقتصاد المرتكِز على المعرفة. وتأتّى هذا الإدراك من تعهّد موجود متعلّق بالإبتكار. يعتمد وجوبَ حلِّ المشاكل عند نشوئها. ثم بالتالي تسويق الحلول في الخارج.

لطالما كان الفنلنديّون واقعيّين. وهم يعرفون أنّه لا يمكنهم الإختباء في بلدهم الكثير الغابات في حين أنّ أوروبا وصلت إلى ذروتها: فعليهم المشاركة. لقد أظهروا

أنّ المشـــاركة القوميّة في الاقتصاد العالمي تستطيع تغيير موقع الأمّة في العالم وتؤكّد عـــدم الخـــوف مـــن العالم بأسره. وقد شجّع هذا الإنفتاح على الاقتصاد العالمي المســتثمرين، كصندوق المعاشات الأميركي، على شراء أسهم الشركات الفنلنديّة. والـــيوم، يديـــر الأجانـــب 60% من الأسهم العاديّة الفنلنديّة. وفي حين تسيطر الشركات الفنلنديّة بقوّة على المسرح العالمي، يتوافد التلاميذ والسيّاح إلى فنلندا.

ليســـت فنلـــندا الوحيدة في البلدان الإسكندنافيّة التي اعتنقت مزايا الاقتصاد العـــالمي، خصوصـــاً عبر قناة التكنولوجيا. وكانت السويد المجاورة موطن شركة إيريكســـون، هـــي أيضاً رائدة في تأمين تكنولوجيا الهواتف وتطوير برامج تقنيّة عديدة.

ما هو الاقتصاد العالمي؟

ما هي خصائص هذا الاقتصاد العالمي الجديد الذي تتميّز به مناطق مختلفة مثل دالـــيان ودبلـــن وهلســـنكي؟ إنّ علم المصطلحات هو دائماً غير دقيق. فيُعتبر كلّ مصـــطلح مُدْخلاً لغويّاً. إذاً، وقبل محاولة تحديد الاقتصاد العالمي، علينا أن نرى في البداية ما ليس عليه هذا الاقتصاد.

بدايةً، يجب التمييز بين الاقتصاد العالمي ومفهوم "الاقتصاد الجديد" الذي برز في أواخـــر التسعينات. لقد أعلن هذا المفهوم نظام اقتصاد جديد قوي، يقوم على الـــتقدّم التكنولوجي المُنتشِر عبر الإنترنت. فشهد هذا النموذج، عن طريق الخطأ، على نهضة مقابلة في مجالات إنتاجيّة لا يمكن إيقافها. وقد ضعفت هذه المفاهيم في نيسان/أبريل 2000 عندما هبطت أسهم التكنولوجيا فجأةً.

بعـــيداً عـــن نقاط ضعفه الفكريّة الظاهرة، فإنّ نقاط هذا "الاقتصاد الجديد" المشـــتركة مع ما سنناقشه تعتبر قليلة. ويرتكز الاقتصاد العالمي على عالم لم تعد فيه إزالة الحدود حلماً أم اختياراً، بل واقعاً. وقد ساعدت ثورة الإنترنت في هذا المجال لكنّ المسألة ليست شبيهة تماماً بظاهرة ثورة الإنترنت. وفي الاقتصاد العالمي، تلعب قِيَم الأسهم والمشتقّات والمنتوجات الهندسيّة الماليّة دوراً أهمّ.

يملـــك الاقتصاد العالمي ديناميكيّة ومنطقاً خاصَّين به. وهو لم يعد نظريّةً بل

أصبح واقعاً. وسوف تزداد قوّته ولن يضعف. سيتغذّى من قواه الخاصّة. فلا يمكن مقاومـــته، وهو مخصّص ليؤثّر على الجميع - رجال الأعمال والسياسيّين وأعضاء حكومـــات بيروقراطيّة، والأهمّ من ذلك، المواطنين العاديّين ولا نفع من الشكوى منه وتمنّي زواله. فعلى الناس أن يتعلّموا كيفيّة التأقلم معه.

وأشـــدّد هنا على التعليم، إذ أنّ النجاح والإستمرار يعتمدان على اكتساب وجهـــات نظـــر جديدة وعلاقات مع العالم الخارجي. وآمل أن يتّجه هذا الكتاب بطريقةٍ ما نحو الإشارة إلى طريق تؤدّي إلى وجهات النظر هذه والعلاقات الجديدة.

قـــد يصرّ بعض الناس والدول على محاربة واقع الاقتصاد العالمي عبر استعمال خرائط العقل القديم والنماذج القديمة. لكنّ الكلفة على صعيد الإتّفاقات الاقتصاديّة وخصوصـــاً الإنسانيّة منها ستكون مرتفعة. فالتقدّم أمرٌ محتوم كالموت والضرائب. تواجه الدول والحكومات القوميّة التقليديّة تحدّياً كبيراً، إذ يودّ بعضها الإقتراب من هـــذا العـــالم الجديد بخطوات غير ثابتة، منغرزين بعناد في شاطىء الماضي الخاصّ بالدّعم، متفحّصين حرارة المياه بحذرٍ شديد.

يـــتمركز بعضهم بطريقة أفضل بهدف الإستفادة من فرص الاقتصاد العالمي. وقد أنعم التاريخ على الولايات المتّحدة، إذ زوّدها بنظام حكومي فدرالي حقيقي. والنتـــيجة أنّـــه بإمكـــان ولايات مثل شمال وجنوب كارولينا السعي إلى جدول اقتصـــادي إبتكاري، من دون مواجهة أيّ خطر في إحباط الحكومة المركزيّة. فإنّ الحـــروب بين الولاية والمركز قد انتهت. وقد تمركزت الولايات بحيث تستفيد من الاقتصـــاد العـــالمي، إلاّ أنّ هذا الأمر لا يشمل الولايات الخمسين كلّها. فما زال بعضـــها مرتـــبط بمـــاضٍ يرتكـــز عـــلى حماية "كانوتي" للقطاعات الاقتصاديّة "الاستراتيجيّة".

الـــدول الفدرالـــيّة الأخرى لا تقدّم لأعضائها المؤسّسين أيّ تسهيل كالحكم الـــذاتي الحقـــيقي، كمـــا تبقي الحكومة المركزيّة سيطرتها كاملةً على التطوّرات الإقليمـــيّة. وبحسب اصطلاح غولدمن ساش الجديد والواعد باقتصادات جديدة، تضـــمّ اللائحـــة الهند والبرازيل (دولتان من بين البرازيل وروسيا والهند والصين). وعـــلى صـــعيد الاقتصاد العالمي، ما زالت هذه الدول نائمةً. مع ذلك، بدأ بعضها

يحتلّ مكانه على مستوى المسرح العالمي. فقد اعتمدت الصين سياسة انفصامية، وهي نظريّاً، تتّبع صيغةً سياسيّةً مركزيّةً صلبة. أمّا تطبيقيّاً، فقد حصلت المناطق والمدن على استقلاليّة اقتصاديّة لا سابق لها، تحديداً منذ عمليّة إصلاح زو رونغجي عام 1998.

ولكن، في الطرف المقابل، ما زالت دول كاليابان وإندونيسيا تحتفظ بمركزيّة صنع القرار نظريّاً وتطبيقيّاً. وما من منطقة يمكنها أن تحقّق النجاح منفردة إذ لا يحقّ لأيّة منطقة بأن تنجح، *مستقلّة* عن مناطق الدولة الأخرى. وتغار الحكومات المركزيّة من السماح لأيّ دور إداري بالإفلات من المركز. فالكل يسبح في تيّار قد يسبب الغرق. أمّا الهند، فهي الوحيدة التي تتمتّع ببنية حكوميّة تساعد مناطقها على العمل بتفاعل مع الاقتصاد العالمي. وعلى الدول الأخرى أن تسلك درباً طويلة قبل أن تستجيب حكوماتها المركزيّة لنداءات العالم الخارجي.

قد تصعب مهمّة وصف *ماهيّة* هذا العالم الجديد. فإن تمّ جمع كلّ قصص الأخبار المتعلّقة بالعولمة، لتشوّهت الصورة الموحّدة المنبثقة. فإنّ المكوّنات ليست مناسبةً معاً، إذ إنّها تشكّل فسيفساء جامحة مجرّدة عوضاً عن أحجية صور مقطّعة.

فلننسَ القصص المخيفة وبائعي الأخبار السيّئة، ولنحاول رؤية خصائص الاقتصاد العالمي بإيجابيّة ويقين. فهو يتمتّع بخصائص فطريّة سوف أعدّدها دون مراعاة درجة أهميّتها.

غياب الحدود

أوّلاً، وكما ناقشتُ طويلاً، فإنّ الحدود الدوليّة أصبحت أقلّ تقييداً ممّا كانت عليه. ويعود الفضل إلى التكنولوجيا، في حين ساهمت نتائج الإتّفاقات العالميّة والثنائيّة، خصوصاً في مجال التجارة، في هذا الأمر. هكذا يصبح العالم شيئاً فشيئاً بلا حدود. فإذا بالتعريفات تتلاشى إذ أدركت الدول حاجة بعضها إلى بعض للإستمرار اقتصاديّاً.

لم تُمْحَ الحدود نهائيّاً بعد، إذ ما زالت الدول القوميّة تحتفظ بأسباب للتحكّم بتحرّكات الشعب والسلع، وذلك لمصلحة الأمن والسلامة العامّة. أمّا في ما يتعلّق

بالمفاتـــيح الأساســـيّة الأربعة لحياة الأعمال، فإنّ العالم قد وصل إلى نقطة إمكانيّة اســـتمراره بـــلا حـــدود. وتضـــمّ هذه المفاتيح الأربعة الاتصالات، ورأس المال، والشركات، والمستهلكين.[1]

تعـــتمد **الاتصالات** الفعّالة دائماً على غياب الحدود. هذا ما كان عليه الأمر عندما كانت الطبيعة تسيطر على الاتصالات. فإذا ما أراد شخصٌ الإنتقال من (أ) إلى (ب) أو إرســـال رســـالة أو سلعة، غالباً ما كانت قوّة الجاذبيّة الخاملة تُبطىء العملـــيّة. وتمّ لاحقـــاً إضافة حواجز التفتيش الحدوديّة والحاجة إلى تأشيرة ومراقبة جـــوازات السفر من دون ذكر الجمارك وضريبة التفتيش الرسمي، ممّا زاد من بطء الحـــركة، واعتُـــبرت هـــذه الأمور كعوائق. وجاءت التكنولوجيا لتحرز التقدّم. فسمحت خطوط الهاتف للناس التكلّم إلى شخصٍ يقع في الجهة الأخرى من العالم، مـــن دون الحاجـــة إلى المـــرور بوسيط تحويل الخطوط. فما إن تواجدت خطوط الاتصـــالات هذه حتّى أصبح ممكناً نقل المعطيات. وحصل التقدّم أيضاً على صعيد إنـــتاج الأســـلاك من خلال استعمال تكنولوجيا الألياف البصريّة. وأُزيل حاجز الاتصـــالات إذ كان على الإتّصال أن يعبر الأسلاك التي تجتاز البحار والجبال. أمّا التكنولوجيا الحديثة فتُلغي الأسلاك وكلفة تركيبها وصيانتها. فعندما تحمل تردّدات اللاســـلكي المعطـــيات، من السخيف أن نعتقد أنّ الخطوط المرسومة على الخرائط تستطيع أن تؤثّر على التحرّكات.

استفادت الاتصالات من عمليّة غياب النظام في الثمانينات، فتمّ تخصيص دول الإحتكار السابقة، وبذلك زادت المنافسة وانخفضت الكلفة بالنسبة إلى المستهلكين.

انفتحـــت الأســـواق الداخلـــيّة الـــتي كانت تسيطر سابقاً على احتكارات الإتّصـــالات القومـــيّة. وتعامل عددٌ من شركات الإتّصالات فيما بينه ودخل في تحالفـــات، في حـــين نشـــأت شركات أخرى فتغيّرت مواصلات العالم من مزيج احـــتكارات دولـــيّة إلى أشـــكال ملوّنة أكثر ديناميكيّة، لا تحترم الحدود الدوليّة. وأصبح عددٌ من عوامل الاتصالات الميكانيكيّة عالميّاً، ومنها تيليا سونيرا وفودافون وتيليفونيكا.

ربّمـــا كـــان لـــتطوّر الإنترنـــت منذ التسعينات الأثر الأكبر في جعل عالم

الاتصـــالات فعـــلاً بلا حدود. وتوفّرت هذه التكنولوجيا على نطاق واسع بحيث أصبح بإمكان أيّ جهاز كمبيوتر الولوج إليها. فإذا بالمعلومات تمرّ متناسيةً الحدود.

ويشكّل **رأس المال** المفتاح الثاني، وهو أيضاً يستفيد من عالم بلا حدود، وقد ساعده غياب نظام الأسواق الماليّة. كما تمّت مراقبته وفقاً لوضع الدولار الأميركي كـــبرنامج نقدي. وهو لا يشكّل عملة التجارة والاستقرار فحسب، بل أيضاً عملة اختيار لعدد من المدّخرين حول العالم. ففي معظم الدول المتطوّرة، يدّخر المتقدّمون في السن المال من أجل تقاعدهم. والمشكلة أنّه ما من دولة عضو في منظّمة التعاون والتطوّر الاقتصادي تقدّم عائدات مناسبة للإستثمار المنزلي. ويشكّل هذا الأمر أحد أكـــبر الأسباب التي أظهرت هجرة رأس المال الهائلة والمتقاطعة الحدود، سواء كان على أمدٍ قصير أم على مدى طويل.

وقد استجابت بعض **الشركات** بنجاح للاقتصاد المتقاطع الحدود، وذلك عبر فصل عرى الدولة القوميّة التي تعيق الوعي الذاتي. وكان شائعاً في السابق أن تمثّل شركات ناجحة ذات "أساس وطني" تعتمد مركز قيادة مؤسّسة أو شركة "وطنيّة المنشأ، حيث بدأت الأعمال". وقد يدخل عامل الشعور على هذا المستوى، إلاّ أنّ رؤيـــة الشـــركة للعـــالم كساحة سوق أصبحت أمراً قديماً. ويعني التقدّم في مجال الاتصـــالات أنّ الشركات لا تشعر بالتقيّد بمركز القيادة المتواجد في مدينة معيّنة. وإذا ما فرضت الظروف هذا الأمر، يمكن للشركات الإستغناء عن أسسها الوطنيّة عبر التسجيل في مواقع أخرى أكثر إيجابيّة.

وشـــهد العقـــدان الماضـــيان تحليلاً منطقياً لوظائف الشركة، بدءاً من مركز الأبحاث والتطوير والتصنيع إلى المبيعات والتسويق والتمويل. ومن السائد اليوم أن تتمركز وظائف شركة منفردة عبر حدود دوليّة - كمركز الأبحاث والتطوير مثلاً في سويســـرا، والهندسة في الهند، والتصنيع في الصين، والتمويل في لندن، في حين تـــبقى وظـــيفة التســـويق ومركز القيادة في الولايات المتّحدة. مؤخّراً، أصبحت الأعمـــال غير المباشرة تُرسل إلى الخارج بهدف تقليص كلفة الإنتاج، أنظر إلى نمو مراكـــز الإتّصـــال في الهـــند وغيرها، وإرسال الأعمال اللوجستيّة إلى متخصّصين كفيديكس (Fed Ex) ودي إتش أل (DHL) ويو بي أس (UPS).

أمّا بالنسبة إلى المفتاح الأخير، **المستهلكين**، فقد جعله عنصر الاقتصاد العالمي اللامحدود أكثر حدّةً. ويستطيع المستهلكون القيام بما كان دوماً يشكّل حافزاً لهم ألا وهو التسوُّق. ويسمح الإنترنت للمستهلكين مقارنة المنتوجات والأسعار وتسهيل الإختيار المبني على المعلومات. وتسمح برامج الدفع عبر بطاقة الائتمان شراء المنتوج، صناعته وتسليمه. ولا يزال بعض المتعلّقين شعوريّاً بمثاليّة الدولة القوميّة موجودين، وهم يؤيّدون زعماء الدهماء الساعين إلى حماية أعظم للأعمال والوظائف الداخليّة. ولكن، إن وجدوا أنفسهم أمام خيارَين يتعلّقان بالمنتوج نفسه: المنتوج (أ) المتوفّر محليّاً بسعر أغلى من المنتوج (ب) المصنوع خارجاً والذي ما زال سعره بالإضافة إلى ضريبة التسليم منخفضاً نسبيّاً، فإنّ موالي الدولة القوميّة الأكثر عناداً سيختار المنتوج (أ) الثمين. وما بات لا يصدّق أخيراً، أن نشتري قميصاً "صُنعَ حقّاً في أميركا"، إذ يمكن أن يأتي النسيج من مصر، والصبغة من اليابان، والأزرار من الفيليبين. فإن كانت عمليّة الخياطة فقط تجري في الولايات المتّحدة، إلى أيّ حدّ يمكن اعتبار هذا القميص في شكله النهائي أميركيّاً؟

غير مرئي

قد يسامَح المراقبون إن لم يدركوا تماماً قوّة الاقتصاد العالمي وسيطرته، غير المرئيَّيْن إلى حدٍّ كبير. ومن الأفضل القول بأنّهما غير مرئيَّين تماماً بالعين المجرّدة. ولا يجب اعتبار هذه المسألة مكتومة أو منعزلةً. والسبب أنّ الأفعال التي تؤدّيها قليلاً ما تتم في الشوارع أو غرف مجالس النوّاب الدوليّة. وتتشكّل بطاقة الائتمان من قطعة بلاستيك، وهي إحدى التقنيّات التي ساهم في تطويرها تحويل المال النقدي السريع. وهي تُعتبر بالنسبة إلى مئات ملايين المستهلكين الوسيلة الأفضل لحمل المال وصرفه. غير أنّ صرف حاملي بطاقة الائتمان للمال لا يمكن رؤيته. وأحياناً، تجري عمليّات الدفع بطريقة سريعة جدّاً بحيث لا تستطيع الكاميرات الأكثر دقّةً وسرعةً التقاط الصور وتسجيلها.

وتُعتبر بعض التطوّرات ذات أهميّة أساسيّة من حيث قوّتها، إلاّ أنّ مضامينها غير مفهومة تماماً خارج دائرة صغيرة من اللاعبين. والنتيجة أنّها لا تشكّل عناوين

للصّحف، وهي محظوظة لعدم نشرها في الجرائد. وبالنسبة إلى الإعلام المطبوع، فإنّ هذه التطوّرات قد دُفنَت في صفحات الأعمال بطريقة غير جليّة.

تـأمّل في بعـض نواحي هذا العالم غير المرئي. فإنّ الصفقات والإستقرارات الـنقديّة اليوم تقوم عبر جهاز الكمبيوتر. ويتمّ شراء بعض المنتوجات من ساحات تـبادل التجارة المعروفة بي تو بي (B2B) وبي تو سي (B2C) أو بمزادات سي تو سي (C2C) العلنيّة. وتقدّم ماكينات سحب المال الآليّة حول العالم العملة المحليّة إذا ما استعملت بطاقتك الشخصيّة للمال النقدي أو الائتمان التي تستفيد من عضويّة بلاس (Plus) وسيرّوس (Cirrus). ولا تستطيع الحكومة أبداً أن تعرف المبلغ الذي سـحبته في الخارج أو الذي أنفقته عبر بطاقة الائتمان لشراء السلع والخدمات عبر الحدود الدوليّة.

الإتّصال عبر الإنترنت

لن يكون الاقتصاد العالمي ممكناً أو حتّى مفهوماً من دون تكنولوجيا الإنترنت الـتي تسمح بنقل كميّات هائلة من المعطيات بسرعة فائقة. وستكون هذه المسألة مسـتحيلةً من دون الهبوط المناسب في أسعار التكنولوجيا. ويشكّل الإنترنت الجزء العـام الأهـمّ في هـذا الإطار. واليوم، يمكن لبروتوكول الإنترنت أن يتولّى نقل المعطـيات والصور والأصوات والموسيقى وأشرطة الفيديو. وشقّ الصوت المنقول عـبر بـروتوكول الإنترنت طريقه سريعاً في عالم مزوّدي الاتصالات التقليديّة، في حـين يـتمّ تحميل الموسيقى وأشرطة الفيديو عبر الحدود الدوليّة طالما أنّ الخطّ مع مُسيّري بروتوكول الإنترنت قائمٌ. وأصبح الإتّصال ممكناً على جميع الأصعدة.

وترتكـز عملـيّة القيام بالأعمال في الخارج بهدف تقليص كلفة الإنتاج مثلاً عـلى إمكانـيّة تشكيل عمليّات جديدة وتسليم فوري لمكوّنات برامج الكمبيوتر الحاسمـة، وذلك بدقائق معدودة. ويؤكّد نجاح دور برامج الكمبيوترة الهنديّة مثل إنفوسـيس (Infosys) وويبرو (WiPro) وإيتش سي أل (HCL)، وخدمات تاتا المعلوماتـيّة وغيرهـا واقع أنّ التطوّر على مدى 24 ساعة أسبوعياً لم يعُد أمنيةً بل أصبح واقعاً.

القياس بالمتعدّدات

يساعد المال في جعل العالم يدور. ولا بدّ للدور الذي يلعبه في الاقتصاد العالمي من أن يكون مهمّاً. فهو لم يعُد يُعتبَر فقط وحدةً قيّمةً على المدى القريب. ولقد شهدت أواخر التسعينات والسنوات الأولى من القرن الجديد عدداً من الشركات المضطلعة والبنّاءة كان يمكن اعتبار ذلك خيالياً قبل عقدَين. واكتسبت الشركة الجديدة المنشأ، وربّما غير الناجحة بعد، بُعْداً أكبر وأطول وجزءاً قويّاً ظاهريّاً من صورة الشركة. لم يكن هذا الأمر ليتحقّق لولا وجود أولئك الذين أخضعوا قيمة الشركة للنظر إلى إطار أكبر لا يعتمد على سعر الحصّة الحالي لأيّ مؤشّر مقتبس يختارونه بل على ما كانت ستؤول إليه الحال بعد 10 أو 20 سنة وكيف كانت نسب السعر والربح ستعكسه.

إنّ الإشارات المقدّمة لإدارة مالكي الحصص بهدف التركيز على مستقبل فرص الأعمال عديدة. فإن اقتصرت الإدارة على الأعمال فقط، كالعادة، فسيهبط المؤشّر ويعكس خيبة أمل مانحي التمويل. أمّا المعطيات فقد تتعرض للتزييف ونادراً ما تعكس قيمة الشركة لأنها تُظهر توقّعاً فقط. وقد يتحقّق هذا الأمر إذا تمّ شراء شركة أو جرى استثمار جديد من خلال استعمال هذه المؤشرات.

إذاً، فإنّ الاقتصاد العالمي لامحدود، وغير مرئي، ومتّصل عبر الإنترنت وقد تمّ قياسه بالمتعدّدات. وتُعتبر معظم هذه العناصر مموَّلة ذاتيّاً. فهي تتغذّى من بعضها، كما تتطلّب القيام بقفزة، وإن كانت فكريّةً في البداية، في مياهٍ مجهولة.

ما زال هذا الاقتصاد العالمي في المرحلة الأولى من نشوئه. ولسوء الحظّ، يتضمّن هذا الوصف تشابهاً جزئيّاً مع التطوّر الإنساني، من مرحلة الولادة إلى الموت. ومن الأفضل القول أنّ الاقتصاد العالمي ما زال في المراحل الأولى من تطوّره ولكن لا يحمل علامات الطفولة ولا الموت أيضاً. وهو لم ينشأ ككائن فضائي آتٍ من حجر نيزكي. لقد دخل العالم عبر أفعال الإنسان البشري وفكره. فلم يُدَسّ في العالم من قبل شبكة صغيرة شنيعة تنوي السيطرة على العالم. لقد تطوّر جماعيّاً. وكما سنرى، فهو يَعِدُ بأن يكون مفيداً للعالم بأسره.

يبحث رأس المال الزائد في الدول المتطوّرة عن فرص ينتجها. فإن فهمتَ

مـــنطق الاقتصاد العالمي، تستطيع أن تجذب الشركات والمستهلكين ورأس المال جميعاً إلى منطقتك من أيّ بقعة في العالم. ولستَ بحاجة إلى أن تُولَدْ ثريّاً أو في بلـــدٍ غنيّ كي تزدهر. فسوف تأتي المفاتيح الأربعة إليك إذا ما وجدتَ الوصفة الصـــحيحة. وكبديل آخر، ستتبخّر هذه المفاتيح الأربعة إذا ما كانت منطقتك أو نظامك غير متلائمَيْن مع الاقتصاد العالمي، وبالتالي لن تحصل على أيّة فرصة للأداء على المسرح العالمي.

فانضـــمّ إليّ كـــي تفهم كيف تكتشف الفوز وتستفيد من الاقتصاد العالمي، ولنبدأ من ليلة الإفتتاح.

ملاحظات

1. *ريفـــر دانـــس فـــي الصـــين*، فـــيلم وثائقي بثّته إذاعة تيليفيس آيرين القناة الأولى، 9 نيسان/أبريل 2004.
2. ويليام شكسبير، *كما تريده*، 2,7، 139-140.
3. "إجمالـــي الناتج المحلّي الصيني يتوقّع زيادة 11 تريليون يوان"، جريدة بيبلز دايلي، 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2003. www.nationmaster.com
4. www.atkearney.com
5. www.weforum.org
6. لقـــد أوضـــحتُ مفهـــوم المفاتـــيح الأربعـــة أوّلاً فـــي كتابـــي *نهاية الدولة القوميّة* (نيويورك: سايمون وشوستر، 1994).

2

ليلة الإفتتاح

العالم بعد غايتس

غالـــباً ما يعتمد التاريخ المكتوب على نظام تأريخ مرتّب زمنيّاً. ويرتكز هذا لأمـــر على حدث مركزي ما. فبالنسبة إلى المسيحيّين، تشكّل ولادة المسيح هذا حدث. ويُقَسِّمُ هذا الحدّ الفاصل التاريخ إلى مرحلتين: الأحداث التي جرت "قبل لـــيلاد" (ق.م) وتلك التي جرت "بعد الميلاد" (ب.م أي ميلاديّاً) حسب التقويم زمني اللاتيني. ويعتمد المسلمون نظاماً يقوم على السنة الهجريّة أو رحلة النبي محمّد مـــن مكّة إلى المدينة المنوّرة. ويأتي هذا الحدث في العام 622 ب.م ويشير المسلمون ى الـــتاريخ بالســـنة الهجريّة. وقد حاول بعض الثوريّين الجدد فرض صفة متفرّدة عـــلى التغيّرات السياسيّة التي أحدثوها عبر تعديل الرزنامة. ففي فرنسا الثوريّة، لم يتمّ تغيير السنوات فقط، بل تمّ "تسويغ" الرزنامة وتعديل أسماء الأشهر كي تعكس تغـــيّرات الفصـــول. وأصبح شهر آذار/مارس *فنتيوز*، شهر الريح، وأصبح تشرين الـــثاني/نوفمـــبر *برومير*، شهر الضباب. وعندما سيطر بول بوت ورفاقه في الإبادة الجماعية على الحكم في كمبوديا سنة 1975، أعلنوا تغيير الرزنامة وأصبح الشعب التعيس يعيش في السنة الصفر.

ظهـــرت ليلة إفتتاح حقيقة الاقتصاد الجديد في الاقتصاد العالمي سنة 1985. وبدأ العالم منذ تلك السنة يتبدّل.

وبالنسبة إليّ، يشكّل عام 1985 السنة الأولى ميلاديّاً، أمّا التقويم الزمني الذي

أحبّ اتّباعه فهو ب. غ وق. غ – أي بعد وقبل غايتس.(1)

لماذا العام 1985؟ يعترف الجميع أنّ العالم لم يشهد أيّ حدث تغييري. وما من أمـــر يوازي الضربة المفاجئة (التي جرت على مستوى البورصة في لندن سنة 1986). عوضـــاً عـــن هذا، بُذِرَتْ أفكارٌ لم تنمُ فوراً وبقوّة، غير أنّ الأمور لم تبقَ ساكنةً. فعـــندما بُـــذرَت هـــذه الأفكـــار، لم يعِ عددٌ من المعلّقين الأهميّة الثوريّة لما يدّخره المســـتقبل. وقد لاحظ بعض المراقبين المتنبّهين وجود بذور متعدّدة تنتمي إلى أجناس وأصـــناف جديدة وغير معروفة لم يتمّ استخدامها من قبل. لم يستطع أحد أن يتأكّد من كيفيّة نمو هذه البذور، كيف ستبدو؟ أو إن كانت ستنبت وتثمر يوماً.

توجيه الدينوصور

كـــان معظم الناس مدركين لحدث واحد على النطاق السياسي الواسع. فقد ربـــح دينوصور الإتّحاد السوفياتي القديم أميناً عامّاً جديداً للحزب الشيوعي وهو ميخائـــيل ســـيرغييفيتش غورباتشيف. كان لا يزال شابّاً، في الثالثة والخمسين من العمـــر، (يصغرُ نظيره الأميركي رونالد ريغن بعشرين سنة على الأقلّ) كما كان قـــادراً عـــلى التنقّل بنفسه. لم يتقدّم ببطء بل خطا خطاً واسعة بعزم. كان يتكلّم بطلاقـــة ووضـــوح – دون أن تقطع اعتراضات الصفير والسعال خطاباته. وكان حديثه مشوّقاً. كما كان لديه خططاً للإصلاح.

لم يـــتفاجأ الســـوفياتيّون بتعهّد غورباتشيف استخدام التفكير الجديد. وتمتّع بالجـــرأة للـــتكلّم عـــن ذلـــك بالرغم من القواعد والمصطلحات المتشددة للقيادة الســـوفياتية قبل بذوره. ولكن، عند إعلان "انتخابه"، شعر المراقبون المشكّكون أنّ الإنـــتخاب جاء نتيجةً للإتّفاق السري، ميثاق فوست الذي أقسم فيه على تعهّده تطوير فُرَصْ استعمال الحكم في الوضع الراهن.

ثمّ بـــدأ غورباتشـــيف استعمال مصطلحات ومبادىء من قَبيل غلاسنوست (وتعـــني حرفيّاً "الإنفتاح")، لشرح الحجة في شفافيّة أكبر في النظام السوفياتي. لم يهـــتم أحـــد فعـــلاً في بادىء الأمر بتحديد مصطلح غلاسنوست. قد يعني هذا المصطلح الرغبة في رؤية العالم، ليس عبر العروض المصبوغة باللّون الوردي، ولكن

عبر الإعتراف بوجود بعض النباتات المزعجة في الحديقة. على الرغم من اعتراف الجميع بهذا الأمر في ذلك الحين، غير أنّه يمكن مناقشة هذه المشاكل بحريّة. لم يعد هناك ما يمكن كسبه من خلال الإدّعاء بأنّ العالم السوفياتي رائع. والمشكلة أنّه على الرغم من اعتبارها مسألةً جديدة، لا بل خطوة ثوريّة، فإنها لم تساعد في حلّ المشاكل. فهي تشكّل تشخيصات عديدة لكن ما من علاجات.

لقد سمعتُ دعابةً حول كيفيّة توافق غورباتشيف مع ابتهال القادة السوفيات. كان كلٌّ من لينين، ستالين، خروتشيف، بريجينيف وغورباتشيف يستقلّون قطاراً في حالة رديئة. ونفد فحم القطار وإذا بهذا الأخير يتوقّف بعدما استنفذ كلّ طاقته. فأمر لينين برمي السائق بالرصاص. مات لينين واستلم ستالين قيادة القطار. فزوّده بالفحم، والخشب وكلّ ما استطاع سرقته شاهراً سلاحه. دار القطار وراح يرتفع صوته، لكنّه سرعان ما توقّف ثانيةً. فقتل ستالين طاقم القطار بأسره ومات. عندها، استلم خروتشيف القيادة. وبدأ القطار يسير من جديد لكنّه عاد ليتوقّف. فألقى بريجينيف بخروتشيف من النافذة وقال لمن على متن القطار:"لقد توقّف القطار ولكن لا تخبروا أحداً. أنزلوا ستارات النوافذ ولندّعي بأنّنا نتحرّك". وفي النهاية طبعاً، تصرّف بريجينيف كسائر أمناء الحزب العامّين، واستلم غورباتشيف قيادة القطار. فماذا فعل؟ أخرج رأسه من نافذة القطار المتوقّف وراح يصرخ: "توقّف القطار. توقّف القطار".

كانت هذه مشكلة غورباتشيف. كان كلّ ما فعله أنّه ألقى الضوء على المشكلة، ومهما كانت نيته صادقة، فهو لم يأتِ بحلٍّ مناسب. لم يتمتّع يوماً بنظرة صائبة للمكان الذي يودّ أن يصل إليه. لربّما اختار عدم إيجاد تلك النظرة. ولربّما أدرك أنّ الإتّحاد السوفياتي كان مشؤوماً، ولا يمكن إصلاحه، وأنّه شكّل جمعيّةً من الأكاذيب والتناقضات التي لا تساعده على التمتّع بقوّة مستقبليّة.

سعى غورباتشيف إلى حلّ المشاكل تدريجيّاً. كان شيوعيّاً ملتزماً عندما انطلق في تعهّده للإصلاح، وإن كان تعهّداً شيوعيّاً. ولكن إيجاد الحلول لأوفر وأصغر المشاكل كان أمراً مستحيلاً، أو كان الحلّ الوحيد الذي يُظْهِرُ مدى صعوبة التخلّص من عراقيل أوسع. وأصبح جلياً تماماً استحالة المهمّة.

كانت الإمبراطوريّة السوفياتيّة تتلاشى كلّما تعامل معها بفشل. استعادت

دول أوروبـــا الشـــرقيّة الساطعة النجم حريّتها خلال أسابيع محمومة قليلة في بداية الشـــتاء مـــن العام 1989. كما كان يتمّ أحياناً التخلّص من القادة السابقين على مســـتوى السياســـة الرديئة. في داخل الإتّحاد السوفياتي، انقسّم غورباتشيف بين المصـــلحين المحـــافظين والراديكاليّين. اعتبر المحافظون أنّ عدم توحّد الماكينة بهدف محاولة تعديلها أظهر حماقة، وأنّه كان من الأفضل تركها تترنّح في المستقبل. وكان للراديكالـــيّين نظـــرتهم – لا بل مجموعة من النظرات المتناقضة غالباً حول مستقبل روســـيا لا الإتّحاد السوفياتي. وقد حُكِمَ على كلٍّ من جمعيّة المشاركين اللامبالين وغورباتشـــيف نفسه أن يتبعوا سقوط فتنة المحافظين في آب/أغسطس 1991. أمّا الأباراتشـــيك الـــرماديّون، الذين حاولوا أخذ الحكم من غورباتشيف، يمكن أن يكونوا قد انحرفوا عن هدفهم في إعادة عقارب الساعة. ولكن في ما يتعلّق بهدفهم المباشر لإبعاد الأمين العامّ فقد كان نجاحهم يفوق الخيال.

قـــد يُلعنْ غورباتشيف في روسيا اليوم، ولكان العالم مختلفاً لولا الإصلاحات الـــتي أدخلها. فهي التي حدَّدت نهاية "الإمبراطوريّة" والحرب الباردة. لا شكّ أنّ الإتّحـــاد السوفياتي كان سيتعرَّض إلى الانهيار في أيّ لحظة ولكن ما من أحد كان يســـتطيع الجـــزم إن هذا الأمر سيحصل عاجلاً أم آجلاً، مُحدثاً ضجّةً كبيرة أو بالكاد همسةً خافتة.

أغفـــل غورباتشـــيف تأثير العولمة. وتعود رغبة الشباب الروس في انفتاح بلدهم وإصلاحه (الأمر الذي كتبتُ عنه عام 1989 في *العالم اللامحدود*) تحديداً إلى المعلومات الـــتي تلقّوها ولو بسريّة. كما توقّعتُ في الكتاب نفسه زوال الإتّحاد السوفياتي كبلد. وتلخّصَـــتْ قـــوى عمل إتّحاد غورباتشيف السوفياتي حول عدم إمكانيّة أيّ شخص عـــلى فتح الاقتصاد وإعادة بنائه فقط عبر تحديد الأخطاء مقارنةً بعلم الاقتصاد الغربي. أمّـــا الإصلاحات التي توجّب على روسيا اعتمادها فكانت ثنائيّة البعد. على المستوى الأوّلي، كـــان لا بدّ من التحوّل من اقتصاد مخطّط إشتراكي إلى اقتصاد سوق رأسمالي. وعمل البُعد الآخر على إعادة التشكيل للإندماج في الاقتصاد العالمي. وقد فشلَ الروس ومرشدوهم الأميركيّون على هذا المستوى.

عـــن زوال الإمبراطوريّة السوفياتيّة والعالم الشيوعي أنّ بإمكاننا اليوم التكلّم

عـــن عالم بلا حدود أو حواجز. ولكن، لولا غورباتشيف، لما تمكنّا من التكلّم عن اقتصاد عالمي حقيقي.

المنظر من الفندق: ديترويت

وقـــع الحدث الثاني الذي شكّل العهد الجديد في أيلول/سبتمبر 1985 عندما جـــتمع وزراء المالية لمجموعة الدول الخمس – الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة وفرنسا وألمانيا الغربيّة واليابان – في فندق نيو يورك بلازا. لم يتضمّن الإجتماع أيّ أمـــر غير إعتيادي. فلطالما حصلت لقاءاتٌ مشابهة خلال السنوات العشر الماضية. غـــير أنّ قلق الولايات المتّحدة راح يتزايد في بداية الثمانينات حول أساس الدولة الصناعي وخصوصاً القطاع الصناعي التقليدي. ورزحت المناطق التي كانت تشكّل ســـابقاً قلـــب الصناعة الأميركيّة النابض مثل ديترويت تحت وطأة الضغط المتزايد بسبب الإستيراد (من اليابان خصوصاً).

يعـــود جـــزءٌ مـــن المشكلة إلى سنوات الأزمة النفطيّة في منتصف وأواخر السبعينات، عندما أنهى الشعب الأميركي علاقته مع موزّعي الغاز المحلّيين. والنتيجة أنّ الســـيّارات الأصغر (والأرخص) أصبحت أكثر شعبيّة. وحصل الأمر نفسه مع مستهلكي الإلكترونيّات.

إن أســـوأ مـــا يمكن حصوله هو أن تختلط المسائل الاقتصاديّة مع الشعارات السياسيّة. لقد برزَ رُهاب الأجانب المفرط في مناطق تحوّلت بسرعة إلى أحزمة صدأ مـــثل ديترويت وميلووكي. وبدأت إشارات بيرل هاربور تظهر في برامج الراديو الحواريّـــة والهاتفيّة. لم يُدِر معلّقون أو سياسيّون محترمون هذه المسائل مع أنّ المدير التنفـــيذي لشركة كرايسلر، لي إياكوكا، استعمل عبارة "الهلاك الأصفر". وعلى الـــرغم من بشاعة العبارة، لم يتجاهلها السياسيّون الذين صوّت لهم الجميع، بغضّ النظر عن قلّة جاذبيّتهم. كما تمّ النظر إلى التعريفات الإجماليّة أو الحواجز التجاريّة بطـــريقة ســـلبيّة، ولكن برزت حاجة ملحّة لجعل الصادرات اليابانيّة أقلّ تنافساً خصوصاً في السوق الأميركية.

لطالمـــا تمّ اعتـــبار العمـــلات الوطنيّة كوسائل مساعدة لتفعيل إيرادات البلد

وصــادراته، وبالتالي تحسين ميزان مدفوعات الأعداد والمنافسات. يتعلّق قسمٌ من المشــكلة باعتــبار الدولار الأميركي مرتفع القيمة، ممّا يعني أنّ الصادرات اليابانيّة كانت أرخص، وأكثر تنافساً ومرغوبةً في الولايات المتّحدة.

يُعتبر الإتّفاق الذي توصّل إليه وزراء مجموعة الدول الخمس والمعروف باتّفاق بــلازا لعــام 1985 معقّدٌ، تماماً كبعض الوثائق. ولكنّ العنصر الأهمّ كان سعي مصــارف الــبلدان المركزيّة الممثّلة إلى توفير مرونةً أكبر على مستوى نسب تبادل العملات. وتمّ الإتّفاق على تخفيض قيمة الدولار على ألاّ يكون هذا الإنخفاض حرّاً بــل بموازاة تعزيز قيمة كل من الين والمارك الألماني. وبذلك تنخفض قيمة الدولار من دون تعريض النظام المالي بأسره للخطر.

كــان لاتّفاق بلازا هدفان: تخفيض الدين الأميركي عموماً القائم على عجز ثلاثــي يتعلّق بحسابات العملة، والتجارة، والميزانيّة الحكوميّة. عَبْر السماح للدولار بــأن ينخفض بسرعة نوعاً ما ولكن تحت المراقبة. عندما تمّ التوقيع على الإتّفاق، كانــت نســبة التبادل 235 ين للدولار الواحد، أمّا عام 1994، فكانت 84 وهي حوالي ثلاثة أضعاف تقويةً للين.

عــلى الصــعيد الأميركي الداخلي، كان بعض المصرفيّين، وعلى رأسهم مدير الإحتــياط الفدرالي بول فولكر، مناصرين للدولار القويّ. بالفعل، ولسببٍ ما، أُطلقَ على بول فولكر خلال حكمه إسم "قائد الدولار"، على الرغم من استمرار التراجع في قيمة الدولار. والخاتمة أنّ اتّفاق بلازا منح هؤلاء المصرفيّين فعاليّة سياسيّة.

أعــتقد أنّــه لا يجب الإرتباك أبداً حيال قوّة العملة الوطنيّة والتعلّق الشديد بالدولــة القومــيّة باعتبارها "قوّةً وطنيّة". يمكن للدولة أن تتمتّع بعملة قويّة جدّاً تعكــسُ بلا شكّ قوة الثقة بإدارتها الاقتصاديّة الواسعة النطاق. ويمكنها بعدئذ أن تختــبرَ التاثير الأليم جرّاء كون صادراتها في السوق أغلى. وبالفعل، قد تشكّل هذه المسألة عدم راحة على مستوى صادراتها المرتكزة على السلع.

توقّــع البعض، وأملَ البعض الآخر أن ينتج عن اتّفاق بلازا مشهدَ صادرات أميركــيّة أُعيدَ تنشيطه. غير أنّ الآمال والتوقّعات لم تكن في مكانها. والصحيح أنّ ين اليابان القوي قد سبّب صعوبات كثيرة للصادرات اليابانيّة (لطالما فكرت جمعيّة

كيدانـرن اليابانـيّة للأعمال بهذه المسألة)، غير أنّه عنى أنّ الإيرادات كانت أقل. وضمّت هذه الإيرادات الحديد الخام ومعادن أخرى مستعملة في صناعة السيّارات، ضـافةً إلى سلع وبضاعة غير مكتملة التصنيع. وكان صانعو السيّارات اليابانيّون قـادرون عـلى تصميم سيّارات حافظت على المنافسة في السوق الأميركية. كما حافظـت الصادرات اليابانيّة على المنافسة خلال سنوات التسعينات المضطربة. ولا ب هذا الأمر ينعكس ضمن فائض الدولة على حسابها الحالي.

أغفـل الاقتصاديّون والوزراء واقع أنّ الشركات المتنافسة عالميّاً يمكنها دائماً يجاد طريقة للمنافسة، وذلك عبر الزيادة في الأسعار أو الإستثمار في مركز الأبحاث و ستطوير أو إعادة التمركز في بلدان منخفضة الكلفة (كالولايات المتّحدة في هذه حـال) أو عـبر اسـتعمال علامات تسجيل وتسويق أفضل. وقد بقيت بعض شركات اليابانيّة قويّةً وأصبح بعضها أقوى، وبقي منذ ذلك الحين فائض التجارة شهري مع الولايات المتّحدة على مستوى يصل إلى خمسة بلايين دولار.

لـماذا أغفل الكثيرون من الاقتصاديّين والخبراء هذه النقطة؟ لقد ألقيتُ الضوء عـلى هذا الموضوع في الفصل الرابع، "صانعو الحركة"، ولكن في الأساس، انحصر تفكـير الاقتصاديين في أيّة منتجات يمكن المتاجرة بها عبر الحدود القوميّة وتُعتبر من سـلع الأكـثر مرونة من حيث السعر. واليّوم، تتعدّد طرق التغلب على تقلّبات عملة والتغيّرات التوجيهيّة للسّلع.

تغلّـب معظـم المنتجين الألمان واليابانيّين على تقديرات العملة الصارمة عبر إنـتاج سلع أفضل، وبيعها بأسعار مرتفعة مع الإستمرار بتحسين الإنتاجيّة. فإن لم تكـف هذه المقاييس في عالم غير محدود، عندئذ تهاجر الشركات إلى بلدان تكون فـيها كلفة الإنتاج منخفضة، أو إلى ترأس أعمالٍ مع المحافظة على معظم الوظائف نداخليّة الخطيرة.

خفض الميزانيّة

إذا عدنـا إلى الـبداية، واتّجهـنا قليلاً جنوب نيو يورك، وإلى أروقة مجلس شـيوخ الأميركـي تحديداً، نرى انّ اللمسات الأخيرة قد وُضِعَت على قطعة من

التشــريع تحت رعاية شَيْخَين جمهوريَّين هما فيل غرام عن تكساس ووارن رودمن عن نيو هامبشاير. وجاء نتيجةً لهذا قانون غرام – رودمن.

قدّم القانون حلاً لمشكلة اقتصاديّة جديدة في منتصف الثمانينات تتعلّق بعجز الميزانيّة. سنة 1980، انتُخبَ رونالد ريغان رئيساً فوعَدَ بتخفيض العجز ووضْع حدٍّ للأزمــة التي كانت أميركا تتخبّط فيها. ونتجَ عن الحكومة الفضفاضة عجزٌ هائلٌ فــنظر معظــم منتخــبو ريغن إلى الحكومة نظرة تشاؤم واعتبروها سبباً للمشاكل وليست حلاً لها.

نشأ عنصرٌ ضبابيٌّ بين عالم الاقتصاديّات الكبيرة وعالم الاقتصاديّات الصغيرة. وكـــان نمط الحياة المتعلّق بالأمّة المُبذّرة التي لا تدفع قط اليوم ما يمكن دفعه غداً أو الأسبوع المقبل أحد الأنماط التي أراد الأميركيّون بشدّة تخطّيها. ولا شكّ أنّ البعض قــد تأثّــر بتعليق دايفيد ريكاردو عندما قال: "الأمر الحكيم لدى الفرد هو أيضاً حكيمٌ لدى الأمّة". (2)

وأصبحت أخطار عجز الميزانيّة المستمر والمتراكم جليّةً للجميع. يجب تسديد هــذا العجز، والوسيلة الممكنة الوحيدة هي الإقتراض. وترافق تراكم عجز الميزانيّة مــع ارتفاع للمبلغ يجدر تسديده لخدمة فائدة الدين. ونادراً ما يبقى مثل هذا المبلغ راكداً لفترةٍ طويلة. وهو في الواقع لا يساعد على شراء أيّ خدمة: فإنّ المدارس أو المستشــفيات أو الطرقات أو التحويلات العامّة لا تستفيد منه. ما من حجّة حول الغــريم الأصــلي ألا وهـــو المبلغ الذي استُعيرَ والذي يرقد في قلب هذا القرض. فالقرض لا يتغيّر لكنّ الفائدة ترتفع أو تهبط حسب نسب الفوائد. ووجب تسديد القرض الأصلي مع الفائدة ولكن كلّما امتدّت فترة التسديد، انتقل هذا الحمل إلى الجــيل التالي أو حتّى إلى أجيال لم ترَ النور بعد، ولم تكن أبداً مسؤولةً عنه منذ الــبدء. يمكــن للعجز والديون الخارجيّة الثقيلة أيضاً أن تمسّ باستقرار أي اقتصاد سليم، إذ يمكنها أن ترفع نسب الفوائد أو حتّى الإيصال إلى التضخّم.

والخطر الحليف هو أنّ تصريف العجز يخلق هالةً من اللاواقعيّة. وبالتالي يولّد عدم الإستقرار. فيمكن للمتسوّق الذي يجد أنّ النطاق المالي الشخصي يشكّل عقبةً ومصدر إزعاج شديد أن ينجذب بسهولة لعرضٍ قُدّم لــه تحت شِعار "إشترِ الآن

وادفع لاحقاً". كما يمكن تأجيل "يوم الحساب" إلى وقت آخر، وهذه عادةٌ سيّئة. فعلى الحكومات تشجيع مسؤوليّة مواطنيها في كلّ مسيرات الحياة. ولكن كيف بإمكان الحكومات القيام بهذا الأمر عندما تتصرّف هي ذاتها دوماً بطريقة غير مسؤولة على المستوى الاقتصادي؟

عمل دونالد ريغن ورئيس أركانه السناتور غرام لإطلاق مجموعة من التشريعات لتحقيق ميزانيّة متوازنة. وقام السيناتور رودمان برعاية مشروع القانون، وانضمّ إليه السيناتور إرنست هولينغز من كارولينا الجنوبيّة. رُفِعَ مشروع القانون إلى مجلس الشيوخ في خريف 1985، ووقّع عليه الرئيس في 12 كانون الأوّل/ديسمبر من العام نفسه.

كان العجز كبيراً جدّاً لدرجة أنّه يمكن فقط بهدف تقليصه محاولة تسديده على دفعات. فأصدر القانون تدابير إحتياطيّة لتخفيضٍ محدّد. ففي عام 1986 الضريبي، كان ليخفّض بحوالى 11,2 بليون دولار. وكانت تخفيضات مشابهة يمكن إنجازها في السنواتالأربعة القادمة، أي حتّى عام 1991، لتبلغ النسبة التي بذلت عليها جهودٌ كثيرة لإدراكها. فإن لم تتحقّق الأهداف خلال السنة الضريبيّة الواحدة، كان يحقّ للرئيس، كمدير تنفيذي، أن يفرض اقتطاعات على الإنفاق الحكومي بهدف إيصال تخفيض العجز إلى النسبة التي حدّدها القانون.

في الحال، اتّضح أنّه، على الرغم من صلاحية هذا المفهوم وجدارته، فقد تعارض مع احتياجات السياسات الأميركيّة. لأن السباق الإنتخابي كانت له مؤثّراته فهو يجري دائماً في مكانٍ ما في الولايات المتّحدة. وتعني الطبيعة المترنّحة للمسابقات السياسيّة أنّه، بالإضافة إلى الإنتخابات الرئاسيّة، هنالك السباقات المتعلّقة بمناصب السناتور والحكّام والكونغرس أيضاً – هذا إن لم نذكر الإنتخابات على مستوى المقاطعات. فخلال الأسبوع الذي تلى توقيع مجلس الشيوخ على قانون غرام-رودمان، سنّت الهيئة التشريعيّة نفسها مجموعة تحويلات مساعدة للزراعة، وصلت قيمتها إلى 52 بليون دولار. جرى هذا الأمر في وقتٍ كانت فيه المحاكم الفدراليّة بأمسّ الحاجة إلى المال النقدي إذ لم تكن قادرة أحياناً على دفع تكاليف سفر المحلّفين. وكان عام 1986 سنة إنتخابات ثلث أعضاء مجلس الشيوخ.

واعتُـــبِرَ تصويت المزارعين المنتظمين حاضراً خلال هذه الإنتخابات التي تواجههم، وكان التقدّم أمام المنتخبين بصفة أصدقاء المزارعين أمراً إيجابياً.

بقـــي العجز قائماً على الرغم من محاولات تقليصه، لكنّه لم يعد يشكّل كثيراً عنصر خوف في البلاد. ففي سنة 1991، وهي السنة التي توقّعَ أن تشهد نهاية عجز الميزانـــيّة، سُـــمِحَ لاحتياطي قانون غرام - رودمان أن ينحدر تدريجيّاً بسبب رغبة الرئيس جورج بوش الأب في تحرير نفسه وحكومته من المشاكل الماليّة والحكوميّة.

المستقبل مع غايتس

لـــنعُد إلى الأشـــهر الأولى مـــن العـــام 1985. ففي الجهة الأميركيّة المقابلة لواشـــنطن، أطلـــق جامعيٌّ في الثلاثين من العمر، اسمه ويليام غايتس، نظام جهاز كمبـــيوتر جديد عُرِفَ بويندوز (Windows). وهو الذي أنشأ قبل عشر سنوات شـــركة مايكروسوفت (Microsoft) للكمبيوتر في سياتل. وأُصدرت أوّل نسخة من ويندوز عام 1985.

في منتصـــف الثمانينات، رضخ معظم سكّان العالم الغربي تحت وطأة جهاز الكمبـــيوتر. واعتُبِرَت الآلات غامضة وحتّى مخيفة. فكانت عملاقة وغير إنسانيّة قـــادرة على تسجيل كميّات هائلة من المعلومات. وكان بإمكانها التلاعب بالناس. كما كان بعضها يلعب الشطرنج ويتحدّى المحترفين.

اســـتعمل البعض الآخر أجهزة الكمبيوتر المخصّصة للإستعمال المنزلي التي لم تكن قويّة ولا رائعة. سمحت لمستعمليها المشاركة في ألعاب بسيطة نوعاً ما. وكثيراً ما تم حفظها للهواة الذين كانوا يتلذذون عند التفوّق في لعبة ما.

وظهـــرت في الأسواق أجهزة كمبيوتر أسرع، تتمتّع بتسهيلات أكبر لتخزين المعلومـــات. وأصبحت الإستعمالات أكثر تعقيداً. ولكن برزت فجوةٌ واحدةٌ في الإســـتعمال. فهـــذا الجهـــاز يتألف من مجموعة أسلاك موضوعة في علبة واحدة، وموصولة إلى شاشة ووسيلة أو إثنتَين للتزويد بالطاقة ولوحة مفاتيح. فما من فائدة من هذا الجهاز إن لم يكن يتقاسم المعلومات مع جهاز آخر.

توفّـــر عددٌ من لغات برمجة جهاز الكمبيوتر. وكان يمكن الولوج إلى بعضها

بطـــريقة سهلة، ساحمةً لمستعملي الكمبيوتر المنزليين البرمجة بسهولة. وكانت بعض
ـــبرامجٍ أكثر صعوبة وشكّلت حقلاً لمبرمجي الكمبيوتر. ونادراً ما كانت البرامج
مكتوبة بلغة ما تتماشى مع إستعمالات اللّغة الأخرى.

نالـــت الأنظمـــة العاملـــة بعـــض المشاكل على هذا المستوى. فقد سمحت
للإســـتعمالات المـــتعدّدة أن تعمـــل جمـــيعها ضـــمن الجهاز الواحد، إلى جانب
لإســـتعمالات الأخرى. وكان لهذه الأنظمة فائدةً أخرى كبيرة: فقد تخلّصت من
لحاجة إلى استعمال شِفرة للجهاز. كما سمحت للناس غير التقنيّين استعمال جهاز
لكمبـــيوتر والإســـتفادة مـــنه. ففي بعض النواحي، شكّلت هذه الأنظمة مفتاح
لتشغيل في السيّارات. وكان ممكناً، عبر استخدام نظامٍ فعّال، القيام بأعمال مفيدة
على الكمبيوتر وليس الإكتفاء بلعب البينغ بونغ.

كـــان بـــيل غايتس من بين الذين طوّروا هذه الأنظمة. ففي بداية الثمانينات
تحديـــداً، طوّر النظام الفعّال لأقراص مايكروسوفت (MS-DOS) الذي يعمل على
أجهزة شركات التجارة العالميّة (IBM). وتمتّع غايتس بنظرة اعتقد فيها أنّه لا يمكن
خلـــق نظامٍ فعّالٍ آخر فحسب، بل من الممكن أيضاً استعمال هذا النظام على كلّ
أجهـــزة الكمبيوتر الثابتة والمحمولة في العالم. كما يمكن لهذا النظام أن يعيد صياغة
علاقـــة بـــين الجهـــاز ومستعمله، وتبيان طريقة إدخال المُستعمِل المعلومات على
جهاز. ولن يتركّز السطح البَيني بعد الآن على إدخال الشيفرة عبر وسيلة كلوحة
مفاتيح مثلاً، بل سيسمح للعامل الميكانيكي استعمال جهاز كالفأرة لاختيار المادّة
الظّاهرة على الشاشة. وهكذا أصبح هذا التطوير برنامج تغيير عالمي.

توجـــد أنظمـــة تشـــغيل فعّالة متعدّدة. وقد لا يكون ويندوز نظام التشغيل
الأفضـــل في العالم، لكنّ غايتس توقّع أن يسيطر هذا النظام على الأسواق. فعندما
تحـــتاج إلى أيّ استعمال، تؤمّنه مايكروسوفت ليعمل في بيئة ويندوز. قد يتمحور
هـــذا الإستعمال حول معالج، أو ورقة عمل، أو قاعدة معطيات، أو أيّة تكنولوجيا
مختصّـــة بالكمبـــيوتر، أكانـــت تـــتعلّق بالعمل أو التسلية. وفيما تطوّرت سرعة
لكمبيوتر، أصبحت مايكروسوفت تؤمّن استعمالات أكثر تعقيداً. ولم تكن الأمور
واضـــحة بين استعمال الكمبيوتر المنزلي والمكتبي. فكان يمكن إيجاد الإستعمالات

نفســـها في هاتين البيئتين، على الجهاز نفسه، وإن كان الإستعمال في هذين المجالَين مختلفاً.

لم يــبقَ نظــام ويندوز على ما هو عليه. في التسعينات، برز تحوّلٌ تسويقي صــاف. فــبدل أن يُشار إلى كلّ نسخة جديدة بمجموعة من الأعداد الأصليّة - ويندوز 1، 2، 3 إلى ما هنالك - عرّفت مايكروسوفت النسخة من خلال الإشارة إلى الســنة. فنشأ ويندوز 95 ثمّ ويندوز 98. وطوّرت مايكروسوفت نسخةً صينيّةً إذ شــهدت الصــين سنة 1998 تغيّرات ثوريّة حقيقيّة في ظلّ حكم زو رونغجي حول عمل الاقتصاد.

كان كلّ تطوّر جديد على صعيد الكمبيوتر الخاصّ إمّا استُبِقَ أو تمّ تأمينه من قــبل مايكروســوفت ويندوز. وعندما انطلقت الإنترنت في منتصف التسعينات، طوّرت مايكروسوفت "مُستَكشِف الإنترنت" (Internet Explorer) الذي سرعان ما جرّدَ منافسه نت سكايب (Netscape) من أيّ أمل في تأمين برنامج بحث على الإنترنت. كما برزت برامج المحاكاة الهادفة لمماثلة كلّ أنواع الألعاب المسلّية، بدءاً مــن لعب الورق إلى لعبة الغولف. كان قد حصل في بداية التسعينات تبديلٌ على مستوى تخزين وسائل الكمبيوتر الخاصّ، بدءاً من الأقراص المغنطيسيّة الصغيرة إلى الأقــراص الصــلبة، القــادرة على تخزين المعلومات مئة مرّة أكثر. وقد استولت مايكروسوفت (وشركات أخرى) على هذا التطوّر بهدف تأمين المصادر ومحتويات الإستعمالات المتعدّدة المتعلّقة بوسائل الإعلام.

تمكّــن بــيل غايتس من تحقيق التفوّق بفضل برامجه. قد يتذمّر البعض من العلل الموجــودة في بــرامج الكمبــيوتر والمســاعدة التقنيّة المرتفعة الكلفة، لكنّ الواقع أنّ مايكروســوفت قــد ابتكرت إحدى البرامج الأساسيّة في عصرنا هذا. هذه هي أداة الإتّصــال المســتعملة اليوم حول العالم، وهي تتعدّى الحدود القوميّة والبروتوكولات التقليديّة التي تفرضها المصالح المسيطرة و/أو الحكومات المُضيِّقة على شعوبها. أمّا اليوم، فعلى جميع الحكومات والشركات أن تستخدم بروتوكول ويندوز بنفسها أو أن تكون قادرة على مواجهة من يستخدمه.

14 بعد غايتس: الصين

إذاً، كانـــت ســـنة 1985 نقطة بداية المسرح العالمي لعام2005 وذلك على مستويات عديدة: إيديولوجيّاً (غورباتشيف)، اقتصاديّاً (إتّفاق بلازا)، ماليّاً (غرام- رودمان) وتكنولوجيّاً (مايكروسوفت).

شهدت سنوات ما بعد 1985 تطوّرات كثيرة. إنّ تعدادها جميعاً أمرٌ متعبٌ، لـــذا ســـنكتف بمناقشـــة إحداها تفصيليّاً. لقد قدّمت أحداث العام 1998(14بعد غايتس) إزدهاراً إضافيّاً للبذور التي بُذرَت سنة 1985. وهي بدورها، أضافت قوّة تطوّرها إلى تطوّر الاقتصاد العالمي.

مـــا مـــن أحـــد يستطيع أن يتكلّم عن الاقتصاد العالمي تاركاً الصين خارج الموضـــوع. فـــإنّ الصـــين تسعى إلى اختصار مئتَيّ سنة من التطوّر ما بعد الثورة الصـــناعيّة في عقدَين. وهي تثبتُ بطلان مفهوم "حسنة المتحرّك الأوّل" في عهد ما بعـــد غايـــتس. كما تحاول الصين أيضاً أن تعمل مع الاقتصاد العالمي عبر تشريح إمبراطوريّتها العظمى إلى وحدات سهلة الهضم، ما أسمّيه "الإقليم - الدولة".

مـــن الصعب إختيار الأوقات الحاسمة من تطوّر الصين الصاخب الحديث. ولكن بالإمكـــان التلميح إلى إعلانات دينغ كزياوبينغ في بداية التسعينات. فكانت ملاحظة ديـــنغ حول عدم إمكانيّة الصينيّين أن يصبحوا أثرياء جميعاً علامةً سياسيّةً مهمّةً، معتبرةً اللامساواة كثمن للتقدّم. في وقت كان الحزب الصيني الشيوعي قد كرّس ايديولوجيته لـــتأمين التقدّم والإزدهار للصّين بأسرها. تقليديّاً، لقد رأى تحقيق هذا الأمر عبر اتّباع خطـــى الماركسيّة - اللينينيّة كما نقّحها ماو تسي تونغ. كان الإزدهار (باعتباره اللا فقـــر) هو الهدف، وما كانت النظريات سوى طريقاً لهذا الهدف، وليس للنهايات بحدّ ذاتهـــا. ولاحـــظ دينغ أنه منذ زمنٍ طويل، أي منذ سنة 1962(وما بعد)، لم يهتّم أحد بطبـــيعة الوســـيلة طالما أنّها تعطي النتيجة المطلوبة. وكان دينغ أوّل من اعترف بقوّة الاقتصـــاد العـــالمي كوســـيلة لتقوية البلاد وجعلها ثريّة. لقد أدرك أنّ القوّة والثراء لا يـــتحدّران ببســـاطة مـــن داخل الحدود الوطنيّة للصّين. فأتاح لعددٍ من المناطق، عبر الإختـــبار، أن تشـــهد على قوّة الشركات العالميّة في شينغ زانغ وشانغهاي. وخلال خطابه الشهير سنة 1992، أضاف مناطق عديدةً إلى لائحة المناطق المنفتحة.

ولعلّ سنة 1998 أكثر اهمّية للصّين على صعيد الإصلاحات التي أدخلتها خلال مؤتمر الحزب الحادي عشر في شهر آذار/مارس. ترأس رئيس الوزراء المُعيّن حديثاً زو رونغجي أمور الهندسة. لم تأتِ هذه الإصلاحات من العدم. فقد خدم زو لعدّة سنوات كنائب لرئيس الوزراء، وكمصرفي في البنك المركزي، وأدخل تعديلات كثيرة على النظام الاقتصادي. وأعاق ممثّلون للحزب متقدّمون في السنّ وعنيدون تحرّكاته، بمن فيهم سلفه رئيس الوزراء لي بينغ. والسبب وراء القيام بهذه الإصلاحات كانت الحاجة إلى التخلّص من ثلاث آفّات كان لها تأثيرٌ معاكسٌ على مجتمع الصين واقتصادها.

اعتُبِرَ الفساد في الحكومة مرضاً مزمناً إذ انتشر في كلّ القطاعات والمناطق وقد حثّ عليه الغضب الشديد إثر انفتاح الاقتصاد الصيني. وكان ابتزاز المال في الماضي هدف "تعبئات إعلاميّة" عديدة غير أنّها مالت لتصبح بسيطة وغير فعّالة. لم يكن التخلّص من الفساد ليحصل لولا تطوير قاعدة القانون والمقاييس التشريعيّة الحازمة. ولطالما أعاق الإدراك الحسّي للقانون الإيجابي في الماضي "كرأس المال" التخلّص من الفساد.

ثانياً، الحاجة إلى تخفيض بيروقراطية الصين المعطّلة الشبيهة بالوزن غير الفعّال حول عنق البلاد. وضع زو رونغجي الهدف أمامه، وعمل على تحقيقه وذلك عبر تخفيض عدد أصحاب السلطة من موظّفي الحكومة المركزيّة الصينيّة إلى النصف. ففي بلاد ما زالت تنوء بثقل الإزدراء لعقائد الماركسيّة – اللينينيّة، اعتُبِرَ هذا التخفيض الكبير على مستوى القطاع الحكومي أمراً مفاجئاً. وأصبحت المهمّة أكثر صعوبة بسبب البنية المركزيّة لصنع القرارات. وكان من الطبيعي لحكومة عرفت قيمة الاحتفاظ بحظر رسمي مُحكم على بلدها أن تكثّف القوى في المركز قدر الإمكان. ولكن في بلاد شاسعة كالصين، حيث الاتصالات الداخليّة شبه مستحيلة بسبب الحدود الطبيعيّة والمسافات الكبيرة، كان هذا المفهوم المثالي غير ممكن. فعلى الرغم من أنّ الصين بدأت في الثمانينات الإنفتاح على الإستثمارات الخارجيّة، غير أنّ قدرة المستثمرين كانت تعيقها هذه المركزية الفائقة. ولم تستطع التطوّرات المؤثّرة في النشاطات في المناطق المحليّة أن تتّخذ مكاناً من دون ختم موافقة وزارة

بكين المركزيّة.

عمـــل العنصـــر الثالث من إصلاحات زو رونغجي على إزالة الوزن المرهق للشـــركات *التابعة للرقابة الحكوميّة غير المباشرة* أو الشركات التي تمتلكها الدولة. وكـــان أكثر من نصفها يخسر الأموال، وكان معظمها غير فعّال كما أفلس عددٌ مـــنها. ونزفت هذه الشركات باستمرار موجودات صندوق الحكومة. في السابق، كانـــت الحكومة الصينيّة تلعب دور البقرة الحلوب لصناعة الدولة، فأمّنت الحماية عبر تقديم الإحتكار للشركات وحصر دخول الأجانب إلى الأسواق المحليّة المُربحة. لكـــن، وبمـــا أنّ الدولة لم تتوقّع أيّ عائد من هذه المشاريع، راحت الحكومة تنفق الأموال المفيدة مقابل تلك غير المُجدية.

أسّس زو لمجموعة من الإصلاحات التي عُرفت في اللغة الإنكليزيّة تحت عنوان غير مشجّع هو "الإحترامات الثلاث". اعتبرت هذه الإصلاحات الشركات التابعة للـــرقابة الحكومـــيّة غير المباشرة، كمصانع تلفزيون هايير ومنتج كمبيوتر ليجيند (الذي عُرِف باسم لينوفو) عبئاً على الدولة وأخرجتها من شبكة الأمان لرأس مال مداخيل الدولة. فأصبحت وحيدةً. إذا احتاجت الشركات إلى المال، استطاعت أن تحصل عليه من المستثمرين الصينيّين، خصوصاً عبر بورصة شانغهاي أو شينزين أو حـــتّى هونـــغ كونغ. ولكن قبل القيام بهذا، كان عليها أن تجدّد بنيتها وتتصرّف وكأنّها تستحقّ استلام الإستثمارات. أمّا الشركات التي لم تفعل – أو تلك التي لم تكـــن قـــادرة على القيام بهذا الأمر – فكانت تتعرّض إلى الفشل والإفلاس. كما أمكنها أن تتولّى أمر شركات أخرى.

كانـــت هـــذه المسألة بمثابة ثورة. وصرّحَ مفكّرٌ حكوميٌّ سابق أنّ هذه الشـــركات كانت "وطنيّة". تمتّعت بسببٍ شيوعي شرعي لتنتج وتزوّد شعب جمهوريّة الشعب. وفي الثمانينات، حاول إيديولوجيّون حزبيّون تسويغ مقدّمة مـــبادىء السوق الحرّة بلُغَة تُشبِّهها بقفص عصفور. ففي هذا الاقتصاد الشبيه بالقفص، أمكن لعصفور الشركة الحرّة أن يغرّد على هواه، لكنّه ما زال تحت وطأة القيود المفروضة من قِبَل الحزب – الدولة. ومع غياب هذا القفص، حلّق العصفور بعيداً. غير أنّ زو أيّدَ تدمير هذا القفص. وارتكزت فكرته على معرفة

أنّ العصفور لن يبقى أسيراً فقط، بل إنّه سيجذب أسراباً من وراء البحار.

كـــان موقـــف زو مـــن الشـــركات الـــتابعة للرقابة الحكوميّة غير المباش والشـــركات التي تمتلكها الدولة قاسياً، لكن إن استعدنا الأحداث الماضية وتأمّ فـــيها، لوجدنـــا موقفه بطوليّاً. في الوقت عينه، انفتح معظم السوق الداخلي ع الشركات الأجنبيّة التي تمتّعت بمطلق الحريّة لتتنافس مع الشركات الصينيّة. فأمّ لأصحاب الإرادة والقدرة أن يستمرّوا مستعملين أيّة وسيلة اعتقدوها مفيدةً. ك أمكنهم الإستيلاء على شركات أخرى وتوحيد النشاطات. وأمكنهم أيضاً المغام في مضاربات تجاريّة مع شركات أجنبيّة.

وشملـــت إســـتراتيجيّة زو عنصراً آخر يتعلّق بإبطال مركزيّة إدارة عدد الشـــركات "الوطنـــيّة" الســـابقة بعيداً عن الوزارات المركزيّة الموضوعة في عه الـــبلديّات والمقاطعات. عادلت هذه المسألة إنقطاع البلاد الاقتصادي. لقد انتقل الصين من كونها دولة قوميّة واحدة إلى أمّة ولايات إقليميّة. ومن الصحيح تسمي بالولايات المتّحدة لتشونغوا، وهو الإسم الصيني لمركز الكون.

أبـــدى رؤســـاء الأقاليم والمدن قلقهم على مستقبل شركاتهم المحليّة في ذ القـــوّة المولّـــدة للـــثراء. فقـــد استطاع البعض تحويل هذه الشركات إلى تجار ناجحـــة، فـــيما قـــام الـــبعض الآخـــر ببيعها للشركات الأجنبيّة. وبدأ الحكّ بســـرعة التصـــرّف كمتعهّدين أو كما رأينا في داليان، كمدراء منفّذين لولايا الأقاليم.

أمّـــا بالنســـبة إلى إصلاحات زو اللافتة، فقد حثّ عليها الإدراك أنّه من المـمكـــن إنقـــاذ جميع الشركات الوطنيّة التي كانت تضغط على الاقتصاد الص وتجـــرّده مـــن مـــوارده وحيويّته. كما اعترف أنّ الحلول لمشاكل الصين لم تـ داخليّة. وكان مصدر المساعدة الوحيد خارجيّاً: العالم.

تضـــمّ الصـــين الـــيوم الـــنظام الرأس مالي الأكثر قسوةً وغير إنسانيّة و الشـــعوري. فهو حتى يستغلّ شعبه. فالناس الذين يعملون في الداخل، والآتون مـــناطق فقيرة، يكسبون أجوراً أعلى من تلك التي يحصلون عليها داخل مناطقه إلاّ أنّهـــم لا يتقاضون أجورهم دائماً على الوقت - وأحياناً لا يتقاضونها أبداً.

الصـــحّة والســـلامة فهما غالباً تتعرضان إلى التجاهل. ونادراً جدّاً ما تجد شبكة ســـلامة صـــالحة. فإنّ ظروف العمل تبقى خارج المعادلة. وغالباً ما يكون موقف الإدارة قاسياً وخالياً من الشعور. المهم الحصول على العمل على أكمل وجه، ومن الأفضل أن يصل إلى الهدف بميزانيّة أقلّ.

تعرض الصين النظام الرأس مالي بشكله الأكثر قسوةً. حدث مرّة أن وجدَ مديـــر مصنعٍ في غوانغ زو أنّ حاسّة النظر لدى العمّال تتدهور بسبب العمل الذين يؤدّونه. فطردهم ولم يدفع لهم سوى راتب أسبوعٍ واحد. فهم لم يعودوا تحـــت مســـؤوليّته. فلو تصرّف مديرٌ يابانيّ على هذا النحو، لكان أُرسِلَ إلى الســـجن. ولو تصرّفت شركةٌ إنكليزيّة بهذه الطريقة، لكانت رُفعت الدّعاوى ضدّها وحوكِمَت.

يمكـــن للنظام الرأس مالي في الصين أن يتصرّفَ على هواه. فإن ارتفعت الأجور، تمركز المتعهّد في بيئة منخفضة الأجور. قد تجري هذه الأمور غالباً في المناطق الداخليّة للأراضي المركزيّة والغربيّة الخلفيّة حيث نسبة العمّال الريفيّين العـــاطلين عـــن العمل مرتفعة. فيقوم المتعهّد بصرف العمّال مرتفعي الأجور والذيـــن يعملون أقلّ والذين يتعبون بسرعة. هذا هو شكل النظام الرأس مالي الحقيقي على كوكب الأرض اليوم. إنّه عالمٌ مأخوذٌ من صفحات تشارلز ديكنز وثيودور درايزر.

إنّـــه شـــكلٌ بدائـــيٌّ للصناعة لا تجده اليوم في اليابان أو المملكة المتّحدة أو الولايات المتّحدة. من السخرية أنّه يصوّر وصف فريديريك إنغلز وشَجْبه للظّروف البربريّة للطّـــبقة العاملة الإنكليزيّة في العام 1840، إضافةً إلى شَجْبه جشع طبقة الصانعين الإنكليز:

> بالنســـبة [إلـــيهم]، وُجِدَ كلّ شيء في العالم من أجل المال، الذي لا يُســـتثنى هـــو نفســـه. هو لا يعرف سعادةً سوى تلك المتعلّقة بالربح الســـريع، لا ألم ســـوى ذلك المتعلّق بخسارة الذهب. وفي حضور هذا الجشـــع والرغـــبة في الـــربح، من المستحيل أن يبقى الشعور أو الرأي الإنساني غير متأثّر.[3]

كـــان إنغلـــز بالتأكـــيد عضواً في البانثيون الشيوعي. وحملت راية جمهوريّة الشعب صورته المُلتحية، إلى جانب ماركس ولينين وماو.

لمـــاذا حصـــل هذا التغيير في الصين؟ لقد فرضت الظروف بعض إصلاحات زو. وكـــان للإنهـــيار المـــالي عـــام 1997 في آســـيا إرتدادات عديدة غير أنّه لم يؤثّـــر مباشـــرةً عـــلى الصـــين. كما كان هنالك موقع عضويّة الصين في منظّمة التجارة العالمـــيّة. وقـــد يُعـــزى قســـمٌ من التغييرات إلى الهجرة الخطيرة لأهمّ موارد الإدارة الأربعة: وهي الاتصالات، رأس المال، الشركات، والمستهلكين. لقد اجتازت هذه الموارد الحدود الدوليّة وهي الآن في طريقها إلى الصين.

على مرّ أجيال، كانت الصين غالباً أمّةً ريفيّةً فقيرة. وقد تفاقم هذا الوضع مـــع الزيادة الهائلة لعدد السكّان في القرن التاسع عشر. آمنَ عددٌ من المدقّقين الخارجـــيين أنّـــه سيكون للبلاد قوّة عظيمة – في المستقبل. فشبّهوها بمارد في سبات عميق. وخلال نوم الصين، أُدخلت الصناعة إلى العالم الغربي على نطاق واســـع، وســـارت الخطـــوات اللازمة لبناء الأمّة إلى جانب هذه التطوّرات. فاستفاقت الصين وطمحت للوصول إلى المستوى ذاته الذي بلغه علم الاقتصاد المتطوّر.

قـــد تكـــون الصين قادرةً على تحقيق هذا الأمر بطريقة أسرع وأرخص من الدول المتطوّرة التقليديّة. ويمكنها أن تتعلّمَ منها وتستفيدَ من تطوّراها التكنولوجيّة. وقد كتبتُ في خريف العام 2004 قائلاً إنّ الاقتصاد الصيني احتلّ المركز السابع في العـــالم (أنظـــر عرض 2.1). إن استمرّت نسب النموّ الحاليّة للسّنوات الثلاث أو الأربعـــة القادمـــة (وهـــذه توقّعـــات محتملة على الرغم من تحذيرات المراقبين)، فســـتتخطّى الصين ألمانيا، وتصبح خامس أكبر اقتصاد في العالم. وإن برز المطلوب (في الولايات المتّحدة) من تحديد القيمة الجديدة لليُوان، ستدفع هذه المسألة بالصين إلى جدول رابطة إجمالي الناتج المحلّي.

الدول العشرة الأولى في العالم من حيث إجمالي الناتج المحلّي

تصنيف إجمالي الناتج المحلّي لعام 1990			تصنيف أجمالي الناتج المحلّي لعام 2003		
مركز	بلد	إجمالي الناتج (تريليون دولار)	مركز	بلد	إجمالي الناتج (تريليون دولار)
1	الولايات المتّحدة	1 5.8	1	الولايات المتّحدة	11.0
2	اليابان	2 3.0	2	اليابان	4.3
3	ألمانيا	3 1.5	3	ألمانيا	2.4
4	فرنسا	4 1.2	4	المملكة المتّحدة	1.8
5	إيطاليا	5 1.1	5	فرنسا	1.8
6	المملكة المتّحدة	6 1.0	6	إيطاليا	1.5
7	كندا	7 0.6			
8	إسبانيا	8 0.5	8	كندا	0,9
9	البرازيل	9 0,5	9	إسبانيا	0.8
10				المكسيك	0 6

• باعتبار أنّ الصين ستحافظ على نموّ يصل إلى 8% سنويّاً، فسوف:
- تلحق بالمملكة المتّحدة عام 2007
- تلحق بألمانيا عام 2008

• باعتبار تعزيز اليُوان من خلال عنصرٍ أو إثنين بعد تعويمه في 2008– 2005، سوف يقوم إجمالي الناتج المحلّي بِ:
- يُضاعف بالدولار
- يلحق باليابان عام 2008
- يحتلّ المركز الثاني في عام 2010

المصدر: مراقبة الاقتصاد العالمي، نيسان/أبريل 2004 (صندوق النقد الدولي)

عرض 2.1 الدول العشرة الأولى في العالم من حيث إجمالي الناتج المحلّي

إدخال "الظاهرة الإلكترونيّة" على عيد الميلاد

مرّةً جديدةً، تجسّد التكنولوجيا المفتاح الأخير. لقد حدّد رائد عمل الكمبيوتر السيّد تيموثي بيرنرز – لي شكل العالم الذي نعرفه ونقدّره اليوم. في عام 1989 (سنة 5 بعد غايتس)، طوّر بيرنرز – لي لغة الهايبر تكست مارك أب (The Hypertext Markup Language) التي ترتكز عليها صفحات شبكات الإنترنت العالميّة، والشيفرة التي يستعملها ملايين من الناس للتواصل في ما بينهم ومع الآخرين.

كُتِـــبَ تاريخ الإنترنت في مكانٍ ما ولكنّ أثرها كان مفاجئاً. ومع ذلك، مَن غــير مجموعة خبراء في علم الكمبيوتر عرفَ، في أوائل التسعينات، ماهيّة الشبكة العالمــيّة أو ما هو متصفّح الشبكة؟ في منتصف التسعينات، نما الاضطلاع بالشبكة في العلم المتطوّر بسرعة بفضل أجهزة كمبيوتر ومدرّبين سريعين، إضافةً إلى أجهزة اتّصـــال أفضل مع القدرة على البحث في برنامج الكمبيوتر. لكنّ هذا الإضطلاع ترافق مع الشك. فإنّ بيل غايتس نفسه كان حذراً، و لم يصدّق في بادىء الأمر أنّ هـــذه المسألة قد تؤثّر على الإستعمال العامّ والمنتشر للكمبيوتر. وانتظر العام 1994 ليُعلن أنّ نظام ويندوز المُنتظَر طويلاً سيأتي مع اتّصال الإنترنت. واتّفق الجميع على أنّ للإنترنت قوة عظيمة، ولكن لأيّ هدف؟ هل تستطيع الإنترنت أن تغيّر العالم؟

بـــرزت الفـــترة المحيطة بعيد الميلاد لسنة 1998(أي 14بعد غايتس) في تاريخ الإنترنـــت. وجـــرى الأمـــر عندما بدأ الناس في العالم المتقدّم يشترون السلع عبر الإنترنت، ممّا شكّل ظاهرةً عصريّة. وأصبح موقع محلاّت فيكتورياز سيكرِت على الإنترنت حديثَ الموسم. حتّى ذلك الحين، بقيَ العلماء والمعلّقون يشكّون في قدرة الإنترنـــت على القيام بالتجارة الإلكترونيّة. وتمتّعت الإنترنت بقدرةٍ هائلة في تأمين المعلومـــات، ولكن ساد شعورٌ بأنّها لن تُستعمل لشراء السلع ما عدا في ما يختصّ بالمكتبات مثل أمازون.

برز يوم الميلاد في سنة 1998 في ذاكرتي كيوم الذكرى المدخلي. عندها، فُهِمَ الإدراك المـــثير في أنّ التجارة الإلكترونيّة قد تعمل بحقّ. وساد حول موسم الميلاد هذا شعورٌ بالنشاط والخفّة. ويُعتبَر الميلاد عادةً فترة شراء صاخبة، تتبعها التريلات في شـــهر كانون الثاني/يناير. لكن الأسابيع الأولى من سنة 1999 لم تشهد تضاؤلاً في سلســـة الشـــراءات عبر الإنترنت. فبعد يوم عيد الميلاد لسنة 1998، أصبحت التجارة الإلكترونيّة موطناً شرعيّاً في الاقتصاد العالمي. بالطبع، وكما نعرف جميعاً، حصلت منذ ذلك تقلّبات كثيرة على مستوى الأسهم التكنولوجيّة، لكنّ الشركات القويّـــة اســـتمرّت في الـــنمو. فلـــنُلقِ نظرةً على شركات كالأمازون وإي باي وفيكـــتورياز ســـيكرِت. فقد حقّقت هذه الشركات نجاحاً باهراً لم تحلم به يوماً. وعلّقـــت مـــيغ ويتمان، المديرة التنفيذيّة لإي باي، خلال مقابلةٍ أجرتها معها *المجلّة*

الـــنقديّة للاقتصـــاد الشرقي البعيد، على السلع التي تمّ بيعها سنة 1998 والمتعلّقة بألعاب مغرية عُرفت باسم أطفال بيني (Beanie Babies). واليوم، يبيع هذا الموقع سيّارات تساوي ملايين الدولارات. وعلّقت ميغ قائلةً: "لا أعتقد أنّني توقّعتُ يوماً أن ننتقل من بيني إلى بيمرز (Beamers)".(4)

إنّ هـــذة القارّة المعلوماتيّة أعظم من أيّة دولة على الأرض وحتّى من الإتّحاد الأوروبّـــي. فللمرّة الأولى في تاريخ الإنسانيّة، يغيّر العالم عاداته في غضون أسابيع وليس سنوات. وفي نهاية 2004، حصل 800 مليون شخص على مستكشف موارد منـــتظم أو على اتّصال إنترنت. هذا هو العدد نفسه للأشخاص الذين يعيشون في بلدان تعدّى فيها إجمالي الناتج المحلّي للفرد الواحد منذ عشر سنوات العشرة آلاف دولار. إن جمـــيع هـــؤلاء الأفراد متّصلون بالإنترنت، وهم مستعدّون للبحث في غوغـــل عـــن أيّـــة معلومـــة سواء كانت بلغتهم الأمّ أم بأربعين لغة أخرى. أمّا المســـتهلكون فهم في حالة ثابتة من الإستعداد. فإنّ 800 مليون شخص مستعدّون لـــيقرأوا، يسمعوا، أو يشاهدوا أيّ موضوع متوفّر على الإنترنت. لذا، ليس غريباً أن تقوم تاور ريكوردس (Tower Records)، وهي شركة بيع للموسيقى المسجّلة والـــتي تأسّست منذ وقت بعيد، أن تنشر الفصل الحادي عشر للحماية وذلك بعد إطـــلاق ســـتيف جوبـــز (Steve Jobs) وآبل (Apple) الآي بود (iPod) بسنة. وأصـــبح الـــيوم السقوط المفاجىء لشركة أو مصنع تسجيل الموسيقى أو الأفلام وآلات التصوير المماثلة حقيقةً مألوفة.

كانـــت التكنولوجيا لُبْنَة البناء الأخيرة لخلق المسرح العالمي الحالي الذي يمثّل انقطاعـــاً حاسمـــاً مـــع الماضي. لعلّ هذا الإنقطاع كان صدفةً شهدت ثلاث من المســـاهمات الأكـــثر اشتمالاً على بذور التطوّر في المستقبل، والتي حدثت في عام واحـــد هـــو سنة 1985. وكان عام 1984، إضافةً إلى كونه عنوان رواية جورج أورويـــل، الســـنة الـــتي أسّس فيها ميكاييل ديلّ أنظمة ديلّ (Dell systems) في أوستن، تكساس. وعمل ديل على تغيير أساس إدارة حلقة التزويد. كما شهد عام 1984 أيضاً إطلاق سيسكو سيستمز (Cisco Systems) في كاليفورنيا. وفي العام نفسه، نشأت كوانتم فند (Quantum Fund) كورج سوروس على الساحة الماليّة

العالميّة، ووضع حواجز "التعدّدات" وترتيب المشتقّات في العالم المالي. وتداعت سرعة الوقت في الاقتصاد العالمي كما سنرى. فإنّ الأحداث التي كانت تجري في الماضي في غضون عقود فإنها تجري اليوم خلال أشهرٍ معدودة.

غير أنّ درجة السبات ما زالت ملحوظة اليوم، في حين يتمسّك عددٌ من صانعي القرار غريزيّاً بالبنيات القديمة والمُضعفة. وسنرى في الفصلَين القادمَين كيف تبدّدت المواقف التقليديّة القديمة حيال الهيئات الاقتصاديّة والسياسيّة في زمن الاقتصاد العالمي.

ملاحظات

1. مهما كان مناسباً كوسيلة لفهم المسرح العالمي، فإنّ نظام التأريخ المستعمل في معظم البلدان قد حقّق مرتبةً قريبة من البرنامج الأساسي، لذا أقترح ألاّ يبدأ الناس باستعمال نظام "بعد غايتس".
2. دايفيد ريكاردو، *مبادىء الاقتصاد السياسي والضريبة* (لوغتون، إيسّيكس: كتُب بروميثيوس، 1996)، 172
3. فريدريك إنغيلز. *ظروف الطبقة العاملة في إنجلترا* (جامعة أكسفورد للصحافة، 1993)، 281. تدقيق دايفيد ماك ليلّين.
4. "مديرة تنفيذيّة، اتصال بميغ ويتمان، إي باي، "*مجلّة نقديّة لاقتصاد الشرق البعيد*، 29 نيسان/أبريل 2004، www.feer.com

3

نهاية علم الاقتصاد

إعادة صياغة علم الاقتصاد

نُعيدُ القول إنّ الاقتصاد العالمي حقيقةً - وليس نظريّة. ولكن يبدو أنّ معظم الذين عليهم أن يعرفوا أكثر، خصوصاً الذين يتوقّع الناس أن يعرفوا منهم أكثر، ما زالوا في سباتٍ عميق. وما زالت أكثريّة اقتصاديّي العالم مُصانة بغطاء حلمٍ جميل.

نما الاقتصـــاد القـــديم ليشرحَ العلاقات بين الطلب والعرض، وبين العرض والبطالة. كما حاول شرح كيفيّة زيادة العرض/الإنتاج والمخزون، نسبة الفائدة أو تغـــيّرات استثمار المال. وبما أنّ الاقتصاديّين مقتنعون بأنّ المعادلة بين هذه العوامل تنشـــأ بطـــريقة جـــيّدة، فباســـتطاعتهم أن ينصحوا السياسيّين وأعضاء الحكومة البيروقراطـــيّة استعمال عاملاً أو أكثر للتّأثير في الباقي أو توليد الوظائف، أو زيادة النـــاتج القومي المحلّي، أو اعتماد تقليد بداية مشاريع الإسكان. عندما بدا أنّ هذه المحـــرّكات لم تســـتجب فعلاً، أوجدوا وسيلةً أخرى لاقتراض المال من المستقبل: كمبـــيالات أو ســـندات مرتفعة المبلغ. اتّبعت معظم الحكومات الحاصلة على هذا الإمتـــياز هذا النظام، واستعملت المال في الأعمال العامّة بهدف تضخيم الاقتصاد اصـــطناعيّاً، وهي مسألة شبيهة بعمليّة التجميل. لا شكّ في أنّ هذه دعاية سيّئة لم تقصدها الشخصيّات البارزة الضّخمة مثل جون مايناردكاينز، وفريدريك حايك فعلاً. لكنّ الحكومات تفسّر أنّها ما زالت ضمن حدود نظريّات الاقتصاديّين.

تغـــيّر العالم بصورة دراماتيكيّة منذ أوائل القرن العشرين حين كان المفكّرون الأصليّون فعّالين ضمن نطاق علم الاقتصاد وما عُرِفَ وقتها بالمعلّمين الاقتصاديّين. لم يعـــد الاقتصاد يقتصر على البلد الواحد ولم يعد العالم يشكّل مجموعةً من الدول القوميّة المستقلّة، وهو نموذجٌ اعتبره الكثيرون في صلب تكوين بنية الاقتصاد. عوضاً عـــن هذا، يتشكّل العالم من وحدات أمم وأقاليم تتّكل على بعضها. ويقدّر عدد الســـكان في بعـــض الأقاليم بالملايين، فيما يقدّر العدد في أماكن أخرى كالإتّحاد الأوروبّي بمئات الملايين. إنّ حايك، تماماً كآدم سميث وميلتون فريدمان، محقّ في أنّ تقنـــيّة الســـوق ســـتحلّ الأمـــور. أمّا التراث الذي تخلّوا عنه فقويّ لدرجة أنّ الاقتصـــاديّين الـــيوم، ومنهم من حازَ مؤخّراً على جوائز نوبل، يعملون على تغيير مفاهيم المعلّمين القدامى. إنّ الاقتصاديّين لا ينظرون مباشرةً إلى الاقتصاد بحدّ ذاته، بـــل إنّهم يحاولون تفسيره عبر عدسات المعلّمين القدامى، وذلك من خلال تعديل المعادلات القديمة وتطوير نماذج حسابيّة تشرح جزءاً من الاقتصاد العالمي فقط.

المشـــكلة الأخـــرى هي الإعتقاد بأنّ النظريات الاقتصاديّة تعلّل السببيّة. فإذا خفّضْتَ مثلاً نسبة الفائدة، ستتوقّع أن تحفّز الاقتصاد، إذ يمكن للأعمال أن تقترضَ المـــال وتقوم بالإستثمارات الماليّة اللازمة. هكذا، تخفّض زيادة المصرف المركزي لمـــال العرض نسب الفوائد، وبالتالي تجعل الدين أرخص. عندها، تستطيع الأعمال تولّي الإستثمارات الجريئة إذ تتوقّع أسعار مرتفعة وزيادة في الإستهلاك من السوق. وكـــان هذا النوع من السببيّة وراء ثقة (أو جهل) السياسيّين الذين وعدوا "بإعادة الاقتصـــاد إلى وضعٍ سويّ" و"زيادة فرص العمل". ويستخدم معظمهم اقتصاديّين كـــي يديروا بيان السياسة التي تختصر عادةً الحكومات الصغيرة أو الكبيرة وزيادة الرفاهيّة أو تخفيض الضرائب.

والمشـــكلة أنّ لا أحد يفكّر في الاقتصاد العالمي وأسبابه وتأثيره على الاقتصاد الوطـــني. فنســـبة الفائدة المرتفعة مثلاً تجذب المال من العالم كما أظهر الاقتصادي الأميركـــي ألان غرينســـبان في ظلّ رئاسة كلينتون. كان الاقتصاد الأميركي بين 1992 و2000 نشيطاً، على الرغم من نسب الفوائد المرتفعة وذلك لأنّ العالم بأسره قـــد ضـــخّ أمواله في البلاد ليستفيد من نسب الفوائد المرتفعة. وفي الواقع، يمكننا

القــول أنّ نسبة الفائدة المرتفعة جيّدة، ففي المجتمع المسنّ من العالم المتقدّم، يملك المستهلكون أموالاً تفوق قدرهم على صرفها، لذا يودعونها في أدوات ماليّة "تفادياً" لأيّة مشكلة في المستقبل. أمّا ميزانيّتهم العموميّة فهي أفضل من ميزانيّة حكوماتهم. وتعـني الزيادة في معدّل نسبة الفائدة أنّ بإمكانهم رفع أساس أصولهم الماليّة بطريقة أســرع، وسوف ترتفع قدرهم على الإقتراض وإن لم يطرأ أي تعديل على الدخل الإسمي. لذا غالباً ما يعمل الإستهلاك – ومن ثمّ الاقتصاد – عكس مواعظ المعلّمين القُدامـى الذين عاشوا فقط في مجتمع يغلب عليه العمّال وليس المستهلكين الأثرياء ذوي الخطـط الكثيرة. فإنْ تدفّق المال من دول العالم الأخرى، يمكن للأعمال أن تــرفعه في الأســواق الماليّة، هكذا لن تضطرّ إلى اقتراضه من المصارف. إذاً، مرّةً جديدة، لم تعد نسبة الفائدة عاملاً حاسماً في قرار عمل يتعلّق باستثمارٍ مالي.

في العالم اللامحدود، يمكن لعرض النقود المفرط المقدّم من المصرف المركزي أن يؤدي إلى إنهيار في البلاد إن لم تتوفّر الفرص الجذّابة داخل الأمّة. من هذه الناحية، يــتحكّم المواطنون والمستثمرون القادمون من الدول الأخرى بموازنة سعر الصرف وتنظيم الحكومة.

مــا مــن نموذج لوصف الاقتصاد العالمي بحدّ ذاته إذ إنّنا نتعامل مع معطيات ومتغــيّرات عديدة، إضافةً إلى عدد من "الوحدات الاقتصاديّة". ويمكن أن يكون تــرابُط هــذه الأخيرة قويّاً جدّاً كما هي الحال مع نِسب تبادل العملات، أو أن يكــون غير محكم مثل اتحادات إستثمار الأموال العقاريّة ونِسب الضرائب. وتُتّخذ القرارات المتعلّقة بالإستثمار المتقاطع الحدود بهدف الإستفادة من الإختلافات على مستوى هذه العوامل وغيرها.

علاوةً على ذلك، نتج عن التكنولوجيا المعلوماتيّة عمليات جرد حساب غير ضــروريّة. وبرهنــت شــركات مثل تويوتا وديلّ وإينديتِكس قدرها على تأمين منــتوجاها "على الوقت" وتلبيةً للطلبات. و لم تعُد النظريات الكبرى، لتعديل نسبة الفائدة وتخفيضها بحيث يتوقّع من الأعمال أن تخزّن الفائض، فعّالةً. فهي تعرف أنّ المال النقدي هو أفضل أشكال الفائض إذ إنّه ملموس، ويمكن مبادلته بسلعٍ أخرى في وقتٍ قصير.

ويشــكّل الاقتصــاد الإلكتروني تعقيداً آخر. فهو ينمو بسرعة هائلة في حين تتمركز مبادلات السلع المتقاطعة الحدود والخدمات وحتّى الأدوات الماليّة في مناطق يجهلها الاقتصاديّون والحكومات أيضاً.

أخيراً، وإن لم يكن هذا الموضوع النهائي للتّلامذة المتنوّرين بالاقتصاد العالمي، فهنالك ارتفاع – أو حتّى إنفجار – للمال الغريب. ويعتبر الاقتصاديّون التقليديّون أنّ السندات وأذونات الخزينة مصادر أموال غريبة، إذ لا تُشكّل مالاً حقيقيّاً ولكن يُتَصَــرَّف بها كمالٍ حقيقي ويُسْمَحُ لمسدّدي الضرائب أن يدفعوا لاحقاً. والمشكلة أنّ مشــتري الديــون العامّــة لم يعد مواطناً في دول الإصدار. فخلال السنوات العشــرين الماضية مثلاً، غطّت اليابان حوالى ثلث عجز الخزينة الأميركيّة. وفي نهاية آذار/مــارس 2004، نشــر صــندوق النقد الدولي إحصائيّات أظهرت أنّ لليابان إحتــياط أجــنبي يصل إلى 817 بليون دولار، أمّا الإحتياط الصيني فيصل إلى 432 بلــيون دولار، واحتياط الإتّحاد الأوروبّي وصل إلى 230 بليون دولار والتايواني 227 بليون دولار. كما تحفظ معظم الدول الآسيويّة إحتياطها بالدولار كالسندات الأميركــيّة لعشــر سنوات. في الواقع، فإنّ ثلثيّ إحتياطات المصارف المركزيّة في الدول المتقدّمة هي أيضاً بالدولار، في حين يشكّل الاقتصاد الأميركي حوالى 30% فقــط من إجمالي الناتج المحلّي العالمي. إضافةً إلى ذلك، فإنّ القطاع الخاص، والذي يضمّ المصارف ومعاشات التقاعد الخاصّة وشركات التامين، يحافظ على قسمٍ كبير مــن المدّخــرات المخصّصة بالدولار في حافظته. وتعدّى حجم هذه الحافظات في اليابان فقط الأربع عشرة تريليون دولار عام 2004.

عموماً، فإنّ فعاليّة السياسة الماليّة لأيّة حكومة هي ليست فقط تحت رحمة ما يقــوم بــه رجال الأعمال والمستهلكون في المنزل، بل أيضًا تحت رحمة ما تقوم به الحكومــات والشــركات الفرديّة والمستهلكون في الدول الأخرى. وتُعتَبَر الديون العامّــة كالأذونــات والسندات كجهاز دوران قسري، وهي مخصّصة لامتصاص الأمــوال مــن الأسواق وصرفها افتراضيّاً لخلق الوظائف وتعزيز الإستهلاك. ففي الــيابان على الأقلّ، جعلت الحكومة الشعب يصدّق بأنّ الضريبة على المال تؤمّن خدمــات عامّــة أساســيّة، فــيما يتمّ إصدار السندات لتحفيز الاقتصاد وتأمين

الوظـــائف. فالســـندات شـــبيهة بإسفنجة تمتصّ الفائض من المال (غير المستخدم استخداماً مفيداً) من القطاع الخاصّ وتحقق درجة أمنٍ مرتفعة ودخل متوسّط يدوم فـــترةً طويلـــة. لذلك، فإنّ المستثمرين الأميركيّين الباحثين عن دخلٍ مرتفع ونتائج قصيرة الأمد لا يشجعّون السندات الأميركيّة. وبالإضافة إلى طبع العملة الخضراء، طـــوّر العـــمّ سام عادة طبع أوراق النقد التعهّديّة للأجانب أوّلاً. هذه واحدة من أسباب الأموال الغريبة التي جعلت العملة الأميركيّة أكثر غرابةً، بحيث أصبح تأثيرها عـــلى العالم كلّه أكبر لدرجة أنّ عدداً من الشركات والمستهلكين غير الأميركيّين أرادوا أن يـــبقى الـــدولار قويّاً. وبطرقٍ عديدة، وضعوا ثقتهم بسياسات الحكومة الأميركيّة الماليّة أكثر ممّا وثقوا بحكومات دولهم.

على مرّ السنوات الخمس عشرة الماضية، انضمّت إلى هذا المال الغريب أنواع عديـــدة مـــن العمـــلات الغريـــبة أيضاً، ونتج عنها استعمال تقنيّات كالمشتقّات والمـــتعدّدات. وقُدّمت في الواقع تصنيفات هذه التقنيّات بشكل صناديق وِقاية من الخســـارة الماليّة وسندات منتظمة. وارتكزت معظم هذه الأدوات على افتراضات دقيقة حول أنّ الناس العاديّين يجدون صعوبة في فهمها (ومع ذلك فقد بيعت لهم). سقطت دول متقدّمة عديدة ضحيّة المتحكّمين الذين استعملوا هذه الأموال الغريبة بتدخّلات جريئة كالمبيعات القصيرة مع متعدّدات مرتفعة.

في هـــذه المـــرحلة، علينـــا أن نعترف ببساطة أنّه في الاقتصاد العالمي الحالي المـــترابط، يمكـــن نشر المال المرتكز في جهةٍ من العالم في كلّ أنحائه تقريباً، وذلك باستخدام الاستثمارات الكبيرة بهدف تسريعٍ عمليّة ازدهار المنطقة أو تدمير اقتصاد الأمّـــة. فمـــا من تقنيّة رسميّة أو فعّالة شاملة تحكم السيولة الهائلة التي تحدث نتيجةً لوضـــع الحكومة السياسي الفردي، ولو كان التاثير الجماعي خطيراً عالميّاً ومدمّراً أحـــياناً. فوق ذلك، فما من نموذجٍ اقتصاديٍّ يستطيع البدء بتوجيه هذه المسألة أو المسائل الموصوفة سابقاً.

لا أعـــتقد أنّـــنا بلغنا مرحلةً نستطيع فيها أن ننشيء نموذجاً اقتصاديّاً دقيقاً. ولكـــن يجب أخذ متغيّرات وقوى أخرى عديدة في الإعتبار إذ أنّ بعضها لم يميّز أو يُدعم بإحصاءات جديرة بالثقة. مع ذلك، لا يجب أن يثنينا هذا الأمر عن اكتشاف

الاقتصـــاد العالمي الجديد. ففي النهاية، قد لا نجد أبداً ميثودولوجيا دقيقة ومناسبة لوصـــف اقتصـــاد القرن الواحد والعشرين. لكنّنا قد نجد مقاربةً معقولة من خلال نمـــوذجٍ مختلف كنظريّة التعقيد كي نبدأ بتوجيه المسألة كوحدة كاملة. كي يحصل هـــذا الأمر بعد عقودٍ طويلة، لكن يمكننا أن نبدأ بجمع دلائل علم الاقتصاد العالميّة والإلكترونـــيّة باعتبارها مختلفةً في الجوهر - ومعاكسة تماماً - لاقتصاديّات القرن العشرين.

نظريّات اقتصاديّة ناسبت الأوقات في يومٍ من الأيّام

إنّ جـــزءاً مـــن العبارة التي توهمنا بالتناقض المحيط بعلم الاقتصاد هي أنّ هذا العلْـــم غالـــباً مـــا يكـــون منفصلاً عن العالم الذي تطوّر فيه. تكون النظريّات الاقتصـــاديّة، تماماً كقوانين الفيزياء، جيّدةً متى وحيثما طُبِّقت في عالمٍ ذي شروط حدوديّـــة واضحة. وإن ألقينا نظرةً على مجموعة من المفكّرين الاقتصاديّين، وجدنا أنّ أفكارهم هي ثمرة بيئتهم التاريخيّة. كما أنّها تضمّ عيوب منطقيّة واضحة.

بالنسبة لآدم سميث، فإنّ مصنعاً للمسامير كان يشكل غاية الإبتكار التكنولوجي. عـــاش في القـــرن الثامن عشر، وبما أنّ قطاع الخدمات عندئذ كان صغيراً جدّاً مقارنةً بقطاعنا اليوم، فقد تجاهله. واعتبر أنّ قيمة التكلفة كانت قريبة جدّاً من تكاليف العمالة المســـتعملة في منتوجٍ ما. ووزّع سميث مركّبات المنتجين أو العاملين باعتبارها محاولات مُـــتعمّدة لتشـــويه السوق. كانت تكهّناته حول نشاط الأعمال المستقبلي بعيدةً عن الهـــدف إذ اعتبر أنّ المنافسة القويّة قد تخفّض الأرباح في النهاية. لكنّه فكّر في الأسواق بإحســـاسٍ مركـــزي. كـــان سميث ملمّاً بالتجارة العالميّة وبواقع الحياة البشريّة إذ إنّ الإنســـان يولد، ينحب ويدفَن في مكانٍ واحد. وكتب قائلاً: "إنّ الإنسان، مهما كان نـــوع أمتعـــته، يبقى الأصعب من حيث النقل". وقد هوجم عالمه من قِبَل مجموعة من الحواجز التي أعاقت التحرّكات الاقتصاديّة، السياسيّة والطبيعيّة.

حقّـــق دايفيد ريكاردو (1772 - 1823) كثيراً من الثراء. لقد جمع ثروةً من عملـــه كسمسار الأسهم الماليّة في بداية القرن التاسع عشر قبل أن يتقاعد باكراً. عـــرفَ كرجلٍ غنيّ عن منافع التجارة العالميّة وعن النبيذ خصوصاً كما عمل فيها.

وكان الثراء الوطني ما زال يرتكز على المعادن الثمينة كالذهب والفضّة، واعتبر كثيرون أنّ إدخال العملة الورقيّة في بداية القرن التاسع عشر سرقةً ترعاها الدولة. وبقيت التجارة تعتمد على الكمبيالات. نشأ قانون ريكاردو حول ميزة المقارنة في وقت كانت إنكلترا، بلاده الأمّ، مصدر تأثير وإلهام اقتصادي في العالم. وكانت إنكلترا قد بدأت تصبح صناعيّةً. وركّزت معظم كتابات ريكاردو على مسائل تتعلّق باستئجار الأراضي وأجور العمّال الزراعيّين. غير أنّ الصناعة كانت نشاطاً اقتصاديّاً مهمّاً ولكن إضافيّاً ونوعاً ما متقلّباً. وممّا كتب:

> إنّ الدولة الصناعيّة العظيمة هي، إلى حدٍّ إستثنائيٍّ، عرضةً لانعكاسات وتوافقات مؤقّتة، تنتج عن انتقال رأس المال من عمالة إلى أخرى. أمّا الطلب على الصناعة الزراعيّة فمنتظم. إنّه لا يتأثّر بالموضة والإجحاف والثروة. فالطعام ضروري لاستمرار الحياة، ولا بد أن يستمرّ الطلب على الطعام في كلّ العصور والدول. [1]

تأمّل ريكاردو في علم الاقتصاد القومي المُقترن دائماً بالدول القوميّة. لم يكن قوميّاً، وكان التفكير في الأمور السياسيّة الطبيعيّة أمراً سخيفاً بالنسبة إليه. وكان ريكاردو من أوائل الذين طبّقوا الميثودولوجيّة الصارمة المتعلّقة بالسبب والنتيجة على علم الاقتصاد. لقد أثّر العامل (أ) على (ب) في العامل (ج)، الذي بدوره، كان له تأثيراً سلبيّاً متوقّعاً عموماً على العوامل (د) و(هـ). وكان ريكاردو واحداً من أوائل مؤيّدي التجارة العالميّة الواضحة الحرّة غير المكبّلة. كما كان ناقداً صاخباً للقوانين الإنكليزيّة لاستيراد وتوريد الحبوب والتي أعاقت إستيراد الحبوب الرخيصة من شمال أميركا وشرق أوروبا.

كذلك، جاءت نظريّة جون ماينارد كاينز "العامّة" حول علم الاقتصاد ردّاً على الكساد الكبير الذي اكتسح العالم في بداية الثلاثينات. كان زمن شدّة اقتصاديّة بدت كأنّها تتحدّى كلّ علاجات الاقتصاد المعروفة. وبقيت البطالة مرتفعةً جدّاً، في حين وقف متطرّفون مثل أدولف هتلر على هامش المناقشات الاقتصاديّة، وكانوا مستعدّين تماماً لإخماد شكاوى الملايين المُنغّصة. تضمّنت نظريّة كاينز عيوباً عديدةً لكنّ تطوّرات العالم تجاوزتها. لقد فكّر كاينز في

نمـــوذج اقتصادي مُغلَق، لا يتّصل فعلاً بالعالم الخارجي. كما كان يتحدّرُ من التقلـــيد الاقتصادي السياسي الذي شدّد على دور العمالة والبطالة. ففي عالمنا الـــيوم، يـــتمّ اســـتبدال الناس بالرجل الآلي، وتقوم إدارة الأجهزة بالوسائل الميكانيكيّة أو الإلكترونيّة على نطاق سلسلة كبيرة من النشاطات. للبرهان على ذلك، ما علينا سوى أن ننظر كيف أنّ الإزديادات الموازية في التوظيف لا ترافق الـــتطورات الاقتصـــاديّة. في الواقع، عندما ارتفع عدد الوظائف في السنوات الأخيرة، مالت البورصة إلى الإنخفاض. فإنّ المستثمرين يعرفون أنّ ارتفاع تأمين الوظـــائف هـُـو مؤشّر لأرباح الإنتاج المحدودة، وبالنتيجة، إقتطاعٌ إحتمالي في الأساس.

أظهر كاينز أنّ معظم فشل علم الاقتصاد "الكلاسيكي" يعود إلى كونه محدّداً زمنـــيّاً، وعنصراً اعتبره خطيراً. غير أنّه لم يرَ خطورة نظريّاته الخاصّة التي تحمل في طيّاتها الأخطار الأوّليّة نفسها.

انبثقت نظريات كاينز الاقتصادية عن أزمة اقتصاديّة خطيرة. وتحمل دروسها سمات شبيهة بأوقات التمزّق الاقتصادي، كما هي الحال في وجود بطالة خطيرة أو تضـــخّم مـــالي كبير. لقد ترافقت البطالة مع مستويات إستهلاك منخفضة وزيادة هائلة في الإنتاج. ووفقاً لكاينز، فإنّ "يد سميث الخفيّة" كانت تعاني من داء إلتهاب المفاصـــل. كمـــا فقدت السوق التوازن على المدى البعيد. فكان على الحكومة أن تُحفّز الطلب داخل الاقتصاد، وأن تلحق بالعجز على مستوى الإستهلاك. ولطالما ارتكزت عقيدة كاينز الاقتصادية على أنّ الطلب يولّد العرض، ومع العرض تتدفّق الوظائف التي تترافق مع ارتفاع مستويات الإستهلاك.

كســـبَ كاينز مبالغ ضخمة في الأسواق الماليّة وكما ريكاردو، عرف الكثير من الـــثراء. غَـــير أنّ ريكاردو وكاينز لم يكونا أبداً واضعَيْ نظريّات البرج العاجي. لقد استجاب كاينز فكريّاً للعالم الذي راقبه. كان عالم دول قوميّة، واستطاعت حكومات هذه الدول أن تؤمّن حلول للمشاكل ضمن الأنظمة الاقتصاديّة المُقفلة.

قـــد يُغفَـــرْ لكاينز إذ سمح للأراضي المُسيطرة أن تحدّ من آفاقه. فعندما تظهر مشـــكلةً في أيّـــة هيئة أو نظام، ومهما كانت صغيرة أو كبيرة، تجد ميلاً إلى تمضية

الوقـــت في البحـــث عن كبش محرقة في حين يجب تمضية الوقت للبحث عن حلّ. فشـــل الـــنظام الاقتصادي الذي ساد حتّى الثلاثينات في إيجاد الحلول. وحتى إن وُجـــدَت، فقد بدت وكأنّ هذه الحلول ساهمت في أساس الإضطراب الاقتصادي. وقـــد اســـتُبدل عصر الإستعمار بعهد القوميّة. فعلى المستوى الاقتصادي، أشارت هذه المسألة إلى مذهب حماية الإنتاج الوطني. وفي بيئة كهذه، بدت الدولة القوميّة جلـــيّةً. لم يكن كاينز مؤيّداً للحماية. أمّا كبش المحرقة الذي يقصده فغالباً ما كان يـــتعلّق بمن وصفهم "كعبيد اقتصاديّين متوفّين" رأوا الماضي جنّةً يمكن العودة إليها عـــبر إعادة عقارب الساعة الاقتصاديّة. (إنّ شعور التفوّق الفكري منع كاينز من التصـــديق أنّ نظـــريّاته ستصـــبح يوماً ما من الماضي.) وقد نمت الحكومات أيضاً بطـــريقة شـــاملة. وفـــيما كانت الحكومات في أيّام آدم سميث ودايفيد ريكاردو مســـؤولةً فقـــط عن الإشراف على الحروب (والتصرّف أحياناً بطريقة خاطئة)، كانـــت حكومـــات النصف الأوّل من القرن العشرين مسؤولةً عن نواحٍ أكثر من الحياة، بما فيها العلم والصحّة والسكن.

اعـــتمدت اقتصـــادات كاينز كثيراً على مقاربة خطّيّة، ترتكز على إدخالات ومخـــرجات مـــتطابقة ومتوازنة. وكما قلت سابقاً، كان النظام الاقتصادي مغلقاً، تـــتداخل فيه الوظائف والعرض والطلب ومعدّلات الفوائد وعروض المال. كان في صـــلب إيمـــان كاينز أنّ الحكومة قادرة على مراقبة نشاطها الاقتصادي عبر تعديل عاملٍ أو إثنين من العوامل التي ناقشناها. وهذه مسألة شبيهة بنظام نيوتن الفيزيائي المعروف: المحافظة على الحجم (أو الطاقة) ضمن نظامٍ مقفل.

يمكـــن توقّـــع تدفّق المال في نظامٍ مقفلٍ ومنظّمٍ مشابه بالقليل أو الكثير من التاكـــيد، لكنّ هذا التاكيد محيّرٌ في اقتصاد متداخل يسمح للمال بأن يتدفّق عبره بسهولة.

يتعقّد الوضع بسرعةٍ إذا بدأت دولتان التجارة بمنتجات وخدمات متعدّدة، أو إذا بدأتـــا التواصل من خلال أجهزة كمبيوتر فائقة السرعة. هذا ما تقوم به اليوم 189 دولـــة. فإنّ المال يتدفّق عبر صفقات بطاقة الائتمان أو عبر الأرضيّة التجاريّة. لم تعـــد الحـــدود تشـــكّل حواجز، وعلى الرغم من القيود، فإنّ الناس مستعدّون

للعـــبور. في الـــيابان، يغادر عشرون مليون شخص البلاد سنويّاً ويزيدون فائض الـــتجارة اليابانـــيّة. أمّـــا المال، فيتمّ تحويله عبر المصارف، في حين تستعمل بطاقة الائتمان للشراء عبر الحدود من خلال الإنترنت. في الواقع، تؤمّن ماكينات الصرف الآلي الصـــينيّة سندات اليُوان مقابل بطاقات المال النقدي الياباني طالما أنّه مصدَّقٌ علـــيها من قِبَل سيرّوس (Cirrus) أو بلاس (Plus) وهذا ما شهدتُهُ فعلاً في معظم الدول التي زرتُها في السنتَين الأخيرتَين.

أيّ نظـــامٍ اقتصاديٌّ يعمل إذا ما قام مواطنو 189دولة بهذا الأمر؟ وما الفائدة مـــن أنظمة القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين المرتكزة على اقتصاد الدولة القوميّة عندما أسحب العملة المحليّة لداليان عبر استعمال بطاقتيّ اليابانيّة؟

تجمع لعبة المال اليوم بين لاعبين ينتمون إلى المستثمرين الخاصّين والدستوريّين إضافةً إلى المتحكّمين بالموازنة. ويفسّر جميع هؤلاء التحرّكات من خلال المصرفيّين المركـــزيّين بطـــرق مخـــتلفة، بحيث يكون النظام الخطّي المرتكز على الإدخالات والمخـــرجات مفرطاً في التبسيط. وتعمل هذه الأنظمة الخطّية أفضل مع المتغيّرات الصحيحة. ويبدو أنّ السوق المالية الحالية، على الرغم من تعقيداتها، تتّجه أكثر نحو الفوضـــى والنماذج العشوائيّة. ومن الممكن التوقع بما سيجري أو لا، وإن لم نكن متأكّدين.

قـــد يجـــد أولئك الذين يتّخذون قرارات اقتصاديّة قائمة على توقّعات كاينز حـــول الحقائق الاقتصاديّة الضخمة، عبر الإعتماد على الشكليّات، أنّ النتائج التي حقّقوهـــا لا تـــتطابق مع نواياهم من أيّة ناحية. ويمكن تشبيه هذه المسألة بوضع رئـــيس الطهاة الذي يلجأ إلى وصفات وطرق مستعملة ومُختبرة من كتاب طبخ محـــترم. غـــير أنّ الأطـــباق التي يحضّرها غير صالحة للأكل. ويمكننا أن نشهد في الولايـــات المتّحدة مثالاً على نتائج حلول لمشاكل اقتصاديّة من "العالم الحقيقي"، طُـــبّقَ عليها علاج اقتصاد كاينز الشافي. أمّا حاليّاً، فتتمتّع الولايات المتّحدة بنظام الفـــائدة المنخفضـــة، ممّا يساعدها على تحفيز نشاطها الاقتصادي لكن عمليّاً، فإنّ قســـماً كـــبيراً مـــن الفائض المالي في الاقتصاد يتسرّبُ إلى إنتاجيّة مرتفعة من قبل أسواق قد تكون محفوفةً بمخاطر أكثر.

تتطلّبُ الأسس الجديدة تفكيراً جديداً

إنّ الحقائق الاقتصاديّة التي عاش فيها اقتصاديّون مثل سميث، ريكاردو وكاينز تشكّل عالماً بعيداً جدّاً عن الذي أقمنا فيه في بداية القرن الواحد والعشرين. لم يكن باستطاعة أحد أن يتخيّل تأثير التكنولوجيا على عالم المعلومات والأعمال. ولربّما، بعد كلّ شيء، كانت أعظم أمثلة التكنولوجيا "الجديدة" التي عرفها ريكاردو تقوم على استعمال روتشيلدز الحمام الزاجل لنقل أخبار انتصار ويلينغتون في معركة واترلو إلى لندن سنة 1815.

وعملت التكنولوجيا أيضاً على تحويل العمل. لقد غيّرت الإدراكات الحسيّة للعالم الذي نقطنه. فمنذ ثلاثون سنة، اعتبر الأميركيّون أوروبا أو اليابان كأمكنة في الجهة الأخرى من العالم. وكانت الرسائل تستغرق أكثر من أسبوع للوصول، في حين كانت الاتصالات مكلفةً. أمّا اليوم، فيمكن إرسال وثائق "إلى الجهة الأخرى من العالم" في غضون ثوانٍ باختيار كلمة "أرسل" على شاشة الكمبيوتر. كما يسمح نظام الصوت عبر بروتوكول الإنترنت للأصحاب وأعضاء العائلة أن يتحدّثوا حيناً وتكراراً. ويعود فضل بعض هذه التغيّرات إلى التكنولوجيا، فيما أصبح البعض الآخر، خصوصاً في مجال الاتصالات، ممكناً عن طريق غياب النظام.

والأهم هي طريقة تغيير التكنولوجيا للسّياسات الجغرافيّة وتحويلها من نمط دول قوميّة قديم إلى مفارقات تاريخيّة. وقد ولّد الاقتصاد العالمي واجهة عناصر أعمال جديدة لم يفكّر أحد بها من قبل، كالمتعدّدات والمشتقّات. ويشكّل الدور الذي تلعبه المتعدّدات أو معدّلات سعر المال المكتسب في عالم الأعمال اليوم تحدّياً للطرق التقليديّة في النظر إلى الشركات، كما أنّها تحدّت الوقت. فهي تعتمد على عناصر غير إحصائيّة، غالباً ما تكون غير منطقيّة أو حتّى لا عقلانيّة. ويشكّل الشعور بالنشاط والخفّة أحد هذه العناصر. فخلال أيّام التكنولوجيا الذكيّة التي ألهمت الاقتصاد الجديد في نهاية التسعينات، شعر معظم الناس بالإيجابيّة تجاه الاقتصاد الأميركي إذ كان يسير على الطريق الصحيح وينمو بسرعةٍ، وبطريقة غير مفاجئة، نمت المتعدّدات لتبرهن ذلك.

ولكن، بدا علم الاقتصاد كنظام ما زال من سمات العالم القديم. وقدّم الاقتصاديّون ما بعد كاينز مثل بول ساموبلسون تغيّرات جوهريّة تتعلّق بالمواضيع المركزيّة عينها. وما زال الاقتصاد التعليمي يدور حول أطر عمل تغلّف النماذج القديمة. قد يكون بعضها مفيداً، ولكن تقتصر المساعدة في أفضل الأحوال على طرح أسئلة جديدة عوضاً عن تقديم الحلول. أمّا العلاقة في ما بينها فهي قريبة من أحجية الصور المتقطّعة الفاقدة ربّما حوالي ثلثي قطعها.

إنّ نظام كاينز ناقصٌ على مستوى الاقتصاد العالمي، فهو لا يعمل. لماذا لا؟ ولماذا لا تعمل الفطرة السليمة؟ السبب أنّ الوقت لا ينتظر أحداً. وأمّا البيئة الاقتصاديّة فهي ليست أكثر استمراريّة من الطقس.

تدفّق السيولة وتوقّفها

يُعتَبَر الفائض المالي أساسيّاً في النظام الاقتصادي الكبير. فهو الماء في حوض استحمام كاينز. لكن، إذا ألقينا نظرةً على الاقتصاد العالمي، نرى تدفّقاً مستمرّاً: ولا نرى أيّ امتصاص بعد الآن. فالعالم مغمورٌ حاليّاً بالمال الذي، إذا ما تمّ امتصاصه، سبّب تضخّماً. ولا يمكن للنظريّة الاقتصاديّة التقليديّة تفسير هذه المسألة.

تفسّر أسبابٌ عديدةٌ هذه السيولة الوافرة من المال النقدي. وكما أشرنا إليه سابقاً، فإنّ الحكومات تتحمّل مسؤوليّة انتاج مبالغ كبيرة من النقود. وانتشر في بداية التسعينات خوفٌ رهيب بين حكومات دول متقدّمة عديدة من أن ينفد لديها المال. كما نشأت أيضاً رغبةً في مساعدة القطاع المصرفي. لكنّ حقن المال على مستوى واسع من النظام هو علامة تدل إلى خوف السياسيّين فحسب. وهم في الواقع يخشون من أن يجزع الناس ويغيرون على المصارف خوفاً من انهيار عام في الحياة الاقتصاديّة. فإنّ شعوب هيئة التعاون والتطوّر الاقتصادي بدأوا يتقدّمون في العمر، وهم يضعون مبلغاً كبيراً من المال جانباً لأجل سنوات تقاعدهم. وما أن يتقاعدوا حتّى تكفّ حاجتهم إلى المال إذ إنّ معظم طلباتهم مؤمّنة.

لا تستطيع صناديق التقاعد التي تديرها شركات خاصّة أو وكالات حكوميّة إيجاد مصادر مناسبة للإستثمار داخل الحدود الاقتصاديّة التقليديّة للدولة القوميّة. كما لم يعد يتمّ تحويل المال المخزون. في الواقع، فإنّ طبيعة المخزون تغيّرت، وأصبح المال أفضل أنواعه. وتشكّل المخزونات قوّةً رابحةً لكنّها لم تصبح مربحةً بعد. وهي قد تمتصّ مبالغ طائلة من قائمة التكلفة. فإنّ الرغبة في انتشار المخزون قابلة للمناقشة، خصوصاً في البيئة التي تطبّق إجراءات فوريّة.

لقد حرّرت التكنولوجيا وعدم النظام المال من علم الاقتصاد القومي. وإذا به يتدفّق إلى مناطق يرتفع فيها العائد أينما كانت. إنّ المال (وتجّار المال) بدون شاعر، ولا تعكّره المفاهيم القديمة كالوطنيّة. قد نقول إنّ العالم استجاب لسيولته الإيجابيّة عبر خلق خزّان سيولة كبير تنصبّ فيه المصادر الماليّة، سواء كانت تختصّ بالإدّخار أو الإستهلاك، عندما لا تمتصّها القنوات التقليديّة. والنتيجة أنّ دولاً عديدة من هيئة التعاون والتطوّر الاقتصادي تملك مالاً في اقتصاداتها يفوق حاجاتها.

كي نثبت تأثير هذه السيولة الزائدة، نستطيع الإستعانة بوظيفة طوّرها ألفرد مارشال في نهاية القرن التاسع عشر. فبالنسبة إلى الاقتصاديّين مثل مارشال كاي، يعتمد المعدّل على العلاقة بين عرض المال وإجمالي الناتج القومي. ويعتقد اقتصاديّون كثر أنّ هذه المسألة ثابتةً. وبما أنّها غير متردّدة، يُقال أنّه على الدولة التي تعاني من ضغط انكماش قوي أن ترفع عرضها المالي، ممّا يرفع الأسعار ويعادل حالة التضخّم. بمعنًى آخر، فإنّ التضخّم، وهو شكل من أشكال التلقيح الاقتصادي، يُعتبر الحلّ للإنكماش. وقد وصف الاقتصادي بول كروغمان هذا العلاج كترياق لانكماش اليابان، ولكنّه أيضاً الوصفة التي قدّمها معظم الاقتصاديّين.

في الحقيقة، مهما تمّ من ضخٍّ للمال في الاقتصاد الياباني، فإنّ التضخّم المتوقّع لم يحصل. والواقع أنّ الاقتصاد الحقيقي لم يمتصّ هذا المال. لم تستعمل الصناعة رأس المال لتستثمر في مجال الأجهزة أو لتحرير قائمة الجرد. كما أنّ الجيل المتقدّم في السن لم يسارع إلى شراء السلع خوفاً من التضخّم. وعرف المستهلكون، أكثر من الاقتصاديّين، أنّه لم يتوجّب عليهم الإسراع لتحويل المال إلى سلع.

الإنكماش وامتصاص إجمالي الناتج المحلّي

يتعلّق علم الاقتصاد الكبير أيضاً بمفهوم امتصاص إجمالي الناتج المحلّي المحدّد من خلال كلفة المنتوج والخدمة المتعلّقتين بالسعر السابق. فإنّ الاستثمار الضّخم لكلّ قطاعات الكمبيوتر مثلاً يشكّل الآن فقط واحد من مئة من سعر الماضي. لذلك حُدِّدَت اليابان كدولة منكمشة إذ أنّ أجهزة الكمبيوتر من حيث المستوى الوظيفي (أي لكلّ جيغا بايت من الذاكرة) أرخص. لكنّني أعتقد أنّ هذا التحديد للإنكماش مشكوكٌ فيه كثيراً. فإذا تناولنا مثلاً موضوع جهاز الكمبيوتر، هنالك تحرّك متقدّم باستمرار نحو إنتاج رقائق ومعالجات صغريّة أرخص وأسرع. وبالنسبة إلى حرّاس محدّدي علم الاقتصاد الكبير، فإنّ هذه المسألة تسبّب الإنكماش. غير أنّ شعور المستهلكين يختلف. وقد لا يتحرّك مؤشّر سعر المستهلك أبداً، لكنّ بعض الدول مثل اليابان تعلن عن نسبة من الإنكماش. فعندما يكون الاقتصاد راكداً، وتصرّح الحكومات وصول معدّل الإنكماش إلى 3.6%، يمكن لحكومة مخادعة الإدّعاء بأنّ الاقتصاد الحقيقي قد نما بنسبة 3%، وهذا أمرٌ مضلّل.

يشكّل ممتصّ إجمالي الناتج المحلّي عنصراً آخر على الاقتصاديّين الكبار درسه من جديد. وفي القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، أصبحت تحديدات الممتصّ مفهومةً في بيئة التجارة الراضخة تحت سيطرة السلع. كانت هذه الخلفيّة الاقتصاديّة التي قدّم ضدّها كبار الاقتصاديّين تحديدات عناصر ممتصّ إجمالي الناتج المحلّي. ففي ذلك الوقت، تمّ قبول هذه التحديدات إذ كانت معقولةً. لكن ما هي الطريقة الأفضل لتحديد ممتصّ إجمالي الناتج المحلّي في أيّام المعالجات الصغريّة الفائقة السرعة والصغر، والشاشات المسطّحة (التي تصبح أكبر وأرخص)، وانخفاض سعر فواتير الهاتف لوحدة الإستعمال الواحدة؟ من المفترض أن يكون هذا عمل الاقتصاديّين. ويتوجّب عليّ كلّما نشرت الحكومات إحصائيّات حول الحسابات الوطنيّة أن أعيدَ دراسة التحديدات المستعملة للتّعريفات التي تحتويها. كما أشعر بأنّ هذه الأرقام غير حقيقيّة. فأنا لم أرَ هذه المستويات المدّعية من النمو. ولكن، إن نشرت الحكومة اليابانيّة أنّ الحسابات الوطنيّة حقّقت 7% من النموّ على مستوى الاقتصاد، على الصحفيّين المحرّرين في مجالات الأخبار أن يعمدوا إلى

الكتابة عن "إنتعاش اليابان الصلب". فإنّ القرّاء يحبّذون القصص التي تبعث الشعور الجيد، وإن لم تتفّق مع الواقع الاقتصادي.

معدّلات الفائدة والمال المدّخَر

عدّل تطور الاقتصاد العالمي مظهراً آخر من السياسة الماليّة هو وضع معدّلات الفائدة. لقد كانت هذه الأخيرة، لوقت طويل، مبدءاً جوهريّاً، خصوصاً بالنسبة إلى مناصري كاينز. وكان معدّل الفائدة ظاهرةً سيطرت على علم الاقتصاد الوطني القديم الطراز من خلال العملات الوطنيّة. فبالنسبة إلى مناصري كاينز، كانت معدّلات الفائدة وعرض المال القوّتين الوحيدتّين في تصرّف المصرف المركزي للتّأثير على الاقتصاد الكبير.

منذ أيّام السيّد كاينز، أصبح الدولار الأميركي برنامجاً ماليّاً جديداً، وعملة مقبولة ومفضّلة في التجارة والإدّخار. أنظر إلى تأثير الدولار على الاقتصاد الأسترالي. بطريقة مشوّقة، عمد معظم مواطني أستراليا إلى الادّخار بالدولار الأميركي. وتحولّت العملة الأستراليّة لا بل تقلّبت كثيراً على مستوى القيمة بحيث بدت غير ثابتة. واستجاب المدّخرون من خلال تحويل ادّخاراتهم إلى أيّة عملة أرادوا، وهو أمرٌ ممكنٌ فقط في الاقتصاد غير النظامي. فإنّ نفسيّة الناس لا تراقب تقلّبات عملتهم. لكنّ الصناعة الأستراليّة تراقبها – ويتوجّب عليها ذلك إذ أنّ معظم شركاتها متورّطة في أعمال تجارة السلع – أمّا بالنسبة إلى الإدّخار الأسترالي العام، فلا مراقبة عليه، في حين تتجنّب الإدّخارات ومعاشات التقاعد الدولار الأسترالي. فإنّ معظم الإدّخارات هي بالدولار الأميركي، لذا، وإن انخفضت قيمة الدولار الأسترالي، لن يجزع الأستراليّون ولن يُهدّد مالهم المدّخر.

تحسّن الاقتصاد الأسترالي خلال السنوات الستّ الماضية، لكنّ الأسباب كانت مجهولة تماماً. وفي الاقتصاد القائم على السلع، يعلم الخبير الاقتصادي القويم أنّه كلّما ضعفت العملة، ارتفعت المنافسة على مستوى التصدير. فعلى الاقتصاد أن يتحسّن، والعكس صحيح. غير أنّ هذا الأمر لم يجرِ حتّى بعدما قُوِّيَ الدولار الأسترالي. لقد حايد الدولار فعلاً سميّه الأسترالي. وخلال 2003–2004، ربح

الدولار الأسترالي 40% مقابل الدولار الأميركي - الأكبر بين عملات هيئة التعاون والـــتطوّر الاقتصـــادي، والسبب أنّ معظم الأستراليّين أعادوا تحويل ادّخاراتهم إلى عملتهم الأمّ بهدف الإستفادة من معدّلات الفائدة المرتفعة.

الأســـتراليّون ليســـوا وحيدين. فمعظم الإدّخارات الأرجنتينيّة والروسيّة هي أيضاً بالدولار الأميركي (خصوصاً بعد الأزمات الاقتصاديّة في سنة1997-1998). كذلك، فإنّ الإستهلاك في هذه الدول لا يرتفع وإن ارتفعت العملات.

يمكـــن لـــلحكومة الوطنيّة، من خلال تدويل حافظات أصول الأفراد بطريقة شبيهة، أن تتفادى ارتفاع الضّغوطات بسبب سوء إدارة اقتصادها الخاصّ. لم يعد أولئك الذين يدّخرون غالباً بعملتهم "الوطنيّة" المحبوبة حياديّين تجاه تقلّبات العملة. فعـــلى البريطانيّين، الذين يدّخرون بالجنيه الإسترليني، أن يقلقوا من تقلّبات العملة مقـــابل الـــيورو، إضافةً إلى التحرّكات ضدّ الدولار. فإن التحقت المملكة المتّحدة بمـــنطقة اليورو، قد تصبح الحياة مضمونة بالنسبة إلى المدّخرين البريطانيين، لكنها ستصبح مملّة نوعاً ما.

هل يمكن للفيزياء أن تساعد؟

تُعتـــبر العـــودة إلى العلوم الفيزيائيّة طريقةً أخرى للنظر إلى العلاقة بين علم الاقتصـــاد القـــديم والعالمي. لقد بنى إسحاق نيوتن قاعدته في القرن السابع عشر. ونشـــأت إضافات هامّة عديدة خلال القرنَين الّلاحقين أقلّ أهميّة من نظريّة ألبرت آينشـــتاين حـــول النسبيّة. ففيما اعتُبرَ آينشتاين مفكّراً عظيماً، لم تستغنِ نظريّته الجوهريّة عن فيزياء النيوتُنيّة، إذ هذّبتها وأجرت عليها بعض الإضافات. فلنعتبر أنّ الفـــيزياء النيوتُنـــيّة والآينشتاينية تعادلان، وإن كانتا بعيدتَين عن المثاليّة، إستعارة الاقتصاد القديم.

لم تؤمّن هذه المسألة أجوبةً لما كان يجري في الكون. على وجه التخصيص، لم تســـتطع هذه النظريات تفسير أنشطة الوحدات الأساسيّة للكون ألا وهي الذرّة. ففي السنوات الأولى من القرن العشرين، أوجد الفيزيائي الدانمركي نيلز بور نظريّة الكمّ الجديدة للذرّة. وفي العقد التالي، أثبت الفيزيائي الألماني فرنر هايزنبرغ وجود

حقـــل للحقـــيقة الفيزيائيّة تحت مستوى الذرّة في عالم الجُسيم دون الذرّي.غير أنّ قوانين العالم النيوتني لم تعمل هنا. وافترض هايزنبرغ أنّه يمكن قياس القليل من المادّة باعتبارها جُسيماً (من خلال رسم موقعه) أو موجةً (عبر قياس سرعتها). إلاّ أنّه لا يمكن قياسهما في الوقت عينه إذ أنّ قياس ميزةٍ ما يجعل القياس الآخر مشكوكاً فيه. وتوسّـــعت نظريّاته إلى الكمّ الميكانيكي. ففي حقل الحقيقة دون الذريّة، لا تجري الأمور كما يُفترض بها أن تجري. ولربّما استطعنا اعتبار عالم الكمّ الفيزيائي شبيهاً - لكن غير متطابقاً مع - عالم الاقتصاد العالمي.

يمكـــن تناول مثال وظيفي علمي آخر مع عالم الفوضى والتعقيد والنشاطات الـــتي لا يمكن التحقّق منها فعلاً. وببساطة، يعود السبب إلى متغيّرات عديدة غير قياســـيّة التي تتأتّى كنتيجة. فلنأخذ مثلاً تساقط ورقة الشجرة. من الممكن، استناداً إلى الفيزياء النيوتُنيّة، أن نحدّد سرعة تساقط الورقة وبالتالي مكان تساقطها. ولكن ماذا يحدث إذا ما هبّت عاصفة ريح؟ ربّما نستطيع قياس تساقط الورقة لكنّ وجود الـــريح وتفاعـــلها مـــع الورقة أمرَين مهمَّين. فما هي سرعة هذه الريح؟ وما هو اتّجاههـــا؟ مـــا هـــو شـــكل الورقة وتركيبها، وكيف يؤثّر هذا على تساقطها واحـــتكاكها بالـــريح؟ فإذا بمسألةٍ بسيطة كتساقط ورقة على الأرض تصبح أمراً معقّـــداً يصعب توقّعها أو التخطيطُ لها. غير أنّه يمكن القيامُ بهذا الأمر على مستوى بســـيط، والأمـــر أنّ على الإختبارات أن تعلّل "الجلبة" التي تحرّف نتائج الإختبار. ولكن إلى أيّ حدّ يمكن تحريف النتائج؟

عالمٌ معقّدٌ

أرى بعـــضَ التطابق بين الاقتصاد العالمي وعالم التعقيدات. ومن الواضح أن تؤثّر متغيّرات هذا الاقتصاد على بعضها البعض. إنّه عالمٌ ديناميكي متلازم لا يمكن توقّعـــه دائمـــاً. فـــإنّ النتائج المتوقّعة لا تأتي كما يجب. ويمكن لتغييرٍ صغير على مســـتوى أحـــد المتغيّرات أن يؤثّر على المسائل الأخرى. وشكّلت دراسة مرحلة الإنـــتقالات (عـــلى سبيل المثال) توضيحاً لما يحدث حين ينتقل جسمٌ ما من الحالة الصـــلبة إلى سائل أو من سائل إلى غاز؟ مسألةٌ جذبت أشخاصاً يهتمّون بالأمور

المعقّدة. وقد يعكس الاقتصاد العالمي تحوّلاً من عالم الصناعة القديم إلى العالم الجديد الذي يمتلك الكثير من تكنولوجيا لم تكن متوفّرة سابقاً. ولعلّ التشابه الأكبر كان في المواقف من النظام، والتوازن. لقد قبلت اقتصادات تقليديّة عديدة (منها كتابات كاينز) باتّجاه الأنظمة الاقتصاديّة نحو التوازن. وعكست هذه المسألة تأثير الفيزياء. كما اعتبرت نظريّة التعقيد أنّ بعض الأحداث تتطابق، مع التوازن "الكلاسيكي" الجاذب. أمّا الأحداث الأخرى فتتمتّع بعوامل جاذبة أخرى غير مفهومة جيّداً ولكنّها تستوعب الأحداث في نظامها الخاصّ.

تطوّر الاقتصاد العالمي حديثاً فقط، في حين وُجدَت قوى الكمّ الميكانيكي وبديهيّات نظريّة التعقيد منذ وجود الكون. و لم يدرك أحد هذه المسألة قبل مجيء هايزنبرغ وبور أو ميتشيل فايغنباوم.

لم تحلّ ميكانيكيّة الكمّ محلّ الفيزياء النيوتُنيّة/الآينشتاينيّة. وما زالت معظم الإستكشافات الأخيرة سارية المفعول ولكن ليس على مستوى دون الذريّة. كما أنّ ميكانيكيّة الكمّ لا تتخطّى هذا المستوى، وكأنّه توجد حقيقتان منفصلتَين تُعْلِمُ كلٌّ منها الأخرى بالإقتراحات الأكيدة. فإنّ الإثنتَين منفصلتان وإن كانتا ساريتَي المفعول ضمن مجالاتهما المنفصلة. يتمتّع الاقتصاد العالمي بعدد من التشابهات مع الفيزياء الكميّة. ما من أحد متأكّد فعلاً من عمليّة سيرها، ولا حتّى الفيزيائيّين. ويتّفق الخبراء على أمورٍ قليلةٍ بعيدة من تأكيد وجودها. كما يعترف بعض الخبراء بأنّهم لا يعرفون الأجوبة كلّها أو يفهمون هذه الظّاهرة بحقّ.

يمكن القيام بالملاحظات نفسها من حيث تأثير نظريّة التعقيد على العِلْم المسلّم بـه. وتسعى نظريّة التعقيد كي تضيفَ على المعرفة الموجودة، فلا تكتفي بأجوبة قائمة على جهلٍ مسلّم به أيضاً. والنتيجة أنّه غالباً ما كان الجواب على الوحدة العلميّة تُداخله الشكوك، ونوعاً ما دفاعيّاً.

طبّق نظريّون من معهد سانتا فيه Santa Fe نظريّة التعقيد على علم الاقتصاد. وبطريقة غير مفاجئة، رفضوا العديد من علوم الاقتصاد على ضوء التعقيد، معتقدين أنّه يقدّم إفتراضات أساسيّة خاطئة حول تأثيرات التكنولوجيا وتصرّفها ضمن الشبكات الاقتصاديّة.

يجـــب ألاّ نقلّل من دور علم النفس، إذ أنّ العديد من اللاّعبين يطوّرون علم النفس الخاص بهم. من هنا، نستطيع التكلّم عن علوم النفس المختصّة بالحكومات، السياساسـيّين والـتجّار، وهــم متّصلون جميعاً. فإنّ تطوّر روسيا اليوم يختلف عن تطوّرهـــا خلال السنوات الخمس الماضية. كما أنّ التطوّرات التي تشهدها البرازيل اليوم تختلف عن تلك التي شهدتها منذ عشر سنوات.

إنّ الممـــثّلين جمـــيعهم، على اختلافهم، مدركون لهذه التغيّرات التي تجري في العـــالم. ولا يقتصر التفاعل داخل الحدود بل إنّه يتعدّاها ليصل إلى عالم الصناعات والإنترنـــت. ويـــبدو أنّ لهـــذا التفاعل رغبةً في البناء وقدرةً على تحدّي المسافات والعراقـــيل الطبيعيّة. إنّ هذا التفاعل غير خطّي وينعدم فيه التوازن. كما لا يمكن اعتـــباره كمعادلـــة توازن في عالم الفيزياء. أمّا بالنسبة إلى التزوّد بالمعلومات، فإنّ الإحتمالات ليست مختلفة فقط بل قد ينتج نقيضٌ ثنائي القطب لما هو متوقّع.

إنّ أفضـــل طريقة للتعامل مع هذه الحقيقة الجديدة هي التركيز على مجريات الســـنوات العشر الأخيرة، ومراقبة كيف استطاعت هذه الظّاهرة نفسها أن تؤدّي إلى عـــائدات مخـــتلفة، خصوصاً في دول مثل روسيا والبرازيل والمكسيك وحتّى الصـــين. فلـــنأخذ البرازيل على سبيل المثال. اعتاد الناس على اعتبارها بيئة مرتفعة الخطورة. أمّا اليوم، فإنّها تُعتَبَر بيئةً نسبة الخطورة فيها مقبولة، تتدفّق الأموال إليها. فـــإن كـــان المـــبلغ صحيحاً، كانت العائدات مزدهرة. أمّا إذا تدفّق المال بكثرة، فتصـــبح العائدات فائقة التقلّب وغير مستقرّة – وهذا مؤشّر إلى أن الأمور قاربت الخطورة من جديد. هذه هي طبيعة الفيزياء والقوى المحرّكة.

إنّهـــا مســـألة وقـــت. كمـــا أنّها مسألة تتعلّق بتكلفتك وبسرعة كفاءتك ومهـــارتك في اللّعـــب في خضـــمّ اللعبة. وقد بدأت بتصوير طبيعة هذه المنطقة الاقتصـــاديّة الشبيهة بالغاب. ولدى التمعّن بها عن قريب، بدت الأطياف الداكنة العديدة معقولةً.

والحقـــيقة أنّه على الرغم من إمكانيّة مراقبة تأثيرات الاقتصاد العالمي، وبعض أعمالـــه الداخلـــيّة كســـلوك المال، فإنّ ميكانيكيّاته لا زالت غامضةً. إنّها زَلِقَة ويصـــعب التمسّك بها. وقد شهدت ميكانيكيّات الكمّ وصول وفرة من الجزئيّات

دون الذريّة - منها جُسيمات الطاقة العنصريّة التي تنقل القوّة النوويّة القويّة بين جُسيمات المادّة، والجُسيمات التي تنقل القوى الجاذبيّة، وغيرها - التي تساعد في تفسير أعمالها. كما يُبرز الاقتصاد العالمي أيضاً جُسيمات الأعمال، وأهمّها المتعدّدات والمتغيّرات. ولعلّ جُسيمات أخرى تنتظر دورها لتبرزَ أيضاً. أمّا التحكيم عبر نطاق الوقت والحدود الدوليّة فهو أمرٌ اعتيادي.

اعتمدت مفاهيم القيمة المشتركة، على مرّ الأجيال، على إحصائيّات رصينة يمكن إدراكها وتوقّعها. فكانت الشركة تتمتّع بقياسٍ ووزنٍ يعتمدان على رأسمالها ومخزونها في وقتٍ زمنيٍّ محدّد. وساهمت الأرباح بالإضافة إلى الجرأة، وإن قليلاً، في تحديد قيمة المخزون. لكن، في نهاية القرن العشرين، توصّل معدّل الحساب الواضح المتعلّق بنسبة الأرباح إلى الإتّصال بمفاهيم التدفّق النقدي المقدّر بالقيمة الحاليّة وتحليل صافي القيمة الحاليّة. وسعت هذه المسألة إلى التطلّع نحو المستقبل وتخمين تغيّر قيمة المال مع الوقت.

مُنحنى الكرة

تعتبر معظم فروع العلم أنّ التحقيق التجريبي ضروريٌّ. وتمحورت إحدى الإنتقادات على مستوى الكمّ الفيزيائي حول كونه نظريّاً ولا يمكن مراقبته. واضطرّت نظريّة التعقيد إلى التعامل مع متطلّبات البراهين المقبولة. لم يصحّ هذا الأمر يوماً في علم الاقتصاد باعتباره قاعدةً إذ لطالما عمل مع معطيات كثيرة. فلنأخذ مثلاً مسألة تدفّق المال. لقد كانت طابع معطيات خاصّ هامّاً جدّاً في علم الاقتصاد قديماً.

شبّه ألفرد مارشال، في يومٍ من الأيّام، تدفّق المال في الاقتصاد كالزيت في آلة. فبالنسبة إلى علم اقتصاد كاينز، كان المال الدم الجاري في *الجسم الاقتصادي*. أمّا في نهاية القرن العشرين، فبدأ المال يعمل بطريقة غير متوقّعة.

ارتكز علم اقتصاد كاينز على استحواذ عرض المال. وطُرِحَ السؤال الأساسي: "ماذا يشكّل المال؟". أيضمّ الإعتماد والتعويض لتغطية نفقات السفر بنسبة معيّنة في الميل الواحد سلع المقايضة؟ يمكن تشبيه اقتصاد الأمّة بحوض استحمام كبير يضمّ

حنفيّات مختلفة تُعتبر كسياسات ماليّة ونقديّة تحدّد مبلغ المال الذي يتدفّق إليه. أمّا في الطــرف الآخــر من الحوض، فتوجد سدادتان ترشحان المال. ويقف المصرف المركــزي إلى جانــب هذا الحوض مع ميزان حرارة للتأكيد على أنّ حرارة المياه ســاخنة ليست باردة جدّاً. كما تلعب كميّة الماء فيه دوراً هامّاً. فإن كانت هذه الكمــيّة كبيرة، أدّت إلى التضخّم، وإن قلّت، أدّت إلى البطالة. ولكن ماذا تشكّل هذه المياه؟

لقــد جرى إذاً تناوبٌ بين الوظائف والقيمة النقديّة. كان سعر المحافظة على القــيمة النقديّة في جيوب الناس قديماً كنايةً عن بطالة مرتفعة. واليوم أيضاً، يتكلّم الاقتصــاديّون عن *مستوى طبيعي من البطالة* يصعّب مسألة تخطّيه من دون تسريع وقوع التضخّم. وهذا تراثٌ "كاينزي".

إنّ هذا النموذج واضحٌ لكنّه غير أنيق. ولنتذكّر مسألة الأمّة الواحدة وحوض الإســتحمام الواحــد. يُفترضُ بالماء فيه أن يحدثَ نماذج صغيرة تماثل الإستهلاك والاســتثمار ونفقات الحكومة. وإن اجتمعت هذه كلّها، أُطلقَ عليها إسم إجمالي الناتج المحلّي أو الطلب الكلّيّ.

رسّــخ الاقتصادي جاك فيليبس التناوب النظري بين الوظائف والتضخّم. ففــي تقديرٍ غير مقصود لألفرد مارشال، مثّل فيليبس العلاقة، مُستعيناً بالمُنحنى الــذي أعــزى زمــلاؤه اسمه إليه. فبدا مُنحنى فيليبس منطقيّاً في الخمسينات والســتّينات، ولكــن ســرعان ما بدأت العلاقة بين البطالة المرتفعة والتضخّم المنخفض تنقطع.

يــبدو أنّ الولايات المتحدة كذّبت منحنى فيليبس خلال التسعينات وحتّى في العقــد الحالي. وترافقت معدّلات التضخّم المنخفضة مع مستويات منخفضة أيضاً مــن الــبطالة. ونادراً ما كان التضخّم يتعدّى الثلاثة في المئة، في حين بقيت نسبة الــبطالة أقــلّ من 6%. لم تشهد البلاد زيادةً في العرض على مستوى اليد العاملة، وتمكّــن المنتجون من بيع منتجاتهم. وفي غياب التضخّم، لا أثر لثغرات الإنكماش. فأين هو إذاً الأستاذ كاينــز؟

التقلّب على نحوٍ واسع

الحقـيقة أنّ الاقتصـاد العالمي يجعل علم اقتصاد كاينز قديم الطراز ونظريّاته مُنهَكة بعض الشيء، هذا إن لم يقضِ عليها كليّاً.

يتضـمّن هـذا الواقع الكثير من التفكير حول سعر معدّلات الصرف. وقد ذكرنا سابقاً أنّ رأس المال اللامحدود يشل إحدى عوارض الاقتصاد العالمي. ويمكن لهـذا الأمـر أن يحـدث على نطاق معدّلات سعر الصرف، في عالمٍ أصبحت فيه الحدود قابلة للإختراق أكثر من قبل.

مـنذ بداية القرن العشرين، سيطر نموذج تكافؤ قوّة الشراء لدايفيد ريكاردو عـلى الـتفكير الاقتصادي لمعدّلات سعر الصرف. وبعد اختصاره والإبقاء على الأمور الأساسيّة، يعلّم هذا النموذج أنّ قوّة الشراء النسبيّة للعملات هي التي تحدّد معدّلات سعر الصرف. فإذا احتجنا إلى 100 وحدة من العملة (أ) لشراء قائمة من السلع من السوق (أ)، في حين أنّه يمكن شراء السلع نفسها بمئة وخمسين وحدةً من سوق العملة (ب)، فإنّ معدّل سعر الصرف بين العملة (أ) و(ب) يتراوح بـين 1 و1.5

كانت هذه النظرية أنيقةً جدّاً لدرجة أنّها أحدثت ضرراً كبيراً للعالم الحقيقي. لقـد فشـلت في أخـذ مجموعـة مـن أنواع الكلفة بالإعتبار، والتي قد تسبّب الإخـتلافات في السعر على مستوى سوقَين - وحتّى على مستوى الأيّام في سوقٍ واحد - معتمدةً على العرض. كما لعبت مسألة مرونة الإنتاج دورها في السوق. غير أنّ هذه المسألة لا تمتّ إلى العملة المستعملة بصلة.

عندما نتكلّم عن تكافؤ قوّة الشراء، من المهمّ أن نتذكّر أنّه لطالما ارتكز على مواد تجاريّة يمكن نقلها عبر الحدود الدوليّة قبل شرائها وبيعها. قد تكون هذه المواد عـبارةً عن سلع جاهزة أو بضاعة كالخشب والنبيذ. غير أنّ هذه المواد لا تشكّل جميع المنتوجات والخدمات التي يتمّ شراؤها وبيعها، والتي تعتبر صافي ميكانيكيّات الحسـاب القومي. وهنالك مواد طبيعيّة عديدة لا يمكن المتاجرة بها عبر الحدود أو عـبر المسـافات. وتتضمّن هذه بالطبع غير المنقولات كالمنازل ومواقف السيّارات والخدمـات المنزليّة. ويمكن للمواد التجاريّة أن تتنوّع من حيث المساهمة في اقتصاد

الأمّة. ففي اليابان والولايات المتّحدة، تشكّل المواد التجاريّة 10% فقط من إجمالي الـــناتج المحلّي، في حين تشكّل حوالي 50% في المناطق الإسكندنافيّة. وهي وظيفة اقتصاد الدولة ونمط حياتها.

لكـــن في أيّـــام ريكاردو، استطاعت معدّلات سعر الصرف أن تتقلّب على نحــــو واســـع، ولم يعلم عنها الكثير سوى أولئك المتورّطون بالتجارة الأجنبيّة. فبرغم كلّ شيء، لم تتوفّر شاشة فوريكس الوامضة لإعلام الأطراف المهتمّة.

بعيداً عن التقلّبات الواسعة العرضيّة، بقيت معدّلات سعر صرف مستقرّةً ولم تتغــيّر لسنوات. وغالباً ما وطّدها الإتّفاقات الثنائيّة التي سعت إلى إنشاء معدّلات سعر الصرف ترتكز على الدولة القوميّة المالكة للذّهب.

يجـــب الـــتعامل مع تكافؤ ريكاردو للقوّة الشرائيّة، والذي لطالما احتُرِمَ، باعتباره أساساً لنموذج معدّل سعر الصرف القديم. وكما سأبرهن، فقد جرت تحوّلات عديدة للنموذج على مستوى سعر الصرف للعملة، لذا يمكن بحسب ريكاردو اعتبار معدّلات ســـعر الصرف كالنموذج الأوّل. ما زال الناس عالقين في نطاق العقليّة القديمة. ويقول بعض المعلّقين أنّ قوّة الين (أو أيّة عملة أخرى) تشكّل تحسّن أساسات الدولة والعكس صـــحيح. حالـــيّاً، يكتسب الين القوّة لأنّ اليابانيّين لا يريدون كبحه. هم يعرفون أنّ مصـــرف اليابان يعمل على شراء الدولار بهدف منع الين من تعزيز قوّته. فيمكننا إذاً التكلّم عن كفيل مشتريات الدولار. فعندما يقوم التجار الماليّون والمتحكّمون بالدولار بشـــرائه، تـــزداد هـــذه العملـــة ضمانةً. غير أنّ معظم هؤلاء التجّار يجهلون النظرية الاقتصـــاديّة. لكـــن هل سيشترون الين إذا ما تحسّنت الأساسات الاقتصاديّة اليابانيّة؟ بالطـــبع لا. فـــإنّهم لطالما تمتّعوا بما يسمّى "موقعاً" في المنطقة الماليّة المريحة نفسيّاً. وهم على هذا الصعيد، يتلقّون معلومات حول ردّة فعل الآخرين من المسائل الجديدة. لا بل إنهم يستبقون ردّة الفعل هذه. فإنّ نفسيّة التجار، شأنها شأن أيّ حكمٍ اقتصاديٍّ آخر، تؤثّـــر عـــلى معدّلات سعر صرف العملة. ومن الواضح أنّ هذا الأمر بعيداً جدّاً عن تطبيق افتراض السوق الفعّال.

مؤخّراً، كفّت السلطات الماليّة اليابانيّة عن كرهها للين الباهظ الثمن. ولربّما قـــام الصناعيّون اليابانيّون بالضّغط عليها، إذ اشتروا الدولار ممّا زاد من قوّته. ففي

العام 2003، استعملت اليابان أموال مسدّدي الضرائب لشراء 200 بليون دولار. وفي آذار/مارس 2004، أبلغ مصرف اليابان عن نهاية هذا التدخّل. منذ ذلك الحين، أصبح تدخّله أقلّ وطأةً حتّى مع سرعة التأثّر جرّاء الإنفلات من التدخّل. وسعى المصرف إلى الدفاع عن هذا التحوّل عبر الإشارة إلى قوّة موقع الاقتصاد الياباني الذي أظهر إمارات استيقاظه من بعد سبات عميق. وشهدَت الصادرات اليابانيّة أيضاً نموّاً ملحوظاً، فزالت الحاجة إلى إبقاء الين ضعيفاً. والأهم من كلّ هذا (وإن لم يشدّد المصرف الياباني عليه)، دخول التجارة الصينيّة-اليابانيّة ميدان عرض التجارة. وظهور طيف شبح التضخّم في أميركا، وتوحّد مع استجابة الإحتياطي الفدرالي المتوقّعة فاسحاً المجال أمام ارتفاع معدّلات الفائدة.

لا يشكّل تراجع التدخّل اختلاساً متأخّراً للحقيقة أو عزماً على الهروب من الأفكار القديمة. فإنّ السلطات الماليّة الكوريّة، التي اعتادت مطاردة سياسة التدخّل المشابهة بهدف إبقاء عملتها (الوون) على مستوى منخفض، أظهرت عزمها في الوقوف على الحياد. وبحسب تشوي دجون كيونغ، المدير العام للمكتب المالي العالمي التابع لوزارة المال الكوريّة، فإنّ "سياستنا المتعلّقة بالتبادل الأجنبي ستبقى مصمّمةً على مبدئها. سنستعين بكلّ وون لحماية سوق التبادل الأجنبي من... التحرّكات المواجهة للأسس الاقتصاديّة".[2]

تُسبّب الحالة النفسيّة الجماعيّة لتجّار العملات نوعاً من التأثّر السريع. هم يعرفون أنّه في حال ازدادت قوّة الين، فإنّ الحكومة اليابانيّة ستتدخّل لتساعد الين والمنافسة الاقتصاديّة في البلاد عبر شراء الدولار. كما تطمح معظم الدول إلى تعزيز قوّة عملتها. إلاّ أنّ أمماً عديدة كاليابان وكوريا وألمانيا تشكو من ظلم تعزيز قوّة عملاتها بهدف الإبقاء على المنافسة التجاريّة. وتشكّل المصارف المركزيّة الشاري النهائي في هذه الأنظمة.

لا بدّ من "الرهان الأكيد" في هذه الغاب الخطرة والسريعة التأثّر. فالأمر شبيه بوجود تاجر سخيف وحيد قادر على شراء الدولار بهدف دعم هذه العملة. وقد استمرّت المتاجرة بالدولار بقوّة لهذا السبب، فلا علاقة لها مع الأسس اليابانيّة والأميركيّة. كما أنّه لا يمكن شرحها حسب تكافؤ قوّة الشراء عند ريكاردو.

النموذج الثاني

هكـــذا ننتقل إلى النموذج الثاني. لقد تمّ التعامل مع نظريّة ريكاردو باعتبارها ضربةً قاضيةً لمفاهيم التوازن المالي وتطبيقها على معدّلات سعر الصرف.

دعونـــا نضع سيناريو لإلقاء الضوء على هذه المسألة. فلنفترض أنّ مستثمراً خياليّاً أتى إلى الأرض من المرّيخ، ويملك مبلغاً من المال (فلنحاول ألاّ نسأل من أين أتـــى بـــه). هـــل عليه تحويله إلى الين الياباني أم إلى الدولار الأميركي؟ ويجدر بنا الســـؤال: ما هي عائدات المستقبل المتوقّعة إذا ما أُخذَت معدّلات الفائدة وأخطار البلاد وغيرها في الإعتبار؟ وما هو المبلغ المعادل للإستفادة من الإستثمار؟ فإنّ كلّ هـــذه الأمور بعيدة جدّاً عن تكافؤ القوّة الشرائيّة لدى ريكاردو. هل من الأفضل الإبقاء على المبلغ بالجنيه أو الين أو الدولار أو أيّة عملة أخرى؟

تتعلّق هذه المسألة بنظريّة التوازن المالي (المعروفة أيضاً باسم النموذج الثاني). وقـــد كانت رائجةً جدّاً في منتصف الثمانينات. واعتقد الناس أنّ الرغبة في تحقيق التوازن شكّلت عاملاً يحكم معدّلات سعر الصرف ويفوق نظريّة ريكاردو قوّةً.

قوّة السياسات

دخـــل نمـــوذجٌ ثالث الميدان من سنة 1985 إلى 1992 (وبعدها بقليل)، هو الـــنموذج السياســـي. وحاولت أميركا أن تظهر أنّ الدولة كانت غير قادرة على الدّخـــول في المنافسة إذ كان الدولار قويّاً جدّاً. واعتُبرَت هذه المسألة سياسيّةً و لم يصـــرّح بها أيٌّ من المصرفيّين أو الاقتصاديّين. وكان هذا موقف السياسيّين الذين تأثّروا بالصناعة الأميركيّة. كما تسلّح قادة أعمال البلاد بالثقة بالنفس على صعيد المنافســـة وإن وجدوا صعوبةً في تصدير منتجاتهم. كما أنّهم ألقوا اللّوم على معدّل سعر الصرف غير الودّي.

وكمـــا رأيـــنا، فـــإنّ اتّفاق بلازا سنة 1985 كان أحد نتائج هذا النموذج. وصـــحيحٌ أنّ الإتّفاق الذي تمّ التوصّل إليه حينها تعدّى حماية معدّل سعر الصرف بين الين والدولار. وفشلت المحاولة لتحسين المنافسة الأميركيّة على حساب المنافسة اليابانيّة.

لم يدعم الاقتصاد والواقع هذا النموذج السياسي. وآمن الجميع بقدرة أميركا على تجنّب النموذج السياسي كونها تتمتّع بقوّة كبيرة. لهذا، بدأ الشعب والحكومة الأميركيّة يقبلون بالدولار الضّعيف، وهذا أمرٌ غير منطقي. ففي سنة 1994، هبطت قيمة الدولار في حين وصلت اليابان إلى النقطة الدّنيا في دورة النشاط الاقتصادي. (وكان الوضع الوهمي قد تفجّر سنة 1989، وبدت اليابان بين 1990 و1995 عاجزةً اقتصاديّاً). وكانت الأسس رديئة غير أنّ الين سجّل ارتفاعاً وصل إلى 84 للدولار الواحد سنة 1994 (وكان قد وصل إلى 235 ين عام 1985). ولم تمت هذه المسألة إلى الأسس بصلة، بل كانت ترتكز على التوقّع بمضاعفة قوّة الين.

على أثر هذا القصور للعملة، ساد الشعور بأنّ الين سيزداد قوّةً. وهكذا، كان يمكن نظريّاً شراء الولايات المتّحدة من خلال ضمانة الين الإضافيّة. وتمّ الإدراك أنّ هبوط الدولار شكّل نوعاً من تجاوز الحدّ لذا بدأ يستعيد قيمته ليتراوح بين 135 و180، مقترباً شيئاً فشيئاً من نطاق يتفاوت بين 110 و125 ين للدولار الواحد.

وظهر في أواخر التسعينات نموذجٌ جديدٌ، ولنطلق عليه إسم النموذج الرابع المعروف أيضاً بنموذج *التاجر*. فإنّ عدداً كبيراً من التجّار حول العالم بات يشعر بوجود موقع ممتاز يجعلهم في أمان إذا ما وصلوا إليه ويعفيهم من الديون. ويشعر التاجر بعدم الراحة والخوف كلّما وجد نفسه بعيداً عن هذا الموقع الممتاز. فبالنسبة إلى التاجر الياباني (أو أيّ تاجر من أيّة جنسيّة يتعامل بالين) يقدّم هذا الموقع 108 أو 107 ين للدولار الواحد. ويمكن للتّجارة المنظّمة أن تزيد من كمال هذا الموقع الممتاز. وما أن يتمّ التوصّل إلى هذا الموقع حتّى تجري عمليّات شراء الين وبيعه من دون أي تدخُّل إنساني. فإنّ التجّار غير قلقين من مسألة تكافؤ القوّة الشرائيّة. كما أنّهم لا يهتمّون إذا ما كانت الأسس جيّدة أو حتّى سيّئة. وهم بذلك يناقضون تصريحات السياسيّين وإن لم يتناقضوا مع رجال السياسة بأجمعهم. فإنّهم يختارون السياسي الذي يصرّح بأمور يودّون سماعها.

يشكّل هؤلاء التجّار مجموعةً من الناس الخائفين، غير أنّهم يتقبّلون خسارة مبلغ كبير من المال بين ليلة وضحاها أو في غضون ثوانٍ إذا ما فشلوا في فهم إشارة. وكما الناس الخائفون، فإنّهم يراقبون تحرّكات الآخرين، منتظرين الإشارة

للــتحرّك إذ أنّهــم لا يريدون أن يكونوا أوّل من يقوم بأيّة خطوة. وهم غالباً ما يراقبون تحرّكات الآخرين ويدرسون مواقعهم. أمّا بالنسبة إلى معدّل سعر الصرف، فإنّ موقع التجّار يملي معدّل سعر الصرف الأفضل في أيّ وقتٍ كان.

لطالمـا بـرز مستوى التدخّل في اليابان قديماً قبل قيام وزارة المال بعمليّات الشـراء. فإنّ تجارة العملات مسألة محفوفة بالمخاطر في غياب مماثل لمكتب الخزينة اليابانـيّة يعمل كشارٍ مضمون. كما يُعتبر عمل التجّار ضمن مجموعةٍ واحدة أكثر حذراً. ومع تطوّر مسألة المبالغ المخبّأة بين التجّار ووزارة الماليّة، يحاولُ التجّار إيجاد موقـعٍ مريحٍ ومضمون. كما أنّهم يحاولون تخمين نوايا الوزارة ومعرفة أيّ مستوى ستتدخّل عليه. ويمكن للتجّار أحياناً أن يصبحوا عدائيّين لأنّهم متأكّدون دوماً من وجـود شارٍ نهائي. وكلّما زادت عدائيّتهم، أصبحت الأسواق أكثر عرضةً للتأثّر السـريع. هكـذا، تزداد فرص ربح المال - أو خسارته أيضاً. فكلّما جنى التجّار أموالاً طائلةً، أصبحوا أكثر عدائيّة إذ يمكنهم تحمّل أخطار كبيرة.

لقـد نمـت فـيهم معرفة أنّه مع ارتفاع قيمة الين، تبدأ مطالبات الشعب – وخصوصـاً هيـئة الأعمال اليابانيّة واتّحادات التجارة – للتدخّل، وهذه استجابة "ريكارديانيّة" مشروطةٌ قديمة.

إذاً، شـهدنا خلال القرن المنصرم على تقلّبات نماذج معدّلات سعر الصرف المسـتمرّة. لقد تقلّبت ثلاث مرّات، بدءاً بتكافؤ القوّة الشرائيّة لدى ريكاردو إلى نموذج التجّار المرتكز على الحالة النفسيّة الجماعيّة.

صعوبة تغيير العادات

عـلى الرغم ممّا نقوله حول حقيقة وفعاليّة الاقتصاد العالمي ونماذجه، يبدو أنّ معظم الدول مدمنةً على ممارسة السياسات الاقتصاديّة القديمة. فلنحاول إلقاء النظر عـلى إثنتين من هذه السياسات: تتعلّق الأولى بتحديد الإستشارة الاقتصاديّة، في حين تُعنى الثانية بعرض الولايات المتّحدة لإشارات الوعي المحدّدة - ولكن المشوّشة - حول الحقيقة.

يقـول المـثل أنّـه من المفروض مقاسمة الأرباح. فإنّ الحكومة اليابانيّة تهتمّ

بالإستثمار الأجنبي المباشر. ويقود رئيس الوزراء الياباني، جونيشيرو كويزومي، حملة استثمار واضحة وعلنيّة في البلاد. ولكن ما إن تدخل الإستثمارات الأجنبيّة البلاد حتّى تخضع لنظام الضرائب ويُستعمل المال لدعم القطاعات والصناعات الواهنة.

لنأخذ مثلاً عمليّة استيراد اللحوم من أميركا وأستراليا. فإنّ الأسعار العالميّة منخفضة جدّاً مقارنةً مع اللحوم اليابانيّة، ويفضّلها المستهلكون اليابانيّون. ولكن يمكن تسعيرها حسب معايير معيّنة. كما يُخصّص قسمٌ من المال المفروض على سعر اللحوم المستوردة للإتّحادات الإحتكاريّة الماليّة (بين التجّار والمنتجين) ويدعم منتجي اللحوم اليابانيّين. أمّا الخاسر فهو المستهلك الياباني الذي لا يتمتّع بكلفة إعانات استهلاك اللحوم الأميركيّة والأستراليّة. وتساعد "أعمال الطبيعة" أحياناً في حماية القطعان الأميركيّة مثلاً من تفشّي الأمراض بينها. لقد أدّت هذه المسألة إلى حظر استيراد اللحوم الأميركيّة إلى اليابان في أواخر سنة 2003. فإنّ اليابان مشهورة في تحضير طبق *الغيودون*، وهو يتألّف من لحم العجل ويقدّم مع الأرز والصلصة الحارّة. ولا بدّ من استعمال اللحوم الأميركيّة بحسب سلسلة مطاعم يوشينو-يا، والمشهورة بتحضيرها هذا الطبق. فإنّ الطعم واللّون يختلفان عند استعمال اللحوم الأستراليّة. وتلبيةً لهذا الحظر، أُجبرَت سلسة من المطاعم المختصّة في تحضير هذا الطبق على الإقفال لبعض الوقت. وأُعلنت تسع حالات لمرض جنون البقر في اليابان وحالتان في أميركا فقط، غير أنّ الحكومة اليابانيّة فرضت حظراً على استيراد اللحوم الأميركيّة.

يقوم مرادف آليّة التضاؤل بمساعدة الصناعات اليابانيّة على الإستمرار. فهي تستمرّ ولكن إصطناعيّاً، وتتواجد على صعيد المرادف المالي لدعم استمرار عمل الآلة. فإنّ إعانات آليّة التضاؤل هذا، والتي لا تقوم بأيّة محاولة لتحسين إنتاجيّة هذه الصناعات ودعم المنافسة، تؤثّر عليها سلبيّاً. لذا يجب ضخّ المزيد من المال على هذا الصعيد بهدف مساعدة الصناعات على الإستمرار. ولا يطبّق هذا الأمر على اللحوم فقط بل على الأرزّ والقمح والذرة ومنتجات الحليب وقصب السكّر وغيرها. وتشمل القائمة معظم المنتجات الزراعيّة.

تحدث معظم عمليّات تدخّل الحكومة المكلفة على صعيد الزراعة. وقد ذكرنا

ســـابقاً الحمايـــة المؤمّنة لمنتجي اللحوم. فإنّ الحكومة اليابانيّة تنفق بانتظام إعانات تقدّر بملايين الدولارات لمزارعي الأرز. وقد تمّ تخصيص أكثر من 400 بليون دولار لهـــذا الغـــرض خـــلال العقد الماضي. لكن كلّما ازدادت هذه الإعانات، تلاشت المنافســـة بين المزارعين. و لم تتغيّر الأمور على الرغم من الإستثمارات العديدة من قبَل مسدّدي الضرائب اليابانيّين. ففي الواقع، استفادت شركات المقاولات فقط إذ أُنفقت معظم المبالغ على "تجديد" حقول الأرز.

نشـــأت هـــذه المدفوعات من الرغبة في حماية "ضمانة الطعام" الياباني. فإنّ المفاهـــيم المشابهة فعلاً قديمة وهي ضلالٌ ريفي. وتُعتبر الدولة القوميّة حصناً يرزح تحـــت حصار حالي أو مستقبلي من الدول الأخرى. وكنتيجة لهذا المعتقد المؤذي، يتوجّـــب على المستهلكين اليابانيّين أن يدفعوا ثمناً باهظاً لقاء الأرز في حين يمكن شراء الأرز المنتج في أستراليا بسعر لا يشكّل سوى العُشر من سعر الأرز الياباني.

وتشـــكّل هذه الإعانات لمزارعي الأرز جزءاً من تبرّع الحكومة اليابانيّة في ما يتعلّق بالتحويلات من أجل الجماعات المحميّة. وتترافق هذه الإعانات مع تعريفات إنتقائـــيّة تواجـــه الإســـتيراد مـــن دول كالصين والتي تنتج الأطعمة نفسها بسعرٍ مـــنخفض. وقد تُشكّل هذه التحرّكات محاولةً لحماية الأساس الاقتصادي للحياة الريفـــيّة. وهي أيضاً استجابةٌ لقوّة المزارعين اليابانيّين الذين يتمتّعون بهيئات مُعبّرة، وتعاونيّات زراعيّة غالباً ما تكون غير فعّالة ومثيرة للشفقة، والتي شكّلت مجموعات ضغط (في أوساط الأعمال) على حساب أعضائها.

إنّ بُنـــيَويّة المـــزارع اليابانـــيّة غـــير فعّالة. فهي صغيرة جدّاً مقارنةً بنظيراتها الأميركـــيّة، ولا تصـــل إلى مســـتوى المـــزارع الأوروبيّة. ويُقال أنّ التحويلات والـــتعريفات تحمـــي قطاع المزارع اليابانيّة، غير أنّها تتعلّق بأسعار الأطعمة الثمينة والإختـــيار المحصور للمستهلكين اليابانيّين. وأدّت هذه المسألة إلى عدم فعاليّة هذا القطـــاع ولكن لم تتم حمايته من الإنخفاض الملحوظ على صعيد عدد أعضائه. فإنّ عـــدد المـــزارعين لم ينخفض فقط بل أصبح يقتصر على المسنّين. ويتعدّى معدّل أعمار مزارعي الأرز اليوم التسعة والخمسين عاماً.

يمكـــن إظهار هذه القياسات من قَبيل إسداء العون لقطاع المزارع، لكنّها في

الواقـــع لا تقوم قط بهذا العمل. فإنّ شركات البناء والموظّفين الإداريّين المركزيّين وموظّفو الوكالات المتعاملة مع الزراعة والغابات والصناعة الغذائيّة هم المستفيدون الوحيدون.

وشـــكّل تقـــديم الإعانة لمزارعي التوت لأكثر من قرن أحد الأمثلة النهائيّة. مؤخّـــراً، توقّـــف المزارعون عن تلقّي هبات الحكومة. أمّا صناعة الحرير اليابانيّة فمزدهرةٌ جدّاً.

في ما يتعلّق بمسألة اليابان، قد تضاعف التعويضات الماليّة السياسيّة رغبتها في مســـاعدة الأعمال الضّعيفة وغير التنافسيّة. في هذه الحال، تشكّل الصناعة مركز توظـــيف كبير يؤمّن دعماً (ماليّاً) قويّاً لمرشّحي الحزب الديمقراطي الليبرالي. أمّا إذا كانـــت هذه التعويضات غير منطقيّة، فإنّ الصناعة قد تُعتَبَر قديمة، وتتّصل بالماضي وبالإرث. من هنا، يزول واجب حمايتها والعاملين فيها.

مـــا زالت الحكومة اليابانيّة توجّه السياسة النقديّة منذ نشأتها في القرن التاسع عشر. كما تحاول مساعدة الصناعة الموجّهة للتّصدير عبر تأمين عملة (الين) وهذه المحاولـــة مفـــيدة للأعمال. ويبدو أنّ الحكومة ما زالت تطبّق النموذج الأوّل و لم تتخطَّ كثيراً نظريّة ريكاردو. كما يبدو إيمانها راسخاً في هذا النموذج خصوصاً في ما يتعلّق بمحاولات إبقاء الين ضعيفاً. ففي عام 2003 فقط، ضخّت أكثر من 200 بليون دولار لدعم العملة الضعيفة، إلاّ أنّ الحكومة فشلت في منع الين من مضاعفة قوّتـــه. وبـــدا كلاًّ من المصرف الياباني والخزينة اليابانيّة عالقَين في روتين التدخّل المســـتمرّ في سوق العملة. وكانت هذه السوق تخسر من فعاليتها لدى كلّ تدخّلٍ ياباني. وكلّما تمّ شراء الدولار، كانت هذه العملة الأميركيّة تتلاشى وتسمح للين بمضـــاعفة قوّتـــه. كمـــا سبّب كلّ تدخّل خسارةً كبيرةً متصاعدةً لمسدّد الضريبة الـــياباني المُجـــبَر على تحمّل النفقات. وفي نهاية العام 2003، أرهقت اليابان معظم إحتياطي الموازنة في ظلّ هذه الإجراءات.

عـــلى الرغم من العجز الكبير، شكّلت هذه المسألة نعمةً بالنسبة إلى أميركا. فلـــندّعي أنّ شخصـــاً مـــا قام بشراء الدولارات من السوق. فإنّ هذا الأمر يضع الحكومة اليابانيّة أمام خيارٍ واحدٍ لتوجيه هذه الدولارات وهو شراء سندات الخزينة

الأميركيّة أو الأوراق الماليّة الحكوميّة. كما أن هنالك دوماً شارٍ دائم لهذه الأدوات الحكوميّة الماليّة غير الشعبيّة، ممّا يشكّل حظّاً عاثراً مزدوجاً للحكومة الأميركيّة، إذ يستمرّ اليابانيّون في شراء الدولارات واستعمالها لشراء الأوراق الماليّة الحكوميّة الأميركيّة. ففي عام 2003، اشترت اليابان وحدها ثلث سندات الخزينة الأميركيّة التي أُصدرت في تلك السنة.

لقد وقعت الحكومة اليابانيّة في الفخّ إذ كانت تتّخذ قراراتها بناءً على بديهيّات علوم الاقتصاد الكبيرة القديمة. وكانت تتعامل من خلال الذهنيّة الاقتصاديّة للدولة القوميّة القائدة لتصدير الصناعات. وتجري اليوم النشاطات الاقتصاديّة في اليابان من خلال قطاع الخدمات. كما تقوم أكثريّة نشاطات القطاع الصناعي عبر المكاتب الداعمة. وسعت الحكومة اليابانيّة إلى الدفاع عن تحويل سياستها المتأخّرة عبر الإشارة إلى تحسّن أرقام التصدير. وكان الين القوي ليشكّل نعمةً للمستهلكين ويسمح لهم شراء السلع الأفضل والأرخص من أيّ مكانٍ في العالم. مع ذلك، تحتفظ الحكومة اليابانيّة بذهنيّة المؤيّد لمذهب حماية الإنتاج الوطني، وبالإيمان بنموذج الدولة القوميّة التي تمنع منح المستهلكين فرصة الإستمتاع بالين القوي.

توجّه العمّ سام نحو العالميّة

ليست اليابان الدولة الوحيدة التي تتعهّد تطبيق نماذج علم الاقتصاد القديم. فعدا بعض الإستثناءات الملحوظة، ما زالت الحكومة الأميركيّة متعلّقةً بهذه النماذج.

لننظر إلى موقف أميركا السابق من الصين. في منتصف التسعينات، أظهرت ضرورة أن تأخذ الصين مبادرة في تقوية اليُوان. وكان ألان غرينسبان، مدير الإحتياط الفدرالي، أحد الذين حذّروا من نماذج سعر صرف العملة الجديدة. فخلال السنوات الثماني لرئاسة كلينتون، رفع خلسةً معدّل الفائدة الفدراليّة وامتصّ المال من جميع أنحاء العالم. لقد جرى هذا الأمر تحت وطأة التضخّم المنحني ولاقت هذه الحيلة نجاحاً. اعتقد الكثيرون أنّه كان يسعى وراء المقاربة "الكيتريّة" في زيادة معدّل الفائدة من أجل قمع الاقتصاد الحامي. وإن تحدّثنا بلغة استعارة

حوض الإستحمام، نجد أنّه كان يسحب إحدى السدادات للسماح بتسرّب بعض المـــياه الفـــوّارة. فبدا خبيراً في علم الاقتصاد القديم وفي أعلى مراتب الخبرة البنكية الاقتصادية.

خطـــا روبرت روبين - غولدمن ساش في ما مضى - على خطى غرينسبان. أدرك روبـــين وجماعـــته جيداً ماذا عليهم أن يفعلوا، غير أنّهم لم يصرّحوا علناً أنّ نيّـــتهم الحقيقيّة كانت استنـــزاف المال من حول العالم، إذ كان الإحتياط الفدرالي مفيداً في الماضي وإن لم تصحّح علله. غير أنّه لم يستفد أحد من مقولة أنّ الاقتصاد العـــالمي الجديـــد ونماذجـــه شجّعوا هذه الحركة. فالأمر شبيهٌ بلعبة الجودو حيث تستعين بقوّة الغير لتهزم خصمك، أو بساحرٍ يتعلّم فجأةً حيلةً جديدةً مُبهرةً. وهو قـــادر عـــلى فـــرض أجور مرتفعة إذ يستطيع أن يجذب عدداً كبيراً من الجمهور يشـــاهده وهو يؤدّي حيلته. غير أنّه لا يطّلع أحداً على أسرار حيلته - وخصوصاً ممارسي السحر الآخرين - إلاّ إذا كان مغفّلاً. كما يسمح لطريقة تأديته بأن تخدع الجمهـــور. فعـــندما يـــبرع أحدٌ ما في عمله ويعرف سبب نجاحه، يجب ألاّ يطلع الآخـــرين عليه ولا حتّى أصدقاءه المقرّبين. قد تشكّل هذه المسألة موقفاً ميكيافيليًّا (يتّسم بالمكر والنفاق وسوء النيّة)، ولكن، حسب ملاحظة فينياس ت. بارنوم، "لا تُعطِ المغفّل أيّة فرصة".

بشّرت معدّلات الفائدة المرتفعة التابعة لقرار الإحتياط الفدرالي بفترة ازدهار اقتصادي في أميركا. وهذه إحدى الأسباب التي جعلت رئاسة كلينتون تبدو - إن استعدنا الأحداث الماضية وتأمّلنا فيها - مرحلةً جميلةً. فقد شهدت البلاد سنوات شعور بالنشاط والحيوية. وأتى ثلث المال الذي دفـــع بالسوق الماليّة وول ستريت (Wall Street) وناسداك (NASDAQ) من الخارج. غير أنّ الشعب الأميركي لم يكن على علم بهذا الأمر ولم يُشغل باله فيها حتّى.

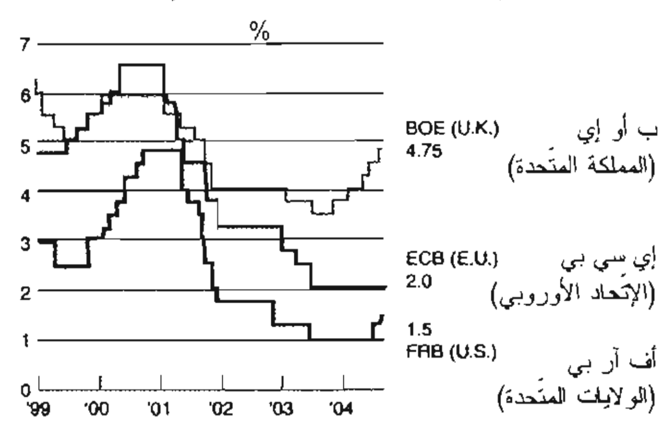
يمكـــن لمصادر عدّة من المال، كالتي يحصل عليها العمّال المتقاعدون، أن تبقى أصـــولاً مالـــيّة أو أســـهم. ولا شكّ في أنّه يمكن استثمارها ورفع قيمة تراكمها. فخلال التسعينات، وفي أيّام رئاسة كلينتون المندفعة، أنتجت بعض الأسهم عائدات زادت عـــن 400% خـــلال الســـنوات الثمانية، وتعلّقت المسألة باستعمال المبالغ

المـــتراكمة الناتجة عن الأصول الماليّة والأسهم. كما استطاعت توليد المال النقدي عـــبر تضمينها. هكذا تستطيع أن تؤمّن تدفّقاً ماليّاً أو مدخولاً للعامل المتوسّط أو المتقاعد.

إذاً، طالمـــا اســـتمرّت أسعار الأسهم بالإرتفاع، بقي كلينتون "رئيساً جيّداً" بغـــضّ النظر عمّا جرى على صعيد حياته الشخصيّة. وخلال استفتاء شعبي (حول علاقـــته بمونيكا لوينسكي) سُئِلَ الأميركيّون عمّا إذا كانوا يعتقدونَ بأنّ كلينتون كـــاذبٌ، وكانت الأكثريّة موافقةً على هذه النقطة. أمّا حول كونه رئيساً يؤدّي عمله جيّداً، فأكّدت الأكثريّة الأمر. ولم يهتمّ الشعب الأميركي بزلّات الرئيس مع أفـــراد طاقمه طالما أنّه أبقى وول ستريت نشيطةً وضَمَنَ المستقبل المالي للخطط ال 401 من قانون الدّخل الإجمالي الداخلي.

ســـواء أدرك الرئـــيس كلينتون هذا الأمر أم لم يدركه، فإنّه أدّى ضرباً من السحر المعتمد على نموذج جديد للاقتصاد العالمي. ولطالما اعتقدت المقاربة الكينزيّة القديمـــة أنّ معدّلات الفائدة المرتفعة تسيئ إلى الاقتصاد. وأعتقد أنّه ضمن اقتصاد منفتحٍ كاقتصاد الولايات المتّحدة، تشكّل معدّلات الفائدة المرتفعة عاملاً إيجابيّاً إذ تقـــوم الـــبلاد بســـحب المال المعروض من حول العالم. ويجب عدم التوقّع من أنّ الـــتدفّق المالي أو الدخل الناتج عن الأصول سيرتفع بنسبة 10% في السنة في حال تعـــدّت الأسهم أو الأصول الماليّة قيمة الدّخل. مع ذلك، فإن تمّ استثمارها بطريقة ذكـــيّة، يمكـــن للأصول الماليّة أن تنمو بنسبة 10% في السنة. وإن تناولنا موضوع تـــأثير السحب أو التدفّق على هذه الأسهم مثلاً، فنجد أنّها ستنمو أيضاً. هذا هو إذاً تـــأثير تدفّـــق الأســـهم. مـــن هنا، نستنتج أنّ معدّلات الفائدة المرتفعة تفيد الاقتصادات الناضجة.

في الواقع، يمكننا أن نبرهن أنّ معدّل الفائدة المرتفعة، المساندة لفترةٍ ما، تعتبر رمـــزاً للاقتصـــاد القـــوي، إذ أنّ الدول الأخرى التي لا تستطيع الإنسجام معها، ستنتهي "بإسهام" عملاتها في الدول التي تتمتّع بمعدّلات فائدة مرتفعة. (أنظر عرض 3.1). من جهةٍ أخرى، تُضْعِفُ معدّلات الفائدة الاقتصاد في بلد يجهل العالم أمره. ففي بلدٍ مماثلٍ، تبقى نظريّة الاقتصاد الكاينـــزيّة حقيقيّة.



ملاحظـــة: الولايـــات المتّحدة = معدّل الأموال الفدراليّة، الإتّحاد الأوروبي = معدّل فائدة إي سي بي، المملكة المتّحدة = معدّل مصرف إنكلترا

المصدر: أف آر بي، إي سي بي، بي أو إي

عرض 3.1 معدّلات سياسة الولايات المتّحدة والإتّحاد الأوروبي والمملكة المتّحدة.

عـــندما وصلت أميركا في التسعينات إلى بيئة مرتفعة الفائدة، تمتّعت بشعور النشـــاط والحـــيوية إذ استقطبت الأموال من مناطق غير مستقرّة كأميركا اللاتينيّة وشـــرق آسيا، وقدّمت معدّلات الفائدة المرتفعة ملاذاً. كما تحسّن اقتصاد أميركا بفضـــل هـــذه المعدّلات ونمت الأصول الماليّة كالإعانات وأموال الخطط ال401. ويعـــود الفضل إلى حكمة فريق بيل كلينتون، إذ تمّت صياغة هذه السياسة على يد ثلاثة رجال حكماء (غرينسبان وروبين وسمرز). ولم تشهد تلك الفترة أيّ تضخّم "مخـــيف"، لـــيس بسبب معدّل الفائدة المرتفعة فقط، بل لأنّ أميركا تشكّل سوقاً منفـــتحة تضمّ منتوجات وخدمات رخيصة تأتي من دول أخرى لتتحكّم بالأسعار

المرتفعة التي يفرضها المموّلون المحليون.

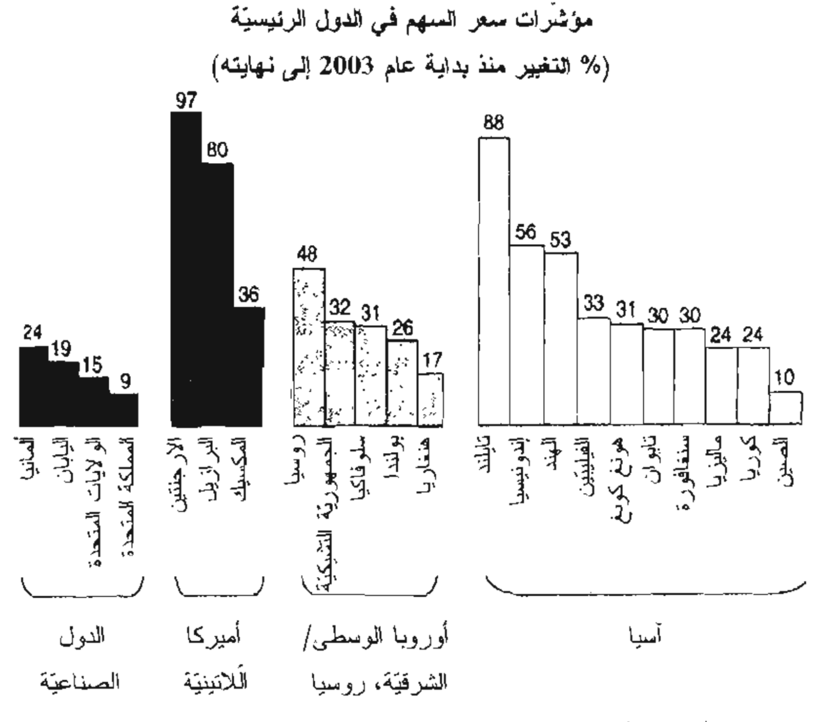
وكما كتبتُ سنة 2004، فمن الواضح أنّ جورج دبليو. بوش ومرشديه لم يفهموا النموذج الجديد. والنتيجة أنّ بوش عاد إلى السياسات القديمة "للنظريّة الاقتصاديّة" (القائلة أنّ خفض الضرائب يشجّع على توظيف الأموال ويؤدّي بالتالي إلى زيادة دخل الخزينة)، بهدف تخفيض الضرائب وتحفيز الاقتصاد. ولا شكّ هنا في وجود عنصر اقتصادي شعبي في هذه المبادىء. فإنّ الضرائب المخفّضة لها شعبيّة، وقد ربحت الإنتخابات. وعلى عكس سياسة التسعينات، لا ترتكز هذه السياسة على زيادة الأسهم الماليّة بل على زيادة التدفّق أو الدّخل.

تعني البيئة المنخفضة الضرائب أنّ الضريبة التي تفرضها الحكومة أقل ارتفاعاً على الدخل أو التدفّق. وكنتيجة لهذا كلّه، حصل الأفراد في نهاية العام على زيادة يمكن أن نقدّرها بحوالى 500 دولار. كما نتأمّل أن يصرفوا هذه الزيادة على الدخل. ولكن، على الرغم من أنّ هذه المسألة تتضمّن شعوراً جيّداً نوعاً ما، غير أنّ علم الحساب المالي البدائي يظهر سهولتها. ففي بيئة ترتفع فيها معدّلات الفائدة، يمكن لمبلغ في صندوق الإعانات - يصل إلى 200,000 دولار مثلاً - أن يضاعف قيمته أربع مرّات. لكنّ المبلغ الأكبر الذي يمكن لحكومة تسعى إلى تطبيق "سياسات التدفّق" أن تؤمّنه في السنة عبر امتيازات الضريبة هو 500 أو حتّى 1000 دولار للشخص الواحد. غير أنّ لهذه المسألة أيضاً إرتدادات على الاقتصاد تقود إلى عجزٍ كبير في الموازنة، ولو أنّ تأثيره الإيجابي على الأفراد لا يتعدّى المبلغ الذي تحقّقه معدّلات الفائدة المرتفعة. وتُعتَبر الزيادات التي تصل إلى 500 أو 1000 دولار غير هامّة إذ لا تدخل السوق. أمّا المبالغ الطائلة المكتسبة كتقدير، فترفع من نسبة الإستهلاك إذ يشعر أصحاب الأموال بالميل إلى الإستهلاك. هذا ما يحصل في الواقع في معظم الدول المتطوّرة. وتُعتبر سياسات زيادة الأسهم (كأسعار الأسهم المرتفعة ومعدّلات الفائدة) أكثر فعاليّة في تحفيز الإستهلاك من سياسات زيادة التدفّق من خلال تخفيض معدّلات الضريبة أو الفائدة. أنظر عرض 3.2

لم يشجّع غرينسبان، مدير مجلس الإحتياط الفدرالي، مبدأ بوش. وكلّ ما

استطاع القيام به هو ترويج الاقتصاد من خلال تعزيز البناء، وهي وسيلة كاينــزية نموذجيّة.

إنّ من لا يفهم نماذج الاقتصاد الجديدة عرضة لأن يصبح ضحيّة من يفهمها. ومن المهمّ، لا بل من الضروري، إلقاء الضوء على فضيلة فهم النموذج الاقتصادي. ففي العالم المتطوّر، يجب أن يركّز مقررو السياسة الاقتصاديّة على تقدير الأصول، الأمر الذي يؤثّر بطريقة أفضل على الاقتصاد من التركيز على زيادة تدفّق الدّخل. وجعل اهتمامات الرئيس بوش تخفيض الفائدة في الولايات المتّحدة أدّى إلى سرعة الـــتأثّر بترف المال الأميركي في أسواقٍ (كالإتّحاد الأوروبّي) تقدّم عائدات تفوق تلك المقدّمة في البلاد الأمّ.



المصدر: ياهو! ماليّة.

عرض 3.2 مؤشّرات سعر السهم

كان الشعب الصيني ومنه رئيس الوزراء السابق زو رونغجي (1998-2003) مـــن بـــين القلائـــل الذين فهموا هذه المسألة. وبحكمة كبيرة، دعا زو رأس المال الأجنبي إلى الصين. قام بهذه الخطوة وهو على علمٍ بأنّها قد تسبّب إفلاس عدد من الصناعات القديمة الطراز والتي كانت تشكّل أساس الاقتصاد والدولة الصينيّة. وتُعَدّ الصين اليوم من أكبر الدول الحاضنة للإستثمارات الأجنبيّة المباشرة. وسنلقي الضوء في الفصول التالية على دولٍ أخرى من العالم تتناغم مع الاقتصاد العالمي.

النموذج الاقتصادي الجديد

فلنـــلخّص كيف تغيّر الاقتصاد العالمي وتشعّب ليطال كلّ إنسان وهيئة. لقد أوجـــد الاقتصـــاد العالمي نموذجه الخاص. وتُعتَبَر بعض ميزاته جديدةً في حين أنّها جميعها مثيرة للإهتمام.

لـــلمرّة الأولى في تـــاريخ الإنسانيّة، لم يعتمد الإزدهار والغنى على الثروة الموجودة. بمعنًى آخر، لست في حاجة إلى أن تكون ثريّاً ليزداد ثراؤك. في الماضي، خصوصـــاً في أيّـــام سميث وريكاردو وكاينز، اعتمد ازدهار بريطانيا العظمى على الصـــناعة وثـــروة الفحم الحجري وشبكة المستعمرات المُنتجة للمواد الأوليّة. وقام ازدهار الولايات المتّحدة على الصناعة والابتكار، كذلك على العرض الهائل الذي تؤمّـــنه الأراضي والموارد الطبيعيّة والعمّال. وقد عمدت كلّ من الولايات المتّحدة وبريطانـــيا إلى جعـــل مصالحهما ثروات حقيقيّة استُعملت لرعاية التطوّر الصناعي والبُنيَوي في الأماكن الأخرى من العالم.

لا تحـــتاج في ظلّ الاقتصاد العالمي إلى الموارد المعدنيّة والمستعمرات، إذ يمكن لمـــنطقة ما أن تفتقر إلى الموارد "التقليديّة". فلنأخذ على سبيل المثال كلّ من إيرلندا وفنلـــنداً. لقد كانت هاتان الدولتان تابعتَين لأمبراطوريّات أخرى ولم تستطع دعم شعوبها. وشَهِدَت هاتان الدولتان جوعاً مدمّراً أباد عدداً من السكّان، أكان مباشرةً من خلال الجوع أو غير مباشرة من خلال الأمراض.

إلاّ أنّ هاتين الدولتين تقفان اليوم في طليعة الاقتصاد العالمي. وهما تسعيان إلى الإزدهـــار على غرار الدول الأخرى. كما تجذبان الإستثمارات وتُظهران عزمهما

على الاستمرار. وكانت الصين أيضاً دولةً فقيرةً. لكنّها غنيّة جدّاً بالموارد المعدنيّة. وتُعدّ الأغنى في العالم من حيث عدد السكّان غير أنّها لم تنجح في تأمين مستويات دخل كافية لكلّ شعبها. فإنّ هذه الدول القوميّة المزدهرة لا تملك موارد طبيعيّة – لنعُد بالذاكرة إلى ما قلنا حول داليان. أمّا مناطق الصين، خصوصاً في غرب وشمال شـرق الـبلاد، فهـي لا تزال فقيرةً. وقد سمحت الصين دخول الثراء إلى بعض مناطقها من أيّ مكان في العالم.

يتمـتّع العـالم برأسمال مفرط. ويمكن زيادة أموال التقاعد المتبادلة إلى أنواع الإستثمار التقليديّة. فمع انتشار الإزدهار في العالم، انتشرت أموال الإستثمار أيضاً. ولا تتضـمّن المواقع اقتصادات مجموعة الدول الصناعيّة السبع فقط بل دول أخرى كسـنغافورة وأميركا اللاتينيّة وروسيا وأستراليا والهند. فإنّ هذه الدول غنيّة أيضاً وهي تبحث دائماً عن فرص استثمار. وهي لم تعترف يوماً باهتمام مدراء الأموال في اتّخـاذ القرارت المتعلّقة بتخصيص هذه الأموال. ويُعتبر صندوق النقد المركزي الـتابع لسنغافورة من أكبر المستثمرين في الصين إلى جانب انتشار أموال صندوق التقاعد الأميركي في كلّ أنحاء البلاد. وينبغي على الدولة أن تبدو جديرة بالإعتبار. كما تعرف كلّ منطقة ضرورة وجودها في سوق الشراء وضرورة المنافسة في مجال الإستثمارات. فإنّ الإستثمار ضروري للإزدهار وإن لم يكن المال كذلك.

أمّـا الحجم فلم يعد يهمّ. فقد عدّل الاقتصاد العالمي عنصراً آخر من عناصر المنافسـة المتعلّق بالمواقف من الحجم. لقد ساد الإعتقاد في الدول القوميّة أنّ على الشـركة أن تـنجح محليّاً قبل أن تسعى إلى النجاح عالميّاً. وهي بحاجة إلى سوق داخلـية عامرة. إنّ النجاح العالمي لم يُخصّص للشركات القادمة من دول تنخفض فيها الكثافة السكّانية، بل كان يقتصر على الدول الكبيرة فقط.

فـإن أردنـا أن نرى كيف تبدّلت هذه الأحوال، ما علينا سوى العودة إلى فنلندا وشركة نوكيا. يقلّ عدد سكّان السوق الفنلندية الداخلية بنسبة 5 ملايين من عـدد سكّان مدينة أميركيّة كبيرة. غير أنّ نجاحها لم يعتمد على الحياة الداخليّة بل عـلى الخارجيّة. وقد حقّقت مبيعات نوكيا سنة 2003 أقلّ من 1% داخل فنلندا. فإنّ هذا النجاح العالمي لم يعد نادراً، إذ تشهد الشركات الدنماركيّة أيضاً نجاحات

عالمـيّة نذكـر مـنها نجـاح ويليام ديمانت (William Demant) على مستوى المساعدات السمعيّة ودانيسكو (Danisco) في التغذية الجماعية وفيستاس (Vestas) ونيغ مايكون (NEG-Micon) للطواحين الهوائيّة.

لا يـأتي الـنجاح الحقيقي أبداً من الفناء الخلفي. وكما سنرى لدى مناقشة زوال الدولـة القوميّة، فإنّ الأسواق الداخليّة الكبيرة تشكّل عامل منح تقليدي لم يعد يُطبّق.

والحقـيقة فقـد أنشأ بعض الأفراد شركات تشبه مغناطيس رأس المال. فهي تجذب الأموال والإستثمارات من حول العالم. وميخائيل ديلّ أحد أولئك الأفراد. إلاّ أنّ تدفّقات الإستثمار كادت أن تكون مستحيلةً لولا افتقار الصناعات الماليّة في أوروبا وأميركا الشماليّة إلى النظام اللازم.

يجـب اعتـبار الاقتصاد العالمي وحدةً كاملة، فهو ليس مجموع الاقتصادات القوميّة للدول ال189، لا بل هو كينونة مستقلّة. لا نملك نموذجاً لوصفه وقد بدأنا بمراقبة نشأته من بداية وقوعه في مأزق.

على الاقتصاد العالمي أن ينتج ويضع نظريّة ردّاً على كاينز. فإنّ علوم اقتصاد الكـمّ لم تتطوّر. وسيبدو تشخيص هذا الاقتصاد السريري محيّراً، ولدى تشريحه، سـيتحوّل إلى أمرٍ آخر. فلعلّه يشهد تحوّلاً مستمرّاً بحيث تُعتبر تحوّلاته الدائمة ميزةً محدّدة. لكنّنا في خضمّ هذا كلّه، نستطيع أن نميّز الحركة الداخليّة للاقتصاد العالمي. ونعرف كيف يجري المال الذي يشكّل قوام الحياة: إذ نعرف كيف يتنقّل وإلى أين يذهب. وما نحتاجه الآن هو نظريّة ووسيلة لفهم هذا الاقتصاد العالمي والتوجيهات على مستوى المسرح العالمي.

ملاحظات

1. دايفـيد ريكاردو، *مبادىء الاقتصاد السياسي والضرائب* (أمهيرست، نيويورك: كتب بروميثيوس، 1996)، صفحة 183.
2. "دولار – واري"، *المجلّـة الـنقديّة للاقتصـاد الغربـي*، 15 تمـوز/يوليو 2004، www.feer.com



القسم الثاني: توجيهات مسرحيّة

4

صانعو الحركة

توجُّهات على مستوى المسرح العالمي

لقد تغيّر منظر أرضنا الطبيعي جذريّاً. فإنّ الحرب التي تُحدِقُ بالعالم الآن هي بين عقائد الاقتصاد القديم ونظريّاته الحليفة البالية من جهة، وبين الاقتصاد العالمي من جهة أخرى. لقد تناولنا سابقاً بعض هذه المفاهيم القديمة وغيوم النظام الاقتصادي القديم السديميّة. وسنتناول الآن الطريقة التي ننظر من خلالها إلى العالم، وكيفيّة تقسيمه إلى وحدات جغرافيّة وسياسيّة خفيّة لا يحدّدها الاقتصاد العالمي. ولأنّ الأطلس القديم - وخرائطه للقارّات التي تضمّ وحدات سياسيّة ملوّنة - يسيطر على تفكيرنا، فإن بعضنا يعتبر الاقتصاد العالمي أمراً غريباً. فعندما نبدأ بطرح قيود التفكير الاقتصادي القديم، يصبح الاقتصاد العالمي مفهوماً أكثر، ويُشكّل عندها قارّة فرص واحدةً كبيرةً تبقى حدودها غير واضحة كاملةً، وتقدّم المكافآت للإستكشافات العظيمة.

بالنسبة لي، يتشكّل الإقليم من الوحدة الاقتصاديّة والجغرافيّة للاقتصاد العالمي. دعونا نتخيّله، مشبّهين إيّاه بالمسرح. قد يبدو نوعاً ما أصغر وأكثر حميميّة من مسرح بول شوي (Bol'shoy) في موسكو أو لا سكالا (La Scala) في ميلانو. فإنّ هذَيْن المسرحين مخصّصان للعروض الكبيرة التي تُقدّر قيمتها من خلال انطباعات سريعة. ويتمتّع المنتجون بالقوّة وروح الإنتقام لإعادة صياغة نصّ مسرحيّة *ماك بث*

للكاتب الشهير شكسبير. أمّا المسرح الصغير، فيمكنه أن يكون أكثر فائدةً، إذ يدرك المنتج أنّ الممثّلين لن يضيعوا فيه وسيكون الإتصال بين الممثّل والجمهور مباشراً وأكثر حميميّةً. ومن خلال إنتاج صغير، يستطيع المنتج إجراء تعديلات بين أداءٍ وآخر إذا ما حصل أيّ خطأ لا يتوافق مع الخطّة. فيتمّ عندها التركيز على طريقة التمثيل وليس على أداء الرقصة.

يتطلّب وضع المناطق في مركز المسرح إعادة تفكير راديكاليّة في طريقة نظرتنا إلى العالم. فإنّ المسرح العالمي غير محدود، ممّا يعني أنّ على عددٍ من مفاهيمنا حول الجغرافيا أن يُطرح بعيداً. وتُعتبر الدولة القوميّة من أقدم هذه المفاهيم.

لقد سبق ورأينا أنّ دراسة علم الاقتصاد قد ارتبطت مع مفهوم الدولة القوميّة. فإنّ علم الاقتصاد ومفهوم الدولة القوميّة كان نموّهما معاً. وكانت الدولة القوميّة ميداناً للنشاط السياسي والاقتصادي، في حين أُطلق على نظام علم الاقتصاد، على مدى أكثر من قرن، إسم *الاقتصاد السياسي*. وبدت الدولة القوميّة لا تتجزّأ عن علم الاقتصاد، بل كانا يتّصلان بيولوجيّاً أو علميّاً. وبالفعل، كان لأحدهما تأثيراً سلبيّاً كبيراً على الآخر.

أصبحت الدولة القوميّة جزءاً لا يتجزّأ من الحياة الفكريّة والثقافيّة والسياسيّة. ولم تقتصر على كونها مقيمةً تتمتّع بجميع الحقوق، بل احتلّت الساحة وبنيتها. وأتى هذا نتيجةً لعمليّة الفوز بالحُظوة. كما قدّم مفهوم الدولة القوميّة نفسه كعضو تطوّر طبيعي في الهيئة الإنسانيّة. فإنّ الدولة القوميّة تحمي وتشكّل مصدر حلول لمشاكلها الخاصّة. فكيف نعيش من دونها؟

بما أنّها تبدو غير قابلة للتغيير، يعتقد الكثيرون أنّها قديمة جدّاً. ففي استعراض التاريخ البشري، اعتُبرت الدولة القوميّة متطفّلاً حديثاً.

كان المحامي الفرنسي جان بودان (Jean Bodin) أوّل من عرّف بها في منتصف القرن السادس عشر. فقد درس بودان عدداً كبيراً من الكيانات السياسية صغيرة الحجم والتي كانت غالباً على خلاف في ما بينها. لقد تعدّدت أسباب النزاع وغالباً ما كانت تافهة. ففي زمن بودان، أدخلت الخلافات على صعيد العبادة الدينيّة مرارةً حقيقيّةً على هذه النزاعات.

تجــاوزت بعض الوحدات السياسيّة في زمن بودين المدينة–الدولة المتّصلة ببعض مــناطق الــريف – كجنوى في إيطاليا. وكانت البندقيّة تشكّل دولة–أمّة ذات طبيعة ســيّئة. ومــع نهايــة الحقــبة الوســطى، أنشأت إمبراطوريّتها الخاصّة وإن كانت الإمــبراطوريّات في زمــن بوديــن قد بدأت تتلاشى. وعرف بودين بوجود مؤسّسة سياســيّة تتّسع على المستوى الجغرافي، وهي الإمبراطوريّة الرومانيّة المقدّسة. وحتّى في ذلك الوقت، برزت النكتة القائلة بأنّ هذه الإمبراطوريّة ليست مقدّسة ولا رومانيّة ولا حــتّى إمبراطوريّة. وتحدّرت وحدة الأقسام من شعوب هذه الإمبراطوريّة. وتوحّدت هــذه المســألة مع إيديولوجيّة قادرة على جذب الوفاء لها وإبقائه، لا تتشابه مع السمة المعاصرة. وكان الأمر المفهوم حينئذ أن يطلب الإمبراطور العالمي الإعتراف والإحترام. فــإن وجد القائد الصغير أيّة إيديولوجيّة موحّدة لسمته السياسيّة المميّزة، المرتكزة على أصــول أو لغة مشتركة، حصل على النوع نفسه من الإعتراف والإحترام والقوّة التي يتمــتّع بهــا الإمــبراطور. وانجذب بعض القادة لهذه المسألة واعتقدوا أنّها لن تمنحهم الإحترام والنفوذ فقط بل الثراء أيضاً.

نشــأت مشاكل تقنيّة كثيرة من جرّاء فكرة بودان، حُلّ عددٌ منها مع مرور الــزمن. تعلّقت المشكلة الأولى بالنقص على مستوى أصحاب السلطة. من دونهم، كانــت الدولــة القوميّة ستقتصر على مفهومٍ حميم ليس إلاّ. فوجبَ تزويد هذه الدولــة القومــيّة وتنظيمها وحمايتها وتسديد المال إلى المحاكم والقوى العسكريّة. وكانت الضريبة الوسيلة الأكثر فعاليّة لتجميع هذا المال، ممّا أوجب الإستعانة بجباة الضــرائب بالإضــافة إلى رسوم جمركيّة ودائرة موظّفين تُعنى بالضرائب. وظهرت الحاجــة إلى رجال شرطة للدفاع عن وحدة الدولة وجنود لحماية حدودها. فمن الواضح أنّ الدولة القوميّة مفهومٌ باهظ الثمن. واكتشف مناصرو الحكومة الكبيرة أنّه كلّما كبرت الحكومة، أصبحت أكثر كلفةً. وبغضّ النظر عن المبالغ الطائلة التي كانوا يتقاضونها، استولى بعض جباة الضرائب على المال المخصّص لمركز الدولة.

نمــت الإستكشافات واتّسع الاستعمار الأوروبي بعد القرن السادس عشر. فإن كانــت الــدول القومــيّة ناجحةً، ازداد ثراؤها. لكنّ الحاجة إلى الدفاع عن قوّتها الاقتصــاديّة بَقِيَت مُلحّةً، فتكفّل النظام التجاري بهذه المسألة. وانتقل الناس من البلد

الأمّ إلى استغلال أموال العالم الجديد. فأحضروا الثروات إلى بلادهم الأم لمعالجتها وإعادة بيعها. غير أنّه لم يسمح للشّعوب الساكنة في المناطق النائية أن تنتج سلعاً يمكن المتاجرة بها فيما بينها أو مع دول ومستعمرات أخرى. فكانوا يعتمدون بشكلٍ كاملٍ على الدولة الأمّ في ما يتعلّق بالسلع الجاهزة والتجهيزات. كان تطوّر الصناعة والتجارة الأهليّة ممنوعاً، ممّا أفسح في المجال أمام الحمائيّة (مذهب حماية الإنتاج الوطني بفرض رسوم جمركيّة عالية على السلع المستوردة)، إحدى "مساعدات" الاقتصاد المؤذي الدائم والتابع للدولة القوميّة. فإذا كنت تحكم دولةً قوميّةً، يجب أن تحرص على مصالحها، بما في ذلك الاقتصاد. وكان من الخطأ الإعتقاد أنّ الطريقة الفضلى هي عبر إنشاء نظام قوانين وتعرفات تضع حدّاً لمنتوجات وخدمات الدول القوميّة الأخرى أو تمنعها. ربّما لم تعد هذه العقيدة شعبيّةً كما في السابق، لكنّها بعيدةٌ جدّاً من كونها فاضلةً اليوم. كما ألهمت الدّعوات إلى الحماية الحركة المشتركة لبعض الاقتصاديّين القدامى إلى الالتفاف حول الدولة كونها الحَكَم الأخير لمشاكلها الخاصّة. وتوجّب عليها حلّ هذه المشاكل بأسرع ما يمكن. أمّا دور العالم الخارجي، الذي يتعدّى حدودها، في ما يختصّ بحلّ المشاكل الاقتصاديّة فكان ثانويّاً وغير مباشر. ولم يكن لهذا العالم الخارجي علاقة في هذا الموضوع. فإنّ مفهوم الاقتصاد المُغلق نشأ قبل جون مايناردكاينز بوقتٍ طويل.

كانت المِركنتلية (نظام اقتصادي نشأ في أوروبا خلال تفسّخ الاقطاعيّة لتعزيز ثروة الدولة من طريق التنظيم الحكومي الصارم لكامل الاقتصاد الوطني وانتهاج سياسات تهدف إلى تطوير الزراعة والصناعة وإنشاء الإحتكارات التجاريّة الخارجيّة) في الواقع تتخبّط بقوّة، وقد قادت إلى الثورة الأميركيّة سنة 1776. كما سعت إلى حماية اقتصادات الدول الأمّ. ولكن، كما هي الحال مع أيّ نوعٍ من الحماية، فقد أوصلت إلى عدم الفعاليّة والضريبة المرتفعة وتسبّبت أخيراً بإفلاس الدولة القوميّة.

اكتشف مفهوم الدولة القوميّة في القرن التاسع عشر فرصة جديدة للعيش من خلال جذب زخرفة ورموز عظيمة. وما زلنا نرى هذا النوع في عالمنا اليوم، إذ تتمتّع كلّ دولة بعلمها الخاصّ ورموزه - كالنسر الأميركي والدبّ الروسي - بالإضافة إلى نشيدها الوطني. وقد اقتُبست هذه الأمور من الولاء والتقوى الدينيّة

وروح الوحـــدة. ويمكن اعتبار هذه الأمور كقسمٍ من خلق هويّة الدولة القوميّة. لكنّ التماثل مع السمة العصريّة دمّر واقع المتورّطين الساعين إلى تثبيت الشعب في الولاء، ولم يتوفّر أيّ خيار "للتّبضّع من مكانٍ آخر".

وشـــكّل "الإقليم الوطني" جزءاً مهمّاً آخر من سمة الدولة القوميّة. فاعتُبرَت الأحاديّـــة والإقليميّة سيّئتان مؤذيتان للدولة المثاليّة. وما زالت أطياف هذه الأفكار تسيطر على عالمنا اليوم.

تملـــك الدولـــة القوميّة ضمن نطاق الاقتصاد عملتها الخاصّة الوحيدة ومصرفاً مركزيّاً لحمايتها. وقد وضع الاقتصادي الألماني فريديريك ليست (Friedrich List) مخطّطاً لنشاطات الدولة القوميّة الاقتصاديّة. وتوجّب أن تبدو الاقتصادات الوطنيّة جوهـــريّة، وأن يـــتم حمايـــتها من عواصف المنافسة من خلال التعرفات المرتفعة. وكانـــت الولايات المتّحدة إحدى البلدان التي طبّقَت نظريّات ليست كما طُبّقت خـــلال القـــرن العشرين في دول أميركا اللاتينيّة وكانت النتائج حاسمة. ففي هذا القـــرن، توجّب على كلّ دولة قوميّة أن تؤمّن خطوطها الجويّة "الوطنيّة" و"شركة الطـــيران" الخاصّة بها. ولم تستطع معظم هذه الدول القوميّة جني الأموال إذ كانت أســـواقها صـــغيرة جـــدّاً. وبات من غير المفاجىء رؤية شركات الطيران هذه قد أفلست واندمجت مع شركات أخرى.

وتوجّـــب على الدولة القوميّة أن تحصل على جيش كبير ومجهّز جيّداً. ففي ذلك الوقت، جذبت الدولة القوميّة عنصراً خطراً إلى محيطها، وهو القوميّة. غير أنّ الأمـــور ســـارت جيّداً، وكانت الدولة مثالاً "للروح الوطنيّة" المنتشرة (والمنتشرة فقط) بين جماعات عرقيّة ناطقة باللغة القوميّة.

انتقلـــت فكرة الدولة القوميّة في أواخر القرن التاسع عشر من أرضها الأمّ في أوروبـــا. فأصبحت ظاهرة في أميركا اللاتينيّة حيث نمت بعض الوحدات السياسيّة الصـــغيرة، وصـــرّح الجمـــيع أنّهـــا مميّزة وإن لم تناسب الناطقين باللّغة الإسبانيّة (والـــبرتغاليّة في الـــبرازيل). إلاّ أن هذا الأمر لم يُثْنهم عن رسم الخرائط للمحافظة على *أراضيهم*، ومقاومة نشوب الحروب المشؤومة. كما سيطرت على اقتصاداهم عملـــيّات تصـــدير عدد محدّد من السلع الأوليّة. وفي القرن العشرين، حاولت كلّ

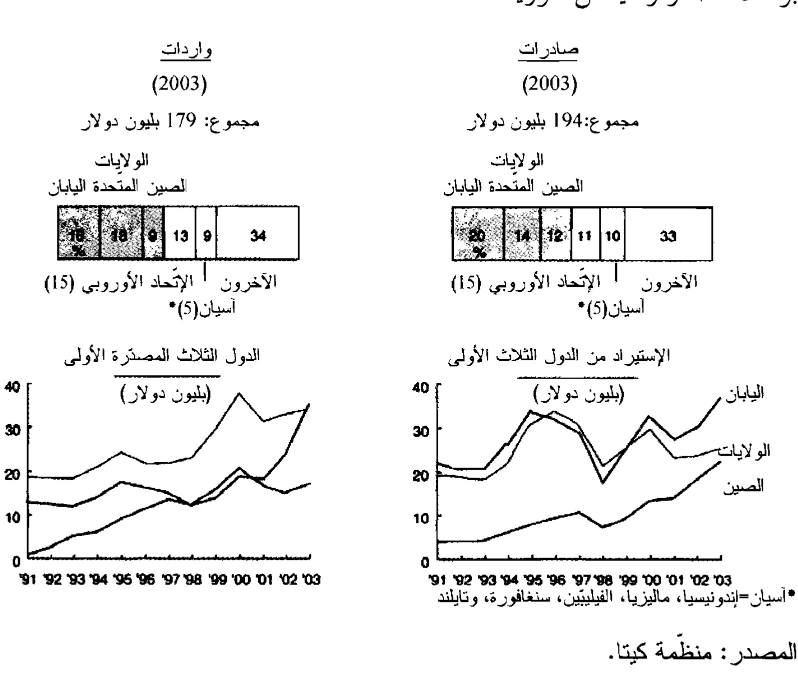
دولة أن تعزّز اقتصادها عبر بناء صناعات غير اقتصاديّة وغير هادفة إلى المنافسة من أجـــل التعويض عن الإستيراد. وتمّت إعاقة الإستيراد بعد أن أدارت الدولة ظهرها للعالم الخارجي. ومع زيادة التصنيع، أصبحت الدولة تعتمد أكثر فأكثر على رأس المـــال الخارجي، واكتشفت أهميّة العالم الخارجي من خلال القيام برحلة مكلفة في طريقٍ وعرة، كانت في بعض الأحيان ملطّخة بالدّماء.

واعتُبرت سمة الدولة القوميّة في آسيا قمّة في المغالاة السياسية. أمّا الحكّام فرأوا أنّهـــا تشكّل وسيلةً لتوحيد قواهم، كما وجدوا فيها العصريّة والتطوّر. و لم يأخذ الأوروبـــيّون والأميركيّون هؤلاء الحكّام بالإعتبار إلاّ من خلال العمل وفق مفهوم الدولـــة القومـــيّة. فعندما انفتحت اليابان على العالم الغربي في أواخر القرن التاسع عشر، احتذى حكّام البلاد بنظام الحكومة المركزي المُستعمل في فرنسا وألمانيا. و لم تتغيّر الحال أبداً.

فلنـــنظر مثلاً إلى كوريا، حيث بقيَ مثال الدولة القوميّة مؤثّر إلى حدٍّ بعيد. فقد حلم عددٌ كبير من الشعب الكوري بنشأة كوريا العظمى الممتدّة من جزيرة شيجو في الجنوب إلى نهر يالو في الشمال. لكن مثل هذا الأمر لن يتحقّق إلاّ عندما تنفتح كوريا الشـــماليّة عـــلى الجـــنوب (أو تقع في قبضته). سيحدث هذا الأمر عندما يستجيب اقتصادها للخلافات والإنهيارات الداخليّة القويّة أو حتّى البسيطة. ويعتقد الكوريّون أن رفـــع الســـتار عن شبه الجزيرة الكوريّة سيبشّر بأعمال مزدهرة وفرص تجاريّة كبيرة ســـتجعل من كوريا منافساً حقيقيّاً في وجه اليابان والصين. كما سيصل عدد سكّانها إلى حـــوالى 70 ملـــيون نســـمة، وســـتمتلك أسلحةً نوويّة. وبينما يسعى الكوريّون القومـــيّون إلى "الـــتوحّد"، سيأملون في أن يصبح الشمال الشيوعي مستعمرةً اقتصاديّة مســـتعدّة لإجـــراء عملـــيّات تجديـــد تقودها شركات مـــن كوريا الجنوبيّة مثـــل سامســـونغ (Samsung) وهيونداي (Hyundai). وقد بدأ اتخاذ الإجراءات للمباشرة في المضـــاربات المتصلة وإنشاء تسهيلات لميادين الصناعة الجديدة. والأمر شبيهٌ بمسألة الوقـــت الـــذي تطلّبه اكتشاف جرّة من الذهب. ومن خلال مراقبة الشمال، يستطيع الكوريّـــون الجنوبيّون أن يتفادوا المنافسة مع البلدان الواقعة في الشرق أو الغرب. كما يستطيعون التاثير على المستقبل إذ يؤمنون بقدرهم الخاص والمشرق.

تســـبّب هذه الرؤيا الوجدانيّة العمى لعدد كبير من الكوريّين. ففيما يتطلّعون إلى الشـــمال فقـــط، تكمن قوّة كوريا في موقعها في منطقة البحر الأصفر، مقابل أســـواق الصـــين واليابان والولايات المتّحدة في الجانب الآخر من المحيط الهادىء. فهـــذه هي المناطق التي يجب أن تجذب انتباه كوريا (أنظر عرض 4.1). قد يكون البحر الأصفر نابضاً بالنشاط لكنّه لا يشكّل دولةً قوميّة. وبالتالي لا يستطيع تحفيز العواطف غير العقلانيّة نفسها مهما كانت قوّته الاقتصاديّة في العمل نافذةً.

تـــنمو الـــتجارة حالـــيّاً بـــين الصين وكوريا بشكل منتظم. ولكن، بسبب إصـــرارهم الأعمـــى على مراقبة الشمال طوال الوقت، لا يدرك الكوريّون نشأة "حـــوض" تقوم الأعمال الكوريّة فيه بإعادة تعيين العالم المادي بين الصين وكوريا. كما يتمّ تجميع كلّ المنتجات التي تستوردها الشركات الكوريّة من الصين في مرفأ بوسان لتُصَدَّر رسميّاً من كوريا.



المصدر: منظّمة كيتا.

عرض 4.1 شركاء كوريا في التجارة

كيف أخّرت الدول القوميّة التطوّر الاقتصادي

يمكـــن رؤية سوء استعمال مفهوم الدولة القوميّة في الإتّحاد السوفياتي الذي ورث الفـــتوحات الإمـــبراطوريّة في آسيا الوسطى. وقد دفع ستالين لتملّق مفهوم حريّة الإرادة، فاكتسبَ الجمهوريّات الإشتراكيّة القائمة على أسس عرقيّة. ونادراً ما وطّدت هذه الجمهوريّات علاقاها بالقوميّات التي يُفْتَرضُ بها أن تمثّلها.

عـــندما الهار الإتّحاد السوفياتي سنة 1991، حصلت هذه الجمهوريّات على اســـتقلال وســـيادة مزيّفَين. كما لم تكن قط مستعدّة لهذا الأمر. وبما أنّها كانت أعضـــاءً في الاقتصاد السوفياتي، طافت من غير مرساة في محيط غريب عنها تماماً. واكتسب حكّامها الجدد (وكانوا عادةً يضمّون الرؤساء الشيوعيّين السابقين) جميع سمات الدولة القوميّة التي سبق أن ذكرناها وهي: الأعلام والرموز والنشيد الوطني والعمـــلات (المنخفضة القيمة في أغلب الأوقات) والمصارف المركزيّة. كما أخّرت إخـــتلافات الحكّام على الصعيد الشخصي وجدالات الحدود عمليّة تكامل أسواق هـــذه الجمهوريّـــات. وبالغت الخلافات العرقيّة في توزيع الحصص. فبقيت موارد طبيعـــيّة كثيرة غير مُستثمرة أو مُستغلّة من جانب أي دولة قوميّة تعمل باستقلالية. في الواقـــع، لم يحـــدّد أحدٌ عدد الدول القوميّة التي انبثقت من اتّحاد الجمهوريّات الســـوفياتيّة الإشتراكيّة السابق. والأمر صحيحٌ أيضاً بالنسبة إلى يوغوسلافيا. فإذا برز في المستقبل زعيمٌ ديكتاتوري، يمكن إعادة توحيد هذه "المناطق" وجعلها "أمّةً واحدةً".

وكـــان لمفهوم الدولة القوميّة في أفريقيا أثرٌ سلبيٌّ مدمّر، سواء على مستوى الشـــعب أم الاقتصـــادات. ففي سنة 1885، اجتمعت القوى الأوروبيّة في برلين لـــتوزيع قارّة في ما بينها. وما زلنا حتى اليوم نرى الوحدات التي أوجدوها. فهم لم يشـــكّلوا أيّـــة دولة في برلين، بل أسّسوا لمستعمرات وحكومات تحت الوصاية. وعـــندما أجبر الإستياء الإفريقي حكّام أوروبا الغربيّة على منح الإستقلال والحكم الـــذاتي السياســـي، تمّ الإتّفاق على أنّ تعيين الحدود الذي رُسم في برلين يجب أن يـــؤدّي إلى حمايـــة الدول القوميّة الجديدة. واتُّخذ هذا القرار لتفادي النـــزاعات وأخطارها الأوليّة. غير أنّ ولادة هذه الدول القوميّة لم يعنِ شيئاً. وقد ضمّت هذه

الدول بعض الأراضي المحتوية على موارد طبيعيّة قليلة وقطاع لإنتاج الطعام تسيطر عليه الزراعة الضئيلة والكوارث الطبيعيّة المزمنة.

وتمّ تجاهل الحدود العرقيّة والدينيّة بعيداً عن اقتصادات هذه السياسات. وعانى عـــدد مـــن هذه الدول الجديدة نزاعات داخليّة حادّة. ففيما يختصّ بوضع نيجيريا والكونغـــو، ولّدت النـــزاعات حرب أهليّة دمويّة كان لها أثر كبير على الموارد. فـــيما قُسّـــمَت مـــناطق أخرى، مفعمة بالنشاط كمنطقة دلتا النيجر، إلى دولتين قوميّـــتين (نيجيريا والكاميرون)، كما لم يهتمّ أيٌّ منها بإقامة التعاون – بل أرادتا تولّي الحكم الشامل فقط.

ولَع الدولة القوميّة

كـــان لكـــلّ هذه الأمور أهميّتها إذ بقي هاجس الدول القوميّة يسيطر على تفكيرنـــا. فلـــنعد قليلاً إلى علم الاقتصاد. لقد أنتجت الدولة القوميّة إحصائيّات تُعرف باسم الحساب القومي الكلّي، وتضمّنت جداول إجمالي الناتج المحلّي والطلب الكلّي. كما افتُرض منها أن تظهر الصحّة الاقتصاديّة لأيّة دولة. فعندما قام الشعب بتقسيم إجمالي الناتج المحلّي، ظهر رقمٌ سحريٌّ جديد هو إجمالي الناتج المحلّي للفرد الواحـــد. ويمكـــن لهذا الرقم أن يعمل كتوافقيّة للخزينة. فإذا بلغ 10,000 دولار أميركـــي، اعتقد حكّام الدولة عندئذ أنّهم بلغوا مرحلة تنشلهم من الفقر، وتجعلهم صـــانعي حـــركة مهمّين في لعبة العالم الاقتصاديّة. ممّا يسمح لهم أيضاً أن يصبحوا أعضاء في هيئة التعاون والتطوّر الاقتصادي.

يُعتـــبر إجمالي الناتج المحلّي – قيمة الدولة الكاملة المضافة في السنة – نظام مقايـــيس واضح. وهو يعتمد على معلومات تزوّدها الشعوب نتيجةً لإيصالات الضرائب أو تسجيلات السلع المشحونة بالسفن. وبالطبع، فإنّ عدد الناس المحبّذ لدفـــع الضرائب منخفض جدّاً. وبالنسبة إلى البعض، يصبح تسديد الضرائب البســـيطة مســـألة واجـــب وشرف. وقد أدّى ذلك إلى نشوء ميدان عمليّات اقتصاديّة منفصل عُرِفَ "بالاقتصاد الأسود"، وقد يكون بنفس قياس الاقتصاد الشرعي أو قد يفوقه حجماً.

وكما يشير إليه اسمه، فإنّ إجمالي الناتج المحلّي هو داخليّ، يتكوّن من النشاطات الاقتصاديّة التي تجري ضمن حدود البلاد. أمّا رقم إجمالي الناتج القومي فهو أكثر شمولية إذ يتضمّن النشاطات الاقتصاديّة التي يقوم بها المواطنون خارج حدود البلاد. وكما رأينا، فإنّ الاقتصاد العالمي لا يحترم الحدود الدوليّة. ويتضمّن إجمالي الناتج المحلّي والقومي معاً سلعاً وخدمات جاهزة. ويمكن البدء بإنتاج السلع والخدمات في دولة ما ومن ثمّ إكمالها في دولة أخرى. وإذا نظرنا إلى عمليّة القيام بالأعمال خارج البلاد بهدف تقليص كلفة الإنتاج، نجد أنّ عدداً من الأعمال المتعلّقة بتأمين الخدمات يتمّ في بيئة ينخفض فيها سعر الكلفة. أمّا الخدمات الجاهزة فقط فتُستهلك في الدولة "المضيفة"، ومع ذلك لا تُسجّل مساهمة الناس في الدولة الأخرى.

تقدّم أرقام إجمالي الناتج المحلّي والقومي معدّلات الدولة القوميّة. وتُعتبر المناطق – وليس الأمم – المحرّك الرئيسي للنشاط الاقتصادي على صعيد الاقتصاد العالمي. ولن تكون مساهمة الإقليم وحيويّته قابلةً للتمييز ضمن أرقام حساب الدولة الكلّي. ويُقدَّر مستوى النموّ في الصين سنويّاً بحوالى 9%. إلاّ أنّ هذا الرقم يُستعمل على مستوى العالم بأكمله، إذ يشمل مناطق دوليّة حيويّة مثل داليان وغانغزو التي تراوحت نسبة نموّها لعام 2003 بين 13 و15%، بالإضافة إلى مناطق في غرب البلاد مثل نينكزيا وغانسو التي ما زالتا واقعتَين في شرك الفقر. ويتواجد المراقبون الصينيّون للحدّ من نزعات النموّ الاقتصادي المستمرّة، كما يصرّحون بأنّ الدولة غير قادرة على الحفاظ على معدّلات النموّ التي تصل إلى 9 أو 7%. غير أنّ هذه الإستجابات فشلت في اعتبار الحقيقة حول أنّ بعض مناطق الصين هي التي تشهد هذا النموّ وليس الصين بأكملها. أمّا مفهوم مجموعة جمهوريّة الصين الشعبيّة الكلّيّة فيتواجد على المستوى السياسي فقط.

وبالتالي، فإنّ نمو الصين المرتفع والمستمر يعتمد على زيادة الرقم في المدن الضخمة أو المناطق الدوليّة، إلى جانب معدّل نمو هذه المناطق. وقد أنتجت الصين خلال عشر سنوات، أي من عام 1990 إلى 2000، 146 إقليماً جديداً يضمّ أكثر من مليون شخص. (أنظر عرض 4.2). وما من سبب يجعلنا نعتقد بتكرار هذا

الأمر. فبعد كلّ شيء، ما زال هناك 800 مليون مزارع يعيشون في مناطق الريف الصيني.

من المؤسف أنّ هذه الأرقام غير الملائمة قد استُعملت لتقييم صحّة البلاد الاقتصاديّة. فلقد ظهر أن نسبة النموّ مقارنةً مع أرقام السنة الفائتة، دلّت على اقتصاد صحّي وقوي.

ويشكّل منحنى العرض/التسعير التقليدي مثلاً آخر من نظريّات تفسير المسرح العالمي التقليديّة. فإن عيّنت قدرة المورّدين على محورٍ X، مراعياً ترتيب المنتجين، وكلفة الإنتاج على محور Y، يمكنك شرح منحنٍ طريقة التسعير وكيف تقود المورّدين الضعفاء في ظلّ ارتفاع الأسعار بسبب تقلّص الطلب. عادةً، يتمّ وضع منحنى العرض هذا مستعينين فقط بالمورّدين المحليّين. والآن يتوجّب وضع منحنى مجموعة الإتّحاد الأوروبي وأميركا الشماليّة. فإنّ المنحنى يفقد معناه تدريجيّاً إذا تمّ وضعه على مستوى الأطراف المعزولة. فإنّنا نشهد اليوم طلب الصين الذي يجذب عرض المنتجين اليابانيّين الهامشيّين ويحصل على انتقاد لاذع يساعد على الإستفاقة من سباتٍ عميق. إذاً، يحتاج النموذج القومي مرّةً جديدةً تعديلاً كي يعكسَ الحدود شبه التنفيذيّة.

المدن الصينيّة التي تتعدّى فيها الكثافة السكّانيّة المليون

الشعوب بالملايين	عدد المناطق	
	1990	2000
1-3	17	156
3-5	3	4
5>	0	6
المجموع	**20**	**166**

المصدر: إحصائيّات الشعوب الصينيّة، 2001.

عرض 4.2 المدن الصينيّة التي تتعدّى فيها الكثافة السكّانيّة المليون شخص

الدول القويّة

تُمـــنح العملة اليوم أهميّةً أكثر ممّا تستحقّ. ويقوم المنطق على أنّ العملة القويّة توحـــي بوجـــود أســـاس اقتصاد ثابت. وقد تجد الدولة التي تتمتّع بعملة قويّة أنّ اقـــتراض المال سهلٌ نسبيّاً. ويمكن للمؤسّسات الماليّة العالميّة استعمال هذا المال، في حين تجد سندات الحكومة مشترين دائمين، كما أنّها قد تتمتّع بنسبة تقدير اعتماد جيّدة، وستكون عملتها مرغوباً فيها.

ولكن عاجلاً ما تجد الدولة ذات العملة "القويّة" أنّ عملتها مقوّمة بأكثر من قيمـــتها. فإذا اعتمد اقتصادها كثيراً على استيراد البضاعة، كانت استيراداتها باهظة الكلفة. أحياناً، يفوق الين الياباني الدولار قيمةً، ولكن على الرغم من أنّ الاقتصاد الياباني ليس بأفضل حالاته، إلاّ أنّ سلعه ما زال يُتاجر بها. والسبب أنّ هذه السلع المُنـــتجة متنوّعة جدّاً. وعلى الرغم من مصدر أذى *هيئة الأعمال* اليابانيّة، فإنّ الين القوي يعني أنّ استيراد المواد والمكوّنات أرخص.

إنّ مفهـــوم الدولـــة القومـــيّة غير عقلاني في عالم الاتصالات القريبة الآنيّة. وتشـــكّل الحـــدود الدوليّة المتعلّقة بالمفتّشين الرسميّين والحواجز إحدى رموز هذا الأمـــر. ولكن، ما الحاجة إلى مراقبي الحدود أولئك في عالم الإنترنت مثلاً؟ أيتوقّف تـــيّار المعطيات العابر للأسلاك عند كلّ حدود دوليّة ليخضع للتفتيش لمعرفة ما إذا كان محظوراً؟

لقـــد وعدت الدولة القوميّة بالكثير لكنّها لم تعط إلاّ القليل. ففي عالم اليوم نـــرى الدولـــة القوميّة مهدّدة بالأسوأ. وهي تتمتّع بالقوّة التي تجعلها تمنع التطوّر الإنســـاني من خلال التقسيم الإصطناعي للمهارات والأسواق إلى أجزاء مستقلّة. وببساطة، فإنّ العالم لا يزال مستمرّاً رغم كل ذلك.

يحظـــى عالمـــنا اليوم بمنـــزلة عظيمة أكثر من أيّ وقت مضى. أمّا الإتّكال العـــالمي *فلـــيس* بأمـــر جديد. وفكرة الدولة القوميّة المُحكمة الخُتم التي تفي بكلّ حاجاتها باتت تُعتبر فكرةً منافية للعقل، إذ لطالما قامت عمليّات التجارة. وقد تُوّج الـــتاريخ الإنساني، بجعل التكنولوجيا من التجارة أمراً ممكناً مهما بَعُدت المسافات. وتسمح التكنولوجيا والأسواق المُحسّنة اليوم قيام عمليّات التجارة بسرعة فائقة.

لقـــد استطاعت الدول القوميّة تحقيق ذاتها من خلال تقسيم شعوب العالم إلى كيانات مكتفية ذاتيّاً. وما زالت الكيانات السياسيّة، سواء كانت صغيرة أم كبيرة، تعتقد بأنّها ستستمرّ وإن كانت الأمور التي تواجهها صعبةً نوعاً ما. فعند استيقاظ هذه الدول، برز التحدّي عوضاً عن التعاون. وقد فرض سعراً مرتفعاً على الإنتظام الحسن المنظر غير الموجود فعلاً. وتمّ تحقيق هذا الأمر على حساب المعاناة الإنسانيّة. أمّا ازدهار الاقتصادات والمجتمعات فقام على التنوّع. فإذا نظرنا مثلاً إلى مدينة دُبي في دولـــة الإمـــارات العربـــيّة، نجد مدينة مزدهرة تقع في الصحراء العربيّة، على شواطىء الخليج. عدد كبير من العاملين هناك والمساهمين في ازدهارها هم من غير العـــرب. قد يكونوا مدراء من أوروبا الغربيّة أو سائقي سيّارات أجرة من الهند أو باكستان. ويعمل في ملاهيها الليليّة فتيات حسناوات من أوروبا الشرقيّة. وبسبب اعتماد البلاد على المدراء والعمّال الهنود، يقدّم مطارها الدولي رحلات مباشرة إلى 15 إقليم هندي. وتجد هذا التنوّع نفسه في أسباب نجاح سنغافورة المستمرّ.

أثـــارت الإستفادة من التكنولوجيا الأوروبيّة إستياء البعض في آسيا وإفريقيا. ففـــي بعض دول إفريقيا، قامت السياسة الحكوميّة برفض كلّ مظاهر "الحضارة" الغربـــيّة مع الإبقاء على عناصر القوّة التي ورثتها من الغرب. وهذا ما كان يحدث أحـــياناً عـــلى أسس القوميّة المزيّفة أو العلم الإفريقي (إذ تُعرف بأسماء متعدّدة). وغالـــباً ما كان يترافق بتولّي الحكومة لعناصر الاقتصاد - باسم الدولة القوميّة مرّةً جديدةً. أمّا التطوّر والحدّ من الفقر فتأخّرا لعقود.

نهضة المناطق

يجـــب أن نُلقـــي نظرةً على مراكز النموّ الجديدة في عالمنا، إذ يمكننا إيجادها بسهولة ضمن نطاق الأقاليم. ويشكّل بعض هذه الأقاليم أجزاء أساسيّة من الدول القوميّة القديمة، في حين يتعدّى البعض الآخر الحدود الدوليّة للبلاد.

ففي الفصل الأوّل، ذكرتُ كيف ضخّ الاقتصاد العالمي حياةً جديدةً في الكثير من الأقاليم حول العالم، سواءً كان في شبه جزيرة شاندونغ أو فنلندا. وتُعتبر بعض الـــدول القوميّة القديمة محظوظةً ويسمح لها صغرها أن تؤدّي دور الدولة الإقليميّة

ومـــنها: إيرلندا، فنلندا، الدنمارك، السويد، النروج، وسنغافورة، وإن كانت هذه الدول تتمتّع بخصائص تتعدّى كونها صغيرة الحجم.

سيؤدّي التطوّر المستمر للاقتصاد العالمي إلى تشويه محتوم للدولة القوميّة لصالح الإقليـــم. ويعتبر أولئك المؤمنون بالدولة الكبيرة المركزيّة باعتبارها *الوسيلة الوحيدة* لإدارة السياســـات والمجـــتمع والاقتصــــاد والثقافة هذا الأمر محرَّماً. فبالنسبة إلى العديديـــن، ومـــنهم أنصار الدول القومية، كان مفهوم الحكومة المركزيّة الوطنيّة متقدّماً ومطمحاً. وكان يمكن جعل الإقليم، وبسهولة، مركز التطلّع المحلّي المحدود. فـــإنّ المـــناطق المحصـــورة تحـــدّ من آفاق الفكر. من هنا، لم يستطع المفكّرون في الوحـــدات الصغيرة توسيع أفكارهم لتشمل الكبيرة منها أيضاً. غير أنّ هذا الوضع تغـــيّر بفضـــل التقدّم المفاجئ في التقنيّة، وأصبح العكس صحيحاً في القرن الواحد والعشـــرين. فأصـــبحت الدولة القوميّة مستبطنة ومعاديةً للتقدّم، وغالباً ما تحوّلت أقالـــيم الدولة (وإن ليست جميعها) لتعمل وتفكّر على صعيد وجهات النظر العالميّة غـــير المحـــدودة. ولم يعـــد تفكيرهـــا يقتصر على الدول باعتبارها أحاديّة الكيان السياسي، بل تعدّاها ليجعل من الدول مزيج أقاليم. كما إنّها طمحت إلى رأسمال العـــالم وتكنولوجيّـــته وأســـواقه. فهي لا تحتاج إلى امتلاك جميع عناصر الإزدهار الاقتصادي طالما أنّها تعمل مع العالم ولصالحه. ولهذا السبب، عمل الاقتصاد العالمي عـــلى تنظيم الحكومات والأقاليم. لم تشكّل الحدود الدوليّة سوى عبئاً على الدول القومـــيّة القديمة. ومن المدهش، في هذا السياق، رؤية كيفيّة استمرار النــــزاعات القائمة على الحدود.

في الواقـــع، فـــإنّ عـــلم الاقتصاد والتكنولوجيا يقومان بتقوية مقياسٍ جديد للطبـــيعة الجغرافـــيّة السياســـيّة. لا زالت الحدود موجودة لكنّها ستصبح شفّافةً وستشكّل الفرص وتدعم التنوّع. وسيُبَشِّر زوال الدولة القوميّة بعالمٍ لطيفٍ أحاديّ البعد والثقافة.

ليســـت الدولة الإقليميّة وحدةً سياسيّة لا بل اقتصاديّة. وتعادل بعض الدول الإقليمـــيّة الوحدات السياسيّة. فتُعتبر سنغافورة مثلاً دولة-مدينة أكثر ممّا هي دولة سياديّة بسبب مساحتها الصغيرة. أمّا جمهوريّة إيرلندا فهي محظوظةٌ بكونها منفتحة

على الاقتصاد العالمي وتحافظ في الوقت عينه على مظاهرالدولة التقليديّة. فهذه هي معطيات التاريخ والجغرافيا الاقتصاديَّين الحديثَين.

ليس مفهوم الدولة الإقليميّة المرتكزة على الإزدهار أمراً جديداً. فلقد سبق أن ذكــرتُ البندقيّة، هذه المدينة الرائعة التي كانت أوّلاً دولةً إقليميّةً ثمّ نمت في نهاية القــرون الوســطى لتصــبحَ إمبراطوريّةً. وكانت إيطاليا مكتظّةً بالمراكز المماثلة، وكانت مهد النهضة والمساهمات المتقدمة في عالمنا. ونشأت في شمال أوروبا عصبة تحالف التجّار والمدن الألمانيّة التجارية على ضفاف البلطيق وبحر الشمال. وكانت المراكــز مــثل ريغا وتالين ودانزيغ تشكّل دول إقليميّة اشتهرت في ذلك الوقت، وســعت إلى الــتطلّع نحو الإزدهار عوضاً عن مراقبة الحكومة المركزيّة وسلطتها المنتشرة.

وتشــكّل الأقاليم غالباً حركة اقتصاديّة فعّالة في العالم. فإذا نظرنا إلى اليابان، نجد أنّ منطقة شوتوكين العاصمة (وطوكيو وشيبا ومقاطعة سايتاما) تتمتّع بإجمالي ناتج قومي يصل إلى 1.5 تريليون دولار ممّا يضعها في المركز الثالث عالميّاً. وتتمتّع مــنطقة كانساي الواقعة في قلب أوساكا بإجمالي ناتج قومي يصل إلى 770 بليون دولار، ممّــا يجعلها تحتلّ المركز السابع عالميّاً بعد الصين، ممّا يؤهّل هاتَين المنطقتَين لمنصــبَي عضويّة في مجموعة الدول الصناعيّة السبع. وفي الواقع، فإنّ مستوى اتّخاذ القرار المحلّي الممنوح لهما من قِبَل النظام السياسي الياباني المركزي منخفضٌ جدّاً.

تحديد الدولة الإقليميّة

يجــب أن نحذِّر من عدم التضييق عند تحديد الدولة الإقليميّة، خصوصاً على مستوى الكثافة السكنيّة. صحيحٌ أنّ دولاً إقليميّة عديدة تتشارك بعض الخصائص، إلاّ أنّــه يجــب اعتبار هذه الأخيرة كمصادر وليس كتحديدات صعبة وسريعة. لا تســتطيع أيّــة دولة إقليميّة أن تحقّق النجاح من خلال تنظيم مقادير من المكوّنات مثلما توضع وصفة الحلويات أو كتيّب استعمال جهازٍ ما.

إنّ حجم عدد السكّان مهمٌّ لكنّه غير حاسم، وهو يُعدّ كمتغيّرة مرنة.

إنّ الحجــم بطــرقٍ عديدة مسألة فكر. يجب أن يتمتّع الإقليم بسوقٍ محلّية

معقولـــة كي تجذب الإستثمار الداخلي، من هنا، يُفضّل السوق حيث تبلغ كثافته الأدنى نصـــف مليون أو حتّى مليون. فإذا كان عدد السكّان مرتفعاً، قد يستحيل عـــلى المستثمرين المحافظة على تركيز تسويقي واضح. كما قد يغيب عن الساحة حسّ الوحدة غير الملموس غالباً وإمكانيّة تشجيع الناس. ومن جهة أخرى، يبدو أنّ الحـــدّ الأقصى يصل إلى 10 ملايين شخص. أمّا بالنسبة إلى شوتوكين فيصل عدد ســـكّانها إلى 30 مليون نسمة لكنّها ما زالت تشكّل جماعةً طبيعيّةً بفضل شبكات التنقّل المذهلة.

إنّ الأرقـــام الســـحريّة غـــير موجـــودة. فيمكن للمنطقة أن تضمّ المستوى "الصـــحيح" مـــن حيـــث عدد السكّان - أي المستوى نفسه الذي تضمّه الدول الإقليمـــيّة الناجحة الأخرى - وتبقى مع ذلك غائصةً في الفقر. كذلك، تستطيع المنطقة الشبيهة بإقليم كبير مُتّسمة بالألفة أن تتحوّل إلى دولة إقليميّة ناجحة.

ولا بـــدّ مـــن تأمين مطار دولي ومرفأ كبير فعّال واحد على الأقلّ قادر على تولّـــي عمليّات الشحن، بالإضافة إلى بنية تحتيّة فعّالة للنقل. كما تلعب الجامعات وتســـهيلات الأبحـــاث القادرة على جذب التلاميذ الأذكياء وجعلهم متخرّجين وعاملين يتمتّعون بالخبرة والمهارة دوراً هامّاً.

أمّا العنصر الأساسي لنجاح أيّ إقليم فهو الإنفتاح على العالم الخارجي. كما يجـــب الـــنظر إلى العالم نظرةً إيجابيّةً باعتباره مصدر ازدهار. ويجب القضاء على المفاهـــيم المـــتعلّقة برُهاب الأجانب. كما يجب القضاء على نظريّة معاداة السكّان الأصـــليّين للأجانـــب كي تزول القوانين التي تحدّ من الإستثمار الأجنبي أو امتلاك الأجانب للأراضي ورؤوس الأموال.

يجب التخلّص أيضاً من المعايير الخبيثة المعادية للأجانب. وهي تتضمّن قوانين تمـــنع الملاحة الساحليّة (والتعرفات على) نقل السلع بحراً أو جوّاً. كما يجب عدم وضـــع حـــدود للشـــركات الخارجـــيّة الداخلة إلى الإقليم وعدم السيطرة على المؤسّسات المحليّة أو القيام بمضاربات مشتركة. ففي عالم الأعمال اليوم، يُعدّ الدّمج والتملّك وسائل باهظة الكلفة لدخول السوق أو زيادة حصصه.

وسأشـــدّد عـــند مناقشتي لتركيب الشركات على نقطةٍ واحدة تتعلّق بأهمّية

موقع الشركة الجغرافي، ممّا سيلعب دوراً هامّاً على مستوى المواقف تجاه الإستثمار الخارجي. والحقيقة أنّ "صانعي الحركة الكبار" بدأوا بإعادة تحديد موقع مراكزهم الأساسيّة، متّجهين إلى الدول الإقليميّة. وعلى هذا الصعيد، فقد ساعدهم قوانين سهّلت لهم تسجيل شركاتهم. وهذه هي الحال في الولايات المتّحدة. فإذا ألقينا نظرةً إلى الولايات الخمسين باعتبارها دولاً إقليميّة، نجد أنّ ديلاوير تتمتّع بتفوّقها في تسجيل الشركة، كما أنّ نظامها المستقلّ المتعلّق بمحاكم الأعمال يجذب أيضاً من يودّ القيام بالأعمال هناك.

لا تقتصر الدولة الإقليميّة على كونها مكاناً جيّداً لإدارة الأعمال فقط، بل يجب أن تجذب الناس للعمل فيها وتربية الأطفال. وهذه مسألة مهمّة كما تظهرها المحاولات الدائمة في مناطق كسنغافورة ودااليان بهدف تعزيز البيئة الطبيعيّة من خلال المحافظة على نظافة الشواطىء والحدائق العامّة. وقد ركّز ترويج أقاليم عدّة في الماضي على هذه المسألة. فتمّ إصدار كتيّبات لّماعة حاولت جذب الإستثمار الداخلي من خلال تغنّيها بجمال المناطق الطبيعي. وظهرت على هذه الكتيّبات صور للأزهار وأحواض رسو السفن وملاعب الغولف.

وتُحدّد الدولة الإقليميّة كوحدة تخلق دورةً عمليّةً إيجابيّة. فكلّما ازداد عدد الناس فيها وتنوّعت خلفيّاتهم ومهاراتهم، تنوّعت الدولة الإقليميّة مع الوقت. فإذا أطلقت الصناعة، جذبت كلّ القطاعات المتعلّقة بالصناعة. وعلى مرّ الأيّام، تحتلّ المؤسّسات الماليّة مكانها إلى جانب تلك التي تقدّم خدمات ماليّة داخليّة وجزئيّة. وما أن تبرز الدورة الإيجابيّة حتّى تصبح الدولة الإقليميّة وحدةً كاملةً تتمتّع بأسسٍ اقتصاديّة وتجاريّة واسعة. أمّا سرعة انجذاب مزوّدي الصناعات والخدمات فمذهلة، إذ تجذب الأقاليم المزدهرة هؤلاء ليجتمعوا على دعم بعض الصناعات التي تخطّتها السرعة الصناعيّة.

عندما يتمّ جذب صناعات جديدة ذات خلفيّات متعدّدة إلى منطقة إيجابيّة، تتكاثر عندئذ الخدمات غير المتعلّقة بالأعمال القائمة. فسوف يتحتّم على المدارس أن تلبّي طلبات العلم واليد العاملة المثقّفة. وستُشيَّد المستشفيات والمعدّات لتستجيب لطلبات سكّان الإقليم الطبيّة. كما يجب ذكر تجّار السيّارات والمطاعم

والأسواق المركزيّة. باختصار، ما إن يتواجد الناس في المكان حتّى تُؤمّن جميع الخدمات التي يحتاجون إليها.

يتكرّر هذا الأمر في أماكن عديدة. ففي الصين، يصعب التعرّف إلى أقاليم كثيرة بعد أن تطوَّرت عمّا كانت عليه في السنوات الخمس أو العشر السابقة. فإلامَ ستؤول الحال في السنوات الخمس أو العشر القادمة؟

إذا نظرنا إلى داليان، لوجدنا مدينةً عامرةً وصاخبة. يمكنك أن تجد هناك كلّ ما يتوفّر في أيّة مدينة من العالم. فإنّ الخدمات تتوفّر في أوسع قطاعات جغرافيّة. ولا يحتاج مديرو الأعمال في داليان إلى استدعاء المهندسين المدنيّين للقيام بدراسات لتقييم البيئة أو غير ذلك، إذ يتوفر هناك المهندسون التقنيّون وخبراء كمبيوتر إلى جانب رسّامي الكاريكاتير وكلهم جاهزون لتقديم الخدمات. وتُعدّ داليان مدينةً كاملةً تماماً مثل باريس ولندن وطوكيو.

ولا بدّ من أن نسأل:"هل كانت داليان دائماً مدينةً كبيرةً؟". بالطبع لا. لكن تذكّروا أنّها قد تحوّلت إلى نموذج رئيسي مركزي من نماذج الاقتصاد العالمي، من هنا، لا تحتاج المنطقة إلى أن تكون مزدهرةً لتصبح ثريّةً.

صيف الهند

لم تقتصر هذه التحوّلات السريعة على الصين فقط. فإنّ الهند أيضاً أرض تباينات عظيمة. ويبدو مفهوم الوحدة على صعيد تنوّع مماثل إصطناعيّاً على كلّ مستوى جغرافي وسياسي. لقد توحّدت مدن الهند الرئيسيّة في ظلّ الإستعمار البريطاني. وعندما غادر البريطانيّون البلاد سنة 1947، تمّ إنشاء دستور فدرالي يقوم على مجموعة من الولايات. وبقيَت السلطة متمركزةً في الوسط، على الرغم من الظاهرة التي اعتُبرت ضروريّة لاستقرار الحياة السياسيّة الطويلة الأمد وسيطرة السياسيّين. وكرّس القادة الهنود أنفسهم للحدّ من وطأة الفقر. لكنّهم لم يقدّموا أيّة فكرة لتعزيز الغنى، من هنا ساهمت أنظمة غاندي ونهرو الاقتصاديّة في إعادة إنتشار الفقر. وفي التسعينات، وبفضل القادة العاقدي العزم كأندراه براديش وماهاراشترا، تمّ تطوير مناطق ازدهار من خلال استخدام طاقات شعوب الهند العديدة المثقّفة،

بالإضافة إلى خزّان المواهب التقنيّة المتواجدة في مدن كبنغالوري وحيدراباد وبيون. وما أن وُضعت أسس الإزدهار هذه في مراكز المدن المذكورة، حتّى جذبت سلسلة مـــن الخدمات الصناعيّة – العاديّة بالنسبة إلى البلدان الغربيّة والجديدة بالنسبة إلى الهـــند. وعُدّلـــت التنظيمات الحكوميّة لتسمح للمستهلكين الولوج إلى منتجات وخدمـــات مـــن حـــول العالم. وتوفّر الإزدهار من خلال الاتصالات لكنّ شبكة الإتّصال الهنديّة شكّلت كارثةً كبيرة وكانت مصدر قصص مرعبة كثيرة. وعوضاً عـــن انـــتظار نظام مواصلات لخطوط هنديّة ثابتة، تمّ إنشاء إتّصالات عبر القمر الصناعي مع جنوب الهند لتجنّب خدمات الاتصالات الوطنيّة مجتمعةً.

كانـــت التغيّرات التي طرأت على مدن هنديّة كحيدراباد شبيهةً بالمعجزات. وتجـــد اليوم في هذه المدن مراكز تجاريّة كبيرةً ومحلاّت تتوفّر فيها كلّ أنواع السلع بـــدءاً من التجهيزات الإلكترونيّة إلى الثياب الغربيّة. وليس غريباً أن ترى الناس في الشـــوارع يـــتكلّمون عبر الهواتف النقّالة (إذا ما استطاعوا أن يسمعوا وسط جلبة حركة السير). وما زال ازدحام السير خانقاً في المدن الهنديّة، غير أنّه تمّ منذ سنوات قلـــيلة، وضـــع إشـــارات الســـير التي تألّفت من قطع سيّارات كانت رائجةً في الخمســـينات وأوائل الستّينات (إلى جانب عربات صغيرة تجرّها العجول). وتعيق نماذج من السيّارات الحديثة (بالإضافة إلى الماعز) حركة المرور في الشوارع الهنديّة.

دخلـــت هذه الولايات الإقليميّة في الأعمال العالميّة إذ أنّها لا تكتفي بتطوير بـــرامج الكمبـــيوتر والأنظمة، بل إنّها تقود وظائف الأعمال التي تتمّ في الخارج بهـــدف تقلـــيص كلفة الإنتاج على حساب الشركات الأميركيّة والأوروبيّة. وقد أصبحت هذه الأقاليم جزءاً من الشركات العالميّة.

تُعتـــبر خبرة مناطق كحيدراباد ظاهرةً يتوجب على الأقاليم الهنديّة الأخرى مضـــاهاتها، ومنها غرب البنغال وكلكوتا التي كانت لوقت طويلٍ ميدان التجارة المناضـــلة. والمدهش أنّ الحكومة التي يسيطر عليها أحد أحزاب الهند الشيوعية هي التي كانت وراء كلّ هذه التحرّكات.

يمكن مراقبة ظاهرة الإكتفاء الذاتي في الجهة المقابلة من المحيط الهادىء، تحديداً في كاليفورنـــيا. وتُعـــدّ ســـان خوســـي اليوم مستقلّةً ومكتفيةً ذاتيّاً تماماً كسان

فرانسيسكو. كما إنّك لا تحتاج أن تذهب إلى سان فرانسيسكو لتحصل على كلّ الخدمـــات. كانـــت سان خوسي أرضاً خاوية في منتصف الستّينات، لا يسكنها إنســـان. هـــذا ما يتكلّم عنه عنوان أغنية ديون (Dion) *أتعرف الطريق المؤدّية إلى ســـان خوسي؟* وكان الناس بأغلبيّتهم يجهلونها. والآن، تجري رحلات يوميّة بين طوكـــيو وسان خوسي لدرجة أنّك قد تتساءل: "أتعرف الطريق المؤدّية إلى سان فرانسيسكو؟".

هل يساور شعب داليان أو سان خوسي أيّ قلق تجاه أمور غير ملموسة مثل "الهويّـــة"؟ هـــل يهتمّ المقيمون من أين يأتي طعامهم؟ فلنأخذ سنغافورة على سبيل المـــثال. إنّ مفاهيم القوميّة لا تقلقها. صحيحٌ أنّها تتمتّع بكلّ عناصر الأمّة بدءاً من العملـــة إلى العلم والنشيد الوطني وغير ذلك. لكنها لا تقلق من مسألة أنّ المزارعين المحلـــيّين لا ينـــتجون الطعام. كما لا تقلقها "كوابيس" الأمن الغذائي. فالمهم أن يكـــون الطعـــام المُستهلك من قبل السنغافوريّين منخفض السعر ومغذّياً. وتحصل الـــبلاد على الطعام من منتجي أقاليم أخرى. وتتمتّع سنغافورة برفاهيّة كونها دولةً إقليميّة ودولة قوميّة في آنٍ واحد. ولطالما كانت قادرة على وضع جدولها الخاصّ.

يمكـــن للإقليم المثالي أن يتحدّى الحدود السياسيّة. ففي التسعينات، أصبحت كاتالونـــيا في شمـــال شرق إسبانيا إقليماً اقتصاديّاً ناجحاً. واتّسعت منطقة النجاح لتشـــمل انتشاراً استفادت منه مناطق عديدة في جنوب غرب فرنسا كلانغدوك-روسيّون.

يجب ألاّ نحصر تفكيرنا على الصعيد الجغرافي السياسي. إذ بإمكان أيّ فرد أن ينشـــىء هويّته الخاصّة سواءً كان على صعيد الموقع أو ضمن قطاع الأعمال، تماماً كممثّل موهوب يحضّر جمهوره لأداء مميّز يفوق نطاق المسرح. ويستطيع هذا الفرد أن يســـاعد في جـــذب الأعمال من قطاعات لا تتعلّق بالعمل، وكأنّه يتمتّع بقوّة مغناطيســـية عظـــيمة. ويُعتبر ميكايل ديلّ مغناطيساً إنسانيّاً. فمنذ تأسيس شركة كومبيوتر ديل سنة 1984، قامت الشركة بإعادة صياغة كتيّبات القواعد، خصوصاً تلـــك المتعلّقة بالأمور اللوجستيّة. إلاّ أنّ تأثيرها على موقعها الأصلي في أوستين-تكســـاس كـــان هامّـــاً. فلم يقتصر الأمر على نمو عدد من مهندسي برامج عقل

الكمبيوتر والتكنولوجيا المعلوماتيّة، بل تعدّاها ليشمل موجةً كبيرةً من التدفّقات التكنولوجيّة البيولوجيّة، وكأنّ أوستين قد انتقلت من كونها عنقود (مجموعة طرفيّات موصّلة بمعدّات واحدة بدائرة مختلفة لكلّ طرفيّة) تكنولوجيا معلوماتيّة لتصبح دولة إقليميّة.

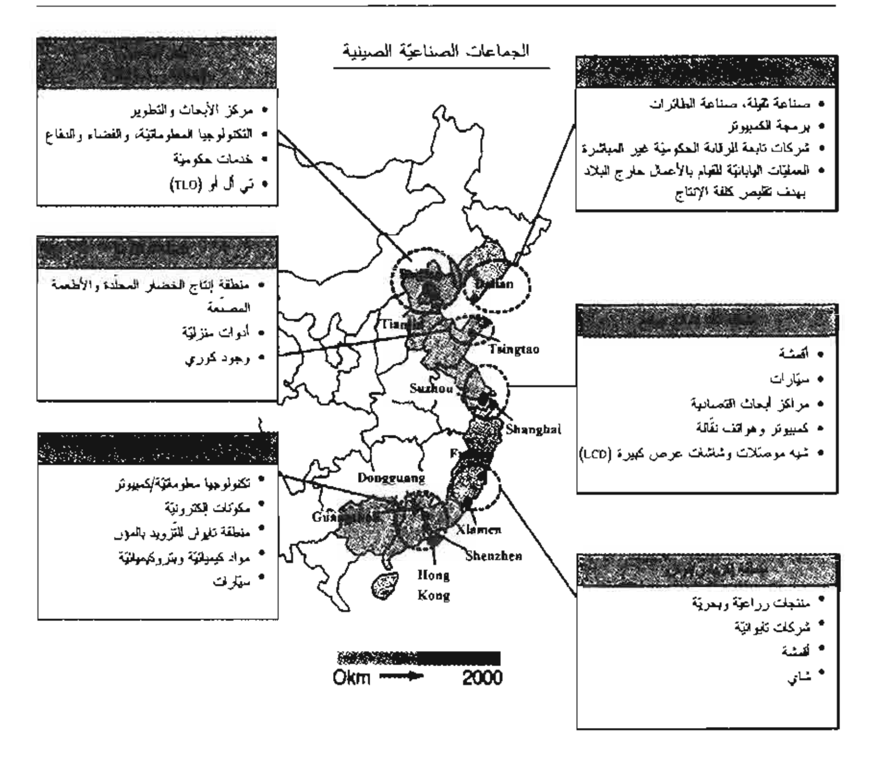
الإنجراف في الصين

لاقت ظاهرة الدولة الإقليميّة نجاحاً هائلاً في الصين (أنظر عرض 4.3). ففي الثمانينات، افتتحت الحكومة الصينيّة مناطق اقتصاد مميّزة هدفت إلى جذب الإستثمارات الأجنبيّة المباشرة. كانت شنزن، المواجهة لهونغ كونغ إحدى المناطق الأكثر نجاحاً. فهي لم تجذب إستثمارات من هونغ كونغ فقط بل من حول العالم أيضاً. وغضب عددٌ من القادة المحليّين من تدخّلات موظّفي الحكومة المستمركزين في بكين في اتّخاذ القرارات اليوميّة. كما شعروا أنّ الإزدهار الذي يختبرونه ليس سوى جزءاً صغيراً ممّا يمكن التوصّل إليه عبر التورّط مع اقتصاد العالم وممثّليه الأساسيّين.

كان التجاوب مع بكين حذراً إذ لا أحد يرغب في الإنجراف بعيداً. فإذا منحوا بالنهاية مقاطعة غوانغ دونغ حريّةً اقتصاديّة أكبر، فقد تتحوّل المسألة إلى المطالبة بالحرّيّة على جميع الأصعدة. لقد وصل صدى اتّصالات شينزن إلى مدن أخرى، وخصوصاً تلك التي اعتُبِرت مناطق اقتصاديّةً مميّزةً؟ كيف وافقت الحكومة التي تكفّلت برعاية المناطق المحيطة وجعلها متساويةً على ازدهار بعض المدن في حين رزحت مناطق قريبة أخرى مثل مقاطعة غيتزو تحت وطأة الفقر؟

ما زالت جمهوريّة الصين شيوعيّةً (ولو بيانيّاً فقط)، وشكّلت الديمقراطيّة المركزيّة إحدى عقائدها الحكوميّة. فاحتدمت النقاشات في التسعينات ضمن صفوف الحزب الشيوعي بين مُصلحين ومُحافظين فدراليّين ومركزيّين.

وفي أواخر التسعينات، ظهرت رؤية جديدة. فبقيت الصين نظريّاً دولةً شيوعيّةً مركزيّةً. أمّا في الواقع، فسُمح لقادة المقاطعات التصرّف على هواهم طالما لا تترافق هذه المسألة مع عروض فاضحة للثراء الذاتي.



مصدر: مؤسسة بي بي تي للأبحاث

عرض 4.3 ولايات تشونغوا المتّحدة

ووصـــل الدخـــل الفـــردي للمقيمين في مناطق مثل داليان وزيجيانغ وبكين وشـــانغهاي إلى 5,000 دولار في الســـنة. ومـــن الممكن أن يكون قد تعدّى هذا المستوى في غانغزو. كما شكّلت هذه المسألة قفزةً كبيرةً في غضون أقلّ من عقد. وشُـــبّهت بأرقام المناطق الأخرى داخل الدولة والتي تراوحت بين 2,000 و1,000 دولار (أو حـــتّى أقـــلّ). وتوجّـــه عدد كبير من المقيمين في المناطق الفقيرة شرقاً ليشـــاركوا في ازدهار الولايات الإقليميّة الصينيّة. وأعلنت الحكومة الصينيّة مؤخّراً قيامها بمبادرات لتقليص فروقات الدخل بين سكّان المدن والريف.

يُـــتوقّع الـــيوم أن يفوق عدد المهاجرين الذين يعملون في الصين المئة مليون. واســـتقرّ عـــددٌ كبيرٌ منهم في الأقاليم المزدهرة. وهكذا صاروا يرسلون جزءاً من

رواتـــبهم إلى ذويهم في المناطق الفقيرة، ممّا سمح بانتقال الأموال بين المناطق الثريّة والفقـــيرة. غير أنّ هذه الأخيرة تمكّنت من المشاركة في نجاح المناطق الثريّة. ويمكن استعمال هذا المال للإستثمار في مجال الآلات، ممّا يحسّن من وضع الإنتاجيّة الريفيّة ويفعّـــلها. كمـــا أنّه قد يطال توفير العلم للأعضاء الشباب ضمن العائلة الكبيرة. ويســـتطيع العمّـــال المهاجرون الذين قرّروا مؤخّراً العودة إلى أرضهم الأمّ إدخال مهارات قيّمة جديدة، خصوصاً إذا كانوا يعملون في قطاعات الخدمات والبناء.

يشكّل استقطاب الثراء للشعوب نوعاً من القلق. ففي شبه جزيرة شاندونغ، إحـــدى أقالـــيم الصـــين الأكثر ثراءاً، حصلت مواجهات بين السكّان الأصليّين والقـــادمين الجـــدد، وخصوصاً بين جماعة هان الصينيّة العرقيّة ومهاجرين آتين من الغرب كشعوب الهوي التركية الأصل. ويشكّل هذا التوتّر جزءاً من مشاكل المدن الفقـــيرة المتّجهة نحو الإزدهار. وتصديقاً على هذا الأمر، ما علينا سوى أن نتذكّرَ كـــيف قاد تدفّق المهاجرين الأيرلنديّين نحو المناطق الصناعيّة في شرق بريطانيا إلى احتجاجات ضدّهم.

ويترافق النموّ الاقتصادي السريع مع ظاهرة سلبيّة كالتشرّد والتلوّث.

ترتكـــز قـــوّة طلب الاقتصاد الصيني حاليّاً على إدارة الأعمال في أقاليم ثريّة (أنظـــر عرض 4.4). فإنّ هذه الأعمال لا تشكّل مصدر قوّة للاقتصاد الصيني فقط بـــل للاقتصاد العالمي أيضاً. ونستطيع أن نرى أهميّة التجارة مع الصين بالنسبة إلى كـــلّ الأقاليم الأساسيّة في العالم (أنظر عرض 4.5). ولا تقتصر هذه المسألة على الصين فقط بل إنّها تشمل العالم بأسره.

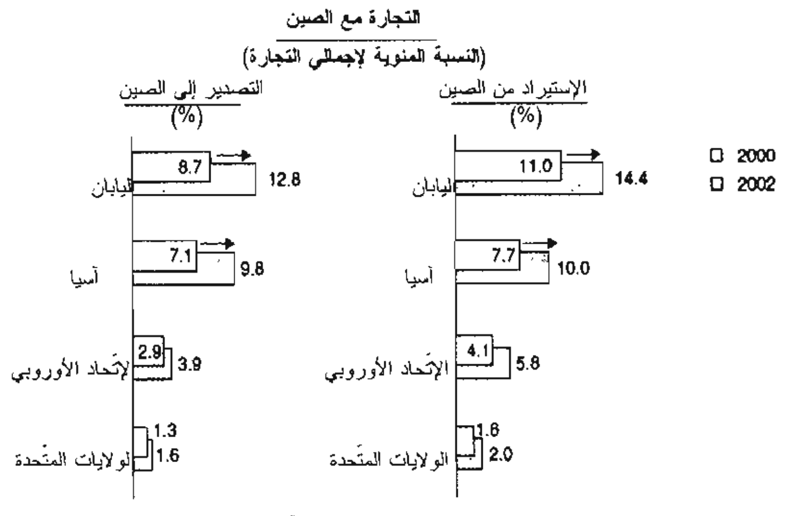
إذا ألقيـــنا نظرةً إلى الأقاليم الصينيّة الكبيرة باعتبارها ولايات إقليميّة، فإنّ 9 "دول" آسيويّة من أصل 15 تعود إلى الصين أو تشونغوا (أنظر عرض 4.3 و4.4). مـــع ذلك، فإذا حاولنا تفسير كلمة "تشونغوا" حرفيّاً نجد أنها تعني مراكز الكون المزدهرة، علينا أن نضمّ تايوان وهونغ كونغ إلى اللائحة ولربّما أضفنا سنغافورة إذ إنّ 70% مـــن شعبها هم من أصل صينيّ. هذا يعني أنّ 12 من أصل أوّل 15 دولة آسيويّة ما عدا اليابان هي صينيّة. فلطالما كانت الصين تتمتّع بقوّة سياسيّة ويحق لها اليوم أن تشعر بحجم قوّتها الاقتصاديّة في كلّ أنحاء آسيا.

تُصنّف 9 دول صينيّة من بين دول آسيا الخمسة عشر الأولى.

إجمالي الناتج المحلّي (2003، بليون دولار أميركي)		إجمالي الناتج المحلّي للفرد الواحد (2003، 1000 دولار أميركي)		السكّان (2003، مليون)	
هونغ كونغ	23.0	كوريا	605	إندونيسيا	206
سنغافورة	21.5	دلتا يانغتسي	335	دلتا يانغتسي	138
تايوان	12.6	تايوان	286	ولايات ني الثلاث	107
كوريا	12.5	إندونيسيا	208	منطقة بكين	92
ماليزيا	4.1	دلتا تزو جيانغ	161	شاندونغ	91
دلتا يانغتسي	3.3	هونغ كونغ	159	دلتا تزو جيانغ	80
منطقة بكين	2.7	منطقة بكين	157	الفيليبين	77
تايلندا	2.2	ولايات ني الثلاث	155	فييتنام	76
دلتا تزو جيانغ	2.0	شاندونغ	149	تايلند	61
منطقة فودجيان	1.8	تايلند	143	كوريا	46
شاندونغ	1.6	ماليزيا	103	منطقة فودجيان	35
ولايات ني الثلاث	1.4	سنغافورة	91	ماليزيا	23
الفيليبين	1.0	الفيليبين	79	تايوان	22
إندونيسيا	1.0	منطقة فودجيان	63	هونغ كونغ	6
فييتنام	0.5	فييتنام	37	سنغافورة	4

مصدر: الإحصاءات الصينيّة التّجريديّة، الأمم المتّحدة

عرض 4.4 مقارنة 9 دول إقليميّة صينيّة مع أمم آسيويّة أخرى.



مصدر: الإحصائيّات التجاريّة العالميّة لعام 2003. (منظّمة التجارة العالميّة)

عرض 4.5 التجارة مع الصين

الأقاليم لا تنشأ جميعها بتساوٍ

تشكّل الدولة الإقليميّة (حيثما كانت) محرّك الاقتصاد العالمي. لكن، وإن كان نجــاح اللامركــزيّة الاقتصاديّة جليّاً للعالم بأسره ويمكن رؤيته على طول الساحل الشــرقي للصّين، غير أنّ عراقيل الدول القوميّة الناتجة عن أقاليم أخرى تحول دون تثبيت هذا الإزدهار.

اتّخــذت مكوّنــات الدولــة الفدراليّة، وإن شكليّاً، مركزاً أفضل في الدول الإقليميّة. فهي تتمتّع بفوائد البنية التحتيّة. وتعتبر الماليّة والضريبة من بين القوى التي تحوّل الدولة إلى كيانٍ فدرالي حقيقي.

كمــا تــتواجد مجموعة كبيرة من السياسيّين والمدراء وصانعي القرار تخضع أفكارهم لمفهوم الإقليم وليس الدولة القوميّة. ففي الولايات المتّحدة، يحتلّ الحاكم المنتَخَب منصب رئيس الحكومة التنفيذي. وهو (أو هي) يلعب دوراً فعّالاً في تعزيز موقعه لجذب الإستثمار. ويتمّ هذا الأمر مباشرةً، متجاهلاً المركز في واشنطن. ومن الأمــور الســاخرة إنّما الحسّاسة أنّ هذا الحاكم غالباً ما يصبح رئيساً للجمهوريّة على غرار جيمي كارتر في جورجيا وبيل كلينتون في أركانساس ورونالد ريغن في كاليفورنيا وجورج بوش في تكساس.

بقيــت الولايــات المــتّحدة فعلاً أمّةً فدراليّة لأكثر من قرنَين. وعلى الرغم من التشــنّجات المســتمرّة بــين الحكومــة المركزية والفدراليّة، فإنّهما تُعتَبَران مُتمّمتَين ومركزيّــتَين بالنســبة إلى الثقافة السياسيّة. لقد نشأت الولايات المتّحدة على المسرح الــتاريخي كدولة فدراليّة – غير أنّها لم تبقَ على هذه الحال مع مرور الوقت. وغالباً ما نسمع الناس يتحدّثون عن الثورة الأميركيّة التي قامت سنة 1776. لكن، وإن شجّعتها رغــبة الأميركيّين جميعاً لكسب الحريّة، غير أنّها سُنَّت على مستويات كثيرة من قبل الــدول المُنفردة. وما إن حصلت الشعوب على حريّتها، حتّى قررت أن تتوحّد، وقد استطاعوا التاكيد على أنّهم لم يستبدلوا حكم الطغيان بحكمٍ مشابهٍ آخر.

مفاجأة الصين

من المفاجىء (ولكن المُحَبِّب) أنّ على جمهوريّة الصين الشعبيّة أن تصبحَ رائدةً في هــذا المجــال. وإن كانت هذه الجمهوريّة قد منحت الحريّة لبعض المناطق تحت

شـــعار "الأقاليم المستقلّة"، إلاّ أنّ سكّان هذه المناطق قد عرفوا أنّ استقلالهم كان شـــكليّاً فقط. لقد ورثوا عن الحكّام الصينيّين القدامى مفهوم جعل البلاد بأسرها تحت حكمٍ واحد. وتمّ تحديث هذا المفهوم من خلال قراءة أعمال لينين وماو.

يعـــود اندفـــاع الاقتصاد الصيني إلى إصلاحات العام 1998 عندما أصبح زو رونغجـــي رئيســـاً للـــوزراء. وبعدما أقلقته الشركات غير الفعّالة والتابعة للرقابة الحكومـــيّة غـــير المباشـــرة، أعلن زو عن تركها تغرق وأصرّ على عدم قيام بكين بمساعدتها. وحرّكت هذه المسألة مسؤوليّة الشركات في الأقاليم إذ سيؤدي فشلها إلى خســـائر كـــبيرة. لـــذا، ومن دون إعلان الأمر، قام زو بحدّ السيطرة المركزيّة وإطـــلاق اللامركزيّة. عندها، تسارعت المدن والمقاطعات للحصول على المساعدة من دول العالم الأخرى، مندفعةً إلى الإستثمار الأجنبي المباشر.

مؤخّـــراً، تحوّلت الإدارة اليوميّة إلى فعاليّة تعزّز ازدهار الأقاليم، والتي ما زال عـــددٌ كـــبيرٌ منها يحمل في طيّاته مظاهر الحاضرة القديمة الريفيّة ويضمّ حوالى 5 ملايين نسمة (أو أكثر).

إنّ ما جرى مؤخّراً في غوانغزو أو داليان هو إختبار جديد. صحيحٌ أنّ المركز يتحكّم بوحدة البلاد لكنه يسمح باستقلال الاقتصاد. ويساورنا الشكّ إذا ما كان المركـــز في بكـــين سيســـمح بـــأن يترافق هذا الإستقلال الاقتصادي مع طلبات بالإستقلال السياسي.

الأقاليم الصغيرة

هـــل تشـــكّل الدول الإقليميّة المظهر الأخير من الصفات الجغرافيّة للاقتصاد العالمي؟ هل من المعقول رؤية نشاط اقتصاديٌّ مفيد على المستوى الاقتصادي دون الذرّي كما جرى مع بور وهايزنبرغ؟

مـــنذ أن وُجـــدت المجموعات الصناعيّة في العالم. ظَهَرَ اختلافها عن الدول الإقليميّة واتّخذ عدداً من الأشكال، غير أنّ الشكل الوحيد الذي دام على مستوى العقـــل الإنســـاني هو غابة المداخن السوداء والدّخان السام المتصاعد في السماء. وتكـــثر في شـــينيانغ ومقاطعة لياونينغ "مداخن" الصناعات والتي تديرها شركات

قديمة غير فعّالة تملكها الدولة. وهي غالباً ما تختصّ بصناعات ثقيلة كمعامل الحديد وأعمـــال الفولاذ وتصنيع الأدوات والآلات. وفي ذروة حكم ماو، كانت التماثيل الصناعيّة رائجةً في علم جمال الواقعيّة الإشتراكيّة. أمّا اليوم فإذا بها تصبح، وبطريقة ســـريعة، حزام صدئ بالنسبة إلى الصين. فهذه هي باختصار المجموعات الصناعيّة القديمـــة الطراز. تقوم حوالى 3000 شركة في أقاليم أخرى من الصين كشونغشان في مقاطعـــة غواندونغ بصناعة الأضواء المثبّتة في المنازل والمصابيح ومواد تتعلّق بهذا المجـــال. وتُعتبر هذه الصناعة سلسلة من الصناعات بحدّ ذاته. كما وأنّها حصريّة إذ يصـــعب عـــلى شركات مماثلة تابعة لقطاعات أخرى أن تفتتح محال مشابهة لها في البلاد. فإنّ المجموعات التقليديّة هي ظاهرة أحاديّة البُعد.

لا يجـــب اعتـــبار مثل هذه المجموعات كظاهرةً سلبيّةً ضمن نطاق الاقتصاد العـــالمي إذ يتوقف ذلك على طبيعة الأعمال من خلال هذه السلسلة. ففي منطقة بـــيرل ريفـــر دلتا الصينيّة (Pearl River Delta)، يتواجد حوالى 50,000 مزوّد مكوّنـــات إلكترونيّة. وتُعتبر هذه السلسلة منطقةً خلفيّةً صناعيّة جيّدةً بالنسبة إلى مصـــنّعي ســـلع كـــآلات نســـخ الأوراق ومســـجّلات الأشرطة والإسطوانات والكمبيوترات والتلفزيونات والآلات الطابعة. وتُشكّل هذه السلسلة منطقة خلفيّة صناعيّة خصبة غير حصريّة أو أحاديّة البعد. وهي شبيهة بمغناطيس يجذب صناعات متباينة تحتاج إلى المكوّنات الموجودة في هذه المنطقة. واليوم، تُعتبر منطقة بيرل ريفر دلتا بأسرها موقعاً مثاليّاً يمكن مقارنته بمنطقة شانغهاي العظيمة حيث تتمّ، وبوقتٍ قصير، معاملات الإستفادة من إدارة سلسلة التزويد بالمكوّنات الضروريّة.

لقـــد ذكـــرتُ ســـابقاً أنّ التنوّع الناتج عن دورة أعمال إيجابيّة يشكّل أحد عناصر الدولة الإقليميّة. فيصبح الاقتصاد متعدّد الأبعاد. ولا يشبه هذا الأمر الإقليم الذي يجذب صناعة النسيج فقط بل تنجذب صناعات نسيج أخرى إلى هذا الإقليم وكأنّه حجر مغناطيس. وهذا ما يخلق اقتصاداً متعدّد الأبعاد.

لقد شهدت أوروبا أيضاً نشأة سلسلاتها الصناعيّة. وهي لا تزال قائمة ولكن على قياسٍ أصغر وأكثر تخصّصاً، وأكثر تعقيداً.

وتجـــد في شمـــال إيطالـــيا، تحديداً في مقاطعة إيميليا – رومانيا جنوب نهر بو

(River Po) سلسلة من السلاسل. فتضمّ مدينة مودينا (Modena) سلسلة منتجي السيّارات السريعة. كما تضمّ المراكز الرئيسيّة لصانعي سيّارات اللامبورغيني (Lamborghini) والمازيراتي (Maserati)، في حين يشكّل جوار مارانيلّو (Maranello) موطن أعمال جماعة الفيرّاري (Ferrari). أمّا بارما، فتضمّ سلسلة من أشهر منتجي الأجبان. ويتواجد في مدينة كاربي المجاورة سلسلة مصنّعي الملابس المحبوكة بالصنّارة. وتتمتّع كاربي بنسبة مرتفعة من الشركات المحلّيّة: مشروع تجاري خاصّ لكلّ 12 فرداً من سكّانها. وتتعلّق معظم المشاريع التجاريّة في مدينة كاربي التي تضمّ أقلّ من 60,000 نسمة بالملابس المحبوكة بالصنّارة. ويقدّم كلّ مشروع عملاً لما لا يقلّ عن 15 موظّفاً، غير أنّ هذه المشاريع مجتمعةً تشكّل محجّةً بالنسبة إلى صانعي الملابس المحبوكة ويتدفّق إليها مشترون ومصنّعون من جميع أنحاء العالم للحصول على أحدث موضة. أمّا مقاطعة بولونيا الرئيسيّة، فتضمّ سلسلة صناعات الرزم.

تتخصّص حوالى 1,500 مدينة إيطاليّة ربّما في قطاعٍ واحد وفي تصنيع منتوجٍ واحد. وتمثّل كلّ مدينة سلسلة خاصة تشكّل مركز إنتاج عالمي لمادّة ما. وكما أنّ كاربي مشهورةٌ في تقديم موضة رفيعة، تشتهر ساسّوولو (Sassuolo) كذلك في صناعة القرميد. وكونها أمّة اقتصاديّةً، قد تمرّ إيطاليا في أوقات عصيبة لكن هذه الأقاليم والمناطق الريفيّة، بالإضافة إلى سلاسلها المرفقة، تستطيع أن تؤمّن عنصراً ديناميكيّاً ضمن الدولة الإقليميّة. ومن الممكن أن تواجه إيطاليا بعض الصعاب على الصعيد الوطني، في حين تنعم مقاطعة إميليا-رومانيا بحالة جيّدة. وتشكّل المناطق كمودينا وكاربي أقاليم صغيرة إذ أنّهما تعملان مع روما ودول العالم الأخرى في آنٍ معاً.

تتنافس هذه الأقاليم الصغيرة بقوّة وإن كان هذا الأمر يتعارض مرّةً جديدةً مع عدم دخول إيطاليا في المنافسات. أمّا النظام الضرائبي الإيطالي فيشجّع الشركات الصغيرة، لدرجة تنعدم فيها نسبة الضرائب بالنسبة إلى الشركات الصغيرة التي تدير أعمال بسيطة والتي يقلّ عدد موظّفيها عن 15. والحقيقة أنّ جميع الشركات تودّ أن يبقى عدد موظّفيها حوالى 15. وتعمل السلاسل الفائقة الإختصاص على تطوير عمليّة تصنيع منتوجٍ ما كمشبكات الأحزمة والحقائب أو

الأحذيـــة الراقية أو منتجات الحرير. وتُعتبر إيطاليا بيئةً مناسبةً لهذه المنتجات وقد تمكّـــن المنتجون الإيطاليّون من تحقيق هدفهم في السيطرة العالميّة على صعيد عرض هذه المنتجات المرتفعة الجودة ذات الأسعار غير المرنة.

تُعتـــبر القدرة على الإزدهار في ظلّ الاقتصاد العالمي إحدى المظاهر المذهلة لهذه الإنتاجيّة المناسبة التابعة للإقليم الإيطالي الصغير المرتكز على السلاسل. فهي تستطيع أن تنجو على الرغم من تحدّي الصين الذي يفرض أسعار كلفة منخفضة. بمعنًى آخر، فإنّ إيطالـــيا لا تتكـــبّد عناء الدّخول في منافسة مع الصين، إذ ستكون النتيجة قراراً متّخذاً ســـلفاً. أمّا على الصعيد العالمي، فإنّ الطلب على منتجات الرفاهة هذه مرتفعٌ جدّاً إذ تجتمع مقاييس الإنتاج العالية مع أسعار مرتفعة لتقدّم منتوجاً يرغبه الناس. فلا يتمّ مثلاً شـــراء حقائـــب اليد التابعة لماركات مثل غوتشي (Gucci) وفيرساتشي (Versace) وبـــرادا (Prada) لأنّ ســـعرها أرخـــص من غيرها بل لأنّها ماركات ذائعة الصيت وموثوقـــة. ويتطلّـــب النجاح في بيئة الأسواق تطوّر الماركة وتقدّمها. ويقدّم المنتجون الإيطالـــيّون سوقاً من المستهلكين البارزين – بحيث تفوز الماركات الفرنسيّة بالإستعانة بالمنتجين الإيطاليّين لتصنيع الملابس والحقائب والأحذية.

لا تســـتطيع أيّـــة ماركـــة أن تحقّـــق النجاح إذا كانت تعمل على حسابها الشخصـــي. لقـــد أخطـــأ مـــدراء بعـــض الماركات في القديم مثل بيار كاردين (Pierre Cardin) إذ اعـــتقدوا أنّ قيمة الماركة يكمن في اسمها التجاري فقط. فما أن تحصـــل الشركة على إسمٍ يشهرها حتّى تتكاسل وتستخفّ بولائها. فلا حاجة بعدهـــا إلى تغذية الماركة من خلال تصاميم وابتكارات جديدة. ونتيجة لهذا كلّه، تتعرض الماركة إلى الخسارة وتفقد مبرر وجودها. وغالباً ما كان يتم "بيع" الماركة مـــن دون تميـــيز، ممّا سمح للآخرين بإنتاج سلع مستخدمين إسم الماركة نفسها – وهـــي طريقة أكيدة تسرّع زوال الماركة التجاريّة وموتها. ويمكنك أن تجد اليوم في كـــلّ أنحـــاء الصين قمصان ومحارم وسراويل تحمل ماركة بيار كاردين. فعند هذا المستوى، لا تشكّل الماركة سوى اسماً للبضاعة.

المرونة

يجـــب أن تكون المرونة إحدى ميزات نجاح أيّ إقليم أو دولة إقليميّة محتملة.

وقواعـــد المسارح وغيرها – وذلك عندما تحدّى المصنّعون الآسيويّون ذوي الكلفة المنخفضة صناعة سكاكين المائدة.

لم يعـــد الإيطاليّون بحاجة إلى الوقوف في وجه بابا روما أو الإمبراطور أو الأطبّاء أو غيرهـــم، بـــل في وجه قوى الإنتاج المنخفض الكلفة كالصين وتايوان. فأصبحت إيطالـــيا مجموعة من المناطق الصغيرة يستطيع كلّ منها أن يعيش في ظلّ الاقتصاد العالمي من خلال التخصّص والمحافظة على السعر المرتفع وصناعة مواد لا يكون الطلب عليها مرناً. وبهذه الطريقة، استطاعت إيطاليا أن تتجنّب الدّخول في منافسة مع الصين.

غـــير أنّ إيطالـــيا لم تسعَ إلى الإختباء من رياح الاقتصاد العاتية وراء أسوار مدنها. قد يُعتبر هذا الأمر حصريّاً لكنّ ذلك أدّى إلى جعل إيطاليا لاعباً نشيطاً على صـــعيد الاقتصاد العالمي اللامحدود. وكما ذكرتُ سابقاً، يتمّ إنتاج عدد كبير من السلع الفرنسيّة العالية الجودة في إيطاليا إذ تُصنّع الملابس المحبوكة بالصنّارة مثلاً في كاربي والحرير في كومو والأحذية في بيلاّجيو. وحديثاً، لقد انتقلت التصنيعات إلى الشرق وتحديداً إلى تركيا ورومانيا.

قـــد تكون هذه الصناعات متخصّصة لكنّها غير منعزلة. فإنّ صناعة الملابس المحـــبوكة القائمـــة في كـــاربي تتّصـــل بالأزياء العالميّة الناشئة من ميلانو وباريس ونيويورك لتنتشر في العالم بأسره. ومن خلال التخصّص، تمكّنت هذه الصناعة من اختـــبار مفهوم العولمة وإن على طريقتها الخاصّة. فإنّ العاملين في المصانع الإيطاليّة يتّصـــلون مـــع العـــالم الخارجي بطريقةٍ غير مباشرة. ويستطيع مصمّم الأزياء في نـــيويورك أو طوكيو أن يستفيد من التقنيات الحديثة الإيطاليّة على صعيد صناعة الملابـــس الأنـــيقة ليدخلها ضمن مجموعته الشخصيّة. وهكذا تُعتبر صناعة الأزياء قطاعـــاً مبنيّاً على القدرات الفرديّة الضروريّة والتي شرّعها الزمن. وعلى الرغم من كون هذه القدرات ضيّقة إلاّ أنّها عميقة.

للحجم والقياس أهميّتهما ولكن ليس على الطريقة التقليديّة

تُعتـــبر قدرتـــك على منافسة الأقاليم الكبيرة لتستمرّ في ظلّ الاقتصاد العالمي ولـــتجذب بالتالي رأس المال العالمي ترياقاً مثيراً بالنسبة إلى النظريّة العامّة. ولكن،

يبدو أنّ المناطق الإيطاليّة قد قامت بالعكس. فلقد استمرّت وازدهرت على حسابها الخاص من خلال جعل دول العالم الأخرى تستهلك منتوجاتها. كما أنّها لا تحتاج إلى التنقّل إذ أنّ الدول الأخرى تأتي إليها لشراء المنتوجات.

تلقـي هذه المسألة الضوء على وجه آخر من وجوه الاقتصاد العالمي وهو أنّه يـتمّ نسيان الشركات الهالكة. ويمكن أنّ تُعرض السلع في مدن كميلانو وباريس ولـندن ونيويورك وطوكيو بطريقة فاتنة، غير أنّها لا تبقى في قمّة الأعمال إذا لم يتمتّع مصمّمو ومدراء الصناعة العالميّة بإدراكٍ عميق ومعرفةٍ متينة بسلسلة مزوّدي هذه السلع.

وتقـدّم مـنطقة إميليا-رومانيا أيضاً خطّةً بديلةً. وهي تقوم بأعمال أفضل خلال إنتاجيّة وخدمات عميقة وضيّقة. قد يُعتبر هذا الأمر نوعاً من الإنسحاب من مـيدان المنافسة على الصعيد العالمي، إلاّ أنّه يتضمّن إنسحاباً إنتهازيّاً بهدف البحث عن مواقع قتال أفضل. أمّا مسرح المنافسة فلا يزال على حاله.

مـثلّ هـذه المقاربة لا تناسب شركات تدخل في منافسة قويّة مع اللاعبين العالمـيّين ومنها إيفريا (Ivrea) التابعة لأوليفيتّي (Olivetti) أو تورينو (Torino) التابعة لفيات (Fiat). فلا وجود لأيّ ملاذ في ما يختصّ بالإلكترونيّات والسيّارات في ظلّ الإبقاء على آلاف العاملين.

الأمثلة على المناطق الناجحة والإيطاليّة الطراز محدودةٌ. وعند استعراض عدد كبير مـنها، نرى أنه لم يتمّ سوى اختيار مناطق قليلة لتحتفل بالنجاح الكبير. وبالنسبة إلى الـبعض، قد يشكّل التخصّص خطّةً حذرةً. وتضمّ أوروبا أمثلةً أخرى منها شيفيلد (Sheffield) وسـولينغين (Solingen) وهمـا تختصّـان في صناعة آنيّة المائدة الفضيّة. ويمكنـنا أيضـاً أن نذكـر صـناعة الأواني الزجاجيّة القائمة في الجمهوريّة التشيكيّة (والمعـروفة بكـؤوس البوهيميا)، بالإضافة إلى الشركة الإيرلنديّة لكؤوس واترفورد (Ireland's Waterford Glass) الـتي تديـن في نجاحهـا المستمر لامتلاكها ماركتها الـتجاريّة المعروفة. لقد قاد التاريخ القديم إلى التخصّص. فكانت تقوم خبرة العمل في مجال صناعة المعدن والحرف على مرّ أجيال أو حتّى قرون. ولا يستطيع الإقليم الصغير أن يقرّر يوماً ما أن يتخصّص في صناعة أفضل الأزرار المعدنيّة لطرف كمّ القميص (أو

أيّ منتوج آخر)، إن لم يكن يملك أيّ خبرة سابقة في المجال. ويقوم الإختبار الحاسم. على رغبة المستهلكين حول العالم في دفع أسعار مرتفعة مقابل سلع فاخرة. وفي المقابل، يتطلّب هذا الأمر حاجة الأقاليم المنتجة إلى اتّصال مباشر مع المستهلكين.

وقد بدأت شركات أخرى من الصفر وسرعان ما كسبت احتراماً عالميّاً فاق احترام السوق الداخلية. وتضمّ هذه الشركات شركةً إسبانيّة سبق أن ذكرها وهي إنديتكس، بالإضافة إلى ماركات مثل زارا (Zara) وماسّيمو دوتّي (Massimo Dutti) وسترادیفاریوس (Stradevarius) وبول أند بير (Paul and Bear) وأويشو (Oysho). تتركّز هذه الشركة في لاكورونا، شمال غرب إسبانيا، حيث تقوم بالأعمال الفوريّة، كما وأنّها تملك 3,000 محلاً تجارياً حول العالم.

الأقاليم تحقق تقديراً تستحقه

لقد اعترف العالم بأسره بالحلول الاقتصادية للدول الإقليميّة ونجاحها. وتكون الإستجابة أحياناً سلبيّةً، تعكسها محاولات المركز السياسي الهادف إلى إخمادها. غير أنّ هذه التحرّكات باءت بالفشل، وكانت شبيهةً بالملك الإنكليزي في القرون الوسطى كانوت الذي أمر أمواج البحر بالتراجع.

سجّل الإحصائيّون الاقتصاديّون أهميّة الدول الإقليميّة المتزايدة. فقد بدأ معهد تطوّر الإدارة مثلاً في سويسرا بضمّ الأقاليم والدول القوميّة إلى لائحة المنافسة العالميّة. وعمدت الوحدات على أن تعكس حدود الإقليم والمقاطعة. ومن الأقاليم التي برزت على لائحة المنافسة: ماهاراشترا في الهند، وساو باولو في البرازيل، ومقاطعة زيجيانغ في الصين، وإيميليا-رومانيا في إيطاليا. وفي الدول التي ترتفع فيها نسبة السكّان، فقد كانت مراكز الإزدهار أقلّ حجماً من الولاية أو الإقليم. هكذا هي الحال في داليان التي لا تتعدّى حجم البلدة. أمّا مسألة إدخال المعطيات إلى هذه المناطق باعتبارها أقاليم وليس دولاً قوميّة قديمة فقد كانت هامّةً جدّاً.

يمكن لتعزيز قوّة الإقليم وتأثيره أن يكوّنا نوعاً من الإشكاليّة على المدى القصير، إذ أنّ التحدّيات متعدّدة وتتراوح بين كونها عمليّةً، سياسيّةً ونفسيّةً. ولكن يمكن حلّها جميعاً. فعلى المستوى السياسي، قد يخلق نوعاً من المقاومة الجامدة على

مستوى اتّخاذ القرارات الحكوميّة القوميّة أو المركزيّة بهدف تحويل قوّة القرارات اليوميّة إلى الأقاليم. وتستطيع الدول الصغيرة، مثل سنغافورة والدنمارك وفنلندا والسويد، والتي تتراوح نسبة سكّانها بين 3 و10 مليون نسمة، أن تحدث تغيّرات جذريّة ونظاميّة بسرعة نسبيّة. فهي لا تعاني من المشاكل التي تواجهها الدول الكبيرة، ولا يحتاج المركز إلى التنسيق بين الأقاليم والمصالح المتضاربة. ومع ذلك، كان الإحتكاك بين الوسط والخارج واضحاً خلال السنوات الماضية في بلدان مثل الدنمارك والجمهوريّة الإيرلنديّة.

لا بدّ من التنازل عن اتّخاذ القرارات، خصوصاً في مناطق السياسة الاقتصاديّة والتجاريّة، إذا ما اضطرّت الأقاليم إلى استعمال القوّة. فإنّ القادة على المستوى القومي غير متحمّسين أو قادرين على اتّخاذ إجراءات فعّالة لمواجهة الاقتصاد العالمي. وهم يقومون بأعمال عديدة تفوق قدراتهم، ولا يمكنهم الإستجابة إلى الزبائن الاقتصاديّين.

ما إن يبدو أنّ الإقليم يسير على طريق النجاح حتّى يحسده الوسط والمناطق المحيطة. ويتجلّى هذا الحسد في محاولات مشاكسة تأتي على شكل من سياسات عدم الإنصاف أو الوحدة الوطنيّة، وتهدف إلى تخريب نجاح الإقليم.

وقد يسعى الوسط أيضاً إلى كبح الإستقلال المحلّي وكأنّه يذكّر الإقليم بأنّه ما زال هو المسؤول، مانعاً إيّاه من تخطّي حدوده. فخلال السنوات الأربعين الماضية، بذلت الحكومة الإيطاليّة كلّ جهدها لتحلّ مشاكلها. وما يدعو إلى السخرية أنّ الأقاليم الصغيرة والماركات العالية الجودة حقّقت الإزدهار من دون مساعدة الحكومة أو تدخّلها. ولا تُعتبر إيطاليا إستثناءاً بل قاعدةً لجهود الحكومات الأميركيّة والفرنسيّة واليابانيّة وغيرها في "تقديم النجدة للوظائف والصناعة".

إذا كانت البنية السياسيّة للدولة المضيفة غير مرنة، وإذا أظهرت الدولة الإقليميّة - كونها وحدةً اقتصاديّةً مستقلّةً - إمارات الإنفصال (والإبتعاد)، قد تُستعمل القوّة العسكريّة لإعادة الأمور إلى نصابها. (أنظر إلى إيرلندا الشماليّة). إذاً لا بدّ من بروز نتائج مؤذية على صعيد التطوّر الاقتصادي.

آراء عمليّة

لا بــدّ من استمرار الضّغط عندما تزدهر منطقةٌ لا تزال جزءاً من دولة قوميّة متمسّــكة بأنظمة القرن التاسع عشر الدّستوريّة. تطرح هذه المسألة السؤال التالي: بــأيّ حــقّ يتمسّك الإقليم بالثراء الذي أنتجه، وإلى أيّ حدّ يمكنه مشاركته مع الدولة "الأمّ" وأقربائها الأقلّ ازدهاراً؟

إنّ إحــدى التهم التي يلقيها المركزيّون على الدول الإقليميّة هي أنّها تتوسّل الأنانــيّة وقلّــة التميــيز والجداول الإقليميّة. وهؤلاء المركزيّون هم إلى حدٍّ كبير قومــيّون، يؤمنون بصحّة نموذج الدولة القوميّة. كما قد تشكّل هذه المسألة حدود قوميّــتهم، لا ســيّما عندما يرَون سكّان الأقاليم يناضلون من أجل حرّيّة شاملة، متنافسين على صعيد القوّة.

غير أنّ القادة الأذكياء في الإقليم يعرفون أنّ ما من إقليم يستطيع حلّ مشاكله بنفســه. فهذا الأمر مستحيل إن لم يعمل مع دول العالم الأخرى. كما أنّه لا يجب أن يظــلّ مرتبطاً مع دولته الأمّ ومركزيتها التاريخية بشكل قسري. ونرى في بعض الأحــيان، أن هذا الإرتباط يزيد من عمليّة انجذاب المستثمرين الأجانب. ويمكننا على سبيل المثال أن نعزو احتكام إقليمٍ مثل هيسّين (Hessen) إلى كونه جزءاً من جمهوريّــة ألمانــيا الفدراليّة. غير أنّه يجب أن يكون ميّالاً إلى التأكيد بأنّ ازدهاره يعتمد على إعادة مفاوضة – أكانت جليّةً أم خفيّةً – علاقته مع مركز القوّة.

يقــوم أحد معتقدات المركزيّين على وجوب تدفّق كلّ موارد الدولة القوميّة من الخارج، بطريقة مندفعة إلى مراكز الأقاليم. من جهة أخرى سبق أن رأينا كيف حقّــق الحكّــام الأميركيّون نجاح تسويق دولتهم، متفادين المرور بالمركز. فهذا ما على الإقليم القيام به إذا ما أراد الإزدهار. كما عليه أن يجذب الإستثمار من باقي الــدول العالمــيّة من دون الحاجة إلى الإستعانة بسمسارٍ مركزي. كما يجب على المراكــز المعقّــدة أن تعترف بأنّه إذا ما جذب الإقليم رؤوس الأموال والشركات والمســتهلكين من حول العالم، فستزداد قدرته على تسديد الضرائب ممّا يخلق حالةً من الربح.

إنّ فكـــرة طلب إعادة إنشاء بورصة وأسواق ماليّة إقليميّة ليست مستحيلةً. فقـــد كانت هذه الأسواق من مظاهر القرن التاسع عشر في أوروبا وأميركا. كما أنّهـــا ســـاعدت عـــلى تمويل عمليّات تطوير صناعي في مناطق مثل شمال إنكلترا وبنســـلفانيا. وفي الســـتّينات والسبعينات، جرى تحرّك باتّجاه الإندماج. فاختفت الأســـواق المالـــيّة الإقليمـــيّة وحلّت مكانها البورصات الوطنيّة (مع إمكانيّة إبقاء العملات الرمزيّة على الوجود التشنّجي). أمّا في عالمنا اليوم غير المحدود، فلا يحترم المـــال أيّـــة حدود. ويتأكّد التحكيم والنفوذ من تبديد الشعور الوطني المتبقّي في الأســـواق المالـــيّة. وغالباً ما تكون البورصات الوطنيّة غير ذات شأن، وقد تكون تحـــت سيطرة أفراد غير وطنيّين. (فإنّ البورصة الدنماركيّة والفنلنديّة مثلاً تملكهما وتديـــرهما الشـــركة السويديّة أو. أم.) كما أنّها قد تشكّل حملاً ثقيلاً بالنسبة إلى النموّ الاقتصادي، تماماً مثل طقوس الدول القوميّة الأخرى.

الخطوات التي يجب على الإقليم الناجح اتّباعها

تتعدّد الدول الإقليميّة المحتمل نجاحها في عالمنا اليوم. وبالنسبة إلى العديد منها (وربّما أكثرها)، يصعب تحقيق هذه الإحتماليّة. وترفض بعض الأقاليم رفضاً قاطعاً أن تصحو من سباتها، مهما كان مبلغ المال الذي يمكنها جذبه ومهما بدت إمكانيّة التطوّر إيجابيّةً.

ولا يمكن للأقاليم التي تتمتّع بمواقع أفضل أن تتّكل على نجاحها في المستقبل. فـــإنّ الأمـــور الحقيقيّة التي لا ريب فيها قليلةٌ جدّاً في الاقتصاد العالمي. وقد تتمتّع الأقاليم بعوامل نجاح ضروريّة لكن لا بدّ من أن تُعيق مجموعةٌ من العوامل الخارجيّة تدخّل المركز في خطط التسويق الضعيف.

لا بـــدّ مـــن انتقاء الخيارات. فإنّ الطريق المؤدّية إلى الخراب التجاري قد يكون خفـــيّاً. فمن الصعب العمل في كلّ ميادين التجارة وعدم التخصّص في ميدانٍ واحد. وســـرعان مـــا ســـيتعرّض الإقليم الذي يقدّم كلّ أنواع الخدمات لجميع المستثمرين الأجانـــب كبائعٍ رخيص إلى فقدان قيمة بضاعته. ويطوّر المستثمر لائحةً طويلةً تضمّ المواقع المشتركة في قيام الأعمال حول العالم. غير أنّ صانعي القرار الحقيقيّين يعتمدون

لائحةً قصيرةً تتضمّن 3 أو 5 أسماء. ولن يتمّ اتّخاذ الإقليم بالإعتبار ما لم يُطرح ضمن لائحـــة صغيرة. فتعتمد قاعدة اللعبة إذاً على مبدأ اللاّئحة الصغيرة. لهذا السبب، يجب تطوير مجموعة من الخصائص وتقديمها بعد مقارنتها بالأقاليم الأخرى. وقد نجحت كلٌّ مـــن إيرلـــندا وسنغافورة بالحصول على لقب محور أوروبا الإلكتروني، وعاصمة أمم جـــنوب شـــرق آسيا. فإنّ هذه التسميات تساعد الأقاليم في الإندراج على اللاّئحة الصغيرة. ومن هنا يجب التسليم بأنّ سنغافورة أعلنت أنّها تستطيع إفراغ حاوية شحن في غضون 25 دقيقة من وصولها وذلك على مدار الساعة والأسبوع.

فلـــنلقِ نظـــرةً الآن إلى الجمهوريّـــة الإيرلنديّة. فإنّ سعيها وراء نظريّة المحور الإلكتروني أظهر تعهّداً على صعيد الاتصالات، مشدّداً على مناطق معيّنة باعتبارها غرف خلفيّة لتقديم الخدمات والإستجابة لإدارة الزبائن. وتمكّنت البلاد من جذب مركز عمليّات الإتّصال، سواء كان يقدّم تسهيلات مستقلّة عن الكمبيوتر الرئيسي أو تابعـــة لهيئات كبيرة. وتمكّنت، خلال 10 سنوات فقط، من بناء خبرة لا يمكن مضـــاهاتها، إذ تتمتّع ببنيةٍ تحتيّة طبيعيّة، لوجيستيّة وقانونيّة. كما أنّها وصلت إلى موقـــعٍ قويّ. وعند مناقشةٍ موضوع المواقع، غالباً ما يتساءل أولئك الساعون إلى افتـــتاح مكتب تسهيلات تابع لسي آر إم (CRM): "لماذا لا نختار إيرلندا؟" عوضاً عن طرح سؤال "لماذا نختار إيرلندا؟"

يمكـــن الوصـــول إلى أيّ موقع في ظلّ الاقتصاد العالمي. فإنّ إيرلندا لا تسلّم جـــدلاً في ما يختصّ بموقعها ولربّما بسبب تاريخ فقرها الاقتصادي الطويل والمرّ. كمـــا إنّهـــا تعرف مدى حاجتها إلى دخول المنافسة بهدف الربح، كما عليها أن تتـــبارى مع الورثة الشرعيّين الهولنديّين والبولنديّين والتشيكيّين لتحصل على تاج شركة سي آر أم الأوروبي.

إنّ إيرلندا تثير الإهتمام إذ تظهر منافع التركيز على منطقة واحدة. كما تظهر أنّ الإســـتفادة من قطاعٍ ما لا يعوق اللاعبين الآخرين. فإنّ إيرلندا ليست معرّضة لأن تصـــبح هجينةً أو سلسلة من مراكز اتّصال قديمة/حديثة الطراز. ولقد جذبت صـــناعات أخـــرى عالية التقنيّة التي، بدورها، قادت إلى إنشاء سلاسلها الخاصّة المرتكـــزة عـــلى التكنولوجيا ومركز الأبحاث والتطوير. وفي صيف 2004، أعلنت

مختبرات بيلّ (Bell) خططها في إنشاء مركز تطوير وأبحاث مختصّ في إيرلندا.

وقد سبق أن ذكرتُ مقوّماً حيويّاً آخر من مقوّمات النجاح وهو المرونة. فقد رأينا كيف صمدت المناطق الإيطاليّة من خلال إعادة ابتكار وتجديد نفسها. وهذا ما نراه أيضاً على مستوى النظام العالي في سنغافورة. فبعدما بقيت حتّى الخمسينات مركزاً أساسيّاً للتّجارة والإتّصالات، تحوّلت لتدخل عهد الصناعة. غير أنّها اضطرّت إلى محاربة المنافسة ضدّ مصنّعين آخرين. وفي الثمانينات، انتقلت من التركيز على التصنيع إلى قطاع الخدمات. ولكن لم يبرز أي أمل بالربح على صعيد التصنيع لا سيّما أنّ المنتوجات لن تضاهي الصناعات المنخفضة السعر القائمة في إندونيسيا وفيتنام وتايلند، ضمن حدود مجموعة أمم جنوب شرق آسيا. غير أنّ سنغافورة عزّزت نفسها كونها موقعاً إستراتيجيّاً بالنسبة إلى أمم عديدة في جنوب شرق آسيا، كانت مصرّة على إنشاء المراكز الإقليميّة الرئيسيّة هنالك. فأعلنت بصوت عالٍ عن مسائلها اللوجيستيّة وتمركزت لتزوّد الدول المجاورة بالخدمات المهنيّة والماليّة. وفي نهاية التسعينات، اضطرّت تحت وطأة المنافسة أن تغيّر أهداف التطوّر في منطقة التكنولوجيا الطبيعيّة الطبّية وتكنولوجيا الاتصالات.

كانت تحوّلات المسارات صعبةً غير أنّ سنغافورة تمكّنت من خلق مشاريع جديدة، فحقّقتها وانتقلت إلى مشاريع أخرى. أمّا الكلفة الإنسانيّة فكانت مرتفعةً. لكنّ سنغافورة اعترفت أنّها كادت تغرق في مياه البحر جنوب الصين، بصفتها دولة قوميّة وإقليميّة، لولا مرونتها.

تسمية الأماكن

إلى جانب المرونة، تحتاج الأقاليم إلى التسويق. وفي ما يتعلّق بهذا الموضوع، أتذكّر مثلاً قديماً حول عدم الإستفادة من إخفاء الضوء تحت مكيال للحبوب أو تحت غطاء. فعلى الإقليم الناجح أن يعتمد خطّة تسويق فعّالة. وقد يتجلّى هذا الأمر بأشكال عديدة، مع العلم أنّ الجميع قد وصل إلى هذه المرحلة. ويُعدّ مدير التسويق الفعّال أحد أهمّ مصادر قوّة الحملة التسويقيّة. وأذكّركم هنا بما سبق أن قلته عن القيادة العظيمة. فعلى مدير التسويق هذا أن يتمتّع بميزات محدّدة. ويمكنه

(أو يمكـــنها) أن يكون حاكم ولاية في الولايات المتّحدة، أو مالك أرض في ألمانيا، أو رئـــيس بلديّـــة في الصين. وعلى هؤلاء القادة أن يبذلوا جهدهم لينشروا التميّز والإستثمار الحسن في أقاليمهم.

كمـــا علـــيهم أن يتعلّموا من نجاح الأقاليم الأخرى من دون تقليدها حرفيّاً (أنظـــر عرض 4.6). ويجب أن يحذروا من الإختلافات المحليّة ويتنبّهوا إلى مصادر القوّة التي تجعل إقليمهم فريداً وجذّاباً. فإنّ بعض القوى قد تعيق الإستثمارات، في حـــين تقوم أخرى بجذبها. وعلى المسؤول أن يراعي النجاح. وإن تمركزت بعض الشركات وأطلقت العنان للإستثمارات، المباشرة وغير المباشرة، فعلى قادة الأقاليم أن يتذكّروا أنّ الإستثمار يشبه مياه البحار: فهو يتدفّق ويتوقّف بالسهولة نفسها.

الأقاليم الكبيرة والدول الإقليميّة
والأقاليم الصغيرة المزدهرة والناشطة عالميّاً

اتّساع النطاق الصناعي		متخصّص فعّال	متعدّد وإنّما متفرّق	سلسلة مراقبة كاملة
	رئيسي	شاندونغ	دلتا بيرل ريفر شانغهاي العظمى	طوكيو منطقة العاصمة
	قطاع متخصّص	مركز إدارة الإستجابة لطلبات الزبائن الإيرلنديّة عمليّة القيام بالأعمال الهولنديّة خارج البلاد بهدف تقليص كلفة الإنتاج	سنغافورة عمليّة القيام بالأعمال في الهند/إقليمي بنغالور وحيدرأباد بهدف تقليص كلفة الإنتاج	وادي سيليكون بوسطن العظمى وادي ميديكون
	بيئة ملائمة	المدن الإيطاليّة	مركز إدارة الإستجابة لطلبات الزبائن الصينيّة (داليان)	أوستين

نظام أعمال يقود إلى المستهلكين/الزبائن النهائيّين

عرض 4.6 الدول الإقليميّة المزدهرة والناشطة عالميّاً.

إرادة النجاح

إنّ التحفيز – الإرادة والتعطّش إلى النجاح – مهمٌّ، لا بل حيويّ. فإذا لم يؤخذ جديّاً ويصبح جزءاً من هويّة مصنع الإقليم، فإنّ الرغبة في المشاركة على صعيد الاقتصاد العالمي ستبقى متّسمةً بالمغالاة وعدم الصدق.

تنجم إرادة النجاح أحياناً من كره عميق للفشل ونتيجةً لمرحلة اضطراب قويّة. وتُعتبر فنلندا مثالاً واضحاً على هذا الصعيد إذ تلقّى المجتمع صدمةً جرّاء كارثة 1992 و1993. وأُجبِرَت البلاد على التفكير في مستقبلها. فمع انهيار الإتّحاد السوفياتي، لم تعد تستطع أن تلعب دور جبهة القوّة الواحدة الصامدة في وجه جبهة أخرى والإستفادة منها. وأدركت البلاد أنّ صناعاتها التقليديّة المرتكزة على عالم الأحراج ومنتجات الخشب وصهر النحاس لم تعد تستطيع تحمّل كلفة المعيشة المرتفعة أو، تحديداً، معايير المعيشة التي اعتادها الشعب. فاضطرّ الفنلنديون إلى الإنتقال لصناعات أكثر تطوّراً. لقد جعلتهم الكارثة الماليّة يفكّرون بكيفيّة مواصلة العيش في المستقبل. وكان الإستنتاج واحداً: على الشعب أن يستجمع قواه على كلّ الأصعدة ويصمّم على تطبيق انتقاله إلى بيئة متطوّرة تقنيّاً بقوة وفاعلية.

تنظيم الأقاليم

يجب على العالم أن يبدأ في التفكير، استناداً إلى أنظمة قياسات مختلفة. بدءاً من مستوى الأقاليم ومن ثمّ الإنتقال إلى الوحدة الكاملة والمزيج العالمي الذي تشكّلهما الأقاليم المتصاعدة. كما أنه يمكن للجماعات الاقتصاديّة الكبيرة مثل الإتّحاد الأوروبي وجمعيّة أمم جنوب شرق آسيا أن تلعب دوراً فعّالاً على صعيد المسرح العالمي.

يُعَدّ الإتّحاد الأوروبي الأكثر نجاحاً حتّى الآن. لقد تأسّس سنة 1956 في روما كتجمّع إقتصادي للدول الأوروبية. وهدف أوّلاً إلى أن يشمل الإتحاد الاقتصادي اتّحاد الجمارك والتجارة الحرّة.

شكّلت معاهدة روما والتي عُدِّلت خلال مؤتمر رؤساء الحكومة في أمستردام سنة 1992 وثيقة تأسيس هذا الإتّحاد. وتمّ منذ البداية التعهّد بألاّ يكون هذا

الإتّحـــاد مجرّد حديث عن تجارة أو الخضوع إلى الإبتذالات السياسيّة المتبادلة والتي تضـــمّ ملاحقة التداولات عديمة الجدوى. وتمّ تحديد التجارة الحرّة باعتبارها حريّة أربعـــة "عوامل" حيويّة: حريّة نقل السلع، والناس، ورأس المال، بالإضافة إلى حريّة الإنشـــاءات، هكـــذا يمكن لأيّ مواطن آتٍ من أيّة دولة عضو في الإتحاد أن يدير الأعمال في دولة أخرى من دون تمييز.

لقد تمّت المحافظة على هذه المبادىء الأساسيّة المتعلّقة بإنشاء المعاهدة. كما أنّه جـــرى تحســـينها وازدادت التنظيمات والتوجيهات التي أصدرها مجلس الوزراء، لتشـــكّل هيـــئة القانون الإيجابي أو قانون المجتمع الأوروبي، بعيداً عن قوانين الدول الأعضاء. والأهمّ من ذلك فقد تمّ تأسيس محكمة العدل الأوروبيّة في لوكسمبورغ لتحكم قانون المجتمع الأوروبي.

عـــام 1962، تحرّكـــت هذه المحكمة للمرّة الأولى. فقد اختلف تاجرٌ بالمفرّق هولـــنديٌّ (فان غاند إن لوس Van Gend en Loos) مع إدارة الجمارك الهولنديّة وأُحيلـــت القضـــيّة إلى محكمة العدل الأوروبيّة. وتذرّعت شركة التجارة بالمفرّق زاعمـــةً أنّ الســـلطات الهولـــنديّة قد انتهكت معاهدة روما، وردّت المحكمة هذا الإدّعاء. ولدى إصدار الحكم، صرّحت المحكمة بوجود خلاف بين القانون القومي أو الـــبلدي (قوانـــين وتنظيمات جمعيّة الدول القوميّة) وقانون المجتمع الأوروبي، فكانـــت الأســـبقيّة للجمعـــيّة الأوروبيّة. ومنذ ذلك الحين، سيطر قانون المجتمع الأوروبي على القوانين القوميّة.

وشـــرحت المحكمـــة موقفها مشيرةً إلى أنّ المجتمع الاقتصادي الأوروبي هيئةٌ فـــريدة لا مثـــيل لها. فعندما قام أعضاؤها بتأسيسها، تخلّوا عن جزءٍ من سيادتهم القوميّة لصالح هذه البُنية الجديدة ومصلحة المواطنين والخدمات المشتركة.

كـــان يمكن للحكومة الهولنديّة (وأيّة حكومة أخرى) أن تتجاهل هذا الحكم لكنّها لم تفعل. فإنّ هذه الأحكام لا تُلزم الأطراف. ولطالما تمّ وصفها كتوضيحات لقـــانون المجـــتمع الأوروبي. وبعـــد أن تُصدر المحكمة الأوروبيّة حكمها وتضمّنه بالتفسيرات اللازمة، تُردّ القضيّة إلى المحاكم الوطنيّة.

كـــان لـــلمعاهدة الأصليّة في روما موقفاً واضحاً من قيود التجارة. وبعيداً عن

التعرفات العادلة، لقد سعت إلى استعمال الوسائل الخفيّة التي تؤدّي إلى تشويه السوق. وجـــرى هذا الأمر تحت وطأة التدابير المعادلة للقيود الكمّيّة. وفي السبعينات، تعرّفت محكمـــة العـــدل الأوروبيّة على عدد من التدابير التابعة للحكومات القوميّة والتي بدت حميدةً، غير أنّها حملت تأثيراً سيّئاً على التجارة. وتضمّنت تدابير وضعت لحماية صحّة الشـــعب ورفاهـــته. غـــير أنّه تمّ اعتبار كلّ التدابير التي تقلّل من أهمّيّة سلع وخدمات الدول الأعضاء الأخرى مقيّدةً للتجارة ومشوّهةً لها.

أثـــارت هذه المسألة غضب القوميّين والتقليديّين. وشكّلت هجوماً على السيادة والوحـــدة الوطنـــيّة. والأسوأ من هذا، اعتبر كثيرون هذه المسألة ديكتاتوريّةً ومعاديةً للديمقراطـــيّة. ونشـــأ نمطٌ يتعلّق باللجنة البيروقراطيّة الأوروبيّة، تشكّل من رسميّين في بـــذلات عســـكريّة سعوا إلى جعل أوروبا متجانسةً في أرضٍ أوروبيّة كبيرة من دون حدود. وقد اعتبرت "الخرافات المدينيّة" السخيفة أنّ الإتّحاد الأوروبي يسعى إلى حظر العاملين في الاتصالات والتجارة الساحليّة وتعزيز معايير المراقبة.

وضـــع مجلـــس الوزراء (الذي يضمّ ممثّلين عن الحكومات الوطنيّة) تشريعات الإتّحـــاد الأوروبي. وتوجّـــب أن تصدر التوجيهات، (وهي جزءٌ مهمّ من المواد القانونـــية في الإتّحـــاد الأوروبي)، عن القوانين القوميّة التي يضعها أعضاء البرلمان الوطـــني. والحقيقة أنّ الإتّحاد الأوروبي لا يمسّ إلاّ بجزءٍ من نشاطات مواطنيه، إلاّ أنّ هذا الجزء يتمتّع بأهمّيّة كبيرة.

مـــا زال الـــتوتّر قائماً بين الذين يرون أوروبا كقارّة من دون حدود والذين يحرِصـــون عـــلى وحدهّـــا. ولا زالت الدولة القوميّة تتمتّع بمناصريها كما أظهر تصويت وحقوق النقض داخل مجلس الوزراء في نهاية العام 2003. ومن الواضح أنّ بولـــندا تشكّل إحدى الدول القوميّة الأكثر عناداً. فعلى مرّ أكثر من أربعة عقود، تمسّـــكت بالهويّة القوميّة وكان لهذا إنعكاساته خصوصاً بعد أن تمّ قبولها في هيئات كمجلس المساعدة الاقتصاديّة المتبادلة.

عـــلى الإتّحاد الأوروبي أن يقاوم إغراء تحوّله في ظلّ مرحلة ضخمة جديدة. ويجب أن تشكّل ليونته مصدر قوّته، ولكن، كلّما كبُرَ حجمه، أصبح أقلّ تماسكاً وطيّعاً.

وتتشكّل نقطة ضعفه من كونه لا يزال جزءاً من الدولة القوميّة. وترتكز صناديق الأمـــوال وتـــوزّع على هذا الأساس. وعلى الرغم من أنّ بعض المبادىء كالتبعيّة قد تطـــوّرت في محاولـــة لـــزيادة قوّة المناطق النائية، إلاّ أنّ عليه أن يأخذ بالإعتبار حيويّة مناطقه المؤسّسة والتي تختلف مصالحها أحياناً عن مصالح الدول الأعضاء. فمن المؤسف أن تجـــد دول قومـــيّة مثل إيرلندا أوالدنمارك أو فنلندا، أو مناطق مثل كاتالونيا أو بادن فورتمـــبورغ نفســـها مقيّدةً بسبب التدخّل الخارجي والتنظيم الصارم. ويعمل الإتّحاد الأوروبي رغـــم كل شيء على متابعة المنافسة. فإن كان جادّاً حول جعل أوروبا أكثر تنافســـاً، علـــيه أن يـــأخذ بالإعتبار المناطق داخل حدوده والتي حقّقت منافسةً كبيرة وحافظت عليها. وقد تصدّت الحكومة الإيرلنديّة تحديداً للمحاولات المناهضة للتّوفيق الضرائبي. أمّا المدن الإيطاليّة، فقط تخطّت بيروقراطيّة بروكسيل وروما أيضاً.

كـــان لإنجـــاز السوق الواحد بين الدول الأعضاء في أوروبا ميّزات كثيرة. وأصبح اليوم استثمار توزيع الشركات داخل أوروبا أكثر فعاليّةً. فما على الشركة سوى أن تنشىء مركز توزيع واحد لمجمل السوق الأوروبي. وهي تحتاج إلى إنشاء مركز واحد لإدارة الإستجابة لطلبات الزبائن يعمل على مدار الساعة والأسبوع. ويُعدّ هذا الأمر تحسّناً ملحوظاً على مستوى نماذج إدارة الإستجابة لطلبات الزبائن وإدارة النسخ التسلسلي الوطنيّة، وهي التي كانت تشكّل إعاقةً لأوروبا إذا ما تمّت مقارنتها بالولايات المتّحدة او اليابان.

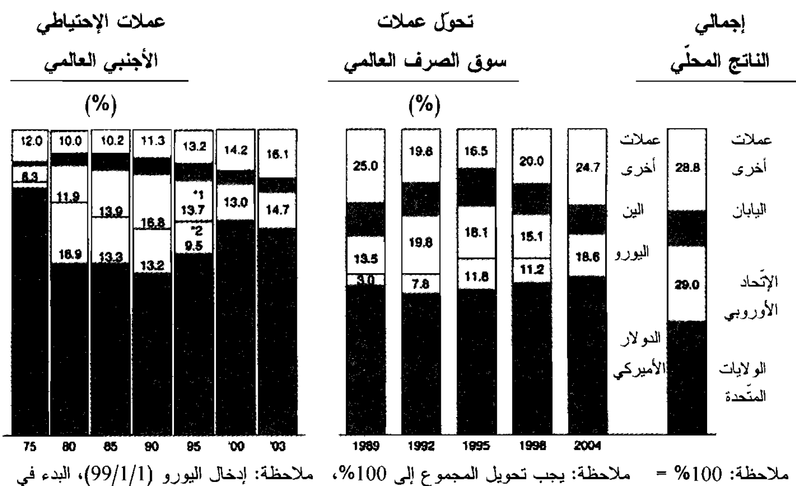
ولعـــلّ العنصر الأهمّ بالنسبة إلى التطوّر في الإتّحاد الأوروبي كان اليورو، وهي العملـــة المركزيّة المشتركة في مجتمع الإتّحاد الاقتصادي والنقدي. لقد تمّ الإعلان عنها عـــام 1992 لكنّها لم ترَ النور إلاّ في كانون الثاني/يناير من العام 1999. وبعد سنتَين، حلّـــت مكـــان العمـــلات الوطنيّة في 12 من الدول الأعضاء في الإتّحاد الأوروبي. وشـــكّلت هذه النقلة النوعية نقطة ضعف إضافيّة بالنسبة إلى الدولة القوميّة. تذكّر أنّ العملـــة الوطنـــيّة المميّزة والمصرف المركزي المنفصل والقدرة الدفاعيّة المتميّزة والنظام القانوني والدّستوري الفعّال يشكّلون أربعة عوامل من مظاهر السيادة. وقد قام كلٌّ من المصرف المركزي الأوروبي واليورو باعتماد العاملين الأوّلين، في حين أنّ العامل الثالث يعمل في ظلّ حلف شمال الأطلسي أو برنامج الشراكة من أجل السلام.

لطالما بقيت الأمور حبراً على ورق بالنسبة إلى العملات الأوروبيّة، وحتّى بالنسبة إلى تلك التي تتمتّع بنفوذ عالمي كالفرنك الفرنسي والمارك الألماني. فكيف استطاعت هذه العملات أن تدخل منافسةً فعّالةً في عالمٍ يحكمه الدولار؟

لم يُجدِ الجلوس حول الطاولة والتقرير بأنّ "العملة الموحّدة هي الحلّ الأفضل" نفعاً، إذ وَجَبَ تحديد قواعد وخصائص العملات التي يمكن التعامل بها. فعلى المصرف المركزي الأوروبي أن يمتصّ مصارف مركزيّة عديدة مع القدرة على تحديد أسعار الفائدة.

للأسف، كان لا بدّ من التعامل مع اقتصادات عديدة، تختلف على نطاق الحجم والشكل، عوضاً من التعامل مع اقتصاد واحد كبير. ونأمل أن تتغيّر الحال في المستقبل. لأنّ الاقتصادات عندما تعتمد بعضها على بعض، يجب أن تتخطّى بعض العوائق الفعّالة أيّ بعض التهوّر الاقتصادي من قبل دولة عضو منفردة. شرط ألاّ تسبّب لأعضاء الاتحاد الوصول إلى عجز في الموازنة يتخطّى 3% من إجمالي الناتج المحلّي. والمؤسف أنّ اثنتَين من أكبر أعضاء المنطقة الأوروبيّة قد قامتا بتحدّي هذا الموضوع بنجاح خلال العام 2003. وأخيراً، سوف تعتمد مصداقيّة الإتّحاد النقدي الأوروبي والإتّحاد الأوروبي على مدى إمكانيّة منع "أعضاء الإتّحاد البارزين" من إعادة صياغة كتيّب التعليمات وهم في خضمّ اللعب.

عرف اليورو بدايةً صعبةً ولكنّه استقرّ الآن. ويعود السبب إلى الأداء الاقتصادي البطيء ضمن المنطقة الأوروبيّة. ربّما يعود السبب أيضاً إلى منافسة الدولار الأميركي باعتباره عملة احتياط واستقرار. وقد يبدأ مزوّدو الزبائن الأميركيّين بالسلع والخدمات، أكانوا متمركزين في أوروبا أو في أيّ مكانٍ آخر، بالمطالبة بتسديد الديون، ليس بالعملة الخضراء القديمة بل باليورو. ومن الصعب أن يحدث هذا الأمر على المدى القريب. وكما يظهر العرض 4.7، لقد جرى تحوّلٌ عن العملات الأوروبيّة خلال العقد الماضي خوفاً من عدم الإستقرار. أمّا اليوم، فإنّ الأمور تتغيّر وإذا بمصارف مركزيّة ومؤسّسات ماليّة عديدة تتجّه نحو حقائب أكثر توازناً. ويشكّل هذا الأمر تحوّلاً من الدولار نحو اليورو والين، ربّما.



ملاحظة: 100% = 32.6 تريليون

ملاحظة: يجب تحويل المجموع إلى 100%، تمّ حسب العملة مرتين. دولار أميركي.

ملاحظة: إدخال اليورو (99/1/1)، البدء في استعمال عملة اليورو (02/1/1)

*1: مارك ألماني

*2: مجموع الفرنك الفرنسي والغيلدر الهولندي ووحدة العملة الأوروبيّة اليورو.

المصـــدر: نظرة إلى العالم الاقتصادي، أيلول/سبتمبر 2004، صندوق النقد الدولي، بيان 2004 الســـنوي، صـــندوق الـــنقد الدولـــي، تقرير المصرف المركزي للتّبادل الأجنبي ومشـــتقّات نشـــاط الســـوق فـــي نيســـان/أبريل 2004، الإحصائيّات المصرفيّة العالميّة وإحصائيّات الأمانات، جي إي تي أر أو.

عـــرض 4.7 مقارنـــة عمـــلات إحتياطي التبادل الأجنبي والتحويلات مع حصص إجمالي الناتج المحلّي.

قـــد يقـــود هذا الأمر إلى مرحلة إقطاعيّة ماكرة، وربّما إلى حربٍ اقتصاديّة باردة من دون إمكانيّة تحديد الجهة الرابحة. وبعد معرفة طعم النصر النهائي المراوغ، ربمـــا تُقـــرّر الجهتان التوصّل إلى عملة موحّدة تُترجم بالدورو (Doro) على سبيل المثال.

الإتّحادات الأخرى

يـــبقى الإتّحـــاد الأوروبي حتّى الآن المجموعة الوحيدة التي تمكّنت من السير

طويلاً على درب وحدة العملة. ولكن، في عالم لا يعطي أهميّة للحجم، فإنّ الدول الأخرى تسير في الإتّجاه نفسه. فقد أسّست التعاونيّة الاقتصاديّة لدول آسيا والمحيط الهادىء حريّة تجارة أكبر، وتحديداً اتّفاقات تجارة حرّة متبادلة بين الدول الأعضاء.

لقد تمّ تطبيق خطوات صغيرة وإنّما مهمّة لتحقيق هذا الهدف. وناقش وزراء المال التابعون لجمعيّة أمم جنوب شرق آسيا بالإضافة إلى الصين وكوريا واليابان خطط إنشاء وكالة مركزيّة تدير عمليّات التبادل الخارجي التابعة لمصارف الدول المركزية الأخرى الأعضاء. وهذا الأمر لن يقود إلى الإستقرار فقط بل سيسمح بضخّ بعض المداخيل إلى السياسات الاقتصاديّة المحليّة. قد تبدو هذه الخطوة تافهة ظاهريّاً، إلاّ أنّها فائقة الأهميّة. ويُعتبر مفهوم السيادة المانعة أحد أهمّ العوائق المعروفة في العالم والتي تحدّ من النموّ الاقتصادي. لقد سبق أن رأينا أهميّة إتّخاذ محكمة العدل الأوروبيّة قرارها سنة 1962، فهي شرحت أنّه لدىانضمام الدول الأعضاء، تخسر هذه الأخيرة بعضاً من سيادتها لصالح العالم بأسره. وقد تمّ مناقشة تحرّك جديد نحو العملة الآسيويّة المشتركة باعتبارها وحدة تخصّص السندات. ويمكن لهذه العملة أن ترتكز على عملات الدول الأعضاء. فإنّ هذه الخطوات تُعدّ أوّليّة. ولقد ذكر متحدّثٌ رسميّ باسم جمعيّة أمم جنوب وشرق آسيا قائلاً: "على الدولة أن تتمتّع بسيادة مضمونة جدّاً كي تستطيع أن تمنح بعضاً منها. فلقد كبّدت هذه المسألة أوروبا حربَين عالميّتين وقرون من النزاعات الدينيّة لتصل إلى هذه المرحلة".[1] ولكن، كما قال يوماً الرئيس ماو: "إنّ رحلة العشرة آلاف كيلومتر تبدأ بخطوة واحدة"

اعترفت التعاونيّة الاقتصاديّة لدول آسيا والمحيط الهادىء بضرورة اعتماد مقاربة ذات سرعتَين فيما يتعلّق بتحرير التجارة. فما زالت اقتصادات بلدان مثل لاوس وميانمار وكمبوديا بدائيّةً نوعاً ما، إذ يقلّ الدّخل الفردي فيها عن 1000 دولار، مقارنةً مع دول أخرى كاليابان التي يصل فيها الدّخل الفردي إلى 35000 دولار. في الواقع، لا تزال جمعيّة أمم جنوب وشرق آسيا أو التعاونيّة الاقتصاديّة لدول آسيا والمحيط الهادىء بالإضافة إلى الصين وكوريا واليابان في المرحلة السابقة

لمعـــاهدة روما، محاولةً الوصول إلى خطّ البداية لفتح حوار يتعلّق بالسوق الآسيوية المشتركة. وقد يصعّب بناء هذا الخطّ إمكانيّة تحقيق مثاليّة السوق المشتركة والعملة الموحّدة على المدى القريب.

تمّ إنشـــاء الإتّحاد الإفريقي ليحلّ مكان هيئة الوحدة الإفريقيّة. ويتعهّد هذا الإتّحـــاد بخلق عملة أفريقيّة مشتركة. في ما يتعلّق بهذا الموضوع، اختبرت أفريقيا نوعـــاً مـــنه إذ انضمّ عددٌ من المستعمرات الفرنسيّة في بداية الستّينات إلى الجمعيّة الماليّة الإفريقيّة (CFA) ولا زالت تستعمل عملةً مشتركة هي الفرنك سي أف أي (CFA) والمصـــنّف في زمـــرة الفـــرنك الفرنسي. وجاء قرار توحيد العملة نتيجةً للنقص على مستوى الموارد الماليّة والتقنيّة المتوفّرة في المستعمرات الفرنسيّة السابقة والـــتي حصلت على استقلالها في أوائل الستّينات. غير أنّ وقوع النكبات الطبيعيّة والإنســـانيّة أدّت إلى عدم تحسّن وضع هذه المناطق، إذ ما زالت اقتصاداتها بدائيّةً وترتكز على الإنتاجيّة البدائيّة ولا سيّما على الصناعات الزراعيّة.

أمّـــا دول جزر الكاريبي، والتي كانت مستعمرات إنكليزيّة، فكانت أضعف مـــن أن تطـــوّر مصـــارف مركزيّة وعملات مستقلّة. لذا، ومنذ بداية الستّينات، اعـــتمدت وحدةً ماليّةً ترتكز على استعمال دولار شرق الكاريبـــي والمصنّف في زمرة العملة الأميركيّة.

حقّقـــت بعض الدول نظريّاً الإمكانيّات التي قدّمتها الحريّة التجاريّة الكبرى على المستوى الإقليمي. وقد أفادت منظّمة التجارة العالميّة ببدء تنفيذ ما لا يقلّ عن 150 اتّفاقاً خاصّاً بالتجارة الحرّة اليوم. معظم هذه الإتّفاقات هي ثنائيّةً، تُلزم أمّتَين على مستوى التجارة الحرّة. ويُفضّل بعض القادة السياسيّين الإتّفاقات الثنائيّة على تلـــك المـــتعدّدة الأطراف، معتقدين أنّ الأولى تحمي المصالح "القوميّة" الحسّاسة. وبعيداً عن الوقت والطاقة التي يجب بذلهما بهدف إنشاء الإتّفاقات الفرديّة بين 189 أمّـــة في عالمنا اليوم، فإنّ التجارة الحرّة، خصوصاً على المستوى الإقليمي، أصبحت أهـــمّ شأناً. ففي أميركا اللّاتينيّة وحدها، تقوم ثلاث مناطق تجاريّة واسعة: السوق الأميركي المركزي المشترك، وميثاق أنديـــان (Andean Pact) والسوق المشتركة الجنوبية المعروفة باللّغة الإسبانيّة بميركوسور (Mercosur). وقد تضرّر هذا السوق

كثيراً جرّاء الصعوبات الماليّة والاقتصاديّة التي عاشتها الأرجنتين في نهاية التسعينات. وسوف يتوجّب على الولايات المتّحدة أن تلعب دور معيل إستقرار عملات أميركا اللاتينيّة إذا ما أرادت كلٌّ من أميركا الشماليّة والجنوبيّة التوجّه نحو سوقٍ مشتركة وبالتالي توحيد العملة. وعلى عكس الإتّحاد الأوروبي، سيتوجّب على الولايات المتّحدة أن تقدّم الدولار كعملة مشتركة واقعيّة. وتتطلّب هذه المسألة نظاماً ماليّاً أكبر، ليس فقط على مستوى الدول الأعضاء بل على مستوى الولايات المتّحدة نفسها أيضاً.

حصنٌ أم منطقة تجارة حرّة؟

يقوم التحدّي على منع الإتّحاد من التحوّل إلى حصنٍ وذلك عبر منح الحريّة للدول الأعضاء، بالإضافة إلى فرض الضرائب والتعرفات على الدول الخارجيّة. ويحافظ الإتّحاد الأوروبي على حواجز يفرضها على السلع المستوردة. فعلى مرّ عقود، ناضل ضدّ سياسة الزراعة المشتركة التي لم تخلّف سوى الخسارة وعدم الفعاليّة على مستوى إنتاج السلع الزراعيّة وسوء إدارة الدفاع عن القطاع الريفي للدول الأعضاء. لم تقتصر هذه السياسة على الشراء المكلف لمأكولات يرفضها مجتمع الإتّحاد الأوروبي، بل حافظت أيضاً على أسعارٍ مرتفعة نوعاً ما. كما أنّها منعت المنتجين في المناطق الأقلّ تطوّراً في العالم من بيع منتوجاتهم وبالتالي لم تساعدهم على الخروج من حالة الفقر المزمنة.

تمّ إعادة إصلاح سياسة الزراعة المشتركة، وإن لم تجرّد بالكامل من عدائيّة المجتمع الزراعي الأوروبي المنتظم وإنّما المُنحدر شيئاً فشيئاً. فلطالما حاول الإتّحاد الأوروبي وأسلافه أن يظهروا ودودين بالنسبة إلى الأمم المتطوّرة. وقد جرى توقيع معاهدة اللومسي (Lomé Convention) بين الجمعيّة الأوروبيّة وحوالى 50 دولة تابعة لإفريقيا وجزر الكاريبي والمحيط الهادىء. أزالت الجمعيّة الأوروبيّة المتوجّبات التي فُرِضَت على المنتجات الصناعيّة الآتية من الدول التابعة لإفريقيا وجزر الكاريبي والمحيط الهادىء لتدخل المجتمع الأوروبي. ولكن، بما أنّ القطاع الصناعي لم يكن بارزاً في هذه الدول، فإنّ هذا الإجراء لم يكن ذو شأنٍ هام.

خلّف اتّفاق كوتونو سنة 2000 معاهدة اللومي. وبناءً عليه، تعهّدت الجمعيّة الأوروبيّة التي أصبحت تُعرَف باسم الإتّحاد الأوروبي بإزالة كلّ الحواجز التجاريّة على السلع مع نهاية سنة 2008. و لم يكن هذا سوى تعهّد قاصر إذ لم يشمل جميع المنتوجات الزراعيّة.

وعلى غرار دول قوميّة عديدة، سعى الإتّحاد الأوروبي إلى اتّخاذ إجراءات مناهضة للإغراق (بيع السلع بمقادير ضخمة وبأسعار أدنى من سعر السوق بغية التخلّص من الفائض أو التغلّب على المنافسة.) واتّفق معظم الناس على أنّ الإغراق تطبيقٌ ظالمٌ، في حين اعتبر آخرون أنّ اتّخاذ الإجراءات بحقّه والتي تبدو جيدة سرعان ما سترتكب خطأً فادحاً. وهي تشكّل في الواقع حمايةً مشروطةً. فإنّ السوء يكمن في التفاصيل، ممّا قد يسمح للمحاولات المستترة أن تعيق التجارة المشروعة. ولا شكّ في أنّ هيئة التجارة العالميّة قد فسّرت بعض محاولات الإتّحاد الأوروبي المناهضة للإغراق على أساس أنّها تدفّق رغبة غير شرعيّة. فعندما تتقلّب معدّلات سعر صرف العملة، يصعب مع الوقت مقارنة سعر المنتج نفسه في دولتَين مختلفتَين.

إنّ مقاربة مفهوم الإغراق حديثةٌ، حتّى في عالم لامحدود لم تعد تسيطر عليه الدول القوميّة. فغالباً ما كانت السلع والبضاعة في الماضي تُباع في السوق المستوردة بسعرٍ أقلّ ممّا هي عليه في السوق المحلّية. ولكن، قد تصعب في المستقبل عمليّة التمييز بين الأسواق. فعندما تتقلّب معدّلات سعر الصرف، يصعب أيضاً مع الوقت مقارنة سعر المنتج نفسه في دولتَين مختلفتَين.

ينتقد بعض أخصام العولمة هذه المسألة باعتبارها محاولةً لفرض شكلٍ معيّن من النشاط التجاري على العالم بأسره، وذلك على حساب مجموعة متنوّعة من الخلافات الثقافيّة. ويعتبر آخرون أنّ العولمة شبيهةٌ جدّاً بالأمْرَكة. غير أنّ العولمة بعيدة كلّ البعد عن هذه المسألة. فهي تحقّق وتؤكّد على التعاون المتبادل بين البشر والمجتمعات. كما أنّها تعرض الفكرة الخاطئة للإكتفاء الذاتي سواءً على الصعيد الاقتصادي أو الثقافي. فهي عمليّة تبادل شاملة وأفضل تقنيّة لمساعدة الدول الأقلّ تطوّراً على النموّ من دون اللجوء إلى الإعانات الماليّة الإصطناعيّة من قبل الدول الغنيّة ذات الأسواق الشرعيّة المُشرَّعة الأبواب.

لقـــد وجدتُ أنّ العولمة ليست سوى تحرير على مستوى الأفراد والمستهلكين والشـــركات والأقاليم التابعة لتراث الدول القوميّة. ومن المحتمل أن تمنح المعلومات الـــتابعة لكـــلّ من هذه المستويات حكمة الإختيار. إنّ عمليّة شراء أفضل السلع وأرخصـــها مـــن حول العالم تتعلّق باختيار المستهلك وليس بقرار الحكومة. فوق ذلـــك، من المحتمل أن تتّجه نشاطات الشركات إلى أقاليم تتمتّع باستضافة أفضل. فعوضاً عن القيام بترجّي الوسط، ستُحسّن الأقاليم وضعها كي تشجّع دولَ العالم عـــلى مســـاعدتها في الإزدهار. وأخيراً، فإنّ عالم المنافسة هذا سوف ينظّم أعضاء الصـــيغة العالمـــيّة إذ ســـوف يعمُّ الثراء، متخطّياً جميع الحدود الدوليّة. أمّا القوى الديبلوماســـيّة والعسكريّة، فهي تخضع الآن لوسم وتسويق خطط الأقاليم كوحدة عمليّات في عالم غير محدود.

ملاحظات

1. "تسـليط الأضـواء على غياب ضمانة جمعيّة أمم جنوب شرق آسيا"، *المجلّة النقديّة لاقتصاد الشرق الأقصى*، 15 تمّوز/يوليو 2004، www.feer.com

5

المنصات

التقدّم إلى الأمام بقساوة

خلال التاريخ البشري، واكبت التحسّنات التكنولوجيّة تطوّرات عديدة منحت التقدّم البشري شكله الحديث. قد نودّ اعتبار التطوّر البشري مسألةً تدرّجيّةً، تشكّلت من تحسّنات متزايدة صغيرة يمكن التحكّم بها، ولكن، في الواقع، لقد ساعد التفجّر المفاجىء للطّاقة على تقدّم البشرية، والتي غالباً ما حرّرته التطوّرات المفاجئة على صعيد التكنولوجيا. واعتُبِرَت هذه التقدّمات أساسيّةً في الأوّل ولكن تمّ بعدها إضافتها إلى مجموع التقدّم البشري اليومي.

لقد شكّلت العجلة في السابق ضرباً من التطوّر. ولاحقاً، سمحت الثورة الصناعيّة عمليّة التركيز على الصناعة، ممّا أدّى في المقابل إلى تحسّنات كبيرة على صعيد الإنتاجيّة. كما عزّزت الإبتكارات التقنيّة العديدة هذه المسألة، ومنها ابتكار المحرّك البخاري. ونتج عن هذا كلّه مجموعة من المنتجات - أطعمة وملابس وأحذية - التي توفّرت لأكبر عدد من الشعوب.

مؤخّراً، أحدث التقدّم التكنولوجي على صعيد نقل المعطيات والمواد التي تعبر من خلالها، بالإضافة إلى التنسيق في تخزينها بكميّات هائلة ثورةً في العالم. فتوفّر عدد كبير من المنتجات بأسعار منخفضة وتمكّن الناس من الولوج إلى معلومات كانت في السابق خارج متناولهم. وأصبح من الممكن اكتساب المعلومات وتخزينها

وتداولها واكتشافها، فيما أصبح نقل المعطيات أسرع وأكثر فعاليّةً.

أصبح الوصول إلى التكنولوجيا عالميّاً. فهي لم تعد تُحصر في مواقع تجاريّة وصناعيّة محدّدةً ومنفردةً. وضاقت الفجوة بين اختبار التكنولوجيا القاسي ومستخدميه. وصحيحٌ أنّ الكمبيوتر شخصيٌّ، إلاّ أنّه غالباً ما تتمّ مشاركة استعماله بين الأصحاب والزملاء في العمل وأفراد العائلة. وأصبح مستعملو الكمبيوتر يتمتّعون ببرامج إلكترونية وأجهزة أكثر تعقيداً، ولا تزال هذه الأجهزة والبرامج قيد النموّ.

أسّس نموّ التكنولوجيا طريقتَين تتعلّقان بالاقتصاد العالمي. تختصّ الأولى بتأثيره على أسواق العالم الماليّة، فيما تعيد الثانية، بواسطة الإنترنت، تحديد مفهوم السوق وأنواع العلاقات التي على الأعمال أن تحضّرها بهدف تطويرها.

تمّ دفع مبالغ طائلة لقاء التوصّل إلى هذا التقدُّم التكنولوجي. غير أنّه مع زيادة انتشار التكنولوجيا، ترتفع أخطار القرصنة والتزوير. فإذا قمت بزيارةٍ إلى مركز مايكروسوفت الرئيسي، سترى ملصقات خرائط تشير إلى المواقع التي ترتفع فيها نسبة قرصنة برامج الكمبيوتر في العالم. وإذا ما أرادت أيّة منطقة المشاركة في الاقتصاد العالمي، فلا بدّ من أن تحصل على قوانين تحمي ملكيّات التزوّد الفكري العظيم. كما عليها أن تتجنّب إدارة الأعمال في المناطق الواقعة تحت أخطار الغشّ، تماماً كما يحاول أيّ شخص تفادي المرور في أحياءٍ ترتفع فيها نسبة السارقين والنشّالين.

تُعد ماليزيا من بين الدول التي لم تكتفِ بتطبيق قانون حماية الممتلكات (قانون الاتصالات وتعدّد وسائل الإعلام سنة 1998)، بل عمدت على مراقبة الأمر من خلال الإستعانة بأجهزة اكتشاف رفيعة المصدر. وتتمتّع أندونيسيا بسمعةٍ عالية في ما يتعلّق بالملكيّات الفكريّة. وقد كان الكاتب الفرنسي برودون (Proudhon) يقول حول إندونيسيا المعاصرة أنّ سرقة الملكيّات الفكريّة تعتبرُ قاعدة أكثر ممّا هي استثناء. ما أن يتمّ اختراع برنامج كمبيوتر ويطرح في الأسواق حتّى تتدخّل عمليّات القرصنة وتستفيد منه. بالتالي، لا يستفيد مخترعو هذه البرامج ولا يحصلون على أيّة مكافأة. وعلى الرغم من وجود بعض القوانين التي تحمي الملكيّة الفكريّة،

الـــلجوء إليها من دون أن تختلف الغاية، فيمكن تكييفها، إلاّ أنّ أهميّتها تعتمد على تطبـيقها المستمر لحلّ مشاكل الحياة الحقيقيّة. وكما سنرى، فإنّ البرامج تبنى على بعضها، مستعينةً بمهارات وتقدّمات البرامج السابقة.

كي نستطيع أن نفهم بُنية ومنطق عمل برامج التكنولوجيا على صعيد المسرح العالمي، علينا أن نلقي نظرةً على تطوّرات التكنولوجيا المعاصرة.

لقـــد وُجـــدت أجهـــزة الكمبيوتر الكبيرة والمهدّدة، ذات الأقراص المدرّجة والصـــمّامات الإلكترونـــيّة منذ منتصف القرن العشرين. وفي الربع الأخير من القرن نفسه، ظهرت أداة جديدة: جهاز الكمبيوتر الشخصي. لقد شكّلت هذه الأداة إسماً وفكـــرةً جميلتين غير أنّ الناس لم يصدّقوا إمكانيّة جعلها حقيقةً. ففي البدء، كانت هـــذه الأجهـــزة بطيئةً. وبالتالي، لم تتعدَّ الذاكرة حجم الطابع البريدي. فكان يمكن للجهاز الفعّال أن يلعب الشطرنج. ولكن لم تكن هذه سوى بداية. فكانت تستطيع بعـــض هـــذه الأجهزة استعمال التلفزيون العادي كوحدة شاشة للعرض. وهكذا، أصبح جهاز الكمبيوتر أليفاً. ولربّما لم تبدُ هذه الأجهزة جميلة غير أنّها لم تكن يوماً مخيفةً. فقد تناقضت أرضيّتها مع الصورة التي كوّنها أفرادٌ غير تقنيّين حول الكمبيوتر في بدايـــة الثمانينات. وضمّت هذه الأجهزة مجموعة كبيرة ومتنوّعة من الصمّامات الإلكترونـــيّة والأضـــواء المتوهّجة، وغالباً ما شكّلت مصدر إلهام بالنسبة إلى منتجي أفلام الرعب والخيال. وقد قام هاوي الألعاب /*المؤثّرة* باستعمالها من دون تشكيل أي مصدر للإصابة بجنون العظمة أو التفكير في السيطرة على العالم.

في منتصـــف الثمانينات، نشأت سلسلة كبيرة من أنظمة التشغيل إلى جانب نظام مايكروسوفت ويندوز، وضمّت معالجات صغيرة رخيصة وسريعة. فأصبحت أجهـــزة الكمبيوتر الخاصّة أسرع واعتمدت استعمال الإقراص الصلبة، ممّا جعلها أكـــثر فعالـــيّةً على صعيد تخزين المعلومات. و لم يقتصر عمل الأجهزة على لعب الشـــطرنج (وإن بدا هذا الأمر مفيداً)، بل أصبحت أكثر فائدة. فاستطاعت تخزين المعطيات في جداول بيانات، وحلّت الآلة الطابعة الإلكترونيّة مكان آلات الطباعة التقلـــيديّة ومعـــالجي الكلمات. ومع الوقت، أصبحت آلات الطباعة هذه أسرع، وانخفض سعر جهاز الكمبيوتر لمراقبة الصورة التلفزيونية وتوفّر بعدّة ألوان.

وأدركـــت الأعمال أيضاً أنّ الإنترنت قد تُعتَبَر وسيلةً جديدةً لبيع المنتجات والخدمات. وفي نهاية التسعينات، تحقّقت ظاهرة تحويل الإنترنت من مجموعة أجهزة تخـتصّ بالكمبيوتر وقوائم مستقلّة إلى سوق واقعية. وكان جيف بيزوس أوّل من خاض هذه التجربة. فقد وضع لائحةً بالمنتجات التي يمكن إدراجها على الإنترنت واعتمد سجلّ البيع بالتجزئة. واليوم، يبيع موقعه تحت إسم أمازون عدداً كبيراً من السـلع المدرجـة على لائحة بيزوس. ومع الوقت، وجد أن بيع الأثاث والملابس الخارجـيّة لم يلقَ نجاحاً باهراً. فإنّ هذه المنتجات لا تتماشى مع عمليّة الشراء عبر الإنترنت إذ من الصعب نقل المعلومات الدقيقة عبر الإنترنت. ولم يجد أيّ شخص طريقةً تشجّع على بيع هذه الأمور.

إنّ الشـراء عـبر الإنترنـت شبيهٌ بمسألة الموعد الأوّل. وقد احتلّت الكتب وتذاكـر السفر المرتبة الأولى على اللّائحة. فلا وجود لمقعدَين في الطائرة يحملان الرمـز نفسـه، كما لا خوف من شراء كتاب يحمل العنوان نفسه وإن كان أقلّ جـودة. ومن الممكن أيضاً شراء قطع غيار سيّارات عبر الإنترنت. فما من مشكلة طالما أنّك تشتري قطعةً لنوعٍ وسنة محدّدَين.

أصـبح شـراء الكتب وتذاكر السفر عبر الإنترنت شعبيّاً إذ اعتبر الكثيرون عمليّة شراء هاتَين السلعتَين بطريقة تقليديّة أمراً مزعجاً ومملاً ومضيعةً للوقت. ومن الممكـن أن تقضـي وقتاً طويلاً في المكتبة، واقفاً في الصف أمام الصندوق لشراء كـتاب شـهير معروض. وقد يتطلّب شراء مجموعة من الكتب المقتصرة على فئة معيّـنة من الناس وقتاً طويلاً للبحث عنها، ومن الممكن عدم إيجادها. فلنحاول أن نقـارن هذا بعمليّة الشراء عبر الإنترنت: فأنت لا تحتاج إلى الوقوف في الصف أو الشـعور بالإرهاق وأنت تبحث عن الكتاب. أمّا بالنسبة إلى شراء تذاكر السفر، فقـد تضـطرّ أحياناً إلى القيام برحلة لزيارة مكتب وكالة السفر حيث لا يقومون سوى بملء ورقة الطلب. ولكن اليوم، لم تقم برامج الإنترنت بتسريع عمليّة شراء الـتذاكر وجعـلها أرخص وحسب، بل جعلتها أقلّ مللاً. وتعني الهواتف النقّالة المـزوّدة بخـط إنترنت أنه يمكن لشاشة الهاتف أن تعرض صورة تذكرة السفر من دون الحاجة إلى الحصول على الورقة.

تـــرافق تقدّم استعمال الإنترنت مع تطوّرات داخليّة وعميقة. وكان أحدها تقدّم الموقـــع المدخلي أو مَعلَم ثلاثي البعد على شبكة العالم الواسع (World Wide Web) والـــذي يســـاعدك في الولـــوج إلى مواقع السلع والخدمات. وتمّ تطوير برامج تسمح للزبائن والبائعين أن يقوموا بعمليّات تجاريّة فعّالة وسريّة.

في الـــبدء، عارض بعض المستهلكين هذه المسألة ولكن تغلّبت عليهم الأسعار المنخفضة والطرق الآمنة لتحميل السلع. وساهمت الإنترنت في جعل الجميع يتصرّف على غرار الحَكَمْ ويستفيد من الثغرة على صعيد المعلومات. فإذا أردت شراء منتوج أو خدمـــة، مـــن الممكن (والسهل أيضاً) أن تقارن الأسعار على الإنترنت. وتؤمّن بعـــض المواقع آلات حاسبة لتحويل السعر إلى العملة المطلوبة. وبالتالي يمكنك التوفير ولو قليلاً وستجد مع الوقت أنّك قد وفّرتَ مبلغاً لا بأس به.

تُشـــكّل الإنترنـــت برنامج تقدّم بحدّ ذاته. فهي بالنسبة إلى البعض مرادفٌ لشـــبكة العالم الواسع ولكن الشبكة ليست سوى جزء من بروتوكول الإنترنت. ويجهل معظم متصفّحي الإنترنت غير التقنيّين هذه المسألة ولكنّهم ليسوا بحاجة إلى معرفتها. فهذا ما هي عليه المنصات.

لا تعمـــل المنصات إلاّ إذا كان عددها قليلاً. وغالباً ما يُعتبر البرنامج الذي لا يلقى أيّة منافسة هو الأفضل. فإنّ امتلاك برنامج تقدّم أساسي على صعيد الاقتصاد العـــالمي. وإن لم تكن قادراً على استعمال البرامج الضروريّة في قطاع الأعمال، لن تكون مشاركتك على مستوى الاقتصاد خياراً.

ولكـــن، يجب أن نتذكّر ماهيّة المنصات. فإنّ معظم قواها تكمن في ليونتها. وعـــلى أي برنامجٍ أن يكون قادراً، على المدى المتوسط والبعيد، على التكيّف مع الشـــروط والقطـــاع المحلّي. ولربّما على البرنامج أن يكون مصدر قوّة أو مهارة يمـــنحك، إذا مـــا امتلكته، أدوات لإعادة صياغته كي يتوافق مع حاجاتك. بمعنى آخـــر، يمنح البرنامج الفعّال أرضيّةً مشتركةً للتواصل المتبادل بين المشتركين داخل المجتمع الواحد، بالإضافة إلى إمكانيّة تطوير مساحة لا يستطيع الولوج إليها سوى مستعملو الإنترنت.

قـــام برج بابل التقني في عالم التكنولوجيا المعلوماتيّة على استعمال رمزٍ يعمل

عـــلى مكـــنة أو جهاز دون سواه. وعزّز عددٌ كبيرٌ من مطوّري برامج الكمبيوتر موضـــوع الفـــرديّة والنقص على مستوى التكيّف، باعتبارهما نقاط قوّة ووسائل تضـــمن الإستمرار في السوق. غير أنّ هذه المقاربة تغاضت، وإن مؤقّتاً ربّما، عن كون المستهلك الحَكَمْ الأخير. فإنّ المستهلك يقوم دوماً بتقييم سهولة الإستعمال، مفضّلاً إيّاها على التعقيد. إذاً، فقد تمّ تهيئة المسرح لتطوير مقاييس المنصات في كلّ قطاعـــات التكنولوجيا المعلوماتيّة. ولا يعني هذا الأمر ظهور الإحتكار بل غالباً ما قاد إلى احتكار القلّة.

يُعتبر نظام التشغيل ويندوز التابع لمايكروسوفت أحد أبرز أوجه إحتكار القلّة في عالمـــنا اليوم. وكما يظهر الإسم، فمن الممكن أن يشكّل في ما بعد قاعدةً لبناء البرامج. ويشكّل ويندوز مثلاً قاعدةً لبناء برامج كآوت لوك (Outlook) وإنترنت إكسبلورر (Internet Explorer) المتعلّقـــة بتصفّـــح الإنترنت وقـــراءة الرسائل الإلكترونـــيّة. وهـــنالك أيضـــاً برامج مايكروسوفت لنقل المؤتمرات عبر الفيديو وبـــروتوكول الإنترنـــت الصوتي. ففي المستقبل القريب، ستقوم التطويرات بدمج أنظمـــة الشراء الإلكتروني أو عمليّات "الحافظة الإلكترونيّة"، والموسيقى والأشرطة المصوّرة، بالإضافة إلى الإتّصال الكلّي الوجود (ومنه الواي فاي) ومحرّكات البحث ذو نظام تشغيل مشابه.

تشـــكّل المنصات التكنولوجيّة شروطاً أساسيّة في عالمٍ مُسلّك. فلو توفّر عددٌ كبيرٌ من أنواع برامج الكمبيوتر والأجهزة، لاحتار الزبون، سواء كان يمثّل شركةً أو يعمـــل على حسابه. فعلى المستهلكين أن يُؤمنوا بوجود معايير أو نقطة مراجعة والوثـــوق بهـــا. فـــإنّ شراء برنامج عقل إلكتروني واعد بإنتاجيّة أفضل يجب ألاّ يســـتهدف تغـــيير نظام الكمبيوتر بأكمله، بل يجب أن يوصّل بالقابس الكهربائي المستخدم أصلاً.

أصـــبح الإنســـان الإلكتروني منطقةً تكنولوجيّةً تشهد على نموّ مستمرّ. ومن الطبيعي أن يولّد مخاوف غير منطقيّة من أن تحلّ الآلة مكان الإنسان البشري. لكنّ إمكانيّة أن يصبح الإنسان عبداً للآلة ليست سوى ضرباً من الخيال. فلا فائدة من التكنولوجـــيا إلاّ إذا طبّقها البشر. وعند حلّ المشاكل القائمة والإعتراف بإمكانيّة

تلقّي المساعدة من قِبَل التحسّنات التكنولوجيّة، يستطيع الموظّفون تحقيق النتائج المرجوّة. وقد اعتمدت صناعة السيّارات مثلاً على عمل الآلة تماماً كالصناعات الأخرى، ووظّفت عدداً كبيراً من الناس، وهو أمرٌ لم تعتده في السابق. ويجب دائماً تشجيع الناس للعمل إلى جانب التكنولوجيا عوضاً عن العمل ضدّها أو من دونها. ويُعتبر البرنامج التكنولوجي المثالي ذلك الذي يستطيع أن يحلّ معظم المشاكل فقط من خلال تكيّفه مع الظروف الفرديّة. بطريقةٍ أخرى، لقد تمّ صرف مبالغ عديدة لمحاولة إصلاح الأمور. فعلى المنصات أنْ تؤمّن الحلول لا أن تسبّب مشاكل جديدة.

اللغة كمنصة

لطالما وُجدَت المنصات ولكنّنا لم نتعرّف إليها في السابق. فإنّ كلّ نظام كتابة يشكّل برنامجاً في حدّ ذاته. وهو وسيلةٌ للتّواصل ونقل الأفكار، ويستطيع عددٌ كبيرٌ من الناس أن يستعمله بفعاليّة. ففي الغرب، تمّ تطوير نظام تواصل يرتكز على أحرف فرديّة، في حين تمّ إنشاء نظام في الشرق يقوم على أحرف هيروغليفيّة. واستُعمِلَ النظامان للغاية عينها.

مع الوقت، تَكَيَّفَتْ معظم البرامج لتلبّي متطلّبات خاصّة، من دون أن تتجرّد من المظاهر التي تلجأ إليها شعوبٌ أخرى. ويشكّل التكيُّف والسهولة العامّة أحد الشروط الأساسيّة للبرنامج.

لقد استعملتُ في هذا الكتاب برنامجاً مختلفاً، لكنّه شبيهٌ جدّاً بالبرنامج الذي يستعمله قرّاء اللغة الإنكليزيّة. لطالما كانت الإنكليزيّة إحدى لغات العالم العاميّة الأساسيّة. واليوم، هي *لغة* الاقتصاد العالمي. لقد اكتسبها أولئك الذين يحتاجون إلى التواصل مع الآخرين، متعدّين الحدود والثقافات. وتُعتبر الإنكليزيّة اللغة الأكثر استعمالاً في عالم الإنترنت. ولكن دعونا لا ندخل في كيفيّة حصول هذا الأمر وأسبابه.

لقد أصبحت اللغة لسوء الحظّ متّصلةً جدّاً بالدولة القوميّة. وغالباً ما تمّ السيطرة على اللغة العاميّة أو اللهجات المحليّة باعتبارها شارة هويّة ومظهر الدولة

القومـيّة. ونتيجةً لهذا، ارتبطت كل اللغات في ذهن الإنسان مع لغة الدولة القوميّة الأمّ. وقـد راقـب اللغويّون القوميّون في الدول القوميّة الأخرى إنتشار استعمال اللغـات أو تأثيرهـا بشكّ، واعتبروا أنّ الفصاحة قد تطعن في خيانة الإنسان للغة دولته القوميّة. إلاّ أنّ هذه الأفكار قديمة جدّاً لا تتعلّق بالتطوّر الإنساني. والواقع أنّ الإنكلـيزيّة هي *اللغة الصحيحة* للاقتصاد العالمي والقياس *الواقعي* في عالم الإنترنت لـتخزين المعلومات المتعلّقة بالتواصل المتبادل. وقد اكتسبت مكاناً حَلِمَ مخترعو لغة الإسبرانتو واللغات الإصطناعيّة الأخرى في الوصول إليه.

الـتقى النموّ الظّاهري للغة الإنكليزيّة باعتبارها برنامج تقدّم لغوي مع شكّ بعـض المعلّقين وكان معظمهم يتكلّم الإنكليزيّة بطلاقة. وقد رأوها علامة سيطرة أميركا وقِيَمَها في العالم. وإذا كانت الإنكليزيّة لغة العولمة، فهذا يبرهن للمعلّقين أنّ العولمة غطاءٌ للأمْرَكة. لكن هذه الإجابة تُعتبر تاريخيّة وفي غير مكانها.

صـحيحٌ أنّه في بعض مراحل التاريخ، كانت سيطرة الدولة السياسيّة تترافق مع محاولات لتعزيز الإنسجام اللغوي. ففي القرون الوسطى، علا شأن الكنيسة في أوروبا وأصـبحت اللّاتينـيّة، لغـة الطقوس الدينيّة، برنامجاً لغويّاً عالميّاً بالنسبة إلى التلاميذ والدّبلوماسـيّين ورجال الدولة. وقد تمثّل هذا الأمر في أوروبا الشماليّة حيث سيطرت الكنيسـة، من خلال الإتّحاد السوفياتي، على الحياة السياسيّة والعسكريّة والاقتصاديّة. وعلى الرغم من كون هذا الإتّحاد يتشكّل من فرق عرقيّة عديدة حافظت على ثقافتها ولغتها، غير أنّه لم تجرِ أيّة محاولات منذ نهاية الحرب العالميّة الثانية للحدّ من دور عنصر الـثقافة الروسيّة ضمن الإتّحاد السوفياتي. فكانت اللغة الروسيّة لغة الإتّحاد السوفياتي السـابق الرسمـيّة، وشكّلت وسيلة اتّصال بين هذه الفرق العرقيّة المتعدّدة. وفي الواقع، اعتُـبِرَت هـذه المسـألة مقياساً للرقابة الثقافيّة، وقد امتدّت لتشمل دولاً مثل بولندا وتشيكوسـلوفاكيا وجمهوريّـة ألمانـيا الديمقراطيّة، والتي أصبحت بدورها دُولاً تابعةً للإتّحـاد السوفياتي. كما كانت الروسيّة اللغة الثانية التي تُعلّم في مدارس الدول التابعة لمعاهدة وارسو. وعند انهيار الإتّحاد السوفياتي وانتهاء سيطرته على أوروبا الشرقيّة سنة 1991، ارتفع عدد الأساتذة الروس العاطلين عن العمل. وكان بعضهم محظوظاً لمعرفته اللغة الإنكليزيّة، في حين عمد الملايين إلى تعلّمها بسرعة.

لم ترحّب أوروبا الشرقيّة بمحاولة فرض اللغة الروسيّة. ولكنّها كانت ضروريّةً على صعيد النظام التعليمي للنجاح الأكاديمي وتطوير التعليم العالي، فتمّ قبولها وإن ليس بتلهّف. وبالنسبة إلى الناطقين باللّغات السلافيّة القريبة من الروسية (كالبولنديّة والتشيكيّة والبلغاريّة)، شكّلت هذه المسألة مهمّةً وليس تحدّياً. فكان عدد التلامذة الراغبين بتعلّم الروسيّة قليلاً، إذ أدركوا أنّها كانت مظهراً آخر من السيطرة الخارجيّة. وشكّل النقص على مستوى الفصاحة نوعاً من المقاومة التي كان يعاقَبُ عليها بطريقة غير مباشرة. فتناقض هذا الأمر مع دور الإنكليزيّة على صعيد الاقتصاد العالمي والتي لم يُجبر أحدٌ على تعلّمها. وبعيداً عن كلّ هذا، كان عدد الأساتذة والصفوف محدوداً بحيث كان من الصعب تلبية الحاجات.

قمتُ في فيتنام بزيارة مصنع ثياب يملكه كوريٌّ. وكانت لغة الإتّصال الأساسيّة هي الإنكليزيّة وليس الكوريّة أو الفييتناميّة. وقدّمت الإدارة 5 دولارات كجائزة تشجيعيّة للمُتحدّث ببراعة باللغة الإنكليزيّة (في حين وصل الراتب الشهري إلى 45 دولاراً). وقامت معظم الشابّات العاملات في المصنع بالإلتحاق في صفوف تعلّم الإنكليزيّة، في حين أنّهنّ كُنَّ يتنقّلْنَ على درّاجاتهنّ الهوائيّة مرتدين الأثواب الفييتناميّة التقليديّة ذي الشق الطويل على الطرف.

إلتقت اللغة الإنكليزيّة مع المنصات الأخرى. خصوصاً وأنّ نسبة المعطيات التي يتمّ نقلها عبر الإنترنت بالإنكليزيّة تصل إلى 70%، في حين تمثّل هذه اللغة 80% من المعلومات المحفوظة.

إنّ الإستفادة على صعيد الإتّصال العالمي هائلةٌ. وعلى الرغم من الفرنسيّة التي لطالما كانت لغة الديبلوماسيّة "التقليديّة"، فإنّ معظم قادة العالم اليوم يتكلّمون الإنكليزيّة. فإن كنت رئيس جمهوريّة في أميركا اللّاتينيّة أم حاكماً لمقاطعة روسيّة، عليك أن تتحدّث بالإنكليزيّة كي يكون صوتك مسموعاً.

تُشكّل الإنكليزيّة لغة شبكة الأخبار (سي أن أن) الرسميّة، وقد أصبحت هذه الشبكة برنامج تقدّم (وإن لم تكن الوحيدة) لنشر الأخبار حول العالم. فهي تنقل الأخبار "كما هي" على مدار الساعة والأسبوع. ويقوم بمتابعتها كلّ مسافر أورجل أعمال أو ديبلوماسي. وعلى الرغم من حصول السي أن أن على فروع عديدة تقدّم

الخدمــات بلغات مختلفة كالتركيّة مثلاً، فإنّ خدمة اللغة الإنكليزيّة كانت تشكّل ولا تــزال القطاع الرئيسي والأهمّ. فما من أحد يستطيع أن يسعى إلى تقدير عالمي ما لم يتمكّن من الظّهور على السي أن أن والتواصل مع أكبر عدد من المشاهدين في البرنامج اللغــوي العالمي. فلا عجب أن تكون دول أوروبا الشماليّة قد نشأت واعتُبرت خلال العقد الماضي كالدول الأكثر منافسة في العالم. فهي تملك مجموعةً من المهارات اللغويّة ومعرفة استعمال الإنترنت، ممّا جعلها تتصدّر المنافسة.

الشركات الإنكليزيّة

دعونــا نضع عالم السياسات وإذاعة الأخبار جانباً وننتقل إلى عالم الأعمال. لقــد ســبق أن رأيــنا كيف يعقد مجلس شركة نوكيا الفنلنديّة اجتماعاته باللغة الإنكلــيزيّة. وانظروا إلى النجاح الذي تُحقّقه الجمهوريّة الإيرلنديّة، محور أوروبا الإلكــتروني، الناطقة بالإنكليزيّة. وسوف نرى في الفصل التالي قوّة الهند في جذب مراكز الإتّصال وعمليّة القيام بالأعمال خارج الحدود بهدف تقليص كلفة الإنتاج. فــإنّ هــذا الأمــر يعود إلى تحدّث السكان الإنكليزيّة بطلاقة. وإذا أردنا تبسيط الأمــور، نستطيع القول أنّ ما من أحد يمكنه أن يطمح إلى النجاح (أو يدخل في المنافســة على صعيد الاقتصاد العالمي) إلاّ إذا أتقن الإنكليزيّة. ولا يجب النظر إلى هذا الأمر باعتباره خضوع قديم لأحد عناصر الدولة القوميّة، بل امتلاكاً واستعمالاً لبرنامجٍ لغوي تابع للاقتصاد العالمي.

تُعتــبر الصــين الدولــة المجسّدة للاقتصاد العالمي، وهي التي استفاقت على الإســتفادة من برنامج التقدّم اللغوي الإنكليزي. وتشكّل الإنكليزيّة إلى حدٍّ كبيرٍ اللغة الثانية التي تسعى إليها البلاد، وإن توجّب على أقاليم مثل داليان أن تدخل في منافسة مع اليابان أو كوريا.

لــيس هــذا الأمر جديداً. ففي سنة 1978، ومع إدخال الإصلاحات على الصين، تمّ التفكير جدّيّاً بإدخال الإنكليزيّة إلى المدارس. واليوم، تحوّلت هذه الرغبة إلى تَــوْق. وفي شــانغهاي، يــبدأ تعلــيم اللغة الإنكليزيّة في الصفوف الإبتدائيّة واضطرّت سلطات المدن إلى دفع دور الحضانة إلى توفير بيئة إنكليزيّة بحتة. ويقدّر

أن يصل عدد المدارس الإنكليزيّة إلى الألف، في حين ترتفع الرسوم لتصل إلى مبالغ طائلة. أمّا المنافسة بين المدارس فقويّة وحادّة.[1] وفي تموز/يوليو 2002، عندما أرادت مدرسة بكين للغة الشرقيّة الجديدة أن تقدّم محاضرةً حول اللغة الإنكليزيّة، اضطرّت إلى استئجار مدرّجاً يتّسع لأكثر من 10,000 شخص. أمّا أحد البرامج الأكثر شعبيّة على التلفزيون الصيني فهو جو ويست (Go West) ويدوم خمس دقائق. وهو يضمّ المضيف الأميركي التايواني دايفيد وو الذي يعلّم المشاهدين أحدث الألفاظ الأميركيّة-الإنكليزيّة العاميّة. أمّا الأستاذ لي يانغ، فيتمتّع بأسلوب مختلف يسمّى "الإنكليزيّة المجنونة"، ويقوم على إطلاق ألفاظ وجمل عاميّة على خلفيّة لموسيقى الروك. ويشجّع لي يانغ تلاميذه على منافسته. وهو يزور عدداً من المقاطعات شهريّاً ويدير برنامجه على مدرّجات تتّسع لما بين 20,000 و30,000 متفرّج. وتماثل منزلته منزلة نجم سينمائي غربي.

تذكّرني هذه المشاهد بوصف آدم سميث لشعبيّة وشهرة بعض أساتذة اليونان القديمة. فإنّ لي يانغ الذي يصف نفسه، وبكلّ فخر، بالفاشل، يدافع عن مهمّته قائلاً: "ليس حبّي لأميركا هو السبب. فإنّ السبب يعود إلى كون الإنكليزيّة معياراً عالميّاً تسود فيه كوكا-كولا ومايكروسوفت".[2]

لطالما احترم الصينيّون التعليم والمعلّمين. فهم أتباع تعاليم الفيلسوف الصيني كونفوشيوس. ولقد سبق أن ذكرتُ شعبيّة التعليم الخاص في الصين. فإنّ التعليم الذي تقدّمه الدولة لا يؤمِّن كلّ مستويات ومعايير التعليم المطلوبة. من هنا، يُعتَبَر العلم، ولا سيّما تعليم اللغة الإنكليزيّة، في الصين والعالم أمراً مهمّاً. وعلى جميع المدارس أن تتّبع معايير عالية في تعليم الإنكليزيّة. فإن لم تفعل، تفشل. في فنلندا مثلاً والدول الإسكندنافيّة الأخرى، لا يكتفي البعض بتعليم الإنكليزيّة، بل إنّهم يتعلّمون من خلالها.

بعد الأزمة الاقتصاديّة سنة 1997-1998 (والتي عُرفت باسم احتلال صندوق النقد الدولي)، أطلقت الجامعات الكوريّة برنامجاً أساسيّاً لإعطاء الدروس بالإنكليزيّة (كان هذا جزءٌ من برنامج بي كاي 21 [BK21] الهادف إلى مساعدة كوريا في القرن الواحد والعشرين لتصبح عالميّةً). ولم يعنِ هذا الأمر تعليم الإنكليزيّة بل إعطاء الدروس

بالإنكليزيّة. واعتمدت ماليزيا مقاربةً مشابهةً لتفادي العودة إلى المناقشات الماضية حول موقع لغة باهازا الماليزيّة أو الصينيّة كلغة الدولة "الرسميّة".

تبدو الإنكليزيّة حاضرةً في أيّ مكان تتمّ فيه مناقشة اللغات. ويعتمد صينيّون كثيرون، خصوصاً أولئك التابعين إلى الجمعيّات الصينيّة المغتربة في جنوب شرق آسيا على القدرة على التحدّث وكتابة الصينيّة باللهجة الصينيّة الشماليّة (التي كانت لغة البلاط والطبقات الرسميّة في عهد الإمبراطوريّة). وقد جذبت هذه المسألة بعض المدارس الخاصّة في الصين. وبحسب التقرير الوارد في جريدة *سترايت تايمز* السنغافوريّة، فإنّ الأهالي الساعين إلى تعليم اللغة الصينيّة الشماليّة لأولادهم وجدوا أنّ الطريقة الأفضل لترسيخها في الذهن هي المرور عبر الإنكليزيّة. وتتلهّف سنغافورة إلى الحصول على دور المحور التعليمي في جنوب شرق آسيا وذلك على كلّ مستويات توفير العلم، بدءاً بالصفوف الدنيا وصولاً إلى الثانويّة. ومن غير المفاجىء أن يتمّ توفير هذا التعليم بالإنكليزيّة.

إذا عدنا إلى أولئك القلقين حيال انتشار الإنكليزيّة، ما علينا سوى إعادة ذكر الحقيقة البدهيّة. فإنّ طبيعة الإنسان البشري معقّدةٌ، ومن الغالب أن تلتقي بشخص يتكلّم لغتَين أو ثلاثة بطلاقة. ويشكّل تكلّم اللغة بطلاقة هدفاً مرغوباً، ما إن يحقّقه المتكلّم حتّى يراه كمصدر قوّة. لكنّه لا يُقلّل أبداً من شأن لغته الأمّ. فكلّما ازدادت فصاحة الإنسان اللغويّة، سهل عليه اكتساب لغات جديدة. أمّا المثال اللغوي للاقتصاد العالمي فهو عام ونوعاً ما عالمي من حيث ثنائيّة اللغة أو تعدّدها. وتُعتبر فصاحة وسهولة استعمال الإنكليزيّة أمراً أساسيّاً، ولكن يجب ألاّ يحدث ذلك على حساب أيّ لغة عاميّة أخرى.

علينا أن نقرّ بأنّ المواطن العالمي ينمو وهو يتكلّم بلغته الأم كأيّ عضو في المجتمع، ويتكلّم الإنكليزيّة كأيّ مقيم ومستفيد من الاقتصاد العالمي. من هنا، توقفَ اعتبار القدرة على تكلّم لغتَين كموهبة، كما كانت الحال في السابق. ويُعدّ هذا الأمر طبيعيّاً بالنسبة إلى أولاد يتكلّم أهلهم لغتَين مختلفتَين. والسخيف أنّ مفتاح التحدّي يواجه متحدّثي الإنكليزيّة الأصليّين. فإنّ فرصهم لتوسيع نظرتهم العالميّة تقلّ عن فرص الأشخاص المتحدثين بلغتَين. وقد يشمل هذا الأمر تأثيراً

معادياً على مستوى قدرتهم الطويلة المدى للمنافسة في وسط السوق العالمي.

وفرة المنصات

بالإضـــافة إلى التكنولوجـــيا واللغة، يشكّل الدولار الأميركي برنامج تقدّم أساســـي آخر على مستوى المسرح العالمي. ومن الطبيعي أن يشكّل الدفع المعتدل لـــلجزء الجوهري من التجارة العالميّة، والتي تتركّز في الولايات المتّحدة. وهو أيضاً العملـــة المستعملة من قبل عددٍ كبيرٍ من الشركاء التجاريّين. ولقد سبق أن ذكرت كـــيف يـــتمّ اســـتهلاك الدولار خارج الولايات المتّحدة. ففي دول مثل أستراليا وكـــندا، مـــن المهـــمّ أن يتمّ الإدّخار بالدولار الأميركي. ويجب ألاّ ننسى طيف الدولار، وأعني العملات الشبيهة به كاليُوان، والمُستعملة أيضاً في التجارة.

إنّ ســـبب تفوّق الدولار كبرنامج عملة هو في الوقت عينه تاريخي وعملي. لقـــد انتشرت التجارة العالميّة خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وفي المقابل، ارتفعـــت نســـبة الـــتجارة الأميركيّة مع سائر دول العالم. ومع الوقت، تفوّقت الولايـــات المـــتّحدة على بريطانيا العظمى التي كانت تترأس الاقتصاد الأفضل في العالم. أمّا معيار الذهب الذي نشأ في بريطانيا في بداية القرن التاسع عشر، فقد تمّ اســـتبداله، ولو مؤقّتاً، باتّفاق بريتون وودز. فعوضاً عن البحث عن القيمة وكيفيّة المـــبادلة من خلال الذهب، اتّجهت دول العالم الغربي نحو الدولار. غير أنّ اتّفاق بريـــتون وودز قـــد انهـــار بسبب ضعفه الداخلي، في حين ازدادت قوّة الدولار الأميركي باعتباره لاعباً على صعيد التجارة العالميّة.

عـــلى الـــرغم من تفوّق الدولار، لم تعتبر الولايات المتّحدة نفسها في طليعة الـــنظام النقدي العالمي. فخلال مناقشات الإنتخابات الرئاسيّة سنة 2004، لم يأتِ أي مرشّـــح على ذكر دور الاقتصاد الأميركي ومسؤوليّاته تجاه الاقتصاد العالمي. وقـــد سعى العم سام إلى التفكير فقط بموازنته واقتصاده المحلّي في ما يتعلّق بعرض المـــال ومعـــدّلات الفوائد وعدد طباعة السندات الحكوميّة الأميركيّة. ولم يبدُ هذا الأمـــر عملـــيّاً، وكما رأينا في العرض 4.7، تعتمد دول العالم الأخرى كلّيّاً على الدولار الأميركي باعتباره عملة الإحتياط والإدّخار وتوطيد التجارة.

لقد اعتاد العالم بأسره، ولو على مضض، على تعديل سياساته الماليّة والاقتصاديّة كلّما غيّرت الولايات المتّحدة مسارها. فإنّ الولايات المتّحدة مثلاً تعاني من عجزٍ كبيرٍ علــى صعيد التجارة مع دول مثل اليابان والصين وكندا والمكسيك. ويعود السبب إلى الإنـــتاج الأميركـــي المتعدّد الجنسيّات ما وراء البحار. ولكن، عوضاً عن إصلاح هذه المسألة، تعبث الولايات المتّحدة بمعدّل سعر الصرف (كما جرى في اتّفاق بلازا). لقد أدّى هـــذا الأمــــر إلى إضعاف الدولار مقابل الين أو اليورو. ويقوم المصرف المركزي الـــياباني بشراء الدولار لمنعه من الهبوط. ونتيجةً لهذا، وجدت اليابان نفسها أمام فائض مــــن الدولار، تستعمله لشراء السندات الحكوميّة التي تسمح للحكومة الأميركيّة في أن تحـــافظ عـــلى إصدار سندات العجز. وما من نظام في ما يتعلّق بهذه العمليّة، إلاّ أنّها *طـــريقة عمـــل* الـــنظام المالي والنقدي العالمي. وبما أنّ الأمم جميعها تشترك على هذا المســـتوى، فما من دولة كبيرة (أو صغيرة، يضع شعبها ادّخاراته بالدولار في الخزانة) عازمة على فرض النظام على أميركا.

المشكلة أنّ الدولار أصبح إلى حدٍّ كبير عملةً مشتركةً عالميّةً. ويمكن حلّ هذه المشـــكلة تدريجيّاً في العقود القادمة إذ تتّجه إدّخارات وإحتياطات مصارف العالم المركـــزيّة نحو اليورو وبعض العملات الأساسية كالين والفرنك السويسري والجنيه الإنكلـــيزي واليُوان الصيني. ويعني كلّ هذا أنّ على الولايات المتّحدة أن تستعين بوســـائلها الخاصّة للإستمرار. وسوف يتوجّب على النخبة السياسيّة والديبلوماسيّة أن تصبح أكثر أهميّة خلال هذه الفترة.

نماذج تقدّم أخرى

لقـــد تمّ تطويـــر برامج تقدّم عديدة، غالباً ما يكون تطبيقها جليّاً للناس الحادّي البصر:

- **إعتـــبار الماركات التجاريّة كبرنامج تقدّم** – تشكّل أهميّة الماركات التجاريّة عـــلى صعيد الاقتصاد العالمي إعادة تحديد ظاهرةً كانت على مرّ عقود، جزءاً من العالم التجاري، إلاّ أنّها اكتسبت قوّةً هائلةً مع ذوبان الحدود الذي نشهده في عالمـــنا اليوم. وقد قادت إلى طبقة عاميّة أكبر في العالم. وتتواجد الماركات

التجاريّة نفسها في كلّ مكان، بحيث يصعب على الفرد أن يحدّد موقعه مرتكزاً عـــلى إشـــارات الإعلانات على الطرقات. ويعتمد مفهوم الماركة على إنتاج وتسويق منتوج مختلف وأفضل. فليس عليه أن يكتسب حصّة السوق فقط، بل أن يؤثّـــر أيضاً على تفوّق السوق ومنح قدرات جديدة من حيث السعر. كما يجـــب أن يـــتمّ الإعتراف به كمنتوج يقدّم ميزات خاصّة يكون بعضها غير منطقيّ. كما عليه أن يَعِدْ بالمحافظة على ثباته. هكذا، يستطيع أن يربح الولاء.

تســـيطر الشـــركات الأميركيّة على العلامات التجاريّة. فباستثناء الشركات اليابانـــيّة، لم تتمـــتّع معظـــم الأعمال الآسيويّة بأيّ نجاح مماثل لذلك المتعلّق بالإعتراف بالماركات المنشأة (أنظر عرض 5.2 و5.3).

الماركات العشرة الأولى في القيمة
(2003)

المركز	الماركة	القيمة (بليون دولار)	البلد
1	كوكا-كولا	70.5	الولايات المتّحدة
2	مايكروسوفت	65.2	الولايات المتّحدة
3	آي بي أم	51.8	الولايات المتّحدة
4	جي إي	42.3	الولايات المتّحدة
5	إنتل	31.1	الولايات المتّحدة
6	نوكيا	29.4	فنلندا
7	ديزني	28.0	الولايات المتّحدة
8	ماك دونالدز	24.7	الولايات المتّحدة
9	مارلبورو	22.2	الولايات المتّحدة
10	مرسيدس	21.4	ألمانيا

المصدر: *بيزنيس ويك*، 2003/4/8، إنتيربراند.

عرض 5.2 الماركات القيّمة العشرة الأولى.

الماركات القيّمة المئة الأولى وفق بلاد المنشأ
(2003)

الماركات الأساسيّة (تصنيف)	عدد الماركات	
كوكا-كولا (1)، مايكروسوفت (2)، آي بي أم (3)	62	الولايات المتّحدة
أل في (45)، لورييال (47)، شانيل (61)	7	فرنسا
تويوتا (11)، هوندا (18)، سوني (20)	7	اليابان
مرسيدس (10)، بي أم دبليو (19)، ساب (35)	8	ألمانيا
إيتش أس بي سي (37)، بي بي (69)، رويترز (76)	5	المملكة المتّحدة
نسكافيه (21)، نستله (60)، روليكس (68)	3	سويسرا
غوتشي (53)، برادا (87)	2	إيطاليا
فيليبس (59)، هاينيكن (90)	2	هولندا
آيكيا (43)، إيريكسون (80)	2	السويد
باكاردي (72)	1	برمودا
شِل (83)	1	هولندا
نوكيا (6)	1	فنلندا
سامسونغ (25)	1	كوريا

عرض 5.3 الماركات القيّمة وفق بلاد المنشأ

شكوكٌ كثيرة أحاطت قدرة الشركات الصينيّة في السيطرة على الأسواق ما لم تحصل على ماركات مشهورة. فهي تنتج سلعاً عديدة لمالكي ماركات تجاريّة غير صينيّين. وتبدو الصين مرتاحة من هذه الناحية على الرغم من محاولات البعض - مثل هايير - لتطوير ماركات إلكترونيّة مميّزة وبسعرٍ أقلّ. غير أنّ تحقيق هذا الأمر مشكوكٌ فيه. فيمكن لمشروع تصميم الماركات وتطويرها أن يبقى حبراً على ورق على المدى القصير، إذ إنّ التنفيذ صعبٌ ويحتاج إلى وقت طويل. كما أنّه يعتمد على القدرة في التركيز على سوقٍ ما ومحاولة التعمّق فيه على مختلف الأصعدة. ويتطلّب التزاماً على المدى الطويل، ممّا قد يكون مُكلفاً ويؤدّي إلى خسارة المعارك الداخليّة القائمة على أساس الموارد.

لم يــأت تصــنيف الماركــات من خلال أسعار التنوّع. فإنّ العالم لا يشكّل مســطّحاً واحداً، بل مجموعة من الأسواق والثقافات والأمور المفضّلة والمحبّذة وغــير المحبّذة. ولدى إدارة أعمال الماركات على الأساس العالمي أو الإقليمي، يجــب اتّخــاذ القرارات مراعين إذا ما كانت الماركة التجاريّة تضمّ منتجات عديدة ومختلفة تلبّي حاجات السوق، وإذا ما كان يتمّ توزيع المنتوج نفسه من خــلال خطط تسويق مختلفة تتعلّق باختلاف إسم الماركة أو شعارها أو حتّى طريقة التغليف. فإنّ مصنّع جهاز الكمبيوتر الصيني "ليجيند" (Legend) مثلاً يــتوق إلى خلــق ماركةٍ عالميّة لسلعه إذ من الصعب أن تصبح ماركة ليجيند عالميّةً. وقد بدا أنّ ليجيند تحمل في طيّاتها خلفيّةً صينيّةً فتحوّل اسمها إلى لينوفو (Lenovo).

- **ثقافة أعمال عالميّة** – يمكن اعتبار ظاهرة نشوء طبقة الأعمال العالميّة كبرنامج تقــدّم عالمي آخر. فإنّ منفّذي الأعمال يتكلّمون اللغة نفسها في كلّ بقعة من العالم. وهم يستطيعون أن يتواصلوا بطلاقة وفعاليّة على أساس البرنامج اللغوي الإنكلــيزي. فــإنّ المصــطلحات المستعملة هي نفسها، وكذلك هي الحوافز والمصــالح المهنيّة. وقد ارتاد عددٌ منهم مدارس تعليم إدارة الأعمال نفسها أو مــدارس أخرى تقدّم مواد تعليم وأنماط محاضرات وفرص عمل مشابهة. كما أنهم يقرأون مجلاّت الأعمال نفسها، ويقيمون في الفنادق ذاتها ويتمتّعون بتنوّع كــبير مــن حيــث الطعام ونشاطات التسلية، في حين يرسلون أولادهم إلى المدارس نفسها أيضاً. وتشكّل هذه المسألة بأسرها برنامج تقدّم حقيقي، يسهّل المواصلة وتناقل الأفكار. ويُعدُّ هذا الأمر كثقافة أعمال عالميّة. وعلى الرغم من كــون هــذا البرنامج قويّاً ومؤثّراً، يجب ألاّ يُعتبر تهديداً لأيّة ثقافة حاليّة. فقد يــتكلّم المدير التنفيذي الياباني أو الفنلندي أو الأميركي بطلاقة مع زملائه في العمل، من دون أن يضعف هذا الأمر من قدرته على التحدّث بلغته الأم.

لقــد انتشر برنامج الأعمال العالمي هذا من غرف المجالس وفنادق الخمسة نجــوم العالمــيّة، ممّــا يعــني أنّه باستطاعة أيّ شخص المساهمة في التفكير بالأعمال، وسيتمّ فهمه بسهولة. فخلال إقامتي في إسبانيا حيث تمّ نشر ستّة

كتب لي، أتى حوالي 3,500 شخص ليسمعوني وأنا أتحدّث. وخلال إقامتي في البيرو، وفي ليما تحديداً، زارني 700 شخص ليسمعوني أتحدّث. فهذا ما أسمّـــيه بثقافة الأعمال العالميّة. وهي أيضاً برامج للتوسّع العالمي ولاستعمال اللغة الإصطلاحيّة للأعمال، المفهومة في العالم كلّه - ومنها سي آر أم (أي إدارة الإستجابة لطلبات الزبائن) وإيبيتا وبي بي أو إلى ما هنالك.

- **بـــرنامج آلة الصرف المؤتمتة** - تشكّل آلة الصرف المؤتمتة برنامجاً يسمح بتوزيع المال لزبائن المصرف إذا ما تواجدوا في أماكن بعيدة عن مصارفهم. ومـــن الطبـــيعي أنّ ساعات عمل المصرف قد لا تناسب متطلّبات الزبائن لـــلمال. فمـــن ناحـــية الأمن، لا يحبّ الزبائن حمل مبالغ كبيرة من المال النقدي، خوفاً من السرقة.

يقـــوم كلٌّ من بلاس وسيرّوس بتشغيل برنامج آلة الصرف المؤتمتة. فتقوم هاتـــان الشـــركتان بتشـــغيل تكنولوجـــيا آلة الصرف المؤتمتة وإن قامت المؤسّسات الماليّة المنفصلة بتشغيل نظام الآلات الموزّعة للمال النقدي.

عـــندما تمّ إدخـــال نظام آلة الصرف المؤتمتة في نهاية السبعينات، لم يُرحّب به كـــثيراً. وكما هي الحال مع جميع الإبتكارات التكنولوجيّة، لعن البعض عوائق العـــالم القديم وشجب كلّ تكنولوجيا تقدّم الملطّفات. ولكن، وبعد مرور ربع قـــرن، أصبحت هذه الآلة جزءاً من الهندسة العالميّة. غير أنّ عدداً من الرجال والنســـاء لم يـــدرك هذه القدرات وبقي يقف في الصف في المطار أو الفندق لاستبدال العملات. وقد صمّمت آلات الصرف المؤتمتة اليابانيّة لتوزيع وتقبل الودائع النقديّة. كما أنّها تعمل كجهاز الكمبيوتر في ما يتعلّق بعمليّات الدفع وتحويـــل المال. ممّا يعني أنّ شبكة آلة الصرف المؤتمتة تتمتّع بقدرة عالية لتصبح برنامجاً عالميّاً يرتكز على المال النقدي ويضمّ وسيلة تواصل متبادلة.

- **بـــرنامج بطاقة الإئتمان والبطاقة الذكيّة** - تشكّل بطاقات الإئتمان برنامج دفـــع من دون استعمال المال النقدي. ويظهر انتشار آلات الصرف المؤتمتة أنّ الطلـــب على المال النقدي ما زال قائماً ولكن يمكن استبدال وسائل الدفع التقلـــيديّة بالمـــال الإلكـــتروني. وقد جرت محاولات لإنشاء برنامج المال

الإلكتروني.

لقد تعدّى برنامج تحويل المعلومات إلى رموز تلغرافيّة على البطاقة "الذكيّة" حقـل بطاقـة الإئتمان. ففي اسكندينافيا، تستعمل بطاقات الهويّة المبرمجة للولوج إلى عدد كبير من الخدمات.

وفي كوريـا الجنوبـيّة، أدخلـت الحكومة نظام بطاقة الإئتمان كمحاولةً لتشـجيع الإستهلاك. وتمّ توزيع الجوائز عشوائيّاً لحوالى ألف شخص من حاملي بطاقة الهويّة وذلك حسب الأرقام التي اختيرت. كما جرى تسجيل التحويلات التي شكّلت وسيلةً فعّالةً ومفيدةً للتشجيع على جمع الضرائب. وتنتشـر الـيوم في اليـابان بطاقة إدي من سوني (يورو، دولار، ويـن) [Sony's EDY] باعتبارها بطاقة إلكترونيّة مدفوعة الثمن، تقوم باحتساب وترتيـب المعطـيات المترافقة لمتطلبات الزبون، كالتعويض لتغطية نفقات السفر بنسبة معيّنة في الميل الواحد ونقاط التسوّق. ونظراً لشعبيّتها وسهولة تشـغيلها (باعتبارها محور شراء وبطاقة تسمح الإتّصال عبر الإنترنت) فقد تصـبح محفظةً إلكترونيّةً عالميّةً، تغطّي المدفوعات والإيصالات القائمة من خلال العملات الثلاث "الأكثر أهميّة".

- **بـرنامج موقـع الأقمار الصناعيّة العالمي** – يُعتبر موقع الأقمار الصناعيّة العالمي وسيلةً لاستعمال الأقمار الثابتة أرضيّاً والتي تشير من خلال أجهزة أساسـيّة إلى موقـع الأشخاص. وتقوم هذه المسألة على أساس إحصاءات العرض والطول أو يمكن ردّها إلى معلومات تتعلّق بالأرض كالخرائط. لقد تمّ تطويـر هـذا البرنامج في اليابان حيث تضمّ معظم السيّارات وحدات تخـتصّ بموقـع الأقمار الصناعيّة العالمي. وتساعد هذه الوحدات في توفير المعلومـات للسّـائقين المسافرين برّاً. ولكنّها تفقد قيمتها لدى المرور في مـنطقة ضباب أو عندما ينهمر المطر بغزارة. وقد استفاد الهواة في أوروبا الغربـيّة من هذا البرنامج، لا سيّما هواة التجوّل في الهضبات إذ يستفيدون من الخدمات الشبيهة التي تقدّمها الخرائط والبوصلات.

ويقـوم هذا البرنامج بمساعدة السائق أو المتجوّل الضائع. وتشكّل وحدة

موقع الأقمار الصناعيّة العالمي في السيّارة ميزة أمان، بحيث يمكن تعقّب السيّارة بسهولة إذا ما سُرِقَت. كما تساعد هذه الوحدات السائق على ركن سيّارته. فيستطيع نظام السيّارة أن يحدّد الأماكن التي يمكن ركنها فيها. ويمكن لوسيلة تعقّب الطرقات من الفضاء أن تحدّد ضرائب الطرقات. فما أن يقود السائق على طريق مُدرج على لائحة الضرائب، حتّى يقوم نظام موقع الأقمار الصناعيّة العالمي بتسجيل الأمر وتحضير الفاتورة. فلا حاجة بعد اليوم إلى مسجّلي ضرائب الطرقات. وسيكون الإستعمال الإضافي لإدارة السير على الطرقات مجهولاً وأقلّ تطفّلاً. فإنّ الوسيلة القديمة لبناء الطرقات الفرعيّة والسريعة في العالم الغربي غير فعّالة. وأحياناً، يتمّ الإستعانة بالسياسة الحكوميّة المركزيّة في بناء طريقٍ سريع لمساعدة التطوّر الاقتصادي. وغالباً ما تُبنى ذرائع البناء هذه على معلومات غير دقيقة. وعلى الرغم من كون هذا المشروع مفيداً، قد تدّعي الحكومة أنّها تفتقر إلى المال لبناء الطريق ولكنّه سيكون من أولويّاها ما أن تتحسّن الأمور. وهكذا، يتمّ تسييس المشروع. ويستطيع نظام تكنولوجيا موقع الأقمار الصناعيّة العالمي أن يتعقّب الطرقات المسلوكة في مناطق محدّدة. وتحتاج الطرق التي غالباً ما يسلكها الناس إلى بنية تحتيّة جديدة تنفّذ حالاً. وتخفّ عندها الحاجة إلى البيّنات القصصيّة، ويصبح نظام موقع الأقمار الصناعيّة العالمي هدف التقييم العام.

يعمل عدد من صانعي السيّارات اليابانيّة مع شركات الإلكترونيّات لزيادة نظام موقع الأقمار الصناعيّة العالمي على الهواتف الخلويّة. وعلى الرغم من كون هذا النظام جهازاً رائعاً "لتلقّي" المعلومات، غير أنّه غير فعّال ومكلف إذا ما اضطرّ إلى إرسال أيّة معلومة. ولكن، إذا تمّ ضمّ الهاتف الخلوي ونظام الأقمار، يمكن تطوير نظام إنترنت متفاعل جديد. وسيعمل الهاتف كمفتاح يُشغّل المحرّك ما أن يتمّ وصله بوحدة موقع الأقمار. وهذه طريقة أخرى تجعل سرقة السيّارة مسألة أكثر صعوبة. كما ستقوم المحادثات الهاتفيّة من دون الحاجة إلى حمل الهاتف. وسوف يتمّ إدخال رقم هاتف

مطعـــم ما على جهاز موقع الأقمار وبالتالي سيعمل النظام تلقائيّاً ويوجّه السـائق على الطريق المؤدّية إلى هذا المطعم. لقد تمّ إدخال معظم الهواتف الـنقّالة في الـيابان على جهاز موقع الأقمار الصناعيّة العالمي. (وتمّ تنفيذ عملـيّة إدخـال معطيات العمل في شينيانغ في الصين، وهي مثال نموذجي لعملـيّة القـيام بالأعمـال خارج الحدود بهدف تقليص كلفة الإنتاج). وتتطلّب مسألة تشكيل نظام موقع الأقمار الصناعيّة العالميّة والهاتف الخلوي برنامج تقدّم واحد رقميّ كبير وقتاً طويلاً.

لقـد تمّ تصـميم مجموعـة من المنصات التي ستتوفّر للجميع في المستقبل القريب. أمّا التحدّي الذي يواجهه العاملون على صعيد الاقتصاد العالمي فينقسم إلى اثنين: فهم أهميّة المنصات، والقدرة على استعمالها بسرعة وفعاليّة.

ملاحظات

1. "الإنكليزيّة لغة يجب تعلّمها"، جريدة *الصين اليوميّة*، 1 نيسان/أبريل 2004، www.chinadaily.com.cn.
2. "زيادة نسبة الصوت"، *آسيا ويك*، 30 تمّوز/يوليو 1999، www.asiaweek.com

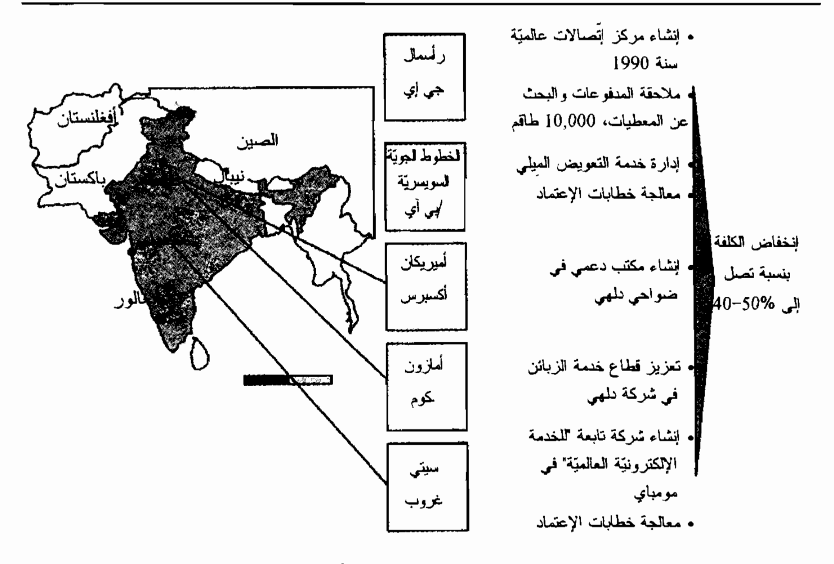
6

مزاولة العمل

تقاطع الحدود

تلعـــب عمليّة القيام بالأعمال خارج البلاد والهادفة إلى تقليص كلفة الإنتاج دوراً في إعطـاء المســـرح العــالمي شكله أيضاً. وتنهض هذه العمليّة على التفاؤل. فقد تمّ الإنـــتقال من النشاطات التقليديّة القديمة التي كانت تجري في بيئة مرتفعة الكلفة إلى بيئة تنخفض فيها الكلفة من دون أن يؤثّر هذا الأمر على جودة المنتج. وقد اعتادت جمعيّة الأعمـــال على إعادة تحديد مواقع المصادر (أي العرض على المواد الجديدة والمكوّنات والتصـــنيع). وشـــكّلت نشأة عمليّة القيام بالأعمال خارج البلاد بهدف تقليص كلفة الإنـــتاج الحدث الأبرز خلال العقد الماضي. وقد جرت عبر استخدام خطوط هاتف ثابتة، عامّة ومؤجّرة. أمّا اليوم فيسيطر بروتوكول الإنترنت بشكلٍ كبير.

يمكـــن تحديد عمليّة القيام بالأعمال خارج البلاد بطريقتَين. تقوم الأولى بنقل العملـــيّات الوظيفيّة عبر البحار، بما يجعلنا نتفهَّم جدوى إعادة تحديد مواقع مراكز الإتّصـــال في إيرلـــندا وهولندا والهند مثلاً، في حين تقوم الثانية بإعادة تحديد موقع الأعمال المتعلّقة بفئة ذوي الرواتب من الموظفين. وتشكّلُ كلٌّ من جنرال إلكتريك (جي إي) وسيتي بانك وأمازون في الهند أمثلة عن الفئة الثانية التي تواجدت بفضل اســـتعمال عمليّة تنميط الأعمال والتي تمّ ضمّها إلى التحويل الرقمي لأماكن العمل (أنظـــر عرض 6.1). وستواجه الشركات البسيطة مشكلةً على صعيد تحويل قسمٍ من أعمالها عبر البحار إذا لم يتمّ تحديد الأعمال والوظائف إلكترونيّاً.



المصـــدر: مرجع مجلس تعزيز تصدير برامج عقل أجهزة الكمبيوتر والإلكترونيّات: *ذي إكونوميست*، 3 أيّار/مايو 2001.

عرض 6.1 المكاتب الداعمة للشركات الأوروبيّة والأميركيّة في الهند.

لم تُخـــفِ هذه التصريحات العلنية حقيقة نشأة عمليّة القيام بالأعمال خارج الـــبلاد كإحدى المظاهر الجدليّة للاقتصاد العالمي. وقد نظر إليها عددٌ من المعلّقين بطـــريقة سلبيّة. في الواقع، يعتبرها البعض المظهر الأكثر سلبيّةً من مظاهر الاقتصاد العالمي. وغالباً ما ارتكز هذا الرأي على مفاهيم خاطئة. فمن الممكن أن تكون هذه المفاهـــيم أنانـــيّة، ولكن عمليّة إرسال الأعمال خارج البلاد تؤدي إلى نشر منافع الإزدهار في مناطق مختلفة من العالم كانت لا تزال غارقةً في الفقر.

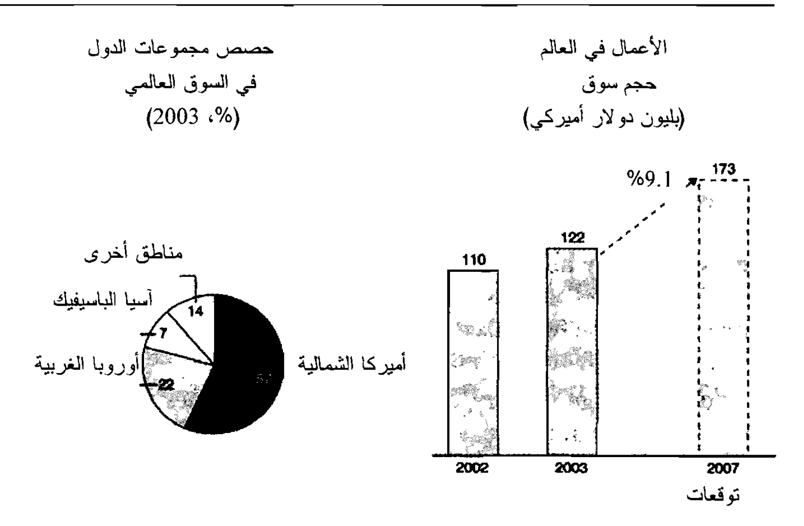
تُعتـــبَر عملـــيّة إرسال الأعمال خارج البلاد امتداداً لظاهرةٍ امتدّت لأجيال. فلطالما جرت داخل الولايات المتّحدة عمليّات هجرة الأعمال نحو مناطق تنخفض فـــيها كلفة الإنتاج، وذلك لتعزيز الإنتاجيّة والإتّصال بالزبائن. وقد تعدّت عمليّة القـــيام بالأعمال خارج البلاد حدود المدن والولايات. وبمساعدة برنامج الإنترنت العالمي، إذا بها اليوم تتعدّى الحدود الدوليّة.

تؤمّن هذه الظاهرة عمليّة ادّخار جوهريّة. والمثال على ذلك، وضع شركة السفر البريطانيّة. فقد أسّست لها مكتب دعم وتسهيلات في الهند وادّخرت سنة 2003 حوالي 1.4 مليون في غضون ثلاثة أشهر. ويُعَدّ هذا الأمر طبيعيّاً ومُقنعاً إلى حدٍّ كبير. ما إنّ تمّت الإشارة إلى عمليّة القيام بالأعمال خارج البلاد بهدف تقليص كلفة الإنتاج حتّى تسارعت إلى ذهن الناس صورة الهند. لأن هذه العمليّة، تعتبر في الهند مهمّة جدّاً إلاّ أنّها، وكما سنرى، غير مهمّة بالنسبة إلى دول العالم الأخرى. فإنّ نجاحها متفاوت وغير مستقرّ. وتعمل الشركات والمستثمرون على اختيار مناطق مثل بنغالوري ونيو دلهي وحيدرأباد بسبب جاذبيّتها الإقليميّة والتجاريّة بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها الحكومات الهنديّة لجذب الإستثمار الخارجي.

لم تستفد الهند فقط من عمليّة القيام بالأعمال على أراضيها. في الواقع، إذا ألقينا نظرةً إلى خريطة العالم، نجد عدداً كبيراً من المناطق ازدهرت فيها أنشطة الأعمال الخارجيّة (أنظر عرض 6.2). ونتج عن هذه الأعمال عمليّات إستفادة كبيرة في ما يتعلّق بأجور العمّال المحليّين، كما في مجال نقل التكنولوجيا وتطوّر البنية التحتيّة.

وفي الوقت عينه، علينا أن نعرف أنّ عمليّة إرسال الأعمال إلى خارج البلاد بهدف تقليص كلفة الإنتاج أمرٌ محتومٌ. ونحن نشهد هجرة واسعة النطاق على مستوى القطاع الخدماتي للوظائف من الولايات المتّحدة وأوروبا الغربيّة إلى الهند أو الصين أو أيّ مكان تنخفض فيه كلفة الإنتاج. وتناسب هذه الأعمال المتقاطعة الحدود بعض القطاعات أكثر من غيرها. ويعتبرها البعض ناجحةً جدّاً، أمّا الذين لم يتحضّروا لها جيّداً، فيرونها وكأنّها كارثة.

لقد اختبرتُ عمليّة القيام بالأعمال خارج البلاد للمرّة الأولى في إيرلندا في أوائل التسعينات، وذلك خلال نهضة سلطة التطوّر الصناعي الإيرلندي باعتبارها محوراً إلكترونيّاً. فقد تمّ إنشاء مراكز اتّصالات ومكاتب دعم متعلّقة بمركز الخدمات الماليّة في دبلن.



مصدر: غاردنر غروب

عرض 6.2 حجم السوق العالمية للأعمال خارج البلاد وحصص مجموعات الدول في هذه الأسواق.

تختلف عمليّة القيام بالأعمال خارج البلاد المعاصرة عن التجسيدات السابقة. فهي أوّلاً متقاطعة الحدود: إنّ هذه الأعمال لا تقوم ضمن الحدود الدوليّة - بل تبدو وكأنّها تتحدّاها. في الواقع، تعني التكنولوجيا أنّها غير محدودة. ثانياً، لم تعد المناوبة القديمة قائمةً بين الأجور المنخفضة والمهارات الضّعيفة. ففي عددٍ من مناطق العالم، لم تعد نظريّات الاقتصاد القديم حول مِنَحْ العمالة حقيقيّةً. وبحسب هذه المِنَحْ، يمكن للدولة التي تفتقر إلى الموارد المعدنيّة والطبيعيّة أن تعوّض هذا النقص من خلال عدد العمّال المرتفع. وهنا، يصبح واقع الكلفة والمهارة المنخفضة أمراً محتوماً. فبعض مناطق الهند والصين، تقدّم أعلى المهارات في أدنى أجور ويتمّ اعتماد المعايير الغربيّة في ما يتعلّق بهذه الأجور.

إذا نظرنا إلى هذه المسألة من الناحية التاريخيّة، نجد أنّ الزراعة شكّلت خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مورد الثراء الأهمّ (كما كانت الحال في الأرجنتين وأستراليا وكندا حيث تتّسع مساحات الزراعة). غير أنّ الدول قد

اتّجهــت نحو الموارد الصناعيّة واستخراج المعادن والنفط خلال النصف الثاني من القــرن الماضــي. ومن الواضح اليوم أنّه، خلال النصف الأوّل من القرن الواحد والعشرين، فإنّ الثراء يأتي عن طريق الموارد الإنسانيّة طالما أنّها تحمل في طيّاتها العلم والذكــاء. أمّا الثراء وفرص العمل فيمكن استيرادها وتوريدها من خلال استعمال بروتوكول الإنترنت عبر الحدود الدولية.

التكنولوجيا: العرّابة الرقيقة

لمــا كــان من الممكن التفكير بعمليّة القيام بالأعمال خارج البلاد مع وجود تكنولوجــيا الاتصــالات. فقــد شهدت الهند على سبيل المثال تحسّناً كبيراً على مستوى بنية الاتصالات التحتيّة. ولكن، لا زال القيام باتّصالات هاتفيّة بعيدة باهظ الســعر في بعض المناطق. وقد يشكّل هذا الأمر نوعاً ما محنةً تتطلّب الصبر والقوّة والروحــيّة. فإنّ نقل المعطيات ضمن حدود الهند أو خارجها من خلال الخطوط الثابــتة مســتحيل. إلاّ أنّ الإستثمار على مستوى تحسين خطوط الهاتف وتأمين الأسلاك والإتّصالات عبر الأقمار الصناعيّة قد أحدثت ثورةً وفتحت المجالات أمام سكّان الهند وإن في بعض المناطق المحدّدة.

تُعــدّ الهــند دولةً كبيرةً، وبالتالي فإنّ تأمين الخطوط لكلّ المناطق مكلفٌ ويتطلّــب وقتاً طويلاً، كما أنّ ذلك غالباً ما يكون مستحيلاً. غير أنّ الهواتف النقّالة تشكّل خياراً منخفض الكلفة. ويقدّر عدد الهواتف النقّالة في الهند اليوم بحوالى 59 مليون، ويتوقّع أن يزيد هذا العدد بمعدّل مليونَين كلّ شهر. (يتزايد هذا العدد في الصين بحوالى 5 ملايين هاتف شهريّاً، في حين وصل، في نهاية عام 2003، عــدد المشــتركين في خدمات الهواتف النقّالة إلى 300 مليون - وهو ضعف العدد في الولايات المتّحدة). تعدّت الهواتف النقّالة في الهند، عام 2003 ولــلمرّة الأولى، عدد خطوط الهواتف الثابتة. وبسبب المنافسة الناشطة، بقيت الفواتــير والإشتراكات منخفضةً. ولاحظ أحد المراقبين أنّ الهند تشكّل المكان الأفضــل في العــالم للإتصالات. وبالإضافة إلى تدفّق النموّ، يسمح هذا الأمر لــلهواتف الــنقّالة بأن تتعدّى كونها علامة وضع. ويطوّر التجّار في مومباي

خدمات توصيل إلى المنازل من خلال استعمال هواتفهم النقّالة الخاصّة للإتّصال بالزبائن وأخذ الطلب.

وفي إيرلندا أيضاً، أحدث نظام الهاتف تحسّناً كبيراً في البلاد، وذلك عن طريق إنشاء مراكز اتّصال ومكاتب دعم. فقد كانت خدمة البلاد الهاتفيّة حتّى بداية الثمانينات قديمة الطراز وشبيهةً نوعاً ما بالهند. فكانت الخطوط الهاتفيّة متوفّرة في بعض المناطق إلاّ أنّ القيام باتّصال بعيد المدى كان أمراً صعباً. فامتدّت الخطوط إلى الجبال وعبر الوديان لتصل إلى المنازل المنعزلة. غير أنّ هذه الخطوط لم تكن تعمل بانتظام، فتمّ وضع نظام اتصالات جديد، وأُضيفَت البنى والخطط الجديدة إلى النظام العام. وترافق الالتزام المتنامي للقطاع الخاص مع استثمار جديد على صعيد الأسلاك والمبادلات الرقميّة. واتّجهت الشعوب بمختلف أعمارها إلى استعمال الهاتف النقّال. ويُقال أنّ الإيرلنديّين هم الأكثر طمعاً من حيث إرسال الرسائل القصيرة في العالم.

وكما هي الحال في الهند، فقد استفاد الاقتصاد من تحسّن البنية التحتيّة للإتصالات، ممّا سمح بإنشاء مراكز اتّصال. وفي كلا البلدَين، كان الشعب الرابح الأوّل.

عمليّة القيام بالأعمال خارج البلاد بهدف تقليص كلفة الإنتاج: إعتبار الهند كمنصّة للإطلاق

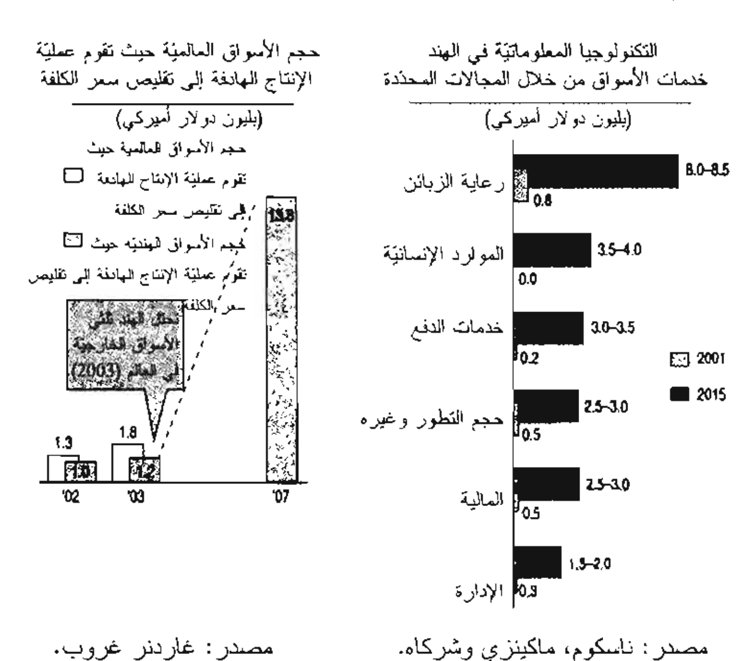
قبل إلقاء النظر على المخاوف الناجمة عن عمليّة القيام بالأعمال خارج البلاد بهدف تقليص كلفة الإنتاج، دعونا نعود إلى الهند لنراقب حقيقة هذه العمليّة عن كثب.

قد لا تشكّل عمليّة القيام بالأعمال خارج البلاد ظاهرةً هنديّةً فحسب، بل إنّها وضعت الهند على طريق المسرح الاقتصادي العالمي. فما يجري اليوم في الهند من خلال الإنكليزيّة يمكن أن يمتدّ غداً إلى مراكز أخرى تجذب عمليّة القيام بالأعمال خارج البلاد.

يعود الفضل في وصول الهند إلى مركزها هذا إلى مراكز الإتّصال، وخصوصاً

تلك المختصّة بتأمين المساعدة التقنيّة أو إدارة الإستجابة لطلبات الزبائن. وقد ترى شعوب العالم الغربي هذه التسهيلات كمجموعة من التشغيلات المتعلّقة بخطّ هاتفي والـتي تعمـل لساعات طويلة في بيئة أجور منخفضة. إنّ الحقيقة المعاصرة مختلفة. فالشخص الذي يجيب على الهاتف ليس برجل آلي. وقد يكون مركزه شبيهاً بمركز مدير لحساب شخصٍ ما، يستجيب للتساؤلات والمعلومات.

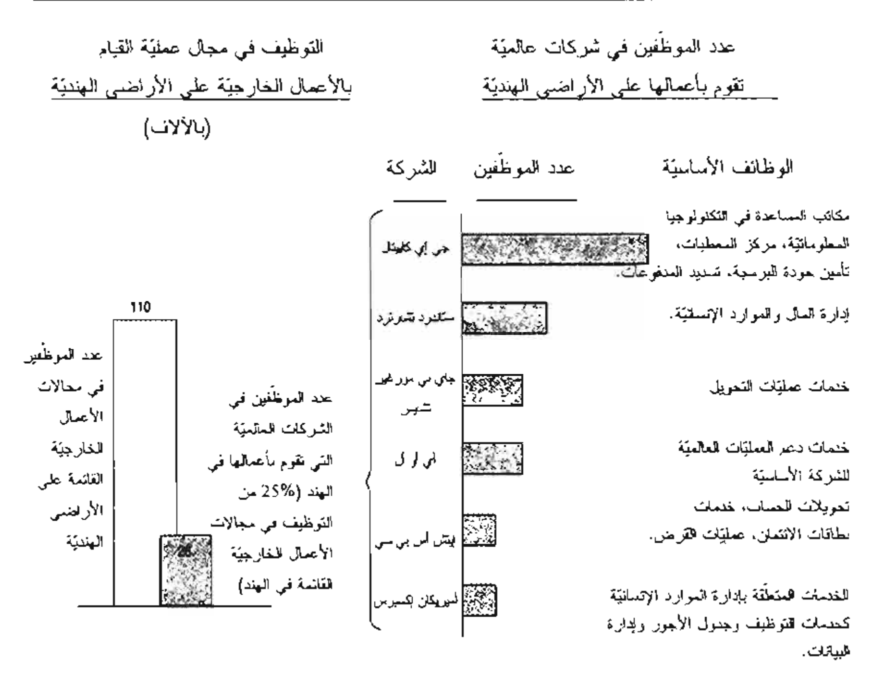
يعـادل مركـز الإتّصال الهندي مراكز الإتّصالات في الغرب. وقد يتّهم الـبعض أنّ هذه المراكز مجرّدة من الصفات الإنسانيّة. وتجري المحاولة بإدخال الحـيويّة إلى بيئة العمل في مراكز الإتّصال في الهند كما هي الحال في إيرلندا أو بريطانيا العظمى. وهذا هو أيضاً واقع مراكز الإتّصال في الصين وغيرها (أنظر عرض 6.3).



مصدر: ناسكوم، ماكينزي وشركاه.

مصدر: غاردنر غروب.

عـرض 6.3 حجـم الأسـواق الهـنديّة حيـث تقوم عمليّة الإنتاج الهادفة إلى تقليص سعر الكلفة



مصدر: مقالات مختلفة.

عرض 6.4 التوظيف في الشركات العالميّة التي تقوم بأعمالها على الأراضي الهنديّة.

تشكّل الإنتهاكات التي يحوّلها مزوّدو القيام بالأعمال خارج البلاد إلى خدمات مهنيّة تحدّياً لبعض الشركات المتطوّرة العالميّة. ومؤخّراً، ظهر أنّ إحدى الشركات في المملكة المتّحدة والتي كانت تسعى إلى التدقيق في برامج الكمبيوتر حصلت على 100,000 جي بي بي (GBP) من قبل شركة بريطانيّة، في حين تتحمّل الشركة الهنديّة المزوّدة بطاقم من المتخصّصين في مجال الكمبيوتر مهمّة 30,000 جي بي بي. وعلّق مؤخّراً نائب رئيس شركة ويبرو. وهي تُعدّ إحدى أفضل الشركات الهنديّة المؤمّنة لعمليّة القيام بالأعمال خارج البلاد قائلاً أنّ هذه عمليّة تتمتّع بالقوّة في المناطق، تماماً كالتشخيص الطبّي حيث يمكن إجراء صور الأشعّة في الولايات المتّحدة أو المملكة المتّحدة وتُنقَل

الـــذي تقوم به بعض المناطق، في حين أنّ القسم الباقي من المناطق لا يزال قابعاً في الـــتخلف. فبعـــيداً عن مناطق النموّ هذه، تُعتبر الهند دولةً فقيرةً جدّاً، وحيث أنّ الهواتـــف لا تعمل وتناضل الأعمال والمستهلكون مستعينين ببنية تحتيّة متداعية آيلة للسقوط. ففي بعض المناطق، يرسل الأهالي العاطلون عن العمل أولادهم إلى المعمل المعرّق (وهو مؤسّسة صناعيّة صغيرة تستخدم العمّال بأجور منخفضة وأحوال غير صـــحيّة) لكســـب لقمـــة العيش. ويصادر الأهالي أجور أولادهم للتخفيف من جوعهـــم. فإنّ الأطفال يجدون الوظائف بطريقة أسرع من الكبار. وما زال الفقر في الهـــند والنقص على مستوى تعليم الأطفال في المناطق الفقيرة يشكّلان مشكلةً مزمنةً ومستمرّةً.

يعمـــل ثلثا الشعب الهندي في الزراعة، وتشكّل المنتجات الزراعيّة مورد رزق عدد منهم. فهم لا يبيعون محصولهم في السوق إذ لا ينتجون أيّ فائض. كما أنّهم يفـــتقرون إلى الماء والكهرباء والنقص على مستوى المساعدات المقدّمة للتحسينات البسيطة.

لا زالـــت الحكومة الهنديّة المركزيّة لا تفهم مغزى الاقتصاد العالمي. كما أنّها لا تستطيع أن تعرف سبب نجاح بعض المناطق وكيفيّة استقطابها الإستثمارات من دول العالم الأخرى. فإنّ هذه المسألة لم تمنع هذه المناطق من الإعتزاز بالمركز الذي حقّقته. فخلال الإنتخابات العامّة سنة 2004، حاول حزب باراتيبا جاناتا الحاكم أن يعـــتمد الإزدهار الصيني من خلال استعمال شعار الإنتخاب "إشراقة الصين". (ففي النهاية، لقد استفاد الحزب قليلاً من هذا الشعار.)

لقـــد اســـتفادت الحكومة الهنديّة من النموّ الاقتصادي ونجاح مناطق مثل بنغالوري، مدّعيةً أنّ هذا النجاح يعود إلى سياسات الحكومة الاقتصاديّة البعيدة المدى، ومنها خفض معدّلات الفائدة. غير أنّ سياسات الحكومة لم تساهم قط في نجـــاح الولايـــات الإقليمـــيّة المزدهرة حيث وصلت نسب النموّ إلى 20%. وبفضـــل بنية البلاد الفدراليّة، انضمّت أقاليم مثل أندرا براديش وماهاراشترا، وكـــيرالا، وجـــوار مومـــباي، ونيو دلهي إلى الاقتصاد العالمي، وإذا بها تجذب الإســـتثمارات والإزدهار من دول العالم الأخرى. وهي تتصرّف فعلاً كأقاليم

دولـــيّة في حـــين تكتفي الحكومة المركزيّة بالإستمتاع بسمعة نجاح لم تحقّقها بذاهّا. والأمر الجيّد أنّ ازدهار هذه الأقاليم سوف يشجّع الأقاليم الأخرى على تقليدها.

دعونـــا نلقـــي نظرةً إلى غرب بنغال والذي حكمه منذ 1977 حزب الهند الشيوعي (الماركسي). فإنّه من غير المفاجىء أن تتفادى الأعمال الدولة وعاصمتها الغارقـــة في الفقـــر كولكاتّا (التي كانت تُعرف سابقاً بكالكوتّا) وكأنّهما مرض الطـــاعون الدَّبْـــلي. وكـــان عـــددٌ من قطاعات النشاط الاقتصادي تحت القيادة الحكومـــيّة، وقد استعانت حركة اتّحاد التجارة بالإضرابات لزيادة الدفعات الماليّة وتحســـين أحـــوال الأعضاء. ولا يزال الحزب الهندي الشيوعي يتمتّع بكامل قواه هـــناك، لذا يصعب أن نتوقّع من هذا الإقليم الإعتراف بالاقتصاد العالمي. ولكن، عـــندما استلم بودابيف باتّاشارجي الحكم في تشرين الثاني/نوفمبر 2000 الحكم، اعـــتمد كشعارٍ له ثلاث كلمات شهرتها شركة نايكي وهي: "قم به فقط". منذ اســـتلامه الحكـــم، حاول جذب الإستثمار الخارجي بما في ذلك مزوّدي عمليّات القـــيام بالأعمـــال خارج البلاد. وهوملمٌّ بسمعة بلاده السيّئة إلاّ أنّه عندما سُئل خـــلال مقابلـــة مع *مجلّة اقتصاد الغرب الأقصى* "لماذا لا يمكنك إدارة الأعمال في غرب بنغال طالما أنّك تستطيع إدارتها في الصين؟"[1]، أدرك أنّ المنافسة الكبرى التي يواجهها تـــأتي من مناطق هنديّة أخرى متعطّشة إلى جذب الإستثمار الخارجي. ولقـــد أدّى دور المســـؤول عن التسويق لبلده، وإن لم يكن مُهيّأ فعلاً لتأدية هذا الـــدور. وخـــلال المقابلة نفسها، قام بتبادل حديث جذلٍ مع شاندرابوبو نايدو، رئـــيس الوزراء السابق لأندرا براديش والذي اشتهر بجذبِ الإستثمار إلى منطقته وتحديداً إلى حيدرأباد. وقد ألقى رئيس وزراء غرب بنغال مزحةً قائلاً أنّه يأمل في الإستيلاء على أندرا براديش.

مـــن المهـــمّ أنّ جميع القادة السياسيّين الهنود التابعين لجميع الرتب العسكريّة والسياســـيّة تعهّدوا في السعي وراء ثراء العالم بأسره عوضاً عن تعزيز الفقر المحلّي. وتمّ سنة 2004 إبعاد رئيس وزراء أندرا براديش عن الحكم إلاّ أنّ الأمور تشير إلى استبداله بخلفٍ يطبّق السياسات نفسها.

إنّ خبرة منطقة ما لا يقود إلى الغيرة بل إلى الرغبة في المنافسة. ولن يتمّ عكس السياسات المعزّزة للثراء وذلك كي تتطوّر الإستمراريّة. وبالتالي، سوف ينتشر الإزدهار وإن ببطء.

ولا شكّ في حصول حركة إرتجاعيّة. فإنّ التقدّم الاقتصادي الذي جرى في ظلّ قيادة حزب باراتييا جاناتا اعتُبِرَ غير عادلٍ في المناطق الريفيّة الفقيرة. وشكّلت هذه المسألة لعبة حزب المجلس القومي المفضّلة منذ أيّام غاندي ونهرو. وعندما استلم حزب المجلس القومي الحكم مجدّداً في أيّار/مايو 2004، ساد شعورٌ سلبي ضمن جمعيّة الأعمال العالميّة إذ كانت سمعة حزب المجلس القومي سيّئةً أكثر ممّا ينبغي بالنسبة إلى السياسات الإشتراكيّة وإعادة التوزيع الواعدة من قبل الشركات القليلة المولّدة للثراء. ولكن عموماً، أعتقد أنّ بعض القادة الإقليميّين سوف يستمرّون في التواصل مع المجتمع العالمي، أمّا التطوّر وإن بدا أبطأ ممّا كان عليه في عهد أيّام حزب باراتييا جاناتا فسيستمرّ في تنوير الشعوب التي استفاقت على أهمّيّة عمليّة القيام بالأعمال الخارجيّة على الأراضي الهنديّة. وما إن يعرف الناس الإزدهار حتّى يصعب التخلّي عنه.

إنّ الإستفادات جليّةٌ في الأقاليم الشديدة التوق إلى دول العالم الأخرى. ويملك الهنود سيّارات جديدة عوضاً عن طرازات قديمة. أمّا المراكز التجاريّة فتبيع أحدث الأزياء وصولاً إلى الأجهزة الإلكترونيّة. ويمكننا أن نرى هذا النموذج في الولايات الإقليميّة الصينيّة الأكثر ازدهاراً. في القرن العشرين، كانت الهند نموذجاً للفقر المزمن والحرمان. وكان الأمراء والحاشية الملكيّة على قمّة المجتمع ينعمون بحياة رخاء لا يمكن تصوّرها، في حين كان الناس يعيشون في وضعٍ مأساوي، غير قادرين على تأمين لقمة العيش. وقد رأوا رخاء الفئة الأولى عبر شاشات السينما في أفلام هوليوود الخياليّة. وقد يغيّر هذا الأمر أحلامهم وطموحاتهم إلاّ أنهم كانوا غير قادرين على تذوّق طعم حياة الرخاء. غير أنّ معظم المتحدّرين من الجيل السابق يملك اليوم منزله وسيّارته الخاصّين. وهم لا يقلقون بعد اليوم من عودة المجاعة وإن بدا البعض قلقين حول مسألة الإسراف في تناول الوجبات الغربيّة السريعة.

لا يزال الفقر المخيف قائماً في غمرة الإزدهار وهو يُعتبر مرضاً مستوطناً. لكــن قــد تتغيّر الأحوال وإن شيئاً فشيئاً. ومن هذا المنظار، فإنّ طموحات الحكومــة الهــنديّة في وضع حدٍّ للفقر مع حلول العام 2020 لا تزال مُضلّلة. يمكن لعمليّة القيام بالأعمال خارج البلاد أن تساعد على هذا المستوى ولكنّها لا تســتطيع وحدهــا أن تمنع الحرمان. ويعمل حاليّاً أكثر من مليون هندي في قطــاع عملــيّات الإنتاج ويتوقّع أن يتضاعف هذا الرقم في السنوات القليلة القادمة. ولكن يجب أن يحدّد هذا الأمر مقابل مجموع اليد العاملة الهنديّة والتي تصل إلى 450 مليون. ومع ذلك، فإنّ مساهمة عمليّة القيام بالأعمال في الهند في تخفــيف وطــأة الفقر يجب ألاّ يُستهان بها. فمن المهمّ الإشارة إلى أنّ الاقتصاد العالمي يقوم بمساعدة الهند على تخطّي مرحلة الفقر المزمن، وهي مسألة تستغرق نحو دلهي نصف قرن لحلّها.

عندما تتفهم الحكومة الهنديّة فعلاً هذه المسألة، فستبذل كلّ الجهود في تأمين العــلم للأطفال. وتأمل الدول الفقيرة كالهند بالحصول على موارد إنسانيّة تجذب مالة دول العالم الأخرى.

وتهــدف الحكومــة الهنديّة إلى القضاء على الأميّة مع حلول العام 2020. وربّما بــدا هذا الهدف صعب المنال إلاّ أنّه يظهر إمكانيّة تحقيق الإزدهار من خــلال نشر العلم. ومن الممكن أيضاً ألاّ تتحقّق جميع التحسّنات على صعيد العلم والمعرفة إذ يجب إعادة إصلاح القطاع التعليمي غير الفعّال. ويدرك الهنود اليــوم أنّه يجب عدم اعتبار الحكومة كمزوّد علم. ولقد نما دور التعليم الخاص الــذي لطالمــا اعتُبرَ مخصّصاً للطبقة الغنيّة. فكانت الأنظمة الدينيّة الكاثوليكيّة الرومانــيّة مــن بين المزوّدين التقليديّين للتعليم الخاصّ. وإذا بمعاييرهم العالية الممتازة تجذب من جديد الأهل وإن كان قسمٌ كبيرٌ منهم لا ينتمي إلى الديانة المسيحيّة.

شــكّل *الهاريجــان* الفئة الأدنى لأعضاء نظام الهند المتحجّر. فكانوا في بعض أقســام الهند الجنوبيّة ينبّهون إلى وجودهم من خلال الصراخ، خوفاً من أن يراهم

عضـــوٌ تـــابعٌ للفئة الغنيّة ويسدُّ عليهم الطريق. إلاّ أنّ هذه الممارسات تلاشت في القـــرن العشرين وبقي الهاريجان يتقاضون الأجور المنخفضة ويعيشون فترةً قصيرةً. وتؤمّـــن مشـــاريع المســـاعدة اليوم في منطقة بونديتشيري في جنوب الهند التعليم لأطفـــال الهاريجـــان وهو تعليم يرتكز على الإلمام باستعمال الكمبيوتر وليس على تعليم الأبجديّة والأرقام. فإنّ أولئك الأطفال الذين عاشوا طويلاً في الفقر والحرمان ســـوف يستلمون في المستقبل وظائف تتعلّق بعمليّة القيام بالأعمال خارج البلاد، وسيقبضـــون أجـــوراً لم يحـــلموا بها يوماً، كما أنّهم سينعمون بحياة لطالما تعدّت إمكانسيّاتهم. فـــإن أصبح هذا الأمر ممكناً، سيختبر العالم الناحية الإيجابيّة للاقتصاد العالمي.

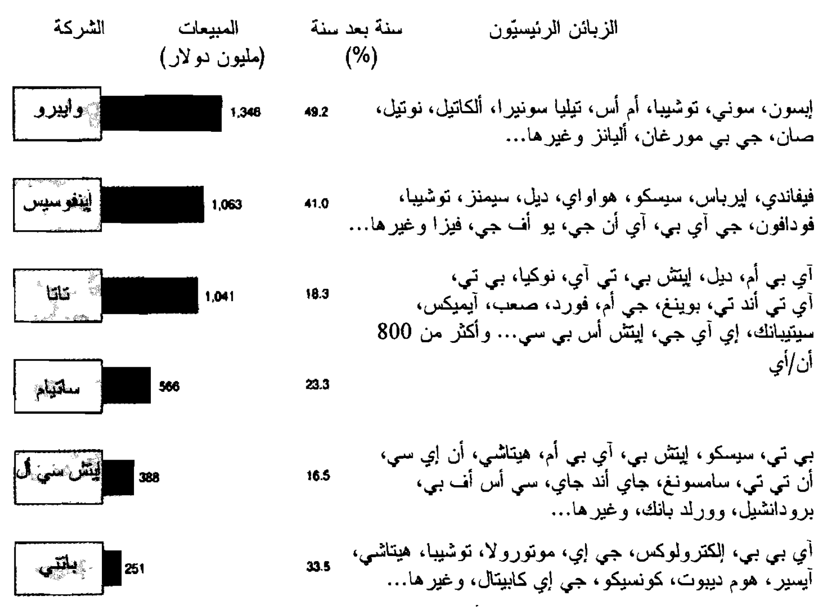
يرى بعض المطّلعين في مجال الصناعة في الهند أنّ عمليّة القيام بالأعمال خارج الـــبلاد سوف تحوّل اقتصاد الهند من كونه ضمن اقتصادات العالم الثالث إلى العالم الأوّل.

فـــإن بدت هذه الطموحات على المدى القصير مفرطةً في التفاؤل، فلا شكّ مـــن أن تحسّن عمليّة القيام بالأعمال الخارجيّة على الأراضي الهنديّة بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا وتطوّر الأعمال وأوضاع المعيشة رفع دخل أغلبيّة الشعب الهندي (أنظـــر عـــرض 6.5). واليوم، أظهرت بعض الأقاليم والقطاعات أنّ قيام الأعمال الخارجيّة على الأراضي الهنديّة حقّق فائدة كبيرة. ولكن سيمرّ وقتٌ طويلٌ قبل أن تُسمّى مورد قوّة عصر الإنترنت.

يمكن لعمليّة القيام بالأعمال الخارجيّة أن تساعد في توزيع الثراء وانتشاره في العالم بطريقة أكثر فعاليّة من مساعدات الإنفاق المخصّصة للتطوّر. فإنّ المال يذهـــب مباشرةً إلى الأفراد عوضاً من أن يفسد الوكالات الحكوميّة. وهويقدّم لمجـــتمعات العـــالم الثالـــث فرصة التمتّع بمعايير ظروف معيشة العالم المتطوّر المُســـتدامة. وعـــلى الهند أن تسلك طريقاً طويلاً قبل أن تسلّم معايير مشابهة لمواطنـــيها المقدّر عددهم بالبليون، في حين أنّ بعض الأقاليم قد قطعت شوطاً كبيراً خلال العقد الماضي.

تقوم الشركات الهنديّة بتنويع أعمالها لتختلف عن تطوّر البرامج التقليديّة لعمليّة القيام بالأعمال الخارجيّة على أراضيها.

الشركات الهنديّة الرئيسيّة القائمة بالأعمال الخارجيّة



ملاحظة: إيتش سي أل، نهاية حزيران/يونيو 2003، باتني، نهاية كانون الأول/ديسمبر 2003، الباقون، نهاية آذار/مارس 2004.

مصدر: شبكة إنترنت لتقرير كلّ شركة.

عرض 6.5 الشركات الهنديّة الرئيسيّة القائمة بعمليّة الأعمال الخارجيّة.

أكثر من دولة عجائب

لا تقتصر عمليّة القيام بالأعمال خارج البلاد على الشركات البريطانيّة والأميركيّة فقط التي تقوم بأعمالها على الأراضي الهنديّة، بل تمتدّ لتشمل شركات أخرى. فهنالك شركات إسبانيّة المنشأ أو اللغة والمنتشرة في أوروبا أو أميركا اللّاتينيّة. وبالتالي تعتبر هذه الشركات عمليّة الحصول على تسهيلات في أميركا الوسطى أو الفيليبّين أمراً جديراً بالإهتمام. كذلك، أرسلت الشركات البرتغاليّة

عناصر أعمالها إلى البرازيل. أمّا في آسيا الشرقيّة، فوجدت الشركات التايوانيّة فرصة عمليّة القيام بالأعمال على الأراضي الصينيّة، إذ يتكلّم المزوّدون اللغة الصينيّة الشماليّة، وهم يتقاضون أجوراً زهيدةً جدّاً. ومرّةً جديدةً، استطاعت إدارة الأعمال الجيّدة محو العداء السياسي. فإنّ جذب الأراضي الصينيّة للأعمال التي تسير باللغة الصينيّة هو نفسه في هونغ كونغ أو سنغافورة. ففي بعض المناطق الصينيّة، يتكلّم العاملون في مراكز الإتّصالات اللغة اليابانيّة عوضاً عن الإنكليزيّة، وبالتالي يشكّلون أداةً مفيدةً للشركات اليابانيّة. ويتكلّم حوالى مليون شخص في مقاطعة جيلين شمال شرق الصين اللغة الكوريّة بطلاقة. ومن جديد، بدأت بعض المؤسّسات الماليّة الكوريّة الإتّجاه نحو هذا الميدان الجديد.

يظهر العرض 6.6 رسماً جغرافيّاً لداليان الواقعة في مقاطعة لياونينغ. فإنّ المسافة بين طوكيو وداليان هي نفسها بين أوكيناوا وهوكّايدو، وحيث تحاول الحكومة اليابانيّة إنشاء مراكز اتّصال مع إعانات ماليّة لأجور العاملين تصل إلى 50%. إلاّ أنّ هذه المسألة غير مفيدة إذ يتقاضى العمّال الصينيّون القادرين على إدخال المعطيات باليابانيّة و/أو الإجابة عبر الهاتف على أسئلة بسيطة باليابانيّة عُشر ما يتقاضاه العاملون اليابانيّون.

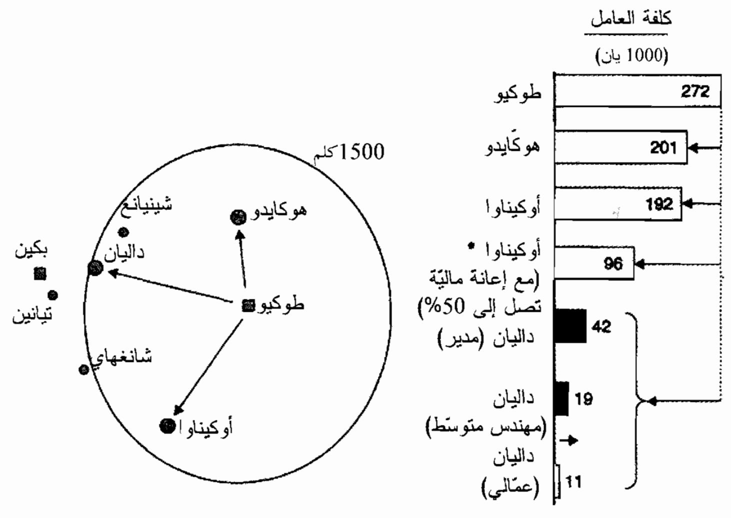
وفي الصين، يؤمّن مزوّدو عمليّة القيام بالأعمال خارج البلاد تسهيلات دعم للشركات في اليابان وسنغافورة. ولقد استفادت سنغافورة من عمليّة إرسال الأعمال إلى الخارج بهدف تقليص سعر الكلفة على المستوى التقني "الرفيع". فقد تمّ هنالك تصميم نموذج هولِت باكارد (Hewlett-Packard) الخاص بأجهزة الكمبيوتر.

لقد استفادت الفيليبين إلى حدّ كبير من احتياط مركزالإتّصال الهندي. ويتكلّم عددٌ كبيرٌ من الفيليبيّين الإنكليزيّة بطلاقة تماماً كالأميركيّين، ممّا يعتبر ميزةً حسنةً. كما أنّ عدداً من المهنيّين الفيليبّيين المختصّين في الرعاية، وخصوصاً الممرّضات، يهاجر إلى أوروبا أو أميركا الشماليّة أو الشرق الأوسط إذ لا يجدون عملاً في بلدهم الأمّ. إلاّ أنّه يتمّ حاليّاً توظيف الكثيرين لتأمين الخدمات للعاملين في مجال عمليّات الأعمال الخارجيّة والتي تجري في البلاد. وكانت مانيلا العاصمة

الموقع الرئيسي لهذه الأعمال، ولكن، بسبب النقص على مستوى العمّال المؤهّلين، تحوّل الإهتمام تدريجيّاً إلى سيبو، المدينة الثانية في الفيليبين. وبفضل توفّر عدد كبير من مبرمجي الكمبيوتر الماهرين في الفيليبين، فقد تمّ إنشاء مختبرات أبحاث تتعلّق بعلم الكمبيوتر. ولولا وجود وظائف شرعيّة ضمن عمليّة القيام بالأعمال الخارجيّة في البلاد كتطوير الأنظمة المضادّة للفيروس وتطبيقات الكمبيوتر، لكان تفاقم عدد الشباب المنتهكين لبرامج الكمبيوتر.

لا تعتبر عمليّة القيام بالأعمال خارج البلاد ظاهرة بيئة تنخفض فيها الكلفة وتتعلّق بشرق آسيا فقط. ويدين نجاح إيرلندا كمحور إلكتروني الكثير لقدرته على جذب الأعمال من الشركات الأميركيّة الطامحة إلى الإستفادة من فَرْق الوقت بين أوروبا وأميركا الشماليّة. وتقوم هولندا بتأسيس سمعة مميّزة كونها مزوّد فعّال للمنتجات

يمكن لداليان أن تصبح من خلال استعمال *القيود التاريخيّة*
"غرفة عمليّات" للشركات اليابانيّة والكوريّة



* إعانة ماليّة من قبل الحكومة اليابانيّة لتشجيع التعيينات في أوكيناوا

مصدر: جيترو، وزارة الصحّة والعمل والإنعاش.

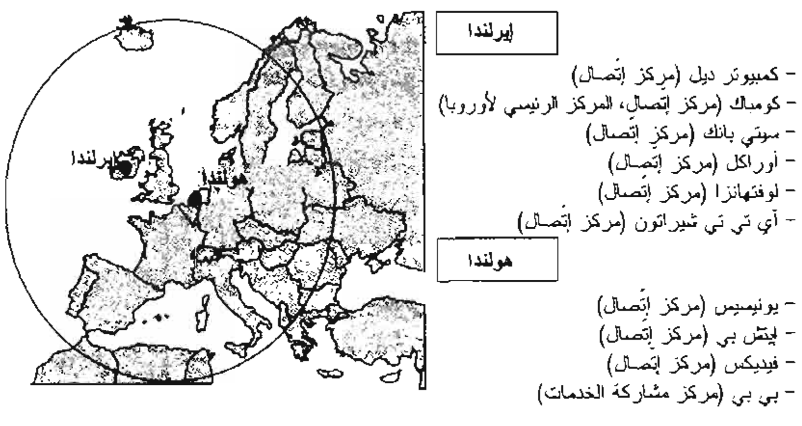
عرض 6.6 يمكن لداليان أن تصبح "غرفة عمليّات" للشركات اليابانيّة والكوريّة

الــتي تصــنّع خــارج البلاد. وهي تتلقّى المساعدة على هذا المستوى من موقعها المتوسّــطي في أوروبــا، في حــين يؤمّــن تعدّد اليد العاملة الخدمات بالإنكليزيّة والألمانــية. وتؤمّــن الــدول الأعضــاء الجديدة في الإتّحاد الأوروبي وخصوصاً الجمهوريّــة التشــيكيّة وهــنغاريا وبولــندا أرضاً خصبةً لتطوير عمّال العمليّات الإنكليزيّة والألمانية القائمة في الخارج في الدول الأوروبيّة، بالإضافة إلى تسهيلات على صعيد مركز التطوير والأبحاث. أنظر العرضَين 6.7 و6.8.

عمليّة القيام بالأعمال خارج البلاد كبرنامج تقدّم

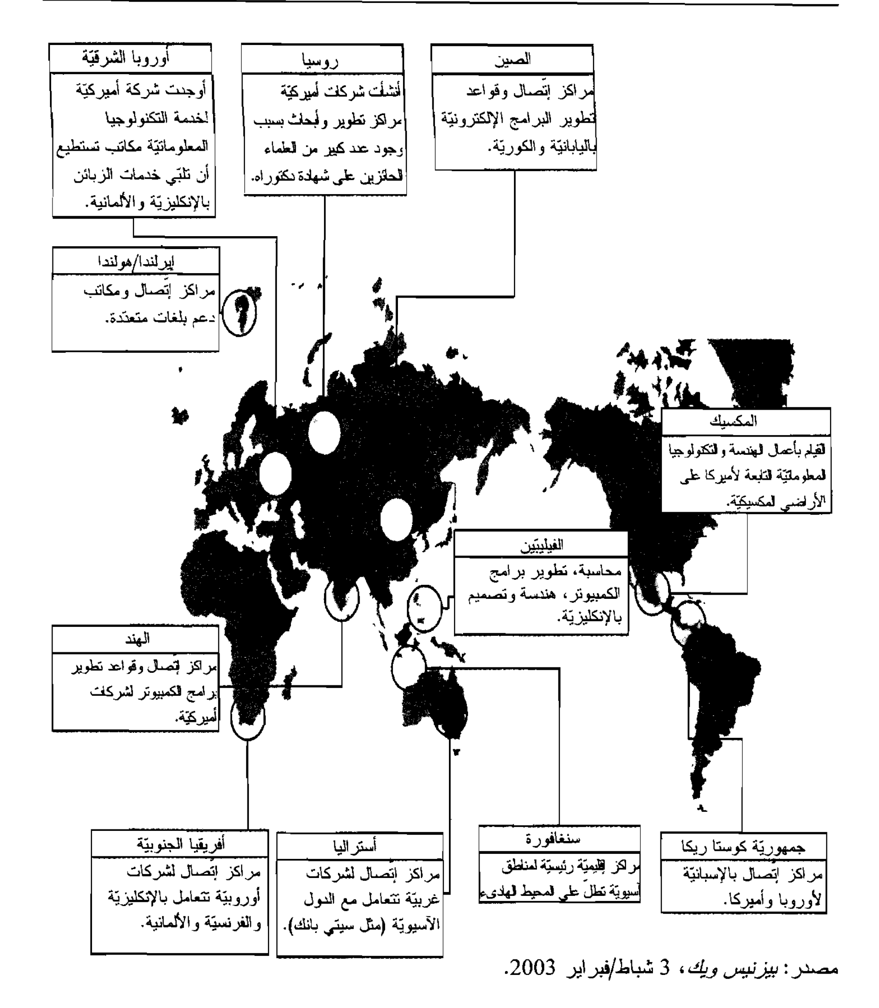
أتــناولُ في الفصــل الثامن، "إعادة تأليف الحكومة"، أهمّية الدور الذي تلعبه المنصــات التكنولوجــيّة على صعيد الاقتصاد العالمي. ويمكن تحديد منصّة كعمليّة تطبــيق أو تكنولوجــيا تســمح للفرد والشركة القيام بأمور أفضل وأكثر فعاليّة. وتتطابق عمليّة القيام بالأعمال خارج البلاد تماماً مع هذا التحديد.

تواجــه شركة الطيران لوفتهانزا مثلاً مشاكل دائمة حول توزيع المقاعد على متن الطائــرة. وغالباً ما يتمّ اللغط بين المقاعد المشغولة وتلك الخالية ضمن الرحلة الواحدة. ولا يمكن دائماً حلّ مشكلة الطلب على المقاعد من خلال زيادة أعداد الرحلات، إذ



مصدر: *نو إكونوميست*، 26 نيسان/أبريل 2001، نيكاي.

عرض 6.7 مجموعة مكاتب الدعم في أوروبا.



مصدر: *بيزنيس ويك*، 3 شباط/فبراير 2003.

عرض 6.8 عمليّات القيام بالأعمال خارج البلاد.

هـــنالك نـــوعٌ من المنطق فيما يتعلّق بتأمين طاقم الطيّارة وتزويدها كاملاً بالوقود وقطع المسافات من أجل عدد صغير من المسافرين. وكذلك، لا يمكن وضع المزيد مـــن الـــركّاب على متن الطائرة إذا ما كانت الأماكن محجوزة بالكامل. وكانت الوسائل التقليديّة لحلّ مسألة العرض والطلب حول المقاعد تعتمد معادلة كمبيوتر خطّـــيّة لحـــلّ المشـــكلة. ويمكن إعادة تنظيم المقاعد من خلال التوزيع الإنساني

واليدوي، ممّا يؤمّن مقعدَين شاغرَين أو ثلاث.

وجــدت شركة لوفتهانزا هذا العمل معقّداً ومتكرّراً، ولا يجذب العاملين في ألمانــيا أو أوروبــا. غير أنّ الهند ومومباي خصوصاً كانتا تتمتّعان بعدد كبير من المهندســين والمختصّين ذوي الخبرة القادرين على العمل على هذا الصعيد. وكان يمكن لهذا العمل أن يكون مملاً إلاّ أنّ أحداً لم يرفضه. فقدّمت لوفتهانزا التسهيلات لمدينة مومباي وكرّس الموظّفون هناك أوقاقم لتوزيع المقاعد على متن الرحلة والتي غالــباً ما كانت أنظمة الكمبيوتر التقليديّة تظهرها مشغولة بالكامل. ويُعتبر أولئك العاملون الهنود في الواقع مبرمجين خطّيين بشريّين.

يُعتــبر تصــنيف الفهارس والمعطيات التجريديّة مثالاً آخر عن العمل المعقّد والمتكرّر الذي يرتفع فيه الطلب على الموظّفين الماهرين. ويختصّ هذا العمل بالعلماء وخصوصــاً بالأنظمــة العلميّة، إذ يتوجّب على أولئك العلماء أن يُبرمجوا بسرعة العمــل الجــاري ضمن نطاق تحقيقهم وذلك قبل أن يتمكّنوا من إكمال أبحاثهم واختــباراهم. وكانــت دور النشر الهولنديّة في القديم تتخصّص في إنتاج فهارس علمــيّة تجريديّة، وكان التصنيف يجري في أوروبا الغربيّة. أمّا اليوم فيتم في الهند. ويمكــن تطبيق هذه الفهارس على أنظمة أخرى كالقانون. وتعتمد أنظمة القوانين المشــتركة كــتلك الــتي في المملكة المتّحدة والولايات المتّحدة بشكلٍ كبيرٍ على المتقدّمات (من حيث الزمان أو الترتيب أو الأهميّة)، والتي تتضمّنها فهارس القضايا المــتعلّقة بالتقارير القانونيّة. وقد يعتمد النجاح القانوني على قدرته في الولوج إلى القضــايا واســتعمالها طبعاً ضمن براهين فعّالة. وعلى الرغم من أنّ بعض القضايا الــتابعة لنطاق سلطة أخرى قد لا تتمتّع بنفس القوى كالمتقدّم، إلاّ أنّ قيمتها قد تكون مُقنعة، خصوصاً لدى التعامل مع مناطق جديدة أو نصوص سينمائيّة واقعيّة.

لقــد بــدأ المحــامون يستعملون عمليّة إرسال الأعمال القانونيّة إلى الخارج، خصوصــاً في مــناطق تمتلك قانوناً فكريّاً. وكان هذا الأمر عادةً يعتمد على منح رخــص لحماية الحقوق داخل التقنيّات والدعوات الجديدة. غير أنّ الحصول على رخصــة حمايــة جيّدة عمليّة مكلفة وتتطلّب وقتاً طويلاً. فيمكن لتطوّر الدعوى القضائية في المملكة المتّحدة مثلاً أن تربح امتياز حماية ضمن نطاق سلطتها، غير أنّ

هـــذه الحمايـــة ستكون شبه معدومة في أستراليا والشرق الأقصى. وبهدف تأمين امتـــياز شـــامل، من الضروري تطبيق بعض الإمتيازات على مجموعة من الدول، وذلـــك من خلال استعمال خدمات شرعيّة مدفوعة سابقاً. وقد طوّر أحد الخبراء القانونـــيّين مؤخّـــراً في مومباي خدمةً أقلّ كلفة ولا تتطلّب وقتاً طويلاً. فإذا مدّه الـــزبون بامتياز أميركي، يبحث عن نطاق سلطة يمكّنه من السعي إلى نقل الإمتياز وحمايـــته وبالـــتالي ترجمته إلى اللغة المطلوبة وذلك قبل إدراجه في مكتب امتيازات البلاد.

يـــتمّ اســـتعمال عملـــيّة القيام بالأعمال خارج البلاد لتصنيف مواد أبحاث الشـــركة. فلقد لجأت استثمارات المصارف في الولايات المتّحدة لبعض الوقت إلى عملـــيّات مكاتب الدعم الهنديّة لتزويد الشركة بالتحاليل. وقد خطت هذه المسألة خطـــوةً جديـــدةً إلى الأمـــام إذ لم يتمّ فقط نقل التحاليل خارج الهند، بل جرت مقارنتها ومعالجتها لتشكّل قفزةً إلى الأمام قبل إرسالها إلى زبائن المصارف.

سبق لي أن ذكرت إمكانيّة دخول عمليّة القيام بالأعمال الخارجيّة على صعيد الطـــبّ. فـــإنّ قـــدرات مكاتبها الداعمة قيّمةٌ جدّاً. ويلجأ بعض المستشارين في المستشـــفيات الأميركيّة إلى خدمات مكاتب الدعم الهنديّة. فيستطيعون من خلال استعمال تقنيّة انتقال الصوت عبر بروتوكول الإنترنت إملاء الوصفات الطبيّة على المرضى، ثمّ يتمّ إعادة هذه الوصفات إلى الطبيب المعالج أو قسم صيدليّة المستشفى. ويتمـــتّع العاملون في الهند المشرفون على عمليّة كتابة الوصفات الطبيّة بالمؤهّلات اللازمة للسكرتير الطبّي.

تمـــتدّ قدرات القيام بالأعمال الخارجيّة إلى صناعة الأدوية. ويمرّ الدواء المصنّع الجديـــد عـــبر إجراءات اختبار طويلة وصارمة ومُكلفة قبل أن توافق عليه الدول الغربـــيّة. وقد يتطلّب هذا الأمر سنوات عديدة، ممّا يزيد من كلفة مركز الأبحاث والـــتطوير. وتؤمّـــن المختـــبرات الهنديّة الخبرة الطبيّة والمعدّات اللاّزمة للقيام بهذه الإختبارات بكلفة أقلّ. ويُعتبر الشعب الهندي مصدراً فعّالاً للمتطوّعين لاختبارات الأدويـــة. إلاّ أنّ هذا الأمر لا يعني تسوية المعايير الأخلاقيّة لاختبار الدواء. أمّا في الجهة الأخرى من العالم، وتحديداً في إيسلندا، يتمّ توفير القيام باختبار تطوّر بعض

أنـــواع الأدوية وذلك بسبب "نقاوة" الحمض النووي والتي تعود إلى سنوات العزل الطويلة. وتتمتّع البلاد بأقلّ نسبة هجرة في العالم.

لقـــد تمّ تقديم خدمات محاسبة تتعلّق بعمليّة القيام بالأعمال الخارجيّة في كلٍّ مـــن الهـــند والفيليبين. وتُعتبر الفيليبين مصدر المصمّمين والمهندسين. وفيما يتعلّق بحلول السلام مع نهاية الحرب الباردة، تجلّت المساهمة الروسيّة على مستوى الأعمال الخارجيّة في تقديم مهندسي الفضاء الذين وضعوا خبراتهم في مجال التصميم للزبائن العالمـــيّين خـــارج روســـيا. ولقد ورث بعض أولئك المهندسين خبرتهم من المجال العسكري السوفياتي القديم وقد عانوا كثيراً خلال عهد كبح مواهبهم.

ما من مكانٍ أفضل من منزل المرء

من السهل الإعتقاد بأنّ مزوّدي الأعمال الخارجيّة يسكنون في أبنية ومكاتب واسعة. والحقيقة، فإنّ عدداً من مزوّدي هذه الأعمال يعمل في منزله الخاص أو في بيـــئة مكاتـــب منزلـــيّة صغيرة. وتشكّل هذه العودة غير الصناعيّة إلى البيئة المحليّة الإخـــتلاف الأهـــمّ بـــين عصر الصناعة وعصر الإنترنت. فيمكن لعدد كبير من مزوّدي الأعمال الخارجيّة أن يشغّل جهاز الكمبيوتر ويبدأ عمله. وتتعلّق الفترة التي يقضـــونها في العمـــل بشخصـــيّتهم، إذ يستطيعون ضبط ساعات العمل حسب متطلّبات عائلاتهم وعناصر أخرى.

ولهـــذا السبب، تسعى معظم الشركات إلى تحويل العمليّات الممتدّة على طول اليوم والأسبوع والمتعلّقة بالقيام بالأعمال خارج البلاد إلى مزوّدين محليّين ومن ثمّ إلى مزوّدين متواجدين خارج البلاد. وهكذا، تؤمّن الشركة خدمةً على مـــدار الساعة والسنة. ويمكن اللجوء إلى خدمة أشخاص مماثلين لإنشاء مركز اتّصـــال في لندن ونيو يورك ولوس أنجلوس يعمل على مدار الساعة. وتستطيع الشـــركة إدارة عمليّات على مدار الساعة والأسبوع من دون الحاجة إلى دفع ســـاعات عمـــل إضافيّة للموظّفين. فإذا كانت الساعة الخامسة بعد الظهر في طوكيو، فستكون الساعة التاسعة صباحاً في لندن، وهكذا يتمّ نقل عمل مركز الإتّصـــال إلى لندن. أمّا إذا كانت الساعة الخامسة من بعد الظهر في لندن، يتمّ

نقل العمل إلى مركز لوس أنجلوس حيث تكون الساعة التاسعة صباحاً.

تعني التحسّنات على مستوى الاتصالات وخصوصاً انخفاض كلفة الخطوط الهاتفيّة عدم حاجة مزوّدي الأعمال الخارجيّة إلى مغادرة منازلهم. وتعني التكنولوجيا "المتعرّجة الخطّ" والمستعملة في مراكز الإتّصال الحديثة إمكانيّة وصول معلومات الزبائن المهمّة إلى موظّفي مركز الإتّصال المتواجدين في منازلهم. فقد يستخدم مثلاً مركز الإتّصال في دبلن والمُتعامل مع أوروبا الشرقيّة والغربيّة عدداً من متكلّمي اللغات الخاصة بكلّ سوق. فإذا اتّصل شخصٌ ما من السويد، يستطيع الموظّف في مركز دبلن والذي يتكلّم اللغة السويديّة بطلاقة أن يساعده. أمّا إذا جرى اتّصال من السويد ولم يتوفّر في المركز وجود أيّ شخص يتكلّم السويديّة، يتمّ تحويل الإتّصال إلى عامل في السويد، يقوم بعمله من منزله. ولن يعرف المتّصل ما إذا كان المجيب على الاتّصال يتواجد في السويد أو دبلن.

لقد انتشرت مراكز الإتّصال المحليّة في شرق آسيا وأستراليا. ويتألّف أولئك العمّال المحليّين من اليابانيّين وهم بأغلبيّتهم زوجات وشريكات موظّفين يابانيّين يعملون خارج البلاد. فإنّ هؤلاء النساء مثقّفات ولكنّهنّ غير قادرات على العمل في السوق المحلّية إذ لا يتكلّمن الإنكليزيّة بطلاقة. ومع انخفاض كلفة الخطوط الهاتفيّة الثابتة، يستطعن العمل من منازلهنّ لحساب قسم خدمة الزبائن التابع لشركات تم إنشاؤها في اليابان وتتعامل مع السوق اليابانية. فهنّ يتكلّمن اليابانيّة بطلاقة أفضل من العاملات في مراكز داليان واللواتي يتكلّمن اليابانيّة والصينيّة. كما وأنّهنّ يتقاضَينَ أجوراً زهيدةً وتنخفض نسب أجورهنّ عن نسب أجور العاملين في اليابان.

لا يمكن لأحد أن يصدّق فعلاً أنّه يتمّ استغلال أولئك العاملين في مراكز الإتّصال إذ إنّهم يعملون قدر ما يشاؤون.

الأساطير والأخبار شبه الحقيقيّة

على الرغم من النجاح البارز لعمليّة القيام بالأعمال الخارجيّة في بعض مناطق الهند وإيرلندا وغيرها، إلاّ أنّ هذه الأعمال ما زالت تغلّفها أسطورة الصور الداكنة

مــن الماضــي. فهــي تســتدعي صور المعامل المُستَغلّة التي تستخدم العمّال بأجور منخفضــة وأحــوال غير صحيّة. وقد تأتي هذه الصور إلى الذهن من خلال ما كنّا نشاهده في السبعينات حول العاملين في معامل النسيج المكتظّة في جنوب شرق آسيا. أمّــا الــيوم، فما من مكان لهذه الصور. فإنّ مكاتب بيون الفخمة لا تمتّ للمعامل المُستَغلّة بصلة وبالتالي فإنّ تصديق الأساطير غالباً ما يبعث في النفس الشعور بالراحة. وهــو يؤمّن نوعاً من مقاييس تصحيح المعتقدات والأعمال غير العقلانيّة. فإنّ أولئك الذيــن ينتقدون عمليّة القيام بالأعمال الخارجيّة لأسباب إنسانيّة ربّما يريدون حماية شعب بلدهم من الاستغلال الذي تفرضه دول العالم المتقدّمة.

لقــد جــرى تــبديد المخاوف وفهم ماهيّة الإستغلال. فإنّ القيام بالأعمال الخارجــيّة يولّد الإزدهار والأمل لملايين الأشخاص. وفي الحقيقة، ينبع الجدل على صعيد القيام بالأعمال الخارجيّة من الخوف وعدم الأمان.

لقد أدرك الموظّفون ذوو الرواتب العالية والمهنيّون الغربيّون المثقّفون العوارض الجانبــيّة لظاهرة القيام بالأعمال خارج البلاد. وتُعدّ عمليّة القيام بالأعمال الحاليّة مســألةً تختصّ بالطبقة الإجتماعيّة الوسطى ودخلها. فهي تؤثّر في أصحاب الأنماط الــتي كانــت في السابق مريحةً وآمنةً، ومنهم موظّفو المكاتب والإداريّون وأعضاء الطــبقات المهنــيّة. لقد تميّزت عضويّة هذه المجموعات لسنوات عديدة عن العمل اليدوي. فكانت الأجور أفضل (وإن ليس دائماً) ولم يتوجّب على العاملين توسيخ أيديهــم أو أي عضو آخر من جسمهم. ولطالما تمّ احترام الموظّفين ذوي الرواتب العالية. فكان عملهم مضموناً. وقد شعروا بنوعٍ من التهديد من قبل إدارة الأجهزة بالوسائل الميكانيكيّة أو الإلكترونيّة ولكنّهم واسوا أنفسهم وعائلاتهم بعدم إمكانيّة الكمبــيوتر مــن تأديــة العمل بطريقة أفضل منهم. ويبدو اليوم أنّ عمليّة القيام بالأعمــال الخارجيّة في البلاد تشوّه هذا السيناريو الحميم، إذ بالنسبة إلى البعض في الولايــات المــتّحدة لها تأثير سيئ جدّاً خصوصاً في ما يتعلّق بالعمليّات التقنيّة التي تتضمّن دور مبرمجي الكمبيوتر والمتخرّجين الجدد.

يُقــدّر أن تنــتقل حــوالى 6 ملايين وظيفة أميركيّة في العقد القادم إلى بيئة يــنخفض فيها سعر الكلفة كالهند والدول الأوروبيّة الخارجيّة والصين. إلاّ أنّ هذه

الوظائف التي عرفت منافسةً دائمة مع أسواق العمل المنخفضة الكلفة والتي غالباً ما كـــان يتمّ تصديرها إلى المكسيك لن تتعلّق بالصناعة. أمّا المهنيّون والتقنيّون، على عكس العمّاليّين، فليسوا أعضاء في النقابة العمّاليّة. وإذا تحقّق هذا الأمر، فسيجري بهدوء وقد يمكن ألاّ تلاحظه وسائل الإعلام.

يُـــنظر إلى خسارة الأعمال المتطلّبة للمهارات من زاوية تختلف عن النظر إلى خســـارة عمل يدوي. فإنّ تقديم المساعدات لجمعيّة خيريّة في العالم الثالث يختلف عن التخلّي عن عملك لزيادة ثراء أشخاص يعيشون في الجهة الأخرى من العالم. لا شـــك أنّ العمل هو ميزة حسنة. ويعتبر صخرة الإستقرار التي تعتمد عليها عناصر عديـــدة مـــن الحياة اليوميّة - أي الوضع المالي الجيّد والإكتفاء الذاتي. فإنّ خسارة عملـــك لضربة مؤلمة غير أنّها لا تُعتبر كارثةً بالنسبة إلى سكّان الغرب. ولقد دلّت الأحـــداث التي اشتهرت في أيّام تشارلز ديكنز. ويمكن لأيّ موظّف في الغرب أن يجد عملاً آخر إذا ما خسر عمله. وقد يتطلّب هذا الأمر إعادة تحديد موقع مترلك والقبول بأجرٍ منخفض، أمّا الجوع فلا يشكّل أيّ تهديد فهذا ما يعمل عليه إنعاش الحكومة.

قـــد يتمّ نقل الوظيفة إلى دولةٍ غير تابعة لمنظّمة التعاون والتطوّر الاقتصادي. ولنعتـــبر عـــلى سبيل المثال أننّا موجودون الآن في الهند. فتسمح هذه الدولة لأيّ شخص يتمتّع بخبرة ومهارة العامل الغربي أن ينعم بنمط معيشة جيّد وألاّ يقلق من الإنـــتقال إلى بقعة أخرى من العالم باحثاً عن عمل أو العودة إلى حياة البؤس إذا ما فشل في إيجاد العمل.

كان زاخ هودجيتر أحد الأميركيّين الذين خسروا عملهم وهو يعيش اليوم في واشـــنطن. لقـــد كان يعمل لحساب كلٍّ من مايكروسوفت وأمازون دوت كوم، لكنّه وجد أنّ التوظيف في ميدان الكمبيوتر غير ثابت. فدخل عالم السياسة وربح في الانـــتخابات وأصبح عضواً في مجلس الشيوخ. وهو يرعى مشروع قانون يتعلّق باســـتعمال عمليّة القيام بالأعمال خارج البلاد من قبل الساعين إلى تزويد الولاية بالسلع والخدمات. وقد تمّ اتّخاذ المبادرة التشريعيّة نفسها في ولاية إنديانا ولكّن لم تـــنجح على صعيد تشريعات الولاية، إذ اعتُبرت معاديةً للإستثمار الداخلي. ومع

ذلـــك، أبطل الحاكم العَقْد الذي كان قد تمّ توقيعه لشركة هنديّة تختصّ في عمليّة القيام بالأعمال خارج البلاد.

لاقـــت معاداة عمليّة القيام بالأعمال خارج البلاد شعبيّةً كبيرةً في الولايات المـــتّحدة. وعرف عددٌ من السياسيّين، على الأقلّ الأذكياء منهم، أنّ عمليّة القيام بالأعمـــال خارج البلاد بهدف تقليص كلفة الإنتاج أمرٌ جيّدٌ. فإذا أرسلت الدولة أعمـــال الإنـــتاج إلى الخارج، خفّضت سعر الكلفة. وبالتالي، إذا قامت شركةٌ ما بإرســـال أعمـــال الإنـــتاج إلى خارج البلاد، تمكّنت من تخفيض الكلفة الإنتاجيّة وقدّمـــت سلعها وخدماتها بنسبة أرخص. فإذا طبّقت الحكومة أو مزوّد الحكومة هـــذه السياســـة، فسيتمّ الإدّخار وتُخفّض معدّلات الضرائب ويُخصّص مالٌ أكثر لمشـــاريع المدارس والطرقات، بالإضافة إلى زيادة أرباح الشركات والمجتمعات، ممّا يعزّز الاقتصاد العالمي.

قد تواجه العائلات والوظائف الأميركيّة خطراً محدقاً، ويعرف المسؤولون عن المكاتب العامّة في الولايات المتّحدة أن لا بدَّ من تجاهل هذه المخاوف. ومهما كان الســـناتور أو العضو في الكونغرس أو المرشّح للإنتخابات شجاعاً لدعم الشركات الـــتي ترســـل أعمالها إلى الخارج للقيام بها، فهو يعرف أنّه سيواجه خلال الحملة الإنتخابـــيّة المقـــبلة المدافعـــين عن الوظائف الأميركيّة والرافضين لسياسة إرسال الأعمال إلى الخارج. وقد يكون إنتهازيّاً إذا ما عمل سابقاً في التجارة الحرّة ولكن خلال الحملة الإنتخابيّة، تشكّل الإستقامة ميزةً نادراً ما يمكن المحافظة عليها. ولقد صرّح لويد بينستين المرشّح السابق لمنصب نائب الرئيس قائلاً: "تُعدّ السياسات في أميركا رياضة قاسية". أمّا شعوب الدول الإفريقيّة والآسيويّة التي تتضوّر جوعاً، فلا تشارك في الإنتخابات الغربيّة وبالتالي لا تدفع الضرائب للخزينة.

المشهد من الهند

يســـود شـــعورٌ مزعجٌ في الهند لأنّ الشركات الأميركيّة تتفاعل مع الحركة الإرتجاعيّة وتعدّد الأسباب الداعية إلى عكس قراراتها السابقة في شأن الإستثمار في الأعمال القائمة خارج البلاد.

في نهايـــة العام 2003، قامت معظم أعمال ديل المتعلّقة بقسم إدارة الزبائن في مركـــز الإتّصالات في بنغالوري. وقدّمت الشركة سبباً معروفاً بقدَمه يتعلّق بعدم فهـــم زبائـــنها للهجة موظّفي مركز الإتّصالات. وقد ردّت الهند على هذه المسألة بـــازدراء وســـخرية، وذكّر المعلّقون شركة ديل أنّ الأميركيّين لم يكونوا الزبائن الوحـــيدين لمراكـــز الإتّصالات الهنديّة، وأنّ معظم الموظّفين كانوا متخرّجين من الجامعـــات. بمعـــنىً آخر، قد لا تفهمهم لأنّهم على الأقلّ يعرفون عمَّ يتكلّمون. ونشـــرت *ذي إيكونومـــيك تايمز أوف إنديا* سؤالاً ركّزت فيه على العالم المتّكل المتـــبادل الذي نعيش فيه وهو: "تصوّروا ما قد يحدث إذا نقلنا تقنيتنا من الولايات المتّحدة وأعدناها إلى الهند؟ ستتّجه إلى وادي سيليكون".(2)

بعـــد إعـــلان ديل بوقت قليل، ألغت فويمامكو (Foimamco)، وهي شركة خدمات لاستثمار مصرفيّي ليمان بروذرز (Lehman Brothers)، عقداً مع مزوّد هـــندي للأعمال الخارجيّة كان يتعامل مع مكاتب خدماتها. وكان السبب إبطال العقـــد لعدم كفاءة الخدمات. غير أنّ مدير شركة التكنولوجيا المعلوماتيّة بدا عازماً عـــلى تقليل أهمّيّة الإبتعاد عن القيام بالأعمال الخارجيّة على الأراضي الهنديّة، كما قـــدّر أن تشـــكّل مراكـــز الإتّصال الهنديّة حوالى 40% من أعمال شركة ليهمان للتكنولوجـــيا المعلوماتيّة. وأعلنت شركة جي إي في كانون الأوّل/ديسمبر 2004 أنّهـــا قامـــت بالتخطيط لبيع أغلبيّة الحصص المتعلّقة بالأعمال القائمة في الخارج. وكان لهذه المسألة أيضاً الباعث السياسي المماثل.

ويتعلّق المشهد البديل بتقديم ناقل الخدمات الأميركيّة وظائف في مجال تطوير بـــرامـــج الكمبـــيوتر والخدمات الماليّـــة بالإضافة إلى خدمات مهنيّـــة أخرى. ويعمـــل عـــددٌ من البلدان على إرسال أهمّ أعمال خدماتها للقيام بها في الولايات المتّحدة!

ومـــع ذلـــك، لا يساهم الشعور القومي والرغبة في حماية الوظائف المحليّة كثيراً في بيان ميزانيّة الشركة. فإنّ قرار الشركة في إرسال أعمالها إلى الخارج لا يرتكـــز فقط على الكلفة المنخفضة لليد العاملة. وكما رأينا في إيرلندا، لا يتمّ قط أخذ تكاليف اليد العاملة في الإعتبار. بل يتمّ إرسال الأعمال إلى بيئةٍ تؤمّن

مستوى الخدمات والخبرة المشابه لمستوى العالم "المتطوّر" وإنّما بكلفة أقلّ. وبالتالي يكون لعمليّة القيام بالأعمال خارج البلاد معنىً اقتصاديّاً يساعدُ على دفع الإنتقادات.

وبعيداً عن ردّات الفعل المنتفضة والغلوّ في الوطنيّة والسياسات، فالحقيقة أنّ جُسيم الشركة الأميركيّة يسعى وراء المواقع الفضلى للإنتاج والبيع لأكثر أسواق العالم جاذبيّةً. وتقوم الشركة بهذا الأمر بصرف النظر عن نوع صناعتها أو حجمها.

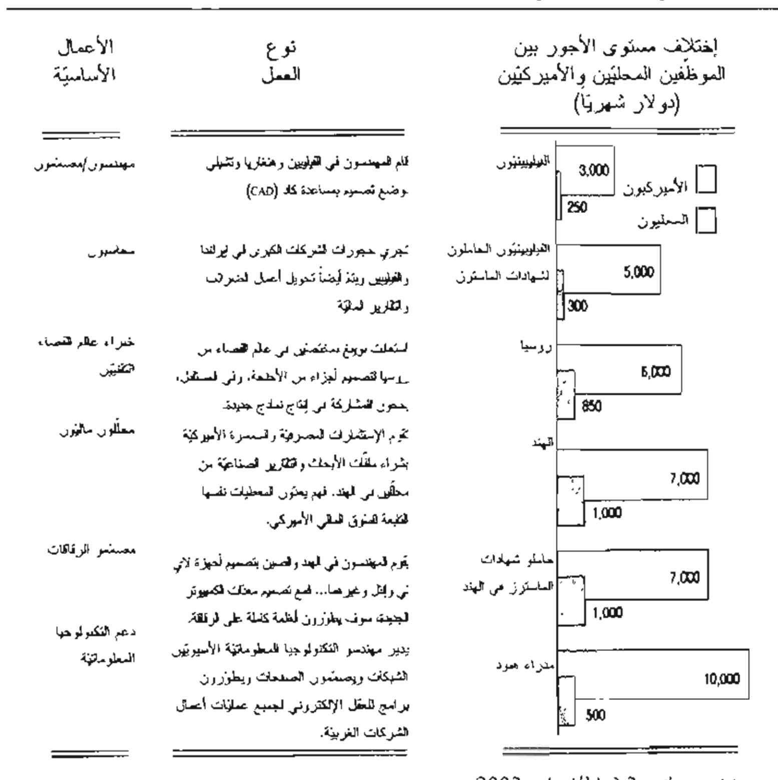
وغالباً ما يتّصل بي أميركيّون يسألونني عن نصيحة حول أفضل شريك إنتاج في الصين. وأعود لأستفهم منهم: "ما هو حجم شركتكم؟ وإلى كم وحدة تحتاجون شهريّاً للإنتاج؟" ويكون الجواب مخجلاً أحياناً. فقبل بدء الإنتاج في الولايات المتّحدة، يفكّر رجال الأعمال أولئك في إنشاء أعمال ما وراء البحار. وقبل إنشاء الشركة، يخطّط بعض المتعهّدين للإنتاج في الصين. فإنّ الولايات المتّحدة لا تخسر وظائف محليّة في سبيل تلك وراء البحار. كما أنّها لا تصدّر الوظائف وإنّما، عوضاً عن ذلك كلّه، يستعمل الأميركيّون العالم بأسره وكأنّه باحتهم الخلفيّة. فهم ببساطة لا يدركون معنى الحدود الدوليّة حين تتعلّق المسألة بإدارة شركة ما.

يقوم المستهلكون الأميركيّون بتسريع هذا المَيل. ففي الثمانينات، كان السياسيّون يحثّون اليابان على الإنتاج في الولايات المتّحدة، وكان المستهلكون تحديداً (وخصوصاً نهار الإثنين) يبحثون عن سيّارات يابانيّة الصنع إذ إنّهم يفضّلونها على الأميركيّة. إلاّ أنّ الحال قد تغيّرت. ففي عام 2003، قامت شركة تويوتا ببيع 2.07 مليون سيّارة في أميركا الشماليّة وكان 1.28 مليون منها مصنّعاً محليّاً. وقد كان هذا العدد يناهز 582.000 سيّارة سنة 1992 عندما أتى الرئيس السابق جورج بوش برفقة مدراء الشركات الكبرى الثلاث المصنِّعة للسيّارات وطلب من المنتجين اليابانيّين صناعة 300.000 سيّارة أخرى للولايات المتّحدة. وخلال العقدَين الماضيَين، أنشأت تويوتا بالإضافة إلى شركات يابانيّة أخرى لصناعة السيّارات مئة شركة لقطع السيّارات اليابانيّة في الولايات المتّحدة وتحديداً

في وادي ميسيسيبي. وتتمتّع الولايات المتّحدة اليوم بمجموعة كبيرة من شركات تصنيع السيّارات. وساعد هذا الأمر مصنّعي السيّارات الأميركيّين على مضاعفة قواهم وإنجاز الإزدهار الياباني. وأصبحت شركتا تويوتا وهوندا مواطنَين أميركيَّين فخريَّين.

طمحت لو دوبس وشركات أميركيّة أخرى إلى تحفيز عمليّة القيام بالأعمال الخارجيّة في البلاد.[3] ولم أوافق شخصيّاً على هذا الأمر. لأنّ المسألة تتعلّق بطمع المستثمرين الأميركيّين الذي يدفع بالشركات الأميركيّة إلى التفاؤل بعمليّاتها العالميّة. وعلى الرغم من الإحتجاج العنيف في الثمانينات على اليابانيّين وغيرهم والإنحطاط الجليّ للمنتجات المصنّعة محليّاً، زاد المصنّعون الأميركيّون بقساوة حضورهم العالمي. وتواجد كلّ من آي بي أم وإيتش بي وجي إي على صعيد الأسواق العالميّة المهمّة، وكان لموتورولا حضوراً بارزاً في الصين، السوق العالمية للهواتف الخلويّة السريعة النموّ. وزادت الولايات المتّحدة عدد الوظائف أسرع من أيّ دولة أخرى. ويعود السبب في فرض المنافسة على الشركات الأميركيّة بهدف تحسين أدائها والتفاؤل على مستوى العمليّات العالميّة وإعادة فحص أنظمة أعمالها وإعادة توزيع عناصرها في العالم. ولأنّ الشركات لم تمتثل لهذه الأمور، لذلك يُنتظر أن يتفوق عليها المنافسون ويتخلّى عنها أصحاب الحصص.

لا شكّ في قدرة الناس على التصويت لصالح السياسيّين المؤيّدين لفكرة حماية الإنتاج الوطني وهذا ما سيفعلونه. ولكن أوّلاً، عليهم النظر في عدم فعاليّتهم السابقة على مستوى حماية أعمال الصناعة القديمة. ويُعتبر السياسيّون والبيرقراطيّون في اليابان فعّالين في حماية الأعمال القديمة والقضاء على فرص خلق أنواع وظائفيّة جديدة. وتشعر الشركات اليابانيّة بالراحة لتواجدها في موطنها لدرجة أنّها لا تحتاج إلى إرسال أعمالها إلى الخارج لتقليص كلفة الإنتاج. وهذا ما يفسّر سنوات الخسارة اليابانيّة. وأفضّل أن يسري الدم في نظام الأعمال كي يتمكّن أي شخص حول العالم أن يأتي إلى اليابان أو يخرج منها ليقدّم للمستهلكين اليابانيّين – الذين يشكّلون ثاني أكبر سوق استهلاك عالمي المنتجات والخدمات – الأفضل وذلك عبر استعمال جيّد للاقتصاد العالمي.



مصدر: *بيزنيس ويك*، 3 شباط/فبراير 2003.

عرض 6.9 إرسال الأعمال الأساسيّة إلى الخارج ورواتب الموظّفين المحليّين.

لا ينحصر قلق الولايات المتّحدة فقط بعمليّة إرسال الأعمال إلى الخارج. أمّا في المملكة المتّحدة، فقد مرّت هذه العمليّة بمرحلة صعبة أيضاً. وكانت المصارف والشركات من أوائل المندفعين إليها. وقام احتجاجٌ قوميٌّ عنيف عندما أعلن مصرف باركلايز إستثمار بعض وظائفه وإرسالها إلى غرف عمليّات في الهند. فهدّدت المجموعات الطلاّبيّة بمقاطعة المصرف. كما أنّ الإتّحاد الأكبر من موظّفي هذا المصرف لم يرضَ بهذه المسألة، ولكن عوضاً من أن يتخلّى عن محنة العلاقات الصناعيّة، اعتمد مقاربةً واقعيّةً ودخل في مفاوضات مع إدارة إعادة تحديد مواقع مراكز القيام بالأعمال في الخارج. أمّا الموظّفون في المملكة المتّحدة والذين سيتمّ استبدالهم، فسيكونون على علم قبل ثلاثة أشهر وسيتقاضون أجر هذه الأشهر الثلاث.

تـثير عمليّة القيام بالأعمال خارج البلاد القلق على مستوى سريّة المعطيات. ففـي حـين أنّ على الشركات العاملة في المملكة المتّحدة أو الإتّحاد الأوروبي أن تخضـع لقيود محدّدة فيما يختصّ بحماية المعطيات، إلاّ أنّ هذه القيود لا تُطبّق على شـركات الهـند أوالصـين أو تلك التابعة لبعض الدول التي تتولّى عمليّة القيام بالأعمـال الخارجيّة على أراضيها. والسبب أنّ هذه الشركات ليست بمؤسّسات فرعيّة وإنّما ينحصر دورها في تزويد عمليّات القيام بالأعمال الخارجيّة. وقد طال القلق سريّة المعطيات الطبيّة.

وبحسـب خبرتي في ما يختصّ بسريّة المعطيات، أعتقد أنّ الحلول التكنولوجيّة والـنظام الإنسـاني هي من الإجراءات الكثيرة التي تؤدي إلى تطويع هذه المشكلة. ويمكـن تحويـل الحلّ الفعّال بسهولة إلى نظام يستجيب للوظائف كتحرير الطبيب للوصـفة الطبيّة مثلاً أو المحامي الذي يستعدّ لرسالة أو لعقد. وإذا شكّل قائم أجهزة الكمبيوتر في الهند "قائماً مغفّلاً" من دون أيّ تسهيلة خفيّة، فمن المستحيل إذاً حفظ المعلومات، وكأنّك تقوم بتسجيل حديثك على مسجّلٍ لا يحوي على أيّ شريط.

لقـد طوّرت أيضاً نظاماً خاصّاً بعمليّة القيام بالأعمال في الصين، يضع حدّاً لـتحويل المعطيات إلى مكوّنات. فإنّ فاحص تمييز الرمز البصري مثلاً يقرأ بطاقة الائـتمان المدوّنة خطيّاً. ويتمّ تقسيم كلّ سطر إلى وحدات مختلفة. وبالتالي، فإنّ الجهـاز العـامل في داليان يمسح ويقرأ الإسم من دون تحديد المعلومات الأخرى كالعنوان أو رقم الهاتف. كما أنّ هذه الوحدات تنتقل إلى أجهزة مختلفة. وهكذا، يتمّ تخفيض الخطر الأمني.

إنّ عـلى المعنيّين الإلتزام بالنظام. ففي النهاية، يمكن لهذا الالتزام أن يدخل في مصلحة مزوّد الأعمال الخارجيّة. فإنّ عمليّة القيام بالأعمال الخارجيّة تشبه السمكة الكبيرة غير القادرة على الهروب من شبكة الصيد.

جني المكاسب

وكمـا هي الحال على مستوى جميع أشكال المساعي الإنسانيّة، فإنّ مقاربة عمليّة القيام بالأعمال خارج البلاد لها وجهان: وجه إيجابي وآخر سلبي.

إنّ الخطوة الأولى المتوجّبة على الشركة التي تفكّر في القيام بأعمالها خارج البلاد أن تسأل إذا ما كانت ستستفيد فعلاً من هذه العمليّة. فهل ستتراكم الأرباح إذا تمّ إرسال الأعمال إلى الخارج؟ هل ستستفيد الشركة من المكوّنات الفرديّة لنشاط الأعمال التي ستقيمها خارج البلاد؟ فقد تكون هذه الأعمال خطيرة عندئذ يتطلب الحدّ منها ثمّ إعادة بنائها. وقد تكون إعادة البناء هذه ممكنة نظريّاً، إلاّ أنّه يجب النظر في مجموعة كبيرة من المسائل. ولا بد بالنسبة إلى المبتدئين من وجود معرفة حدسيّة داخليّة في ما يتعلّق بالهيئة وعملها وتعاونها على الصعيد الداخلي التي غالباً ما تكون غير محدّدة. يمكن لعمليّة القيام بالأعمال خارج البلاد أن تكون مُربحة لكنّ موقف بعض الشركات في الولايات المتّحدة خصوصاً قد يُلخَّص بقول الكاتب الروماني فيرجيل: "نحن نخشى عمليّة القيام بالأعمال خارج البلاد وإن كانت تمنحنا الهدايا".

إنّ عمليّة القيام بالأعمال خارج البلاد تطوّرٌ لا يرتكز على ميزات ماليّة فقط بل أيضاً على حسنات مُدركة. وإذا ما تلاشت هذه الميزات، فإنّ الأعمال ستنتقل إلى مكان تتوفّر فيه الخصائص الفُضْلى. كما أنّ عمليّة القيام بالأعمال خارج البلاد لا تترك مجالاً للشعور. فإنّ المناطق الناجحة على صعيد القيام بالأعمال الخارجيّة تضيف ميزات الكلفة إلى المهارات التي تملكها أصلاً والتي لم تساهم خدمات عمليّة القيام بالأعمال في بنائها. أمّا واقع وجود آلاف الملايين من المتحدّثين باللغة الإنكليزيّة والقادرين على العمل في مراكز الإتّصال فلم يأتِ نتيجةً لإجراءات اتّخذتها شركات مثل ديل، بل لسبب يتعلّق بالنظام التعليمي الهندي وبالمركز الذي لطالما احتلّته اللغة الإنكليزيّة.

يزوّد المستفيدون من عمليّة القيام بالأعمال خارج البلاد عمّالهم بتدريب قصير الأجل، وذلك لمساعدتهم على إدارة وظائفهم وحدهم. فإنّ موظّفي مركز الإتّصال الهندي العاملين لحساب إتّصالات المملكة المتّحدة يتلقّون رسم تعليم إضافي يتعلّق بثقافة الشعب الإنكليزي تتضمّن آخر الأحداث المحليّة للأوبرا الإنكليزيّة الشعبيّة. كما يتمّ تشجيعهم على "اعتماد" الأسماء الشخصيّة الإنكليزيّة لأهداف تعيين الهويّة. لكنّ هذه التعليمات مُكلفة نوعاً ما. وإذا بدأت حسنات

مـــنطقة ما تتلاشى، فستبحث الشركة عن مواقع بديلة، متأكّدةً من أن تعيد إنشاء علاقاتٍ عمليّة القيام بالأعمال خارج البلاد والتسهيلات السريعة والرخيصة وغير المؤلمة. وتُعتبر عمليّة القيام بالأعمال خارج البلاد متقلّبةً على هذا المستوى. وهي لا تعـــرف أيّة قيود أعظم من تلك الاقتصاديّة. وفي أوائل سنة 2004، سادت الصدمة والخـــوف عندما أعلن الموظّفون في الجمهوريّة الإيرلنديّة إغلاق مركز الإتّصال في البلاد ونقله إلى بولندا. فنقلت أكسنتشور مركزها البريطاني للأعمال إلى براغ، في حين نقلت جي إي مركزها من ألمانيا إلى هنغاريا. وفي ما يتعلّق بهذه المسألة، على الدولـــة المضـــيفة للأعمال الخارجيّة أن تعرف أن إعادة تحديد الموقع أسهل لها من إعادة تحديد موقع شركة صناعيّة.

يمكن لعمليّة القيام بالأعمال خارج البلاد أنّ تمنح حسنات كثيرة، ولكن على المســـتفيدين مـــنها أن يزيدوا من أرباحهم. وعليهم أن يمدّدوا أجل هذه الحسنات لأطـــول وقت ممكن من دون أن يفرّطوا بالإساءة إليها. وقد يكون الإيمان بالقضاء والقـــدر في غـــير مكانه إلاّ أنّه من المستحيل تفادي المحتوم لدى مغادرة الأعمال الخارجـــيّة البلاد. ففي الهند، يتمّ جمع خبراء في مجال القيام بالأعمال التقنيّة خارج الـــبلاد. وتُعتبر هذه المسألة جديدة، وهي تختصّ بالبحث عن مناطق جديدة يمكن نقـــل الأعمـــال إلـــيها. فمن الصعب أن نتخيّل أنّ المناطق الأخرى يمكنها دخول منافســـة فعّالـــة عـــلى المدى القصير. وفي الوقت عينه، تستمرّ الجامعات الهنديّة والمؤسّسات التقنيّة في تأمين احتياطي من العمّال الأكثر مهارة.

عمليّة القيام بالأعمال خارج البلاد في عالم غير محدود

تُعتبر عمليّة القيام بالأعمال خارج البلاد مثالاً آخر من العالم غير المحدود. فإنّ العمل غير المباشر يشهد تخفيضاً مستمرّاً من قِبَل عمليّة إعادة تصميم الأعمال، كما أنّ أجهزة الكمبيوتر تقوم بامتصاصه. ولقد حلّ الكمبيوتر مكان قسم من الوظائف وبعـــض الأعمـــال المهنـــيّة كالمحاسبة مثلاً التي حلّ مكانها نظام كويكن. وهنالك شركات ترسل وظائفها الأساسيّة إلى الخارج ومنها التدبير وإدارة شؤون الموظّفين والتعليم التنفيذي وحتّى التسويق والمبيعات للطّرف الثالث. ومن أبرز أعمال المدير

التنفـــيذي البحث المستمرّ عن مقدار واسع من الأعمال لإرسالها إلى الخارج حيث تتوفّر اليد العاملة الماهرة والرخيصة. كما أنّه يبحث دائماً عن شركة وحيدة واقعيّة ممكنة من خلال استعمال الإنترنت. لذلك، فمن الطبيعي أن تجد اليد العاملة الماهرة والرخيصة نفسها خارج الحدود الدوليّة.

قد يكون للسّياسيّين وجهة نظر مختلفة ولكنّها امتداد طبيعي لتقدّم الشركات الســـاعية إلى طـــرق منافسة كثيرة للنموّ على المسرح العالمي. وبما أنّ التكنولوجيا تجعـــل عمليّة القيام بالأعمال الخارجيّة ممكنة، فلا يمكن عكسها جوهريّاً. وهكذا، فـــإنّ الـــدول القوميّة التي تخسر الوظائف المرتفعة الأجور تحتاج إلى تسريع هجرة المهـــارات الداخليّة إلى مناطق الخلق والإبداع، بالإضافة إلى تسريع الهجرة الجانبيّة لزيادة مستويات الخدمة وتحسينها. وسيتشكّل الناجون من الذين يستطيعون إعادة صفّ أنظمة أعمالهم من خلال جعل قدراتهم أكثر عالميّةً.

ملاحظات

1. "رئيس المشجّعين"، مقابلة مع بودهادب باتّاشارجي، رئيس الوزراء، غرب بنغال، في مجلّة *التقرير الاقتصادي لدول شرق آسيا*، 29 نيسان/أبريل 2004، www.feer.com
2. "إنســـحاب مراكـــز الاتصال؟ كيا بولتي تو!"، إكونوميك تايمز أونلاين، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2004، http://economictimes.indiatimes.com/.
3. دوبـــس، لو، *تصدير أميركا: لماذا يرسل جشع الشركات الوظائف الأميركيّة إلى ما وراء البحار*، وارنر بوكس، 2004.

7

كسر القيود

الثورة البابيّة (تسليم السلع من باب المورِّد إلى باب المستهلك)

يشكّل التنفيذ، أي عمليّة إنجاز الأمور على المسرح العالمي، العنصر الأخير من الـــنص. وهو يتضمّن مسألة الشراء والبيع والأهمّ من هذا كلّه التسليم. فإنّ الثورة تنتشر على هذا الصعيد أيضاً.

وهكذا برزت ثلاث وظائف فائقة الأهميّة. فمن أجل وضع طلبٍ على موقع تجـــاري إلكتروني، نحن في حاجة إلى أن نجد أوّلاً الموقع الأفضل للشراءً الذي يقدّم (بعـــد كـــلّ شـــيء) الصفقات الأفضل. بعدها، علينا أن نسدّد فاتورة الحساب. وأخيراً، على المورّد أن يؤمّن خدمة تسليم السلعة التي قمنا بشرائها.

يزوّد مفهوم الموقع البابيّ (أي من الباب إلى الباب) الحاجة الأولى. ولقد تمّت خـــلال السنوات القليلة الماضية محاربة معركة المنافسة بهدف تأمين موقع قائم على ســـطح جهاز الكمبيوتر. ودخلت شركات مثل آي أو أل وياهو، وأم أس أن في المنافســـة على الخدمات البابيّة. أمّا في السنوات القادمة، فستدخل المنافسة مرحلةً جديدةً تتعلّق بالمعركة من أجل السيطرة على محرّك البحث.

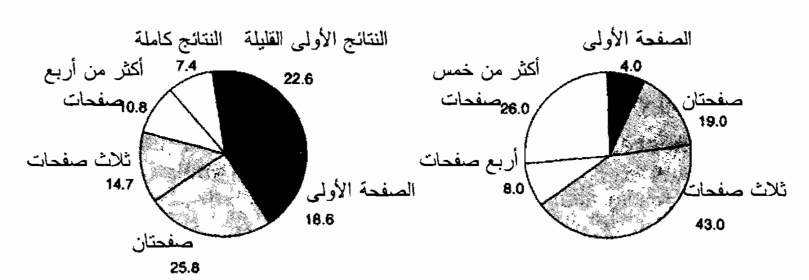
يُعتـــبر محرّك البحث المرشد السياحي والرفيق المساعد الأفضل بالنسبة إلى مستعملي الإنترنـــت وهم يتصفّحون ملايين الصفحات (المتزايدة العدد) في ميدان الإنترنت. ويأتي غوغل في الطليعة في حين أنّ الشركات مثل ياهو، ومايكروسوفت لن تستسلم.

البحث

الحقيقة من وجهة نظر الشركة، هي أنّه على الرغم من كون صفحة موقعك مصـــمّمة ومزيّنة جيّداً، فما من احتمالات بيع إن لم يتصفّحها الزائرون. فبدونهم، لـــن تشكّل سوى زينة أو مزيج من الأجراس والصفير. إذاً فإنّ استعمال الإنترنت يرتكز على معدّات كشف متقدّمة في تحقيق الحدّ الأمثل لمحرّك البحث.

يـــزور الـــزبون المحـــلاّت الإلكترونيّة عادةً عندما يستعين بتوجيهات بعض الكـــلمات المفاتـــيح. من هنا، يجب أن يندرج موقعك على لائحة المواقع الثلاثة الفضـــلى الـــتي يدخل إليها متصفّح الإنترنت. وتتعلّق الفرص بطلب بحث بسيط ســـتنتج عنه مئات لا بل ألوف الصفحات. ففي خلال محاولة بحثه الأولى، يسعى المتصـــفّح إلى الإنتقال بين صفحات عديدة، ولكن خلال زيارته الثانية، يبدو أكثر ثقـــةً إذ يكـــون قد كوّن فكرةً واضحةً (بنظره) بحيث يعرف اختيار الصفحة التي يريدها (ويتجنّب المواقع التي لا يودّ الولوج إليها). وتتعدّى هذه المرحلة المعلومات الموجـــودة على صفحة غوغل الأولى. هكذا تلوحُ الفرص من خلال قراءة المتصفح الصـــفحات الـــثلاثة الأولى، وهو – عادة – لن يتعدّى قراءة الصفحات الخمس الأولى. أمّا خلال زيارته الثانية، فسيبدأ الباحث في إعادة تحديد البحث من خلال اختـــيار كـــلمات قليلة توصله مباشرةً إلى الهدف. وبالتالي، يرتفع احتمال شراء المتصـــفّح الـــذي يحدّد مطلبه للسّلع من المتصفّح الباحث بالمُجمل والذي لا يحصر نطـــاق بحثه. فإنّ المتصفّح الذي يحدّد بحثه مثلاً حول "المقاعد الخشبيّة" يُحتمل أن يجد مطلبه ويشتريه أكثر من المتصفّح الذي يبحث عن كلمة "مقاعد" بشكلٍ عامّ. كذلـــك، فـــإنّ البحث عن "قميص للرّجال قصير الكمّ" أكثر دقّةً من البحث عن "قمـــيص للـــرّجال". وهذه نتيجةٌ نفسيّةٌ. فإنّ الشخص الأوّل قد قرّر شراء سلعةٍ محـــدّدة. فلقد بحث عنها واشتراها وتسلّمها وإذا به الآن يستعملها. أمّا الشخصُ الـــثانيً فلم يصل إلى هذه المرحلة بعد. والنتيجة أنّ الإعلان في نهاية عمليّة البحث المعـــروف بـــإعلان الكلمة المفتاح (والذي يأتي غالباً بشكل عنوانٍ يتّصل بصفحة البحث المحدّدة) هو بالطبع فعّالٌ على صعيد الكلفة.

تنتشـــر هـــذه النزعة بقوّة في الولايات المتّحدة وتنتقل اليوم بشكلٍ أوسع في العـــالم (أنظـــر عرض 7.1). فلقد كفّ الناس عن الإستجابة لإعلانات الصحف والمجـــلاّت. وهم يسعون إلى تجاهلها وعدم النظر إليها. أديرُ شخصيّاً أعمالاً مختلفةً كـــثيرةً في الـــيابان، وقد علّمتني جميعها أمثولةً واحدةً: إنّ إعلانات الصحف غير مُجدية. فقد تلاشى خلال السنوات الخمس الماضية عنصر استجابة القرّاء لإعلاني حـــول افتـــتاحي لمدرســـة جديدة في البلاد. ولكن، من حظّ المدرسة أن يرتادها الـــتلامذة الذيـــن رأوا الإعلان على شبكة الإنترنت. ويتمتّع أولئك التلاميذ بنسبة أعلى حول إمكانيّة تحويلهم إلى تلاميذ فعليّين.



مصدر: أي بروسبكت، إينفوبلانت.

عرض 7.1 مواقف مستعملي محرّك البحث: إلى كم صفحة تحتاج فعلاً؟

هل تمّ مؤخّراً إدخال إسمك إلى غوغل للبحث حول معلومات عنك؟

لاحظت أيضاً أمراً جديداً. فخلال رحلتي إلى إسبانيا مؤخّراً، تناولت العشاء مـــع رجال محترمين وتكلّموا إليّ وكأنّهم يعرفونني جيّداً. فبدا الأمر وكأنّنا نعرف بعضـــنا مـــنذ ســـنوات. وبعد عدّة أسابيع، اختبرت الأمر نفسه في نيو زيلندا مع

مجموعـــة من رجال الأعمال. فكانت المواضيع والتّعليقات شبيهة جدّاً. وقد ذُهلت عندما علمت أنّهم قاموا قبل العشاء بإدخال إسمي إلى محرّك بحث غوغل وقرأوا كلّ المعلومـــات حولي. وفي الواقع، استمرّت هذه التجربة على مدى أسابيع تنقّلي في العالم.

إنّـــنا نعـــيش ضـــمن جماعـــة عالميّة صغيرة وحميمة، حيث تجري المعلومات والشـــائعات بـــين السكّان في غضون ثوان. وفي الحقيقة فإن هذه القرية (العالمية) ليســـت صـــغيرة، فقد وصل عدد السكّان الذين أُدرجت عناوينهم على كاشف مواقـــع المـــوارد المتماثلة في نهاية العام 2003 إلى 800 مليون شخص، ويلحظ هذا العـــدد زيادةً يوميّاً. ويمكن معاملة أولئك الأشخاص كعرق أو قبيلة واحدة. وفي كـــتابي *قـــوّة ثالوثيّة* سنة 1985، أطلقت على 700 مليون شخص يقيم في اليابان وأوروبـــا والولايـــات المتّحدة إسم "الثالوثيّين". فقد أصبح تصرّفهم كمستهلكين ممـــاثلاً إذ كـــانوا يملكون مدخولاً إستنسابيّاً فائضاً كبيراً ولهفة والتزام تجاه إمضاء أوقات ممتعة.

يمكنـــنا الـــيوم أن نشهد على نشأة *السبرانيّين* (من سبرانيّة) *والشبكيّين* (من شـــبكة). أمّـــا الإختلافات في ما بينهم فضئيلة جدّاً. ولا شكّ أنّ القبيلة انتشرت خارج منطقة اليابان وأوروبا والولايات المتّحدة و لم يعد يقتصر إجمالي الناتج المحلّي عـــلى 10,000 دولار أميركي للفرد الواحد. وتتضمّن القبيلة الجديدة دول متطوّرة وأخرى ساعية إلى التطوّر بالإضافة إلى دول غير متطوّرة. كما أنّ هذه الدول تميل إلى اتّـــباع ثلاثة قواعد تتعلّق بسلوك الإنترنت والتي أطلق عليها – في اللغة اليابانيّة على الأقلّ – إسم نظريّات أوهمي:

- ***النظرية الأولى**: إنّ السبرانيّين الذين استعملوا الإنترنت لخمس سنوات أو أكثر يميلون إلى التفكير والتصرّف بطريقة مشابهة.

إنّ الذيـــن يعيشون على المسرح العالمي ويتنشّقون هواءه يميلون إلى مقاسمة المعلومات في ما بينهم، ومع الوقت، قد ينتمون إلى حضارة سبرانيّة تختلف عن ميراثهم للدولة القوميّة المحدود الأفق. ولا تكون هذه المسألة واضحةً في السنتَين الأوّليّـــتين مـــن استعمال الإنترنت. فإنّ الصينيّين والأميركيّين مثلاً يميلون إلى

الولـــوج إلى مواقع عديدة. وتميل التفاعلات التي يلتزمون بها إلى أن تكون محليّة طبيعـــيّاً. ولكن بعد السنة الثالثة من استعمال الإنترنت، يصبح السبرانيّون محبّين لـــلمغامرة أكـــثر. فيميلون إلى السفر إلى الأمازون. فيقومون بشراء كاميرات تصـــوير رقمـــيّة يستعملونها لجمع الصور في ألبومات. كما أنّهم يحمّلون أغانٍ موسيقيّة ويعبثون ببرامج إكسيل وباور بوينت المنتشرة في أرجاء العالم.

أمّـــا في السنة الخامسة لاحترافهم استعمال الإنترنت، فيظهرون تحرّكاً كبيراً على صعيد الإنترنت ويكتسبون مهارات تمكّنهم من توجيه أنفسهم عبر موقع الأقمار الصناعيّة العالمي كغوغل. ونتيجةً لهذا، يطوّرون ثقتهم ويبدأون بشـــراء السلع من المواقع الإلكترونيّة من محلاّت فيكتورياز سيكريتس مثلاً. وتُســـلَّم إلـــيهم الســـلع مـــن خلال ساعي البريد وهم مدركون لمحاولات حكومـــاتهم الوطنـــيّة الخاصّـــة والتافهة لعرقلة التجارة الإلكترونيّة. ويصبح نُظـــراؤهم أكـــثر عالميّةً ممّا كانوا عليه في البداية. وهم يريدون شراء السلع الأرخص والأفضل من أيّ مكان في العالم: كما يثقون بإمكانيّة العيش في ظلّ حكم بيئة عالميّة ليبرالي.

- ***النظرية الثانية:** يشكّل الرقم (العمر _ 10): 10 عدد السنوات التي يستغرقها أيّ إنسان ليصبح سبرانيّاً حقيقيّاً. وتستغرق عمليّة "التخلّص" من افتراضات وأساطير القرن العشرين وقتاً أطول، وتتعلّق المسألة على المدّة التي عشتها في ذلك القرن وتعرّضت فيها لافتراضاته وأساطيره. أمّا الجيل الجديد الذي بدأ استعمال الإنترنت منذ السنّ الخامسة أو السادسة فلا يواجه هذه المشكلة. وعليه أن يتخلّص من عدد ضئيل من الإفتراضات كالأساطير ليتعلّم قوانين ولعب عالم الإنترنت. فإنّ الشخص في العشرين من العمر مثلاً يحتاج إلى حوالى سنة ليصبح سبرانيّاً عظيماً – (20–10) ÷ 10 =1 – في حين يستغرق من هو في الأربعين من العمـــر حوالى ثلاث سنوات على الأقلّ – (40–10) ÷ 10 =3. إنّها قاعدة مبهمة وهي غير علميّة، إلاّ أنّها تناسب مشاهداتي للناس من حولي.
- ***النظريّة الثالثة:** يُعتبر السبرانيّون مستهلكين نشيطين. وقد عمّقت هذه المسألة

استراتيجيات التسويق وخطط الإعلام. فالناس غالباً ما يكونوا كسولين لدى مشاهدة التلفاز. فهم يريدون التسلية، سواء كان البرنامج الذي يشاهدونه مسلّياً أم لا. كما أنّهم لا يريدون أن يدوّنوا الأفكار على ورقة في ما يتعلّق بالنصائح والمعلومات حول السلع التي يرونها. فنحن أحياناً نتذكّر بعضاً من الأفكار المفيدة لكنّنا لا ندوّنها أو نسجّلها. وهذه إحدى الأسباب التي تُفقد الإعلانات عائدات التجارة المرجوّة وإن كانت مكلفة أحياناً. وقد يتحسّن هذا التأثير السلبي إذا ما لفت الإعلان في الصحيفة نظر القارىء. وبالتالي قد يقوم هذا القارىء بتمزيق الصفحة أو الإتّصال على الرقم الموجود إذا ما اضطرّ. ولكن نادراً ما تصيب هذه الإستجابة واحداً من 10,000 أو 100 إجابة للمشتركين الذي يصل عددهم إلى الملايين.

ولكن إن قام السبرانيّ بإدخال الكلمات إلى محرّك البحث المفضّل بالنسبة إليه مثل "السراويل الواسعة الخصر" أو إحتراق البشرة من الشمس" أو "مرشد الإدارة اليابانيّة"، فإنّ فرصته في القيام باستكشاف فعلي أو شراء منتوجٍ ما ستكون أكبر بكثير.

يتّخذ السبرانيّون الذين أصبحوا *في الواقع* مقيمين في عالم الإنترنت موقفاً نشيطاً، بغضّ النظر عن جنسيّاتهم أوخلفيّاتهم الثقافيّة أو نشأتهم. والنتيجة أنّ تحديد هدف الأبحاث من خلال محرّك البحث أو محرّك البحث المطلق للإعلانات تُعتبر أكثر فعاليّة على صعيد طريقة التشجيع من العرض التقليدي للإعلانات أو الإعلام المطبوع. فخلال السنتين الأوليّين من تصفّح الإنترنت، لا يتّخذ الزائرون مواقف نشيطة واثقة كالسبراني. لهذا، يُعدّ محرّك البحث المتزامن الإعلانات تطبيقاً حاسماً للمسوّقين، في حين يصبح استعمال أحدث التحقيقات التكنولوجيّة للحدّ الأمثل لمحرّك البحث المفتاح الأساسي.

تسديد الفواتير: ثورة التسديد

لنظام الدفع أهمّية كبيرة إذ يجب تسديد فواتير الشراء عبر الإنترنت بطريقة ما. ففي اليابان، لا زال الدفع الفوري عند الإستلام يسيطر إذ لا يريد الناس إعطاء

تفاصيل عن بطاقات ائتمانهم في عالم الإنترنت. ومنذ أن حلّ اختبار مونديكس غير النقدي في سويندون في المملكة المتّحدة في تمّوز/يوليو 1995، حاول كلّ متمرّسٍ في عــالم الإنترنـــت إيجاد نظام دفع تجاري إلكتروني أو محفظةً إلكترونيّة. ولكن حتّى الـــيوم، لم يـــتمّ إنشاء أيّ نموذج تقدّم عالمي لتسديد الفواتير. وما زالت شركات بطاقـــات الإئتمان مثل فيزا وماستر كارد وسائل الدفع الأكثر استعمالاً وإن لم يتمّ تصميمها للدفع الإلكتروني.

ومـــن المشـــاكل أنّك إذا تصفّحت عدداً من مواقع الشبكة، لن تودّ الولوج مـــراراً وتكراراً إلى المعلومات نفسها. ففي ما يتعلّق بمواقع بابيّة كثيرة كأم أس أن ويـــاهو! وأمازون وآي أو أل، يتمّ نقل معلومات بطاقة الائتمان من موقع إلى آخر مـــا إن تُدخِـــل رمزك السرّي. أمّا مفهوم المحفظة الإلكترونيّة فبعيدٌ عن هذا الأمر ولكنّه يفتقد إلى عمليّة نقله من موقع إلى آخر.

تُعتـــبر ســـوني إيدي (يورو-دولار-ين) Sony EDY (Euro-Dollar-Yen) بطاقـــة إنترنت غير مخصّصة للإتّصالات، ترتكز على التكنولوجيا وتحفظ التعويض الميـــلي والمال الحقيقي داخل رقاقتها المدفوعة مسبقاً. ويمكن وصل القائم المنخفض الكلفـــة إلى فتحة رقاقة اليو أس بي في أيّ جهاز كمبيوتر، فتسهل عمليّة الدفع عبر مونديكـــس. ولقد تمّ تجهيز عدد من منفّذي البيع بالتجزئة في اليابان لقبول الدفع بالبطاقات. ومع ذلك، وكأيّ نظامٍ آخر، تواجه البلاد عقبةً كبيرةً إلى أن يتمّ وضع قوائـــم تقـــرأ بطاقات الإعتماد وتحصّل المال في كلّ زاوية من اليابان تقريباً. ولقد وفّرت سوني هذه التكنولوجيا لجميع الشركات. وكانت النتيجة مشاركة أكثر من 50 شـــركة، من ضمنها المصارف وشركات بطاقات الائتمان والمصنّعين ومزوّدي الخدمات الهاتفيّة ونوادي التسلية. ومنذ انطلاقتها في نيسان/أبريل 2003، اكتسبت شـــركة التشـــغيل بيت ووليت 3.8 مليون زبون و3,700 منفّذ (مع حلول كانون الـــثاني/يناير 2004). وتمّ تحقيق تقدّم مفاجىء في المعرفة والتقنيّة عندما انضمّت إلى المجموعـــة السابقة شركتان يابانيّتان لتشغيل الهواتف النقّالة وهما أن تي دوكومو وكـــاي دي دي آي. وسعت الشركتان إلى زيادة عائداتهما في نطاق أصبح شبه مُشـــبّعاً. وقامت هاتان الشركتان بتعريف مسألة استعمال "الهاتف الذكي" القادر

على القيام باتّصالات أكثر والولوج إلى الإنترنت.

في صيف 2004، أزاحت شركة دوكومو الستار عن عدد من الهواتف الذكيّة التي تستعمل تكنولوجيا إيدي (يورو - دولار - ين). فيستطيع الزبون في هذه الحال استعمال الهاتف الذكي لدفع فواتير شراء المنتجات وحفظ معلومات بطاقة الائتمان، بالإضافة إلى حفظ "المال النقدي" بشكلٍ إلكترونيّ على الرقاقة. ولحسن الحظّ أنّ الهواتف النقّالة أكثر شعبيّة في اليابان من أجهزة الكمبيوتر المرتكزة على التجارة الإلكترونيّة. ويعود السبب إلى الإستعمال العالي للإنترنت من خلال الشبكات المجموعة. وبما أنّ جميع أجهزة الهواتف الخلويّة اليابانيّة مزوّدة بنظام الأشعّة تحت الحمراء، فإنّها تستطيع القيام بالدفع عبر جهاز الكمبيوتر أيضاً. وبالطبع، إذا لم يكن نظام الأشعّة تحت الحمراء متوفّراً في الكمبيوتر، يستطيع الهاتف النقّال تسديد المدفوعات من خلال الولوج إلى موقع الكمبيوتر عبر نظام إتصالات الإنترنت. وقد توصّلت دوكومو إلى اتّفاق مع أكثر من 40 منفذ، بمن فيهم خطوط نيبّون الجويّة ومشغّل حافظ الملائمة آي أم - بي أم اليابان واللّتين وافقتا على قيام عمليّة التسديد عبر الهاتف الذكي. ويُؤمَل أن تسير الأمور جيّداً وتصبح للبرنامج أيدي تدفع حساب التجارة الإلكترونيّة.

على السكة الحديديّة

لم تبقَ شركات السكك الحديديّة ساكنةً خلال خوض سوني معركة المحفظة الإلكترونيّة. فأدخلت شركة السكّة الحديديّة لشرق اليابان بطاقة دفع غير مخصّصة للإتّصالات ترتكز على الإنترنت يستعملها المسافرون للمرور عبر بوّابات المحطّات. وتُعرَف هذه البطاقة باسم سويكا (البطاقة الريفيّة الفائقة الذكاء) وهي شبيهة ببطاقة أكتوبوس المتوفّرة اليوم في هونغ كونغ والتي يستعملها عشرات ملايين المتنقّلين المالكين بطاقات سفر موسميّة. كما يمكن استعمال بطاقة سويكا لشراء السلع والخدمات داخل نطاق محطّات السكك الحديديّة. وتفتح هذه المسألة المجال أمام احتمالات كثيرة - فإنّ أكثر من خمسة ملايين شخص يمرّون عبر محطّات شينجوكو في طوكيو يوميّاً. وستصبح الأوضاع أفضل إذا ما تمّت زيادة خدمات

إضـــافيّة إلى هـــذه المحطّات. فإنّ البطاقة التي يستخدمها المسافرون في الانتقال من محطّـــة إلى أخرى أمرٌ جيّدٌ. أمّا البطاقة التي تسمح لهم القيام بالأمر نفسه بالإضافة إلى شراء الصحف والسكاكر فتتمتّع بميزات أكثر.

إنّ وظـــيفة بطاقة سويكا ليست شبيهة بوظيفة بطاقة الائتمان بل تشبه بطاقة تـــتوفّر في منطقة كانساي في أوساكا وتُعرف ببطاقة سوروتّو كانساي. في الواقع، تقـــدّم بطاقـــة "ســـورو – كان" ثلاثة وظائف: فهي بطاقة مدفوعة مسبقاً (تماماً كسويكا) وبطاقة ائتمان وبطاقة مدفوعة أجرة البريد عنها مسبقاً. وستوجّه الوظيفة الأخيرة أنظمة الدفع المستقبليّة. فإنّ حسابات الزبائن المصرفيّة تسدّد معظم الفواتير اليابانـــيّة العامّـــة في أواخر الشهر أو بعد تحصيل الأجور بأيّام عديدة. وتُعتبر هذه المسألة تسويةً غير خلافيّة إذ ما من شركة بطاقات ائتمانيّة تدعم موقع السمسار.

إذا قمتَ بخطوة إضافيّة في عالم الإنترنت، تجد أنّ معظم الناس متّصلون في ما بيـــنهم بطريقة كليّة الوجود. فإذا أردتَ أن تتحقّق من استحقاق تسليف شخصٍ مـــا، يمكنك القيام بهذا الأمر بسهولة من خلال الهاتف الخلوي أو جهاز الكمبيوتر الخاص أو المساعد الرقمي الشخصي وذلك عبر الولوج إلى الوقت الذي أودع فيه هـــذا الشخص حسابه أو عبر وسائل معادلة أخرى. ولقد سجّلت عام 1982 في كـــلٍّ مـــن اليابان والولايات المتّحدة اختراعاً بمساعدة الدكتور كازوما تاتييشي، مؤسّـــس أومرون، عُرِفَ باسم التقيّد في الجانب المَدين مع العَوْم. فإذا تعدّى مبلغ الإدّخـــارات المشـــتريات، يمكن للفرد أن يحصل على خطٍّ إعتماديٍّ شخصيٍّ من خـــلال الموافقـــة على ضمانة الإيداعات – أي، في الواقع، تجميدها – إلى أن تتمّ عملـــيّة الدفع. بمعنًى آخر، يمكنك أن تبرهن في مجتمع كلّي الوجود على استحقاق تســـليفك أيـــنما كنـــت، طالمـــا أنّ النظام مخصّص ليساعد أحد حساباتك على الإزدهـــار. ويُعتـــبر هذا نظام دفع خالٍ من أي احتكاك ويمكن استعماله في عالم الشـــراء والتجارة الإلكترونيّة الحقيقي. فنحن لم نعد نحتاج إلى شركة بطاقة ائتمان تمـــثّل اســـتحقاق تسليفنا مع احترام الباعة، والتعويض عليهم إذا لم نقم بتسديد المتوجّبات لهم.

لقـــد أمضيتُ مع الدكتور تاتييشي الراحل ساعات ونحن نفكّر في تضمينات

المجتمع الخالي من المال النقدي. ولقد تحقّقت معظم الرؤى التي راودتنا منذ عشرين سنة وذلك بفضل تقدّم المجتمع الشبكي. غير أنّ معظم الرؤى الأخرى ما زالت بدائيّةً بسبب القوانين والمؤسّسات الصناعيّة المعارضة وسيطرة الشركات على القطاع.

التسليم: ثورة الأعمال اللوجيستية

جرى القسم الأخير من الثورة على صعيد المنطقيّات أو التوزيع الطبيعي للسلع. ففي القديم، كانت تجري الأمور من خلال سلاسل التوزيع، التي تتضمّن سلاسل التوريد وهي خطّ عمليّات خفيّة وإنّما متّصلة تمتدّ من اكتساب المواد الأوليّة إلى تسليم المنتج المصنّع إلى الزبون أو الموزّع أو أي مصنّع. وفي الثمانينات، أضاف خرّيج هارفرد، رجل الأعمال مايكل بورتر إلى هذا المفهوم نظريّته حول قيمة السلسلة.

توجد وراء هذا كلّه سلسلةً طبيعيّةً تحدّد ظاهريّاً كيفيّة نقل السلع. ففي الولايات المتّحدة، لا يزال يتمّ نقل 68% من الحمولات برّاً، و12% منها عبر السكك الحديديّة و7% بحراً. وبعد مرور مئة سنة على ابتداع الأخوين رايت للطيران، لا يزال النقل الجوّي يمثّل أقلّ من 0.1% من حمولات السلع الأميركيّة.

مرّةً جديدةً، تنشأ معظم الثورة من توفّر تكنولوجيا جديدة. فإنّ الثورة تتقدّم باستمرار. وهي استجابة على إعادة تنظيم أساسيّة لمجمل بيئة التجارة. ينطوي التقسيم التقليدي بين البائع بالجملة والبائع بالتجزئة والذي يتضمّن الشركات الكبيرة الفائقة الثراء والمحلاّت التجاريّة الصغيرة على مفارقة تاريخيّة. وما زالت المستودعات والمخازن تلعب دوراً مهمّاً، غير أنّ مراكز التوزيع تُعتبر أكثر حسماً. أمّا العلاقة بين مؤمّن المنتجات (وقد يكون المصنّع أيضاً) والمستهلك فلقد قامت التجارة الإلكترونيّة بتبسيطها وحتّى هدمها.

كان للحاجة إلى نقل مكوّنات عمليّات الإنتاج الصناعيّة والمصنّعة، بالإضافة إلى الحاجة لنقل المنتجات الجاهزة إلى الأسواق تأثيرٌ سلبيٌّ كبيرٌ على صناعة المنطقيّات نفسها وعلى بعض الأقسام الحسّاسة التابعة للأعمال العالميّة.

كانــت ديل إحدى الشركات التي لخّصت جيّداً الاقتصاد العالمي وأدركت أهمــيّة المنطقــيّات الأمــثل على صعيد مجمل العمليّات. فصنّعت أجهزة كمبيوتر لطلــبات تجاريّة فرديّة يمكن تسلّمها عن طريق الإتّصال الهاتفي القديم أو من خلال الإجابــة عــلى مجموعة من الأسئلة على الإنترنت. واستعملت شركة ديل برامج تقدّمهــا الخاصّة لتجميع الأوامر وتطبيقها. فكانت خطوةً ناجحةً جدّاً لدرجة أنّ إحــدى منافســيها في توفــير أجهزة الكمبيوتر في السوق المحلّية، وتحديداً شركة غايــتواي للكمبــيوتر قامت بابتكار برنامج تقدّم مشابه لاكتساب الأنظمة. ففي وضــع شــركة ديــل، يتمّ تسلّم الطلبات التجاريّة، فيما تقوم شركة المنطقيّات فــيديكس بالــتعامل مــع تسليم المكوّنات للمجموعة النهائيّة ونقلها إلى الزبائن. وتصل الطلبات التجاريّة بشتّى الطرق من أيّ مكان، غير أنّها لا تذهب جميعها إلى مستودع ديل المركزي. فيخصّص بعضها للمستودع الذي تديره شركة فيديكس، حيــث يتمّ تجميع مكوّنات الكمبيوتر الأساسيّة (كالمعالجات واللّوحات الأساسيّة وأجهزة الإدخال والمرقاب وغيرها) مؤقّتاً في مخزونات لرزمها وإرسالها إلى الزبائن. ويــتعامل طاقم فيديكس مع شحن السلع بالسفن مطبّقاً شروط ديل ويتمّ تسليم المنــتجات إلى الزبون في صندوق واحد. وتقوم شركة يو بي أس اليوم بإنشاء نظام خدمة مشابه.

اجــتمع كــلٌّ من ديل وفيديكس ووضعا نمطاً جديداً من وحدة العمل يبدو مناسباً للاقتصاد العالمي. ويمكننا أن نطلق عليه إسم الشركة الفرديّة الواقعيّة.

حســب نمــوذج ديل، يلعب المشغّل (مدير علاقات الزبائن) الذي يتلقّى الإتّصال من الزبون أدواراً عديدةً تتراوح بين أخذ الأوامر وتوفير إصدار الأمر وصولاً إلى التعامل مع البائع والمقاول الفرعي. وتغيب قيمة سلسلة التوزيع في نمــط كهذا إذ إنّ السطح البَيني للزّبون المحوَري يطلق عمليّة الإنتاج وتسليم المكوّنات، في حين أنّه يحذّر شركاء المنطقيّات من جدول التسليم الوشيك. ثمّ تكفــل إدارة الإستجابة لطلبات الزبائن تسليم المنتج الجاهز، وذلك في غضون أســبوع مــن تســلّم الطلب، كما أنّها تتابع آلات طباعة المبيعات المتقاطعة والأنظمة الخارجيّة الأخرى.

لقد حاولت شركات يابانيّة كثيرة مضاهاة ديل ولكنّها توصّلت إلى أنّه من المستحيل تغيير أنظمة أعمالها الموجودة. أمّا ديل، فقد تمّ إنشاؤها على أرض خصبة سنة 1984. و لم تكن أسيرة تراث فكر قيمة السلسلة القديمة، لذا تمكّنت من ابتكار شركة فرديّة واقعيّة تعمل على برنامج تقدّمه شركة تخطيط الموارد. فلو أنشأت قيمة سلسلة توزيع طويلة، لكان من الصعب تخطّي أسواق البيع بالجملة أو بالتجزئة. ويُعتبر واقع تخصيص أكثر من 70% من مبيعات ديل لشركات مختلفة عاملاً يساهم في فعاليّتها. فلو ركّزت الشركة على المستهلكين (كما فعلت غايتواي) لاحتاجت إلى وظائف أكثر لدعم الزبائن. وبسبب صلتها بزبائنها، تستطيع إدارة إستجابة ديل لطلبات الزبائن اليوم بيع الآلات الطابعة وأجهزة أخرى من دون الإستعانة بسمسار أو وكلاء توزيع.

لقد كانت ديل سبّاقةً في هذا المجال لكنّها لم تَعُد الوحيدة. فهنالك اليوم عددٌ كبيرٌ من المنافسين الثوريّين. وتُعدّ الشركة الإسبانيّة إنديتكس والقائمة في لا كورونيا مثالاً آخر عن إدارة سلاسل التوريد الفوريّة والمميّزة. وفي ما يتعلّق بهذه الحال، تتلقّى محلاّت زارا التي تشكّل الفرع الأكبر من هذه الشركة طلبات الزبائن غير المباشرة من قبل مدراء 200 محلّ تجاري مرّتين في الأسبوع. وتقوم إدارة الإستجابة لطلبات الزبائن بتسليم الأغراض في غضون 48 ساعة إلى أيّ مكان في العالم. ويستعين نظام التسليم بشاحنات تتنقّل ضمن الأراضي الأوروبيّة في ما تشكّل شركة دي آيتش أل الشريك الذي يُعنى بالتسليمات خارج أوروبا. ويتمتّع مركز المنطقيّات في لا كورونيا بمساحة تمتدّ إلى 500,000 كم^2، ويشبه نظامها (الذي تعلّمته من فيديكس) قطاراً سريعاً يوزّع العلب إلى المحلاّت المعيّنة. ولا تتمتّع محلاّت زارا بأيّ مكان للمخزونات، كما أنّها لا تحتاجها والسبب أنّه يتمّ تسليم البضاعة فور شرائها. ويختلف نظام الأعمال هذا عن الأنظمة الأخرى المستعملة في مجال الصناعة، حيث يتمّ تكديس الطلبات بكمّيات كبيرة قبل أشهر عديدة. وغالباً ما يحصل التباسٌ على صعيد توزيع البضاعة التي تبقى على مستوى المقايضة.

لقد كان لهذه التطوّرات تأثيراً سلبيّاً على التدابير اللوجيستية للصناعة نفسها. وتعدّت فديرال إكسبرس كونها خدمة تسليم فقط: فهي تُعدّ اليوم شريكاً أساسيّاً

لشـــركة ديـــل. وعلى صعيد هذه العلاقات، يعمل الشركاء بقوّة معاً لدرجة أنّهم يبدون كشركة واحدة. ولقد أصبحت خطوط الحدود التقليديّة غير واضحة.

تطلـــق شـــركة فيديكس على قسم خططها إسم قطاع المنطقيّات والتجارة الإلكترونيّة. وعلى الرغم من أنّها لا زالت تعقد صفقات مربحة من خلال نشاطات تســـليم الطـــرود "التقليديّة"، إلاّ أنّها تسعى إلى زيادة أرباحها من خلال التسلّل بحـــيويّة إلى سلاسل توريد شركات أخرى غير ديل. وتستطيع فيديكس من خلال اســـتعمال منصّـــات تقنيّة جديدة أن تقدّم مجموعة من الخدمات الجديدة لزبائنها. وتقوم إحدى الفروع الثانويّة التابعة لفيديكس وهي شبكة فيديكس التجاريّة بتوفير تـــنقّلات فـــيديكس بعيداً عن محورها. فتقارن المعلومات على أساس تأثّر التجارة المـــتقاطعة الحدود كواجبات الجمارك والمعلومات المتعلّقة بالضرائب. كما تستطيع أن تحدّد موقع أي طرد منذ لحظة أخذ طلب الزبون إلى جمع مكوّناته وتسليم المنتج الجاهز.

لقد أصبحت شركات مثل فيديكس ويو بي أس ودي أم أل بحدّ ذاتها منصّات. وتســـتطيع الشـــركات الأصـــغر والأقلّ موارد من ديل أن تتّصل بقطاع فيديكس للمنطقيّات والتجارة الإلكترونيّة لتصبح على مستوى منافسة الشركات الكبرى.

وبالنســـبة إلى كـــبار المدراء، تعني هذه المسألة زيادة دورهم في تحديد مراكز المهارات للمحافظة على الشركة وتعزيزها، لا سيّما أنّ الخدمات تتوفّر من الخارج. وتقوم القاعدة الأساس على المحافظة على السطح البَيني القوي للزبون. وعندما يتمّ تسليم الخدمة، لا يعرف الزبون هويّة كلّ أعضاء التحالف.

حلول البطاقة الصغرى

ســـتقوم الـــبطاقة الصغرى بتطوير مسألة المنطقيّات. إذ يصل حجم البطاقة الصغرى إلى 0.5 مم^2. ويمكن أن توضع في أيّ كتاب أو قطعة من الثياب أو غيرها من دون أن تضيع. وفي السنوات القليلة القادمة، سيخصّص مكانٌ لوضع البطاقة في كـــلّ المنـــتوجات مـــا عدا الطعام الطازج طبعاً، وستمثّل بطاقة هويّة هذا المنتوج إمكانيّة كشفها من خلال قدرة التردّدات الشعاعيّة. وستخصّص بعض الأجهزة في

نقاط البيع لقراءة البطاقة الصغرى ونقل التفاصيل المتعلّقة بمالك البطاقة الذي يقوم بالمشتريات على رقاقة.

ستحدث هذه المسألة ثورةً على صعيد التوزيع الطبيعي وترويج السلع. كما ستغيّر نظام نقاط البيع ومراقبة المخزونات وتخفّض كلفة إعادة إستعمال السلع (كالسجّاد والثياب المرسلة إلى المصبغة).

إن العامل في المصبغة مثلاً سوف يقرأ المعلومات على الرقاقة وسيعرف في الحال إلى من تعود القميص التي يغسلها. وستطرأ تغيّرات على صعيد صناعة الكتب ونشرها. فلا حاجة بعد اليوم إلى تشويه الكتب من خلال ذكر اسم الكاتب على الورقة. وستصعب عمليّة سرقة المتاجر وقد تصبح مستحيلةً. وسيُعدّ الكتاب المسروق (أو أي منتج آخر) سلعةً مشبوهةً. وقليلون هم الأشخاص الذين يودّون عندها إعادة بيعه إذ سيتمّ التعرّف إليه بسهولة كونه مسروقاً. ويمكن تطبيق هذه التكنولوجيا على شرائط الفيديو والأقراص المستأجرة.

تتمتّع البطاقات الصغرى بقوّة تغيير البيع بالتجزئة جذريّاً، وذلك من خلال تنسيق نقاط البيع وإدارة المخزونات. فما أن يقوم المستهلك باختيار منتوج عن الرف حتّى يتمّ تسجيله في برنامج مراقبة مخزون المتجر. وعلى المستهلك عندها أن يتوجّه إلى الصندوق فقط لتسديد الفاتورة. فلا حاجة بعد الآن إلى تفقّد كلّ سلعة على حدى. ونتيجةً لهذا، سيصبح التوجّه إلى صندوق الدفع أسهل من السير وجرّ العربة المحتوية على السلع التي ابتعتها. وستجري عمليّة تسديد الحساب بسرعة إذ يتمّ سحب المبلغ المتوجّب تلقائيّاً من حساب المستهلك. ولن تضطرّ بعد الآن إلى الإنتظار في الصفّ. فستصبح عمليّة الشراء سريعةً وأقلّ توتيراً.

سيحدث إدخال البطاقة الصغرى ثورةً على صعيد التجارة الإلكترونيّة إذ ستسمح هذه البطاقة ضبط السلع الفرديّة. فلطالما شكّل هذا الأمر مشكلةً في عالم المنطقيّات الذي يتعامل مع تحرّكات سلع كثيرة. فكلّما ازداد حجم السلعة الفرديّة، زادت إمكانيّة تمييز المعطيات الخاصّة. إلاّ أنّ الكتب وقطع الثياب الكثيرة أصغر من أن يتمّ ضبطها فرديّاً. ولكن يمكن متابعة الكتب والثياب وحتّى علب عصير الفاكهة من خلال البطاقات الصغرى المطوّقة بإحكام. فما أن يتمّ وضع البطاقات

الصـــغرى على المنتج حتّى تتمكّن الشركة من تحويل نظام التصنيع ليصبح آنيّاً إذ يـــتمّ تلقائيّاً تحديد نوع السلعة وحجمها ولونها ومكان وساعة بيعها. وتقلّص هذه المسألة الحاجة إلى مخزونات كبيرة.

يشـــكّل قطاع المأكولات الطازجة منطقة قد تقف في وجه تطبيق تكنولوجيا الـــبطاقة الصغرى. فإنّ هذه البطاقة بطبيعتها غير صالحة للأكل لذا لا يمكن وضعها بســـهولة في المأكولات التي يتمّ أكلها بالكامل. ولكن قد يمكن وضع البطاقة على منـــتجات طازجـــة كالسمك مثلاً إذ توضع البطاقة في الذيل أو في قسمٍ لا يؤكل عادةً. كما يمكن وضع البطاقة في المأكولات شبه المصنّعة. أخيراً، سيتمّ تطوير رقاقة أصـــغر يمكن لصقها على بطاقة السعر أو إسم المنتوج. وهذا ما يعمل عليه تحديداً الأستاذ كين ساكامارا في جامعة طوكيو مع مجموعته، ويُعرف باسم مشروع ترون الإلكـــتروني (e-TRON). وتشعر صناعة المنطقيّات بالحماس تجاه هذه التطوّرات وإن لم تكن تضميناتها واضحةً تماماً.

لقـــد قامت الشركة اليابانيّة هيتاشي بابتكار البطاقة الصغرى التي سيكون لها أثراً في اليابان إذ سينتشر استعمالها في السنوات الثلاث أو الأربعة القادمة. ويجري الـــيوم التأمّل في التطبيق الأوّل لهذه التكنولوجيا في معرض ناغويا في مقاطعة آيشي حيـــث سيتمّ وضع الرقاقة على بطاقة الدخول. وسيساعد هذا الأمر المنظّمين على تكيـــيف الخدمات للأشخاص المتوقّع حضورهم خلال سنة 2005 الذين قد يصل عددهم إلى 15 مليون.

السلسلات المبرّدة والمأكولات الطازجة

تجـــري اليوم تعبئة العمليّات اللوجيستية وقياسها في سلسلات متجانسة على صـــعيد المســـرح العـــالمي وذلـــك حسب السلع التي يتمّ نقلها. وقد تكون هذه السلســـلات مـــبرّدة وحيـــث تصل حرارة الحاوية إلى سبعة درجات. وتُخصّص لـــلمأكولات القابلة للفساد سلسلات مثلّجة وأخرى معتدلة الحرارة. وتضمن هذه المسألة نقل البضاعة من موقع إلى آخر.

ففـــي شبه جزيرة شاندونغ الممتدّة على جنوب شاطىء البحر الأصفر، يقوم

المزارعون بزرع الخضار الطازجة لتسليمها إلى سوق طوكيو. وهم، بفضل التدابير اللوجيستية، قادرون على تسليم منتجاهم بسرعة كبيرة إلى أسواق ضاحية طوكيو. فـــإنّ المســـافة بين شبه جزيرة شاندونغ وطوكيو شبيهة بالمسافة بين شيبا وأسواق طوكيو المركزيّة.

لـــيس هذا الأمر بجديد. فلقد تعرّض العالم لسنوات عديدة لظاهرة نقل النبيذ جـــوّاً من منطقة بوجولي إلى أقطار العالم. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر من كلّ ســـنة، يـــتوجّه مئات المتحمّسين من حول العالم إلى شرق فرنسا ليحملوا صناديق النبيذ الجديد ويسلّموه إلى أرقى المطاعم العالميّة أو لأصدقائهم. ولطالما كان عنصر الموســـيقى وضجّة الإعلام حاضراً في هذا المكان، إلاّ أنّه لا يمكننا أن ننسى وقوع بعـــض الأخطـــار العرضـــيّة أيضاً. وتجري هذه الظّاهرة أيضاً يوميّاً بين شاندونغ وطوكيو دون أن يلحظها أحد.

إنّ مـــا كان يُعتبر في الماضي مهرجاناً أصبح اليوم أمراً عاديّاً. لنلقِ الآن نظرةً عـــلى ثمار البحر الطازجة. فإنّ المحار النيّء يُنقَلُ جوّاً من تازمينيا وخليج تشيزابيك عبر سلسلات حمولة مبرّدة ليتمّ استهلاكه في المطاعم اليابانيّة. وكان نقل المحار أمراً مســـتحيلاً في الماضي. أمّا اليوم، فإنّه يستعين بالمنصات اللوجيستية المتوفّرة. وعلى هذا الصعيد، طوّرت سلسلة التبريد المختصّة نيشيراي برنامجاً متطوّراً يمكّن من نقل المـــأكولات الطازجة جوّاً في أرجاء اليابان. تأتي المنتجات اليوم من البحار السبع. ويُعتـــبر اليابانـــيّون المستهلكون الأوائل للقريدس والأسماك الطازجة في العالم. أمّا عملـــيّة نقل المحار النيّء من تازمينيا إلى طوكيو أسهل من نقلها من أتسوكيشي في هوكّايدو. فالمشكلة الوحيدة أنّه يجب نقلها في غضون 24 ساعة لا أكثر. ويستورد مطعـــم سوشـــي في تايباي السمك النيّء الطازج صباح كلّ يوم من فوكووكا في الـــيابان وذلك ليحضّر *النيجيري* الطازج في اليوم نفسه للغداء أو العشاء. ويكمن نجاح هذه السلسلة في إقناع مكتب الزبائن في تايباي حول أهميّة التسليم الفوري.

ومهما كان نوع السلع، فإنّ الشحن مستحيلٌ إن لم يتوفّر برنامج تقدّم فعّال يـــأخذ طلبات الزبائن والتغذية الإسترجاعيّة المتعلّقة بتقدّم المنتج. فيجب أن تتوفّر شروط الصحّة والنظافة خلال نقل المأكولات. فإنّ الشحن قد يقطع حدوداً دوليّةً

عديـــدةً ومـــناطق يتغـــيّر فيها الوقت الزمني. وتقوم شركات التدابير اللوجيستية المختصّة اليوم بإنشاء سلسلات توزيع طبيعيّة مشابهة.

لقد أحدثت هذه المسألة بعض التغيّرات على صعيد المفاهيم، تتضمّن نظرتنا إلى العالم من حولنا. ولقد تغيّر مفهوم الضواحي. فكانت الضاحية منطقةً تعتمد عـــلى الحدّ الخارجي للمدن المهمّة كطوكيو. ونمت الضواحي مع اتّساع المدينة. ففـــي مدينة مثل لندن، تشكّل الضواحي مناطق سكنيّة. والأمر شبيهٌ في طوكيو غير أنّه كان يتوفّر موقعٌ لمنطقة السوق الزراعية حيث تتمّ زراعة الخضار الطازجة للمديـــنة. وكانـــت تتواجد الضواحي البحريّة حيث يصطاد الصيّادون السمك ويبيعونه طازجاً "يوميّاً". ولا تقتصر هذه الظاهرة على اليابان، بل تنتشر في كلّ المـــدن المطلّـــة على البحار. وإذا تمسّكنا بتعريف الضاحية كنطاق المدينة الكبيرة لإنـــتاج المأكـــولات الطازجة، فستعني المنطقيّات أنّ ضواحي طوكيو أصبحت كـــأيّ نقطـــة في العـــالم يمكن الوصول إليها خلال 12 ساعة من الطيران. فإذاً تســـتطيع المطاعم في طوكيو والمدن الكبيرة الأخرى أن تتمتّع بمأكولات طازجة مـــن حول العالم. وإذا زرت مطعم سوشي في طوكيو، تجد أنّ أقلّ من 10% من السمك المقدّم هو ياباني. وتُعدّ الهند المزوّد الأكبر لسمك التونا في اليابان. ويتمّ نقـــل هذه الأسماك أيضاً جوّاً. ولقد كان هذا الأمر مستحيلاً منذ 5 سنوات. أمّا اليوم، وبفضل تطوّر المنصات اللوجيستية، فقد أصبح هذا الأمر ممكناً. ويُعتبر هذا تغيّراً أساسيّاً في نمط الحياة.[1]

التسليم

ســـوف يـــتأثّر قطاع البريد أيضاً بثورة المنطقيّات. إذ أنّ خدمات البريد قد مالـــت بشـــكلٍ غريـــب إلى الإبتعاد عن التفكير بالمنطقيّات. فهي بعد كلّ شيء مخصّصة لتسليم مواد البريد أي البطاقات البريديّة والرسائل والطرود. وكانت تُعتبر خدمـــة البريد "الوطني" وطابعها البريدي الخاص مظهراً من مظاهر الدولة القوميّة. ولقـــد اســـتجاب عديـــدون لغـــياب النظام من خلال إنتاج شركات منطقيّات وخدمـــات أخـــرى كالتســـليم السريع. ولكن، بسبب تقيّدها بالولاءات القديمة

الموضــوعة في غــير مكانها، تشكّل خدمات البريد دائرة لوجيستية لم تظهر دوماً تحسّنات ثوريّة.

مــن الصــعب كسب المال من خلال تسليم الطرود والرسائل داخل نطاق الدولة القوميّة إذ إنّ عدد الناس منخفضٌ أو إنّهم يعيشون في أماكن بعيدة. ومهما ابــتعدوا، فهم يطلبون دوماً أن يتسلّموا الأغراض شخصيّاً، أكانت طرداً كبيراً أم رســالةً واحدةً. فيجب أن تقوم مكاتب البريد الفرديّة داخل حدود الدولة. ويتمّ أحــياناً تقيــيد فارزي الرسائل وطاقم البريد بتطبيقات عمل قديمة الطراز. وعلى مكتــب البريد أن يؤمّن خدماته بأسعار تتطلّب أحياناً تقديم العون المالي الكبير من قبل الحكومة.

إنّ معــدّل كلفة الرسائل المحليّة في اليابان هو 80 ين. وفي الواقع، من الممكن إرسال رسالة من هونغ كونغ إلى أيّ مكان في اليابان عبر البريد الجوّي بمعدّل 13 يــن فقط. ومن الطبيعي أن تدير مجموعة من الأفراد أعمالاً تتعلّق بنقل مواد البريد مــن الــيابان إلى هونغ كونغ ثمّ إعادة البريد إلى اليابان. ولقد استجابت الحكومة اليابانيّة بطريقة قديمة تتعلّق بالدولة القوميّة إذ إنّها حظّرت هذه الممارسة. فاليوم يتمّ إرسال الرسائل عبر البريد الإلكتروني إلى هونغ كونغ حيث يتمّ طبعها ووضعها في الظــرف وإعــادة إرســالها بالبريد إلى اليابان. ولا يمكن التدخّل على صعيد هذه الممارسة إذ يجري معظم العمل على مستوى بروتوكول إنترنت البريد الإلكتروني.

تواجــه خدمــات الــبريد "التقلــيديّة" تحدّيات عديدة منها حلول البريد الإلكــتروني. ولكن ما زالت الخدمات البريديّة جزءاً من منظومة الاتصالات. ففي الــيابان، تشرف الوزارة التي تتعامل مع قضايا التكنولوجيا المعلوماتيّة على خدمة الــبريد. ويعــود هــذا الأمــر إلى الأيّام التي دخلت فيها خدمة البريد إلى جانب تسليمات الهاتف والرسائل البرقيّة كجزء من قطاع الإتصالات. غير أنّ اليوم يُعتبر هــاذان الأمــران مختلفان وينتميان إلى عالَمين مختلفَين. فيجب النظر إلى الخدمات البريديّة من ناحية المنطقيّات، كما يجب أن تحكمها النــزعات نفسها. ويعود نجاح مكتــب الــبريد الهولــندي إلى مديــره التنفيذي كلاوس تزوموينكل الذي قسّم العملــيّات إلى ثــلاث وحــدات: البريد والطرود والشؤون المصرفيّة. ففيما اتّجه

المصرف نحو المستثمرين الخارجيّين لتوليد المال النقدي، ركّز مكتب البريد الهولندي على الطرود ممّا سمح لمساعده دي إيتش أل الدّخول في المنافسة مع كبار الشركات اللوجيستية كفيديكس ويو بي أس.

استعمال الأعمال اللوجيستية لحلّ مشاكل أكبر

يمكـــن أن تؤثّر الثورة على صعيد المنطقيّات وتوزيع المأكولات بشكلٍ كبيرٍ عـــلى إنـــتاج الطعام "المحلّي" إذا ما تحرّرنا من الأنماط القديمة الثابتة التابعة للدولة القوميّة وما كان يشكّل الإنتاج "المحلّي".

يمكننا مثلاً استيراد الأراضي لإنتاج المأكولات. إلاّ أنّ هذا الأمر لا يعني نقل بقع واسعة من الأراضي وإنّما التحوّل بعيداً عن الحدود والأفكار القديمة.

ففـــي الـــيابان، يتمّ زرع الأرز بكلفة تقلّ عشر مرّات عن مثيلها في أستراليا وكاليفورنـــيا وتايلـــندا. قد يُعتبر هذا الأمرٍ غير اقتصاديّ ولكن، وبسبب مجموعة الحمايات والتعريفات، يستطيع مُنتج الأرز المحلّي أن يحصد موسم الأرز من حقوله غير الاقتصاديّة وأن يبيعها إلى المستهلكين المستعدّين لاستهلاكها مهما كان سعرها مرتفعاً.

يعارض المزارعون اليابانيّون بشدّة استيراد الأرز وإن كان أرخص بالنسبة إلى المستهلكين في اليابان. وقد يكون الحلّ في نقل الموضوع إلى أراضي الاستيراد. فإنّ الحكومـــة اليابانـــيّة تدفع ملايين الينات كإعانات لمزارعي الأرز. ويُقدّم هذا المال شـــرط أن يـــتمّ شراء أراضي في أستراليا مثلاً والتي يمكن تأجيرها لمنتجين محليّين يقومـــون بزراعة الأرز ليستهلكه اليابانيّون. وقد تشتري حوالى 20 مليون دولار أراضـــي ومياه كافية في أستراليا لإنتاج 300,000 طن من الأرز والتي تشكّل 3% مـــن الطلـــب الياباني على الأرز. ويستطيع المزارعون اليابانيّون السفر إلى أستراليا لـــزراعة الأرز بأنفسهم أو يستطيعون توقيع عقود لتوظيف مدراء محليّين يشرفون عـــلى عمليّة الإنتاج. وقد يكفي الإستثمار بحوالى 1.2 بليون دولار للحصول على أرض تنتج الطلب المحلّي الكافي من الأرز. من الممكن أن يبدو هذا الأمر كاستثمارٍ ضخمٍ، لكنّ الحكومة اليابانيّة قد وزّعت على المزارعين إعانات ماليّة كافية خلال

السنوات العشر الماضية وصلت إلى 400 بليون دولار. وكانت الحكومة اليابانيّة تستطيع القول بأنّها استوردت الأرض إذ قام المزارعون اليابانيّون بشرائها وإن ما زالت تشكّل جزءاً من سيادة أراضي دولة أخرى.

إنّ مسألة بُعد الأراضي لا تهمّ إذا كانت ضمانة تأمين الطعام لا زالت تُقلق داعمي حماية مزارعي الأرز اليابانيّين. واليوم، يُعتبر فائض الأرزّ كافياً بالنسبة إلى المستهلكين اليابانيّين حتّى انقضاء الدهر. وقد يسود القلق حول تركيز مورد الطعام الياباني في بلد واحد كأستراليا مثلاً، ولكن يمكن إنتاج قسم من الطعام في دول ككاليفورنيا أو أركنساس أو أكرانيا أو تايلندا. كما يجري استيراد 10 ملايين طن من الأرز إلى اليابان، وهو نوع الأرز الصغير الحجم الذي يفضّله اليابانيّون. وبما أنّ الأراضي القيّمة لم تعد مكرّسة لزراعة الأرز غير الاقتصاديّة، فقد يرتفع عدد الأراضي المخصّصة لبناء المنازل، خصوصاً أنّه حاليّاً، من المستحيل أن يتحمّل عدد من الناس تكاليف بناء منازلهم الخاصّة بسبب ارتفاع قيمة الأراضي. والنتيجة أنّ أسعار الأراضي ستهبط ممّا يتيح الفرصة أمام بناء منازل كبيرة ومريحة. هكذا، تكون البلاد قد استوردت الأراضي الزراعيّة وخصّصت أراضيها لاستعمالات محليّة عديدة.

قد يعارض البعض هذه السياسة سواء في اليابان أو في الدولة التي يتمّ استيراد الأراضي منها. وقد تُعتبر هذه المسألة نوعاً من "الاستعمار بالمال النقدي". غير أنّ هذا ما يجري حاليّاً عن طريق الحديد الخام والفحم والنفط. وعوضاً عن اعتبار الأمر استعماراً، يجب النظر إليه كاستعمال ذكي للمال والموارد المتوفّرة. وهو عمليّة طبيعيّة لتحقيق الحدّ الأمثل على الصعيد العالمي. فإنّ زيادة الأراضي اليابانيّة أمرٌ مستحيلٌ إذ أنّ اليابان ليست هولندا، وبالتالي لا تستطيع المطالبة بأراض قائمة على المياه، ولكنّها تستطيع إملاء نوعيّة الأراضي التي تستوردها.

هذا هو نموذج القرن الواحد والعشرين لحلّ مشاكل عديدة منها الطعام الباهظ السعر ونقص الموارد. كما أنّه يحسّن نوعيّة معيشة عدد من الناس. ومن الأفضل محاولة حلّ مشاكل الدولة من خلال قرص "حلول" يُعرف أنّها ستبوء بالفشل. فهذا ما أعنيه بالاقتصاد العالمي.

إنّ هـــذا الحـــلّ لا يقتصر على المشاكل اليابانيّة فقط. فقد يساعد دول مثل فرنســـا وسويسرا أيضاً. فإذا قبلنا بمسألة استيراد الأراضي لزراعة محصولٍ ما بكلفة أقـــلّ من زراعته في بلدنا، فيكون هذا الحلّ مفيداً. وهو موجود على أساس عالمي ولا تحدّه الدولة القوميّة.

تـــتعلّق هذه المسألة *في الواقع* بإعادة توزيع الثراء على العالم بأسره. فإنّ تـــأمين الإعانات الماليّة لقطاعات اقتصاديّة غير فعّالة في الدولة القوميّة مضيعةٌ للثراء. وهو أيضاً استعمالٌ أنانيٌّ في حين يمكن استعمال جزء منه لمساعدة الدول الأخـــرى. فإذاً، يمكن توسيع نطاق المسرح العالمي ليس على مستوى الصناعة وإرســـال الأعمـــال إلى خـــارج البلاد بهدف تقليص كلفة الإنتاج فقط، بل لاســـتعمال الأراضـــي للزّراعة وربّما تربية الأسماك أيضاً. كان لثورة الأعمال اللوجيستية تأثيرٌ على مناطق عديدة، سواء لجهة تقريبها من بعضها أم في هدم الحواجز القديمة كالوقت والمسافة. وقد أجبرت هذه الثورة البعض على النظر في مفاهـــيم كالوقت، والإختلاف، وطرح السؤال "هل تشكّل هذه المفاهيم حقّاً حواجز؟"، لكنّنا لا نستطيع أن نتكلّم نهائيّاً عن تأثير ثورة المنطقيّات إذ أنّها لا تـــزال قائمـــة. ولهـــا القدرة في امتلاك بعض التاثيرات الإيجابيّة على عالمنا – ونفسيّتنا. ويكمن في الإمتداد المتواصل لهذه التاثيرات في الكائن البشري. ولقد أمّنت التكنولوجيا أجوبةً على بعض الأسئلة. ولكن هل نحن أذكياء وخياليّون إلى حدٍّ يمكّننا من تطبيقها؟

على العشاء

للإجابـــة عـــلى هذا السؤال، ما عليك سوى إلقاء نظرة على طاولتك وقت العشـــاء. هذا هو المسرح العالمي الذي يجمع أطعمة من جميع أقطار الأرض. قد لا تعـــرف هذا الأمر ولكن، بالإضافة إلى سمك السلمون الآتي من تشيلي، والطحين من كندا، والقرنبيط من أستراليا، تأتي الصلصة والبهارات من عدد من الدول – إذ يـــأتي البهار من البرازيل، وصلصة وورسسترشير من المملكة المتّحدة (في حين تأتي مكوّناتها من الصين وجنوب شرق آسيا)، وهلمَّ جرى.

أمّـــا خشـــب الطاولـــة فقد يأتي من الصين وخزَف هيريند التي تفضّلها من هـــنغاريا وآنـــيّة كريســـتوفل الفضيّة من فرنسا وكؤوس البوهيميا من الجمهوريّة التشـــيكيّة أو كريســـتال وتـــرفورد من إيرلندا. وبفضل انخفاض كلفة الأعمال اللوجيستية، فإنّ تقصير سلسلة التوزيع وتسهيل قيود الجمارك وسعر هذه السلع في الـــيابان أو الولايات المتّحدة لا تختلف عن تلك في بلاد الإنتاج. وإن لم تكن هذه الحـــال، فإنّ السيرانيّين سيقومون بتحكيم وتنظيم المستندات القديمة الطراز إلى أن تلفـــت انتباه الجميع. وعلى الرغم من أنّ هذه الحجّة غير كافية لزيادة نسبة الأكل والشرب، إلاّ أنّها أفضل فوائد الشبكة على صعيد الاقتصاد العالمي.

ملاحظات

1. يستورد مطعم ميغو، أحد أفضل المطاعم اليابانيّة في منطقة نيو يورك تريبيكا السمك الطازج وبعض الخضار من اليابان يوميّاً، وذلك عكس الإعتقاد السائد.

القسم الثالث: النصّ

8

إعادة تأليف الحكومة

يتطلّب المسرح العالمي نصّاً جديداً. ويتطلّب النصّ الجديد أن يغيّر الّلاعبون الأساسيّون طريقة تفكيرهم وتصرّفهم. ويُطبّق هذا الأمر على الأفراد والمؤسّسات سواء كانت شركات أو اتّحادات أو مجموعات للحملات الإنتخابيّة أو مستثمرين أو حكومات إقليميّة أو قوميّة.

إختفاء القوّة

لنفكّر أوّلاً في وجوب تغيّر الحكومات على صعيد المسرح العالمي. فلا مهرب من حقيقة أنّ دور الحكومات يختلف بالكامل على صعيد المسرح العالمي. فلطالما اعتبرت الحكومات نفسها مخازن القوى. أمّا اليوم، فستلاحظ الحكومات المركزيّة اختفاء بعض قواها. وقد تعتبر نفسها ضعيفةً من دون قواها التي كانت تجعلها حيويّةً في الماضي. ففي العالم اللامحدود، ستكون الحكومة المركزيّة القويّة شيئاً من الماضي. وقد تحاول بعض الحكومات التمسّك بوهم قواها غير أنّها ستبدو سخيفةً نوعاً ما. فكلّما حاولت الضغط على دوّاساها التي لم تعد تعمل، بدت أكثر ضعفاً وإثارةً للشفقة.

فعلى الحكومات والسياسيّين طرح هذه الأسئلة على أنفسهم:

- هل تشجّع الحكومة دوماً شعبها على التفكير إيجابيّاً على صعيد التفاعل مع دول العالم الأخرى؟

- هل تمنع البيروقراطيّة المفرطة الحكومات والأقاليم من أخذ المبادرات؟
- هل تتواجد الحوافز الصحيحة في مكانها لتعزيز هذه المبادرات؟
- هل تُعيق الدولة القوميّة هذه المبادرات؟
- هل توجّه دول العالم رأس المال الحيوي والتكنولوجيا الجديدة والشركات النشيطة إلى بعض الأقاليم كونها أكثر جاذبيّة من أقاليم أخرى؟
- هل يمكن خلق عدد كافٍ من الشركات الناجحة والزاحمة؟
- هل توجد سلسلة طلبات جيّدة وواضحة لا يتمّ اعتراض سبيلها؟
- هل يقوم "السماسرة" في المركز بإعطاء الأوامر المختلفة وإرسال الرسائل المتناقضة؟
- هل تعارض أيّة مجموعة مميّزة المصالح (أي إتّحادات التجّار القوميّة القديمة) أو المجموعات السياسيّة (مجموعات المزارعين وغيرهم) المبادرات التي تتّخذها الأقاليم؟

إنّه لأمرٌ محتوم أن تملك بعض الحكومات أجوبةً أكثر من غيرها. فإنّ العلاقة بين المركز والأقاليم في بعض الدول كانت في القدم غير ثابتة وأكثر ملاءمة للاقتصاد العالمي. وفي الولايات المتّحدة، قد يُعتبر الرئيس الذي يُملي على الولاية كيفيّة تصرّفها رئيساً سيّئاً. (والأسوأ أنّه قد يُعتبر غير دستوري). ومن الممكن أن يقف الأميركيّون بوجه هذا التدخّل. أمّا في اليابان، فتختلف الأمور إذ يُطلَبُ من الشعب منذ البدء احترام السلطة المركزيّة. ولكنّ هذه الطاعة مشروطة. فإنّ الإستماع إلى مزايدة طوكيو وعدم إزعاجها يقدّم نتائج أفضل على المدى القصير. وبالتالي، يقوم المركز بتوزيع موارد إضافيّة. فإنّ الكلب المطيع يُكافأ بعظمة. أمّا الكلب غير المطيع فيُعاقَب. وقد يتّخذ العقاب أشكال عديدة منها خفض حصّة الموازنة من الضرائب أو النقص في الموافقة على مشاريع جديدة. فتقوم الأقاليم في اليابان بجمع 40% من الضرائب بطريقة قاسية. وتحصل الحكومة المركزيّة على 60% إلاّ أنّها لا تنفق سوى 40% من المال وتقوم بإعادة توزيع 20% على الأقاليم. فإنّ قوّة البيروقراطيّة المركزيّة تكمن هنا. ويتمّ إعادة توزيع العشرين بالمئة على مزاج البيروقراطيّين المركزيّين. وتُعتبر هذه النسبة مرتفعة بحيث تجبر الأقاليم على إطاعة الحكومة المركزيّة.

تحتاج بنية الحكومة اليابانيّة إلى تغيير. فإنّ البلاد تضمّ 47 مقاطعة صغيرة ما عدا مقاطعة طوكيو-تو التي يصل عدد سكّانها إلى 13 مليون شخص. أمّا عدد سكّان المقاطعات الصغرى فيصل إلى 600,000 شخص وتُعتبر هذه المقاطعات أصغر من أن تكون مستقلّةً وقادرة على التفاعل مع دول العالم الأخرى. وقد تنتج عن دمج بعض هذه المقاطعات في أقاليم دوشو الكبيرة وحدات إقليميّة طبيعيّة تضمّ بين 3 و6 مليون شخص (ما عدا كانتو وكانساي). ويمكن تقسيم اليابان إلى 11 دوشو، يضمّ كلّ منها حوالى 10 ملايين نسمة. أمّا إجمالي الناتج المحلّي لإقليم كانتو (الذي يضمّ طوكيو) فيضعه في مركز يتقدّم على فرنسا في حين أنّ إجمالي الناتج المحلّي في كانساي (حول أوساكا) فيتعدّى ذلك في كندا. أمّا جزيرة شيكوكو، ثاني أصغر دوشو، فهي بحجم الدنمارك. وتُعدّ جزر أوكيناوا من أصغر الجماعات وتضّم 1.2 مليون شخص. (وبسبب قيودها التاريخيّة مع الصين وموقعها الجغرافي مع بحر الصين الشمالي، أقترح أن تكون دوشو مستقلّةً وغير تابعة لجزيرة كيوشو).

على الرغم من أنّ المراقبة المركزيّة القويّة ساهمت في نموّ اليابان السريع بين سنة 1945 و1980، يعود سبب معظم المشاكل اليابانيّة إلى نظام الحكومة المركزي الثقيل. فمن الصعب رؤية كيفيّة نهوض اليابان من الركود الاقتصادي من دون إدخال الإصلاحات على بنية حكومتها. فإنّ معدّل الإقتراض إذا ما تمّت مقارنته مع إجمالي الناتج المحلّي يصل إلى 140%، وهو أعلى من أيّ معدّل في أيّة دولة أخرى تابعة لمنظّمة التعاون والتطوّر الاقتصادي (وحتّى إيطاليا). وبما أنّ دول العالم لا تستثمر في اليابان وأنّ مسدّدي الضرائب لا ينوون حمل هذا العبء، قامت الحكومة اليابانيّة باقتراض المال من خلال إصدار سندات حكوميّة لا يعترض عليها الجيل الحالي. فلا عجب إذاً، وبحسب مودي (أيّار/مايو 2002)، أن يتمّ تصنيف الدين الياباني القومي في خانة الألف 2، وهو المستوى الأكثر انخفاضاً بالنسبة إلى الدول المتطوّرة كما أنّه يشكّل مستوى بوتسوانا. ولكن، مع كامل الإحترام لبوتسوانا (وهي ربّما أكثر دول إفريقيا استقراراً)، فإنّ هذا الأمر ليس مثيراً للإعجاب بالنسبة إلى اليابان.

في اليابان، وكما في أيّ مكان آخر، فإنّ الرغبة في إحداث التغيير كبيرة. ولكنّ إرادة التغيير ليست موجودة في المكان الصحيح الذي هو المركز. ويتمثّل الموقف التقليدي في السؤال: "ما الفائدة من تصليح الأمر إن لم يكن مكسوراً أصلاً؟". تحتاج الطلبات للتغير إلى ضربة فكريّة. ففي غياب الإعلان الموحّد للإستقلال أو العصيان المسلّح، يجب حلول الحوار بين المركز والأقاليم. ولكن على من تقع مسؤوليّة مبادرة هذا الحوار؟ فمن الصعب أن يقوم المركز بخطوة قد تؤدّي إلى خسارته لقواه. أمّا إذا كان أيّ حزب سياسي قادر على إضفاء الصفة الإقليمية على برنامج بيانه الإنتخابي الرسمي ، فقد يحدث بعض التقدّم. ولكن، وحتى لو فهم بعض السياسيّين أهميّة هذه الإصلاحات، إلاّ إنّهم يحتاجون عادةً إلى الشجاعة والإبداع الفكري لاتّخاذ الخطوة المستقبليّة المناسبة.

ما بعد التوزيع

تقوم المعركة الفكريّة اليوم بين الحكومة القديمة والجديدة. ويتعلّق دور الحكومة القديم بتوزيع الثراء والازدهار. فإنّ الحكومات *توزّع* الثراء ولا *تسهّله* ذلك لأنّها لا تخلقه. ويتمّ اكتساب الثراء من خلال فرض الضرائب. فهكذا يختبر الناس تدخّل الحكومات في حياتهم.

فيما يتعلّق بفرض الضرائب، أعتقد أنّ على الدولة الإقليميّة أن تشكّل مصدر ارتفاع الضرائب. فعلى الضرائب المرتفعة أن تلازم المنطقة المزدهرة طالما أنّ الذريعة السياسيّة تسمح لها. ولقد سبق أن رأينا كيف أنّ التقدّم على صعيد التكنولوجيا والمنصات التكنولوجيّة تتمتّع بقوّة جعل الضرائب أكثر بساطة وأقلّ كلفة. ولكن يبقى الواقع أنّ فرض بعض الضرائب أمرٌ ضروريّ (وإن، كي تنجح، وجب أن تبدو ممكنةً).

يشكّل التبسيط الطريقة الأفضل لتحقيق هذا الأمر. ففي العالم الغربي، يرى مسدّدو الضرائب والشركات عمليّة فرض الضرائب كمسألة فائقة التعقيد. فهي قد تبدو مشوّشة، ولا يعرف أسرارها سوى الخبراء الذين يراقبون عملها.

ويعــتقد الــناس أنّ هؤلاء الخبراء يضعون القوانين على هواهم والنتيجة أنّهم الرابحون فيما يكون الشعب الخاسر الوحيد.

مــع خفــض هــذا التعقيد، قد يصبح مسدّدو الضرائب مسؤولون عن دفع حصصــهم، ولكــن سيُشكّل هذا الأمر خطوةً مستقيمةً. وقد يمكن بالتالي حذف دور جابي الضرائب الوسيط.

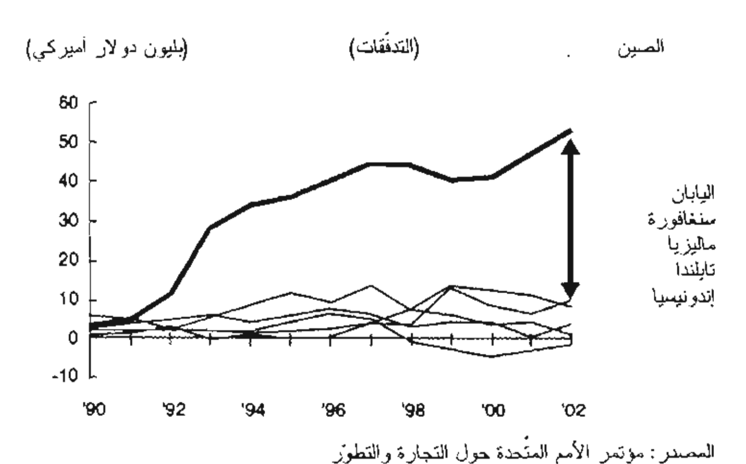
لقد سارت الحكومات على خطى موزّعي الثراء في تطوير إنعاش الولايات والاقتصاديّات. فهي تقوم بحماية الشركات المحليّة والشعب وبعض الأقاليم التي تُعتبر سريعة التأثّر أو محرومة. تُعتبر الصناعات عادةً ضعيفةً على الصعيد العالمي. وتقلــق الحكومــات الكــبيرة حول مسألة حماية صناعاتها المحليّة لذا تلجأ إلى اســتعمال مال مسدّدي الضرائب. فلقد ازدادت الشركات القويّة الأميركيّة أو الأوروبيّة أو التابعة لدول الشرق الأقصى قوّةً على المستوى العالمي، وهي غالباً ما تستفيد من الفرص اللامحدودة. أمّا شركات الإنترنت فهي نافذة الصبر ولن تقــبل بالمركز الثاني، كما تريد أن تكون الأفضل والأقلّ كلفة في أيّة بقعة من العالم.

تــبذل الحكومات جهوداً واضحة لإغراء شركات الإستثمار في الإنترنت قليلة الحظ والميؤوس منها. ففي عام 2003 مثلاً، أطلقت اليابان حملة "الاستثمار في اليابان" التي دعمها رئيس مجلس الوزراء الرئيس جونيشيرو كويزومي. وكان هذا البرنامج تهكّميّاً إذ أنفقت حكومة كويزومي (وسابقاتها) مالاً كثيراً لحماية الأقســام الصــناعيّة والاقتصاديّة الضعيفة. وعام 2003 أيضاً، تلقّت اليابان، المتمتّعة بثاني أكبر اقتصاد في العالم، 6 بليون دولار فقط على صعيد الإستثمار الأجــنبي المباشــر، في حين تلقّت الصين 54 بليون دولار (أنظر عرض 8.1). فبحســب وجهــة نظر المستثمرين العالميّين، يبدو وكأنّ اليابان قد توقّفت عن الوجود. وتشكّل الصين اليوم الوعاء الأوسع لاستقبال الإستثمار الأجنبي المباشر وهــو مركزٌ انتزعته من الولايات المتّحدة في ظلّ حكم الرئيس كلينتون (أنظر عــرض 8.2). ومــن الواضح أنّ مجموعة الإستثمار الأجنبي المباشر العالميّة لم ترحّب بسياسات الرئيس بوش.

الصين: شبه احتكار لتدفّق رأس المال الأجنبي

في آسيا

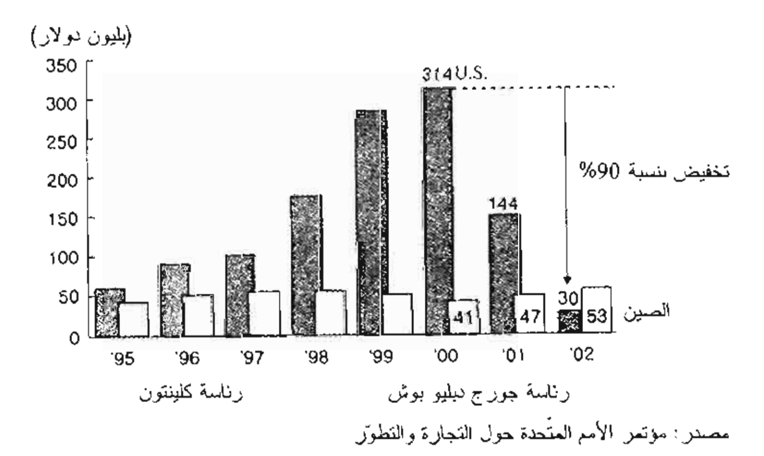
الإستثمار الأجنبي الخارجي



المصدر: مؤتمر الأمم المتّحدة حول التجارة والتطوّر

عرض 8.1 الإستثمار الأجنبي المباشر في آسيا.

الإستثمار الأجنبي المباشر



مصدر: مؤتمر الأمم المتّحدة حول التجارة والتطوّر

عرض 8.2 نمو الإستثمار الأجنبي المباشر في الصين ومقارنته مع الولايات المتّحدة.

أهميّة الحجم

يقـــوم قسم من ذهنيّة الدولة الموزِّعة على وجوب توزيع الثراء في البلاد بعـــدل ومساواة. ويقود هذا الأمر إلى حلم الحدّ الأدنى المدني كما في اليابان، وحيـــث يتمتّع كلّ إقليم بحدٍّ أدنى من الخدمات العامّة، مهما كان بعيداً وقليل السكّان.

تشـــكّل البيروقراطيّة جزءاً متمّماً وربّما محتوماً من حكومة التوزيع التقليديّة. فـــإنّ البيروقراطيّات تتّصل بقوّة بالحكومة المركزيّة. فمن دونها، يصبح وجود هذه الحكومـــة متزعزعاً. وإذا ألقينا نظرةً إلى الصين، وجدنا أنّ الفُصام غالباً ما يسيطر عـــلى النظام الحاكم. فإنّ المركز، بكين، يقوم بإصدار الأوامر. ويمكن مقارنة هذا العمـــل بأفعـــال الحكّـــام والمحافظين في مناطق مثل كينتاو وداليان الذين غالباً لا ينصـــاعون للأوامـــر أو لـــروح السياسة الحكوميّة (التي قد تكون غامضةً بعض الشـــيء). ويمكـــن للبعض اعتبار هذا الأمر كفوضى سياسيّة وبرهان على غياب القوانـــين أو حتّى انهيار السيطرة الحكوميّة، في ما قد يعتبرها الآخرون كاستشراف عملي ومرونة على صعيد الأفعال.

إذا مـــا أرادت الحكومـــات الإستمرار في المستقبل، فعليها أن تقبل بإحداث بعض التغييرات الضخمة. كما يجب أن تسعى إلى تسهيل الأمور عوضاً عن إحباط العـــزائم. كما عليها أن تبدأ بمراقبة الزمن بطريقة جديدة. ويجب أن يتمّ تهيئة أيّ خدمـــة عامّـــة للعمـــل على المشاريع القصيرة الأمد المحدّدة الأهداف، عوضاً عن الدخول في نظام توظيف دائم.

وكما قلتُ سابقاً، فإنّ معظم الأنشطة الحكوميّة في الصين هي عمليّة، وعلى الحكومـــات العالمـــيّة أن تـــتعلّم قـــيمة اللـــيونة. فيجب ألاّ تُسجن وراء قضبان الإيديولوجـــيّة أو طـــرق التفكير القديمة. وعلى الإستشراف العملي أن يتسلّل إلى أفعال الحكومات نفسها كي يحثّ هذه الحكومات على البدء بالتفكير بطرق حكم جديدة. ولا يجب أن تقتصر هذه الفكرة البارعة المفاجئة على الحكومات بل يجب أن تشمل أيضاً الوكالات والشركات.

تقليص الحجم ثمّ إعادة تحديده

يســتطيع الــثائر على النظام القائم أن يؤيّد حلّ الحكومة. فما زالت هنالك مــناطق حيث تعمل الحكومات فيها بفعاليّة مع القطاع الخاص أحياناً. ولكن على هــذه الحكومــات أيضاً أن تشهد تغييراً جذريّاً. والحقيقة أن الحكومات يجب ألاّ تتدخّل على صعيد الأعمال بل أن تسمح لها القيام بواجباتها.

يقــوم حجــر زاوية إعادة تأليف الحكومة على مهمّة تغيير أبعادها. وتدور الحقــيقة البديهيّة لعلم الاقتصاد على كون الحكومة الصغيرة هي الأفضل. وتتعدّى هــذه المسألة كونها حقيقة بديهيّة بحيث قد تضيع حقيقتها الوثيقة الصلة بالاقتصاد العالمي.

يُعتــبَر دور الحكومات المركزيّة على صعيد الاقتصاد العالمي نقيض ما تقوم به هــذه الحكومــات حاليّاً. وتقوم خدمتها الفُضلى على جذب رأس المال لتفادي اســتعمال أمــوال مسدّدي الضرائب، واستقبال الشركات التي تقدّم فرص العمل وتسيطر على الشركات الضعيفة بحيث لا تعود الحكومة مضطرّةً إلى دفع الإعانات لها.

يــتعلّق السبب الأهم لعمليّة التصغير بكونها الطريقة الوحيدة للتعامل مع دول العــالم الأخــرى. فــإنّ الثراء فائضٌ في عالمنا اليوم. ولا تستطيع الدول المتقدّمة اســتعمال كلّ المال المخصّص لمعاشات التقاعد والإدّخار. فقد تنفقه على الأعمال العامّــة كما فعلت الحكومة اليابانيّة. أمّا عائدات الإستثمار فهي ضئيلة لدرجة أنّه مــن الممكن إسقاط مشروع معاشات التقاعد بهدف إثارة الغضب الشعبي. وعلى الدولة الإقليميّة الساعية إلى الإزدهار على صعيد الاقتصاد العالمي أن تنتظم لتجذب بعض ثراء دول العالم الأخرى.

كلّمــا صــغُر حجم الحكومة وأصبحت أكثر انفتاحاً على الثراء والاستثمار الخارجي، ازداد ربح الدولة الإقليميّة. وسيستفيد الشعب أكثر من هذا الوضع. وفي عهــد الدولــة الإقليميّة التقليديّة، يمكن للكيانات السياسية أن تكون ثريّةً بسبب وراثة هذا السخاء من السابقين. ويمكن أن تكون عامل ثراء وأرض خصبة وموارد معدنــيّة. كمــا يمكــن أن تكون قد استولت على ثراء الدول الأخرى عن طريق

القرصنة أو الإستعمار أو الفتح العسكري. وخلال الثورة الصناعيّة، ازداد الثراء بسبب العمل الشاق وحلول التكنولوجيا وسيطرتها على بعض الدول، تماماً كألمانيا، لتزدهر من دون الحاجة إلى نهب الدول الأخرى.

قد يُطلق على هذه المسألة إسم الطريق الإنكليزية للإزدهار الذي اعتمدته لاحقاً الولايات المتّحدة وشجّعته. وكان نموذج النموّ الاقتصادي هذا يعتمد على ممارسة التجارة مع دول أخرى إذ لم تكن أيّة دولة تملك جميع الموارد الطبيعيّة التي تحتاج إليها من أجل نظامها الصناعي المحلّي.

إنّ الوضع اليوم مختلف. فلم تعد مسألة امتلاك الدولة أو الدولة الإقليميّة صناعةً أو أسواق محليّة تهمّ. المهمّ امتلاك يد عاملة مثقّفة ومتحمّسة - على صعيد الصناعة واستعمال الكمبيوتر وتأمين الخدمات المهنيّة. وتُعتبر اليوم هذه الأمور أكثر أهميّة من امتلاك المناجم. وهي شرط أساسي لجذب الثراء من دول العالم الأخرى التي تسعى دائماً وراء المواقع الأمثل للإستثمار على مستوى الاقتصاد العالمي. وعلى الإقليم أن يتمتّع ببنية تحتيّة جيّدة في ما يتعلّق بالتكنولوجيا والأعمال اللوجيستية. ففي السابق، كان دور الحكومة يتمثّل بتأمين البنية التحتيّة الجيّدة. أمّا في العقدين الماضيين، فقد زادت الشراكة بين القطاع العام والخاص وشكّلت وسيلة لضخ الفعاليّة في التدبير الإحتياطي. ولكن يجب أن يكون الهدف وراء التخطيط واتّخاذ القرارات تأمين أفضل نظام حلول للبنية التحتيّة من أجل المساعدة على توليد الإزدهار. ويجب أن تسهّل هذه الحلول خصوصاً الولوج الداخلي إلى الإقليم، والخارجي من الإقليم إلى الأسواق عن طريق البحر والبرّ والجوّ. وقد قامت حتّى الآن مشاريع واسعة النطاق تختصّ بالبنية التحتيّة الملتبسة الإستعمال التي اقتصرت "فوائدها" على تعزيز المتعهّدين المحليّين ومجموعات أخرى لها مصالح مميّزة.

رؤية للتحوّل

إنّ التحوّل إلى أشكال صغيرة أكثر ديناميكيّة يتطلّب من الحكومة أن تقوم بأمور عدّة.

أوّلاً، علـيها أن تتمتّع بالبصيرة. فعلى الحكومات أن تتمكّن من تطوير نظرة طويلة الأمد. وأعتقد أنّ الحصول على رؤيا ومناقشتها أمر مهم وعلى الحكومة أن تطـبّقه. غير أنّ هذا الأمر لا يقتصر – ولا يجب أن يقتصر – على عمل الحكومة فقـط. لا يجب أن تخشى هذه الرؤيا التطلّع إلى المستقبل. ويجب ألاّ تكون أهدافها متهوّرة وألاّ تخاف من الشجاعة. فإنّ المستقبل كالبحار الغامضة التي لا يمكن رسم خريطتها إلاّ عندما تكون الأحوال جيّدة. غير أنّ هذا المستقبل لا يجب أن يبقى في عـالم تأمّـلي، إذ لا بدّ من وجود رؤية تفسيريّة على جميع المستويات، أي على مسـتوى الخطط والسياسات الحكوميّة، وعلى مستوى كيفيّة تعامل الحكومة مع شعبها والحكومات الأخرى. كما يجب أن تعطي هذه النظرة تفسيرات حول أصغر النشـاطات الرسميّة وحتّى الأقلّ شأناً إلى درجة يمكن معها تعيين سعر هذه النظرة كما هي الحال في سنغافورة، وحيث أصبحت *في الواقع* رأسمال جمعيّة أمم جنوب شـرق آسيا أو رواق تعدّد وسائل الإعلام الماليزي، ويمكن بناء النظرة على أساس مفهوم كفكرة المحور الإلكتروني في إيرلندا. وهي أحياناً لا تحتاج إلى إعطائها شكل السياسة أو الشعار أو مجموعة الوثائق.

إنّ المسـؤول عـن مهمّة تحقيق هذه النظرة يجب ألاّ يُخفي الأسرار، وعلى مهمّـته أن تكـون منفتحة وشفّافة. كما يجب أن تُملي على كلّ قطاعات المجتمع كيفيّة تصرّفهم لجعل هذه النظرة حقيقة وتبيان مدى أهمّيّتها، بالإضافة إلى إظهار ما تخبّئه لهم.

ليسـت النظرة كناية عن مجموعة من الكلمات والطموحات. فهي يجب أن تحـوي أهدافـاً واضـحةً وعمليّةً يجب تحقيقها. وهي لا تتأثّر إلاّ بوسائل الإلتزام الطويل الأجل. وهي تتطلّب من الحكومة مقاربةً مثاليّةً، تمتدّ أفقها إلى المستقبل ولا تنحصر في مسألة دورة الإنتخابات المقبلة.

يشـكّل الإتـيان بنظرة فعّالة تحدّياً إذ تقوم ثلاث عناصر بإعطاء هذه المهمّة طابعـاً صعباً. أوّلاً، إنّنا نعيش اليوم في عالم غير محدود وبالتالي لا يمكننا بعد الآن المغـالاة في التوكـيد على المصالح القوميّة. ثانياً، إن صلتنا بالتكنولوجيا المعلوماتيّة عمـيقة جدّاً وإنّنا نعيش في متاهة عالم الإنترنت. أمّا ثالثاً، فإنّ عمليّة خلق الثراء

تـــزداد فعاليّةً. وبالتالي، لم يعد النموّ المستقرّ لمعدّل الفائدة في البلاد كافياً لضمانة تقـــاعد آمن عند انتهاء مدّة عملك. ويشكّل اقتراض المال من المصرف كما كان يجـــري في القرن المنصرم خبراً سيّئاً بالنسبة إلى الشركات. لذا، على الحكومات أن توفّر نظرةً تجذب المستثمرين العالميّين وتنتج عنها مضاعفات كثيرة.

النظرة اليابانيّة

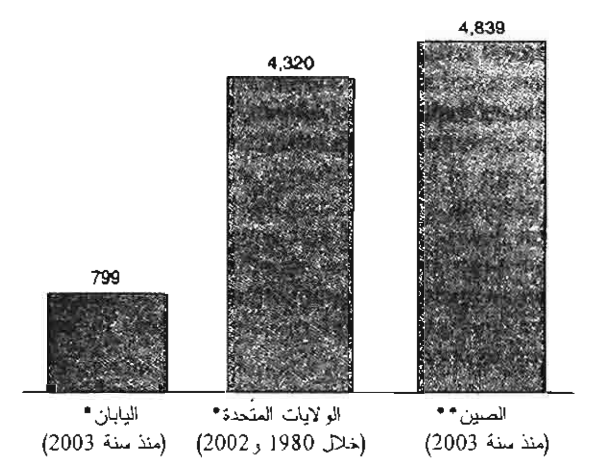
بدأت "الأعجوبة الاقتصاديّة" في اليابان بعد الحرب العالميّة الثانية نتيجةً لنظرة أُطلقَ عليها إسم تجارة القيمة المُضافة. وتتوفّر في اليابان بعض المعادن غير أنّ البلاد تقـــوم باســـتيراد المـــوارد الطبيعـــيّة وإضافة القيمة عليها ثمّ إعادة تصديرها. فإنّ الإخـــتلاف يكمـــن في "القيمة المضافة". ولا يمكنك أن تؤمّن لقمة عيشك إن لم تطبّق عمليّة القيمة المضافة. فإنّ هذا المفهوم بسيطٌ واتّجاهه واضح. وهذا ما قامت بـــه الـــيابان على مرّ عقود لتنفض عنها غبار الحرب. بالفعل، وعلى الرغم من أنّ الـــيابان احتلّت المركز العالمي الثاني من حيث إجمالي الناتج المحلّي للفرد، غير أنّها حافظـــت على محرّك التصدير إلى أقصى حدّ. وهي لم تُبطئ حركتها بهدف "منح شـــعبها حياةً أفضل تنخفض فيها كلفة المعيشة" - وهي مرحلة صغْتُها في تحرّكي الشعبي المعروف بإصلاحات هايزاي. ولا يمكن تحقيق هذا الأمر إلاّ إذا انفتحنا حقّاً على دول العالم الأخرى.

إذا كـــنّا نطمح إلى حياة جيّدة، علينا في الواقع زيادة النموّ الاقتصادي في بلد كالـــيابان، حيـــث يتمّ تجميد ادّخارات تصل إلى 14 تريليون دولار بمعدّل فائدة منخفضة. فإذا جرى تحرير هذا المال، سيتخطّى احتياط المال في السوق المبلغ الذي يمكن أن تقترضه الحكومة من الأجيال المقبلة.

التخطيط للمستقبل

عـــلى الرغم من استحالة وضع خريطة محدّدة للمستقبل، إلاّ أنّه تتواجد طـــرق عديدة لتطوير نظرة قابلة للتطبيق في البلاد، تتناسب مع أسس المسرح العالمي.

1. **يجب أن تُمنح السلطة للأفراد**، كما يجري في مجال الفن والموسيقى والرياضة. وعلى الرغم من أنّ العمل ضمن فريق سيبقى مهمّاً في المستقبل، إلاّ أنّه من الواضح أن ثراء البلاد والإقليم والشركة يعتمد أكثر على عدد "التسهيلات" التي يمكننا توليدها. وكما سبق أن رأينا، فإنّ تحوّل الثراء والاقتصادات الأساسيّة تستطوّر حول أفراد أقوياء مثل مايكل ديل وبيل غايتس وجورما أوليلا. ولقد سبق أن رأينا أيضاً أنّ المؤسّسات التربويّة تُنتج عدداً أكبر من المتعهّدين ومنها جامعة ترينيتي وكامبريدج وستانفورد ومعهد هيلسينكي للتكنولوجيا وجامعة ليمريك في إيرلندا وجامعة كينوا في بكين. ويظهر العرض 8.3 كيف ساهمت الجامعات في خلق شركات جديدة. وهنا أيضاً، تفعّل الصين أكاديميا لتشجيع الصناعات الفائقة المعرفة في مدن أساسيّة من خلال فتح جامعات مهمّة. وفي حين يُعتبر القطاع الخاص ديناميكيّاً على صعيد تعزيز الإبتكار وعلاقات الإلتزام في اليابان، تبقى الجامعات أكاديميّة و لم تنشأ بالنسبة إلى الأعمال الجديدة كاختبار قاس.



* مجموع المؤسّسات المنشأة **المؤسّسات العاملة

مصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة، تقرير أي يو تي أم 2002، www.cutech.edu.en/.

عرض 8.3 المضاربات التي خلقتها الجامعات.

2. **يجـــب أن تجذب رأس المال من حول العالم.** يُعتبر الإقليم، وليس الأمّة، منفذاً دخـــول الإزدهـــار. وهـــو وحـــدة خطّة الأعمال لجذب وخلق رأس المال والشـــركات على صعيد الاقتصاد العالمي الجديد. ويجب أن يكون هذا الإقليم من الفئة الأولى، وشبيهاً بفندق خمسة نجوم. فخلال مقابلة أجريتها عام 1992، أخبرني رئيس وزراء سنغافورة لي كوان يو أنّ سبب تنظيمه لسكّان الريف قام عـــلى إرادة البلاد في أن تصبح "الفندق" الأكثر رغبةً بالنسبة إلى الشركات في آسيا. ويعني هذا الأمر أنّ على موظّفي الفندق أن يتمتّعوا بالتدريب والمهارات والـــنظام كي يقوم الزبائن بأعمالهم في جوّ من الراحة ويتمتّعون بإقامتهم فيه. ودافع عن نفسه ضدّ اتّهامات فرانسيس فوكوياما في إدارة عمليّة "الديكتاتوريّة الخـــيّرة". فلو لم يكن الموظّفون يؤدّون عملهم في الفندق، لغادره الزبائن. فإذا أمكـــن تبرير القيام بأعمال سيّئة، فلا حجّةً إذاً حول أهميّة كون البلاد أفضل مضيف للشركات والمستهلكين العالميين إذا ما أراد الإقليم الإزدهار من خلال جذب رأس المال والتكنولوجيا من حول العالم.
3. **يجـــب أن تحـــافظ على وزن متساوٍ.** يقوم أحد أدوار الحكومة على السماح للأفـــراد النموّ والإزدهار وللأقاليم أن تتفاعل مع دول العالم. أمّا الدور الأهمّ لـــلحكومة فيتجلّى في تأمين سياسة استمرار. فبعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر، صـــعّبت الولايات المتّحدة دخول المواطنين المقيمين في دول أجنبيّة من خلال طلـــب المعلومـــات الشخصيّة والقياسات البيولوجيّة. وعلى الرغم من الدعم الكبير والتعاطف مع الولايات المتّحدة في حربها ضدّ الإرهاب، إلاّ أنّها لم تعد مكاناً مرغوباً من قبل الشركات المتعدّدة العالميّة. فلقد كانت الولايات المتّحدة في مـــا مضى الفندق العصري والأفضل من حيث الراحة الذي يمكن للزبائن الإقامة فيه وإدارة أعمالهم.

النظريات مقابل السراب

يصـــرّح بعض السياسيّين بامتلاكهم نظرةً فعّالةً. وهي رسالةٌ جيّدة – لا بل ممتازة بالنسبة إلى نشرة الأخبار المسائيّة. فهي تسمح لهم التزامل مع أشخاص أمثال

مارتن لوثر كينغ. ولكن، في الواقع، غالباً ما تكون نظريّاهم تحريف حقائق شفهي أو تصريحات طويلة إلى درجة أنّها تصبح مملّة. فإنّ النظرة بحاجة إلى الشجاعة لأنّها تتطلّــب النظر إلى جميع قطع الأثاث التي كانت سابقاً جزءاً من الأنظمة السياسيّة والاقتصاديّة باعتبارها من جديد معرّضة إلى مواجهة بعض الأسئلة الصعبة.

النظرة الحكوميّة

يمكــن لــلحكومات أن تعمل على الصعيدَين الوطني والإقليمي للمساهمة في تأمين الإزدهار. فقد تختلف نظريّاها وتوكيداها إلاّ أنّ عليها تذكّر الآتي:

- **ستكون سفيرة التكنولوجيا الجديدة.** لقد سبق أن رأينا كيف دخلت أجهزة الكمبيوتر والإنترنت في فنلندا إلى أماكن عامّة كثيرة. وتمّ بذل جهود كبيرة في الجمهوريّة الإيرلنديّة في بداية التسعينات لتأمين أجهزة الكمبيوتر للمدارس الإبتدائيّة والتأكّد من أنّ الأساتذة قادرون على تعليم التلامذة كيفيّة استعمالها.
- **ستضع حدّاً للعوائق المتعلّقة بتدفّق رأس المال.** لقد تمّ وضع حدّ لأنظمة القطاع المالي إلاّ أنّ الحاجة إلى مراقبة تدفّقات رأس المال بهدف مكافحة الجرائم المنظّمة وتبييض الأموال ستبقى قائمةً.
- **ستقوم بإزالة العراقيل من أمام الشركات التي تجذب أفضل الأشخاص للعمل لديها، على مستوى الموظّفين الماهرين أو المدراء.** يمكن الاستعانة بالموظّفين والمدراء من دول بعيدة، لذا لا يجب وضع صعوبات التنظيم والإدارة أمام مسألة الإمتصاص وإعادة تحديد المواقع.
- **ستخفّض وطأة البيروقراطيّة.** منذ منتصف القرن التاسع عشر، تورّطت الحكومات في نشاط الأعمال من خلال خلق قوانين وإجراءات لإنشاء الشركات وتحديد المسؤوليّة القانونيّة على صعيد فشل الشركة. قد تبدو هذه المسألة عمليّةً سهلةً، تقوم على ملء صيغة وربّما دفع رسم ضئيل. وقد تبدو مهمّةً صعبةً هاجم الصعوبات والصفات التقنيّة وغالباً ما تتطلّب مساعدة متخصّصة. فإذا كانت الدولة تعاني من هذه الصعوبات والتقنيّات، فهي

تعرف جيّداً ضرر قيام الحواجز في وجه الإستثمار، لذا عليها أوّلاً إزالتها قبل التفكير في جذب الإستثمار من حول العالم. وإلاّ ستضيّع أوقات الجميع.

- **سوف تتخصّص.** إنّ الدور الأهم الذي تقوم به الحكومة هو تقرير أيّة اختصاصات تودّ جذبها وتعزيزها، على صعيد قطاع الخدمات أو الصناعة التقليديّة أو عمليّة القيمة المضافة على المنتجات الزراعيّة.

الإستعلام

أصبح التخطيط الإقليمي اليوم أكثر أهميّة ممّا كان عليه في السابق. فإذا كانت مواصـــلات وتطوّر هذه الخطّة جيّدةً، سيتّبعها الإقليم ويدمجها في لائحة استثماراته القصـــيرة. وســـتكون راسخة في عقول المدراء التنفيذيّين لدى قدومهم للإستثمار واتّخاذ القرار بشأن تحديد المواقع من أجل عمليّتهم التالية.

يخـــتلف هـــذا الأمر عمّا كان عليه في الماضي، خصوصاً في ما يتعلّق بجذب الصـــناعات، عندما كان المدراء يتلقّون برحابة صدر كُرّاسات تشيد بمدح الإقليم وتثني على منظره الجميل. وكانوا غالباً ما يتلقّون دعوات لدفع تكاليف زيارة ممتعة جدّاً.

أمّـــا اليوم فتستطيع شركات مثل ديل التصنيع على صعيد السوق الأميركية أيضاً، من خلال استعمال وسائل المنتجات المجهّزة آنيّاً، بالإضافة إلى تدابير منطقيّة مع عملاء مثل فيديكس. وتستطيع شركات كبيرة مثل جي إي استعمال مكاتب الدعم ومراكز الإتّصالات المنتشرة في العالم. أمّا في عالم الإنترنت غير المحدود، فمن الحـــيوي أن تســـتعد الأقاليم لهذا النوع من صانعي القرار الذين يسعون إلى إيجاد المواقع الأفضل لقيام وظائفهم على أسس عالميّة. وتندرج الحكومات الوقائيّة عادةً على اللائحة القصيرة للمواقع التي يجب تجنّبها، في حين يتمّ تجاهل الحكومات ذات الإلتزام المنخفض.

القيام بالتعليم فقط

تُخصّص الحكومة النظرية الحقيقيّة للتعليم. وبالفعل، يشكّل تأمين العلم ناحيةً تظهـــر أنّ التورّط الحكومي على المستوى الإجتماعي والاقتصادي ما زال مرغوباً.

أمّا في دول مثل إيرلندا حيث توفّر الهيئات الدينيّة العلم، فتقوم الحكومات بتسديد المال للأساتذة وتتحمّل مسؤوليّة تطوير منهاج الدّراسة.

يجب أن يتغيّر دور الحكومة المتعلّق بالتعليم، تماماً كما تتغيّر هويّة التعليم على صعيد العمليّة التي يمرّ بها المواطنون في فترة ما من حياتهم ليصبحوا أقلّ مركزيّةً وتوفير مواد دستوريّة للمواطنين من جميع الأعمار وموصى عليها لاحتياجات الأفراد.

يملك التعليم فوائد واقعيّة عديدة. وتشكّل اليد العاملة المثقّفة جزءاً ضروريّاً من الاقتصاد إذ إنّها تضيف القيمة الفكريّة إلى كلّ ما تنتجه أو توفّره. ويُعتبر تعدّد البراعات إحدى نقاط القوى الأساسيّة التي يمكن أن يملكها الاقتصاد والشعب الذي يقف وراء صنع الاقتصاد. ففي اليابان، يُعتبر المبدأ القائم منذ القدم والمتلخّص في "الوظيفة مدى الحياة" كقطعة قيّمة موضوعة في المتحف. ويمكن لأكثر الأفراد تدريباً أن يكونوا صارمين جدّاً، بحيث أنّهم قد يرفضون الإعتراف بأنّ لاختصاصهم المهني مدّة بيع محدّدة. فإنّ العالم يتغيّر، ويحدث معه تغييراً على صعيد الوظائف المتوفّرة. وقد تحدث تطوّرات داخليّة على مستوى مهارات أو أنظمة معيّنة، كما قد يجري تطبيق تكنولوجيا جديدة. وقد تبدأ الحواجز القديمة بين الوظائف بالإنهيار. كما يمكن للتطوّرات أن تقود إلى الموت المفاجىء للصناعة، يمكنها أيضاً أن تسبّب الموت المفاجىء أو التدريجي للمهنة. أمّا المثال البسيط والفعّال فهو المختزل القديم الطراز الذي يرفض الإعتراف بأنّ تقدّم الكلمة قد أحدث ثورةً على صعيد الوظيفة. كذلك، فإنّ العامل في مجال تقدّم الكلمة يعرف الآن أنّه ينافس عاملين متساويين معه على صعيد المهارات ومتواجدين في الطرف الآخر من العالم، سواء في الهند أو الفيليبّين. فلقد اقترب موعد تحويل برنامج الكمبيوتر المميّز لنموذج الصوت الكلمات المحكيّة إلى جمل رقميّة بسهولة، تماماً كما يقوم مميّز الرمز البصري بقياس الوثائق المخطوطة.

في الواقع، سيتمّ استبدال بعض ميادين المعرفة الإنسانيّة. ويعود السبب إلى الكلفة أو العوامل الفعّالة. فعلى مرّ عقود، أخاف النوع البسيط من علم الخيال العمّاليّين المتعلّقين بالطبقة الكادحة وذوي الرواتب، فقد خافوا أن يحلّ الرجل الآلي

مكـــانهم. وأوحى الرجل الآلي منذ ظهوره في صفحات الكتاب المسرحي التشيكي للكاتـــب كاريل كابيك سنة 1920 الكراهية والإزدراء. وفشل تكهّن علم الخيال في تحقيق أهدافه إلاّ أنّ الأبحاث على صعيد تطبيق أعمال الإنسان الآلي استمرّت في مجـــال الأنشطة الصناعيّة الخطرة والمتكرّرة. إنّ الرجل الآلي لن يحكم العالم أبداً إلاّ أنّه سيقوم بالعديد من الأعمال التي لطالما اعتبرها الإنسان فائقة الخطورة (كمجال النشاط الإشعاعي).

يجـــب أن يـــتعلّم العاملون في مجال الاقتصاد والقطاعات المهنيّة كيفيّة توسيع آفاقهم والإنفتاح. كما يجب أن يدركوا أنّ التعليم ليس عمليّةً منغلقةً قصيرة المدى (وربّمـــا تمـــتدّ لسنوات) تقود إلى الهدف الذي هو الوظيفة، وإنّما عمليّة مستمرّة تدوم مدى الحياة. ويجب أن يتحضّروا ليحدثوا تغييرات على صعيد المهنة إستجابةً لتقلّبات الطلب. وقد يعتبر البعض هذا الأمر مُزعجاً في حين يجده آخرون حيويّاً.

لقـــد رأيـــت تقارير المتخرّجين من أم آي تي (وأنا أحدهم). وأظهرت هذه الـــتقارير أنّـــه بعـــد خمس سنوات، سيعمل حوالى نصف المتخرّجين من مجالات التكنولوجـــيا في حقـــول تخـــتلف عمّا درسوه في أم آي تي. فلطالما كانت حياة الإختصـــاص قصـــيرة الأجل. أمّا تطبيق النظام من خلال العمليّات والقدرة على مقاربة حلّ المشاكل يمكن الإعتماد عليهما وتطبيقهما في مجالات عديدة.

تســـتطيع الحكومـــات تقديم المساعدة من خلال تسهيل التعليم الطويل الأجل وذلـــك عـــبر التاكـــيد على وجود الدّعم التكنولوجي في مكانه وإنشاء نظام بسيط للمســـؤولين عن إعادة التدريب. وقد نشأ في الماضي نموذجٌ عن حكومات تؤمّن هذه المســـاعدة عـــند وقـــوع أزمة فقط، كما جرى لدى انسحاب بعض الصناعات من القطاع. فيتمّ على هذا الصعيد تأمين مساعدات للمسؤولين عن إعادة التدريب. وتشبه هذه المسألة المحاولات للحدّ من الحريق المندلع عن طريق استخدام دلو الماء، وذلك بعد أن يكـــون هذا الحريق قد قضى على نصف الغابة. وتستطيع الحكومات تأمين حوافز مالـــيّة ونقديّـــة لتشجّع الموظّفين على السعي وراء المهارات. أمّا خيار إعادة التدريب فيجب أن يتوفّر في كلّ مكان وزمان. وفي الواقع، لا يجب النظر إليه كونه عمليّة إعادة تدريب فقط بل يجب اعتباره نموذجاً عن جمع المهارات ودمجها.

يجب تسهيل اكتساب المهارات والتعليم العالي. وأنا لا أقصد هنا سهولة المواد التي يتمّ تعليمها – وإنّما إذا أراد شخصٌ ما أن يصبح محامياً أو أن يتخصّص في التكنولوجيا المعلوماتيّة، يجب أن يحقّق مآربه من دون الحاجة إلى التخلّي عن عمله الحالي. ويسهّل بروتوكول الإنترنت، وخصوصاً التكنولوجيا المنتشرة، عمليّة مشاركة الشخص في متابعة الحلقات الدراسيّة وتعلّم المواد من مواقع عديدة.

تقريب المسافات

أشعر بالحماس الشديد حيال مسألة التعلّم البعيدة المسافات. فهي تؤمّن، طوال الحياة، طريقةً جديدةً لاكتساب المعلومات والقدرة على رؤية الأشياء من منظار مختلف.

لطالما شكّل التعليم والتدريب الجامد مشكلةً قائمةً في وجه اكتساب المهارات الجديدة. فكان على الإنسان مغادرة منزله وقضاء وقت طويل بعيداً عن عائلته وعمله. ولكنّ حلول التكنولوجيا المنتشرة جاء ليؤمّن التعليم في أماكن عديدة من العالم – وبالفعل في أيّ مكان تتوفّر فيه أجهزة الكمبيوتر وبرامج الكمبيوتر المناسبة. وبما أنّ كلاً من الأجهزة والبرامج متوفّر ويمكن تسديد كلفته، فلا مبرّر بعد الآن ليبقى الأساتذة داخل جدران الجامعات والغرف المخصّصة للحلقات الدراسيّة والمختبرات التي لا يمكن دخولها إلاّ من قبل المتعطّشين إلى المعرفة.

لقد التزمتُ في دروس ماجيستير إدارة الأعمال الذي تُشرف عليه جامعة بوند في أستراليا، وحيث لا يحتاج التلامذة إلى حضور الصفوف والحلقات الدراسيّة بل يستطيعون متابعة الصفوف من منازلهم. وأنا أستعمل نظام تعليم كنت قد طوّرته والمعروف "بحرم الجامعة الطلق" (Air Campus). ويقوم نظامي على مقرّر تعليمي حول الإدارة الإستراتيجيّة ويستمرّ لمدّة سنة. وهو يتضمّن وحدتَين من أصل 12 وحدة يتطلّبها ماجيستير إدارة الأعمال. وأنا ألتقي يوميّاً مع التلامذة إلكترونيّاً. وأعطيهم شهريّاً شريطاً ليشاهدوه يتضمّن مشاهد وحوارات. وقد يحتوي أيضاً على مقتطفات من متعهّدين يناقشون موضوعاً ما أو على ملاحظاتي الشخصيّة. ويتمّ توزيع هذا الشريط إلى التلاميذ أينما وجدوا عبر الإنترنت. ولقد

أوجـــدت 4,000 ســـاعة من مواد تعليم يمكن مشاهدتها على التلفزيون، وبعضها بالإنكليزيّة.

ومـــن أجـــل التواصل مع تلاميذي، أستعمل برنامج "حرم الجامعة الطلق"، مُـــلحق بـــأداة حوار مباشر اسمه "إنتروايز" (أو الطريقة الداخليّة)، ويساعدني هذا الـــبرنامج في الـــبقاء عـــلى اتّصال مع تلاميذي وإقامة الحوار معهم والإجابة على أســـئلتهم وإرسالهم إلى عروض باور بوينت. وأستطيع من خلال استعمال الوسيلة الـــتي ابـــتكرتُها أن أناقش مواضيع عميقة. وأنهي المقرّر التعليمي بإخضاع التلاميذ لامـــتحان نهـــائي مـــع اختلاف بسيط هذه المرّة: فلا وجود لأوراق الإمتحانات التقليديّة، بل لحوالى 150 ورقة فرديّة. فيتلقّى كلّ تلميذ ورقةً شخصيّةً. وتسمح لي هـــذه الطريقة تحدّي المشاركين "المجتهدين" بالإضافة إلى تحدّي افتراضاتهم. وبما أنّ كلّ تلميذ يتلقّى مسابقةً خاصّةً به، فلا وجود للغشّ.

يخـــتار بـــين 130 و150 تلمـــيذ مقرّري التعليمي من بين مقرّرات شهادة الماجســـتير في الأعمال. ومعظم المشاركين هم من اليابانيّين إذ أنّ اليابانيّة هي لغة حـــوالى 50 مقرّر تعليمي (في حين أنّ الباقي يُعطى باللغة الإنكليزيّة). ويأتي بعض التلامـــيذ مـــن دول بعيدة كالبرازيل. وفي سنة 2003، تخرّج 50 شخصاً يحملون شهادة ماجستير في إدارة الأعمال. فإنّ هذا النوع من التعليم يتعدّى أي نوع آخر متوفّر في اليابان أو في أيّ من أفضل مدارس الأعمال في العالم. ويمكن للمشاركين مزاولة أعمالهم في الشركات واتّباع نمط حياتهم الخاصّ. على نحو لا يمكن إنكاره، يســـتلزم هذا النوع من التعليم تضحيةً على صعيد الوقت والمال. ويترافق الإحتفال بالـــتخرّج الطبـــيعي في أستراليا مع تخرّج على الإنترنت من أجل المتخرّجين غير القـــادرين على حضور الحفل. فيجلس حوالى 50 متخرّج أمام شاشات التلفزيون (الموصـــول بالأقمـــار الصناعيّة) أو الكمبيوتر لمشاهدة الحفل. ولدى الإعلان عن أسمـــائهم، يتمّ عرض صورة التلميذ الملتقطة سابقاً وهو يرتدي اللباس الجامعي في حين يكون هذا الشخص يحتفل بتخرّجه في منـــزله.

تلاقـــي مســـألة التعليم عبر شبكة الإنترنت شعبيّةً كبيرةً في مدارس الأعمال الأميركـــيّة. ولكن، إذا أمعنت النظر في هذه المسألة، تجد أنّ معظم الحالات لم تعد

مناسـبة، في حـين أنّ الـبعض الآخر المتعلّق بالشركات هو بصدد الإفلاس أو الإندمـاج مع شركات أخرى. أمّا مقاربتي حول التعليم عبر الإنترنت فيبدو مثالاً مستمرّاً، واقعيّاً وحقيقيّاً.

لقـد اخـترتُ العمل مع جامعة بوند إذ تعتقد معظم الجامعات الأميركيّة أنّ التعلـيم والمقـرّرات التعليميّة داخل حرم الجامعة أفضل من التعليم عبر المسافات. وهذا أمرٌ لا أوافق عليه. إنّ التعليم داخل حرم الجامعة أمرٌ جيّدٌ ولكن هنالك طرق عديـدة لتحسـين نوعيّة التعليم. ويستطيع التعليم عبر المسافات تقليص الكلفة. فيمكن وضع برنامج يوفّر نوعيّة تعليم أفضل. وستكون الفوائد واضحةً على جميع المسـتويات. فـلا يمكـن للجميع مغادرة الولايات المتّحدة ودفع رسوم تصل إلى 200,000 دولار والإستغناء عن القضاء سنتَين في "حياة الشركة". وإذا ما استطاع شـخصٌ ما القيام بهذا، فهو بلا شكّ فائق الثراء والإمتيازات. أمّا طلاّبنا الساعون إلى الحصـول عـلى شهادة ماجستير في الأعمال فمتعطّشون إلى المعرفة والنجاح. وهـم يدفعـون رسوم التعليم ويُضحّون بجزء من الحياة والإختبارات مع زملائهم وعائلاتهم. وأعتقد أنّهم يشكّلون نوعاً أفضل من التلاميذ.

لا يسـتطيع الفـرد أن يعمل مستقلاً. فلا بدّ من وجود مجموعة من التلاميذ المتحمّسـين والمتعطّشـين، بالإضافة إلى قدرة فكريّة مرنة ومتّسعة الآفاق. ويجب تطويـر الأنظمة معاً. ولقد قمت بتطوير برنامج "حرم الجامعة الطلق" لأنّني أتفاعل بقـوّة مع تلاميذي. لم تكن البرامج المتوفّرة مناسبة إذ كانت ترتكز على مستخدم ثابـت وبالتالي لم أكن أستطيع استعمالها على متن الطائرة أو في القطار. أمّا "حرم الجامعـة الطلق" فهو نظامٌ يرتكز على الزبائن ويساعد على حفظ كلّ المعلومات وبـروتوكول الإتّصـالات على جهاز الكمبيوتر الخاص بي. فما أن أعيد الإتّصال حتّى يتزامن مع المستخدم.

دور جديد للحكومة

لطالمـا تمّ اعتبار الحكومات كمزوّد للتّعليم، غير أنّه يجب تغيير دورها لتصبح عضواً من الفريق. وعلى الرغم من لعب الحكومات دوراً هامّاً على صعيد التعليم،

إلاّ أنّــه يجب ألاّ تخشى الإنفتاح على القطاع الخاص. فإنّ القطاع التعليمي الخاص في الصــين يشهد حاليّاً نمواً كبيراً. ويجب ألاّ تشكّ الحكومات في هذه التطوّرات. ومــن مسؤوليّتها أن تؤمّن معايير تعليم عالية، خصوصاً في مجالات علم الكمبيوتر. ولكن لا يجب أن تقع مسؤوليّة توفير العلم على عاتقها.

لا يجــب التسليم بأنّ الإلتزام الحكومي في التعليم يورّط الحكومات الكبيرة. فــيمكن إجــراء العديد من التغييرات على صعيد التعليم، ليس عن طريق الدولة القوميّة المركزيّة بل عن طريق الدولة الإقليميّة. ففيما يتعلّق بالتعليم، كانت الدولة القومــيّة جــامدة، تفتقر إلى التجهيزات اللاّزمة لتأمين متطلّبات الاقتصاد والمجتمع المتغيّرَين.

يشكّل التعليم ونظام المدارس أفضل طرق تستعين بها الحكومة لتمنح مواطنيها معلومــات عن تغيّر الأدوار في المستقبل. وتستطيع الحكومة محاولة تعديل الطريقة الــتي يــنظر بها المواطنون إلى الحكومة. فهي ليست بموزّع بل إنّها مسهّل. وتُعتبر المدارس مكاناً جيّداً لبدء التطوّر على صعيد أفضل المهارات الشخصيّة والضروريّة لتغــيير البيئة. وتقوم إحدى هذه المهارات مثلاً على الإعتماد على النفس. فيجب بالــتالي البحــث عــن حلول قريبة المنال عوضاً عن السعي وراء مصدر مساعدة خارجي.

في القــديم، قامت هذه المقاربة على كون المدارس غير قادرة على تعليم هذه المهــارات. فاعتُــبرَ "العالم الحقيقي" المكان الأفضل لتعلّمها. وقد يكون هذا الأمر صحيحاً نوعاً ما، إلاّ أنّ التلامذة بحاجة إلى المهارات لتعلّم الأمثولات الجديدة.

تــبدو الأسئلة صعبةً والإستشراف مُحبطاً إذا ما نظرنا إلى العالم حولنا ورأينا الــدول تحــاول التوصّل إلى تفاهم مع الحقائق الاقتصاديّة من خلال الإستماع إلى فلســفات قديمــة الطــراز. وما زالت بعض الدول تخسر مواردها من خلال دعم حواجــز الاقتصــاد المغلــق. فهي لا تدرك – وربّما ترفض أن تدرك – أنّ هذه الحواجز تشكّل جزءاً من المشكلة وليس الحلّ، وأنّه يجب بالتالي إزالتها.

ومــع ذلــك، فقــد أدركت بعض الدول والأقاليم حقيقة الاقتصاد العالمي. وتخــتلف هــذه الــدول بعضها عن بعض. فسنلقي من جديد الضوء على الصين

وسنبقى في آسيا لزيارة ماليزيا وسنغافورة. وسوف نتّجه لاحقاً إلى أوروبا الشرقيّة لمراقبة السويد ومن ثمّ سننهي جولتنا في إيرلندا.

الصين: حكم ما لا يمكن حكمه

إذا نظرنا إلى الصين، رأينا وحدةً لم تعد ربّما تستحقّ لقب جمهوريّة الصين الشعبيّة، التي تسعى لأن تحمل إسم الولايات المتّحدة لتشونغوا. لقد بدأت الصين الإنفتاح على العالم الغربي سنة 1978. في البدء، كانت الخطوات مؤقّتة وغير أكيدة. فانفتحت الخدمات الصغيرة مثل قيادة سيّارات التاكسي والتصوير على قطاع الشركات الخاصّة. ومنذ التسعينات، اتّضح أنّ هذه المقاربات الحذرة قد تكون مصدر مشاكل وليس حلول. فشكّل التفكير في المسائل الاقتصاديّة حاجةً لفصل التحرّر الاقتصادي عن ذلك السياسي. وفي حين سُمِحَ تعزيز الشركات الخاصّة وخصخصة الصناعات، كان لا بدّ من عدم وجود تفاوت على صعيد "الدور الوحيد" للحزب الشيوعي الصيني ضمن السياسات الصينيّة، بالإضافة إلى عدم فتح المجال أمام فرص وجهات نظر السياسة البديلة.

كان لتحرّكات زو رونغجي سنة 1998 أثراً كبيراً، ليس على الصين فقط، بل على العالم بأسره. وعُرفت هذه التحرّكات تحت إسم الإحترامات الثلاث منها احترام الملكيّة الخاصّة، التي كانت لوقت طويل سمةً إيديولوجيّةً ماركسيّة-لينينيّة. ولم يكن قد جرى بعد التخلّي عن المذهب اللينيني. كما أنّ تعديل الدّستور الصيني أكّد على عدم انتهاك حرمة الملكيّة الخاصّة. وترافقت هذه التغيّرات الإيديولوجيّة مع تنازل عن اتّخاذ القرارات الفعّالة لصالح التأكيد على نجاح الأقاليم. وكان من الواضح أنّ مناطق مثل داليان وغانغزو وكينغتاو كانت تسير نحو الإزدهار، وما من شيء يستطيع اعتراض طريقها. فأُطلقت لها الحرّية وطُلبَ من المسؤولين استعمال السلطة في مكانها. فمُنِحَ حكّام المقاطعات ورؤساء البلديّات هذا الإستقلال *الواقعي*. واعتبر هذا الأمر مهمّاً، إذ على مستوى النظام البيزنطي للإدارة الصينيّة، كان منصب الحكّام ورؤساء البلديّات تابعاً لموقع أمناء سرّ الحزب الشيوعي المحلّي. علاوةً على ذلك، كان حكم هذا الحزب وافراً وتسلّم أمثال بو كزيلاي في داليان

ومن ثمّ في مقاطعة لياونينغ مهمّة جذب الإستثمار إلى مناطقهم من دون إبداء أيّ اهتمام برأي المركز. وغالباً ما كانت تتمّ ترقية رؤساء البلديّات الذين يعملون جيّداً في مجال تعزيز التطوّر الاقتصادي. وكان كلٌّ من جيانغ زيمين ورئيس الوزراء السابق زو رونغجي رئيساً لبلديّة شانغهاي قبل أن يصبحا على التعاقب أمين سرّ للحزب ورئيس وزراء. أمّا بو فهو اليوم وزير للتجارة.

وكما سبق أن رأينا، على الاقتصاد أن يزيل الحواجز القائمة في وجه تدفّق رأس المال. ويجب أن يتمّ الإستعداد لجذب أفضل المهارات من حول العالم، خصوصاً على مستوى الإدارة. ومؤخّراً، جرى تعيين رئيس تنفيذي أميركي على رأس شركة صينيّة. وتظهر الرغبة - أو الحاجة في الواقع - لإقامة مضاربات مشتركة، وبرزت إرادة الصينيّين على التعلّم من الآخرين. فإذا بهم يطبّقون فلسفة دينغ كزياوبينغ التي تقول: "لا يهمّ إن كان هرّاً أبيض أم أسود. فإنّ الهرّ الذي يلتقط الفأر هو هرٌّ جيّدٌ".

إنّ الصين لم تنفتح كليّاً بعد. وما زالت نشاطات الشركات غير الصينيّة في مجال المصارف والنقل محدوداً. ولا يزال القلق قائماً حول دور الحكومة في إدارة أمور شركات تملكها الدولة لأسباب سياسيّة.

تتبع الصين طريقاً يقود إلى الإزدهار المستقبلي. فإنّ اقتصاد القرن الواحد والعشرين قد اتّخذ شكله عن طريق تطوّر التكنولوجيا المعلوماتيّة ونمو واتّساع التطبيق والتفكير اللامحدود وتحرّكات رأس المال. علاوةً على ذلك، نظر الغرباء، أكانوا سياسيّين أم رجال اقتصاد أم صحافيّين، إلى الصين بواقعيّة، فأصرّوا على اعتبارها دولة قوميّة. وتوقّع آخرون أنّه، في المستقبل، ستكون الصين أقوى مجتمعةً لأنّها قد اكتشفت صيغة الإزدهار على صعيد المسرح العالمي. فلا يهمّ بعد الآن إذا ما كانت دولةً واحدةً ذات نظامَين أو ثلاث دول تجمع هونغ كونغ وتايوان. ويشكّل هذا الأمر *في الواقع* مجموعة من الدول الإقليميّة. وإذا سُمِحَ للأقاليم التفاعل مع دول العالم، فإنّ قوّتهم ستزداد وسيبذل الحكّام ورؤساء البلديّات جهدهم لجذب رأس المال والشركات الكبرى من حول العالم. ويعرف هؤلاء الحكّام المهتمّون بالأعمال كيفيّة العمل مع الاقتصاد العالمي بطريقة أفضل من معظم نظرائهم البيروقراطيّين أو السياسيّين في الدول الغربيّة.

أعـتقد أنّ عـلى النموّ الاقتصادي الصيني أن يستمر وإن ترافق مع ارتفاع للديـون على صعيد الإفراط في الإستثمار والإقتراض من قبل المصارف الحكوميّة. ولقد تكلّمت عن الصحافيين الماليّين الذين ذكروا النشأة الصعبة أو الهبوط السلس للاقتصـاد الصـيني. إلاّ أنّ الإستثمار في الصين لم يظهر أيّة علامة انخفاض على مسـتوى الشركات الكبرى مثل مايكوسوفت أو سيمينـز أو جنرال موتورز أم على مستوى مزوّدي خدمات الأعمال مثل شركة محاسبة ديلوات توش توهماتسو.

إنّ الـتدابير المُتخذة من قبل الحكومة الصينيّة مُصنّفة بطريقة كاينـزية، منها "تثبيط العزم" للاقتصاد المفرط النشاط، وهي مُقدّمة كإشارات "تحذير مسبق". أمّا المناصـرون الأميركيّون لإتّفاق بلازا 2 الذين يرَون الوحدة النقديّة الصينيّة بنظرة مماثلة للين في منتصف الثمانينات، باعتبارها عملةً تجعل صادراتها أقلّ كلفة ومنافسة فعلـيَّة، لاسيّما الصناعات الأميركيّة، وإذا كان لا بدّ من إعادة تحديد قيمة العملة الصينيّة المرتفعة، فإنّها ستحقّق نوعاً من التوازن على صعيد التجارة الصينيّة.

وعلى المدى القريب، ستزيد قيمة العملة الصينيّة بحوالى 200%. ومن المحتمل أن يـترافق هـذا الأمر مع توتّر كبير على صعيد أسواق العملات العالميّة. وقد لا تستفيد الولايـات المـتّحدة من فوائد هذه القيمة المرتفعة وإنّما الاقتصادات القريبة من اقتصاد الصـين ومـنها اقتصـاد هونغ كونغ. وستكون الفائدة الأخرى شبيهة بتلك الخاصّة بجـورج سـورو الـذي صرّح بأنّ الصين تعاني من مشاكل بنيويّة وعليها بالتالي بيع عملـتها. وستلخّص النتائج على المدى المتوسّط بتقدّم مركز الصين على قائمة عصبة إجمـالي الناتج المحلّي العالميّة، لاسيّما وأنّها تحتلّ حاليّاً المركز السابع. لكن، على المدى البعـيد، أي بين 10 و15 سنة، لا بدّ من أن تنعكس آثار هذا النوع من إعادة التقييم (والـتي يقودهـا السياسيّون وليس الاقتصاديّون) واقع ما جرى في اليابان بعد اتّفاق بلازا. وسترأس الصناعة المحليّة اللعبة إذ ستصبح أكثر قوّةً على صعيد المنافسة. وعوضاً عـن إحباط العزيمة، فإنّ العملة المرتفعة السعر سوف تعزّز هذا الأمر. كما ستقلّ كلفة الإيرادات والخدمات التي تعتمد عليها الصناعة الصينيّة.

يجـب أن أوضّح من جديد أنّ النظر إلى الصين باعتبارها وحدةً كاملةً يفرض نظرةً خاطئةً حول ما يجري حاليّاً أو ما سيجري في المستقبل.

أروقة القوّة الماليزيّة

لقـــد اعتنقـــت مالـــيزيا بقوّة التفكير الداعي إلى الحاجة إلى الدولة القوميّة للإنفتاح على دول العالم الأخرى.

عرفـــت ماليزيا اقتصاداً مختلفاً قام على بعض الصناعات واعتمد بشكل كبير عـــلى النشاط الزراعي التقليدي. نظراً لما تتمتّع به ماليزيا من موقع استراتيجي إذ إنّهـــا تقع بين الهند والشرق الأقصى. وهي تتمتّع ببنية تحتيّة جيّدة وينتشر الغنى في أرجـــاء الدولة والمجتمع. ويرتكز انفتاح ماليزيا على الاقتصاد العالمي على مشروع واحد شكّل واحدةً من بنات فكر رئيس الوزراء الماليزي السابق ماهاتير محمّد.

يشـــكّل رواق تعدّد وسائل الإعلام جزءاً من ماليزيا قريباً من كوالا لامبور ومطارهـــا الدولي. تمّ وصفه "كرواق الحديقة"، وهو يمتدّ على مسافة 15 كيلومتراً ويصل عرضه إلى مسافة 50 كلم (أي 9 أميال طولاً و31 عرضاً). ويُخصّص هذا الـــرواق لخلق أفضل بيئة أعمال تتعلّق بنشاطات التكنولوجيا المعلوماتيّة. وهو مجهّز بأحدث التكنولوجيا وأسلاك الألياف البصريّة، بالإضافة إلى الولوج إلى الاتصالات عـــبر الأقمـــار الصناعيّة. ففي سنة 1997، عملت 94 شركة في هذا الرواق. وفي نيســـان/أبـــريل 2004، وصل عدد الشركات إلى 1016 منها 287 شركة أجنبيّة عملاقـــة في مجـــال التكنولوجيا المعلوماتيّة مثل نوكيا وإيريكسون وأن تي تي ودي إيتش أل وفودجيتسو ومايكروسوفت وسيسكو سيستمز.

كـــان الدكـــتور ماهاتير على علم بأولئك الذين سينظرون إلى انفتاح الدولة الإســـلاميّة بـــازدراء. فإنّ ماليزيا دولةٌ مدنيّة، حيث يتمّ التعامل بحذر مع الشعور الإسلامي. واعتبر بعض المحافظين الدينيّين الإنترنت كمصدر نشر مواد إباحيّة وغير أخلاقـــيّة. إلاّ أنّ رئـــيس الوزراء كان صارماً في ما يتعلّق بنظرة الرواق وتَعدُّديَّة وســـائل الإعلام. وحذّر الذين يخشون تطفّل التكنولوجيا الجديدة من أنّهم كانوا يتمـــتّعوا بفرصة مراقبة هذه الإبتكارات وأنّ التكنولوجيا سوف تتجاهلهم إذا ما حاولوا أن يديروا ظهرهم لها.

كـــان الدكـــتور ماهاتير شخصيّةً متناقضةً لأنّه كان يتكلّم بحريّة ضدّ الغرب لاسيّما عندما أصبحت دولته سنة 1997 هدف مضاربي العملات. فكان في نواحٍ

عديدة سياسيّاً تقليديّاً وموظّفاً حكوميّاً إلاّ أنّه عرف قيمة التدخّل الحكومي في الاقتصاد واعتبره أقلّ شأناً مما يقوم به القطاع الخاص. وخلال فترة حكمه كرئيس وزراء التي دامت 22 سنة، تجلّت أكبر إنجازاته في اتّخاذ كلّ التدابير اللاّزمة للقضاء على الفقر في بلده، كالعمل على مستوى إجمالي الناتج المحلّي الفردي أومشاريع الإسكان العائلي. وحصل هذا الأمر بسبب دخول الثراء من حول العالم إلى مناطق مثل جوهور وبينانغ وسيلانغور في حين كانت الحكومة المركزيّة تهتمّ بتطوّر دول العالم و لم تستطع جذب رأس المال الخارجي.

توق سنغافورة إلى إعادة التشكيل

تشكّل سنغافورة مثالاً واضحاً عن الدولة التي حقّقت الثروات من دون أن تنعم عليها الطبيعة بأيّة ثروة. فكان موقعها في جنوب ماليزيا استراتيجيّاً، غير أنّ البلاد كانت تفتقر إلى الموارد الطبيعيّة. ولكن، خلال سنوات الإستقلال، كانت الدولة ترضخ تحت حكم قادة لم يخشوا الأنماط الجديدة، بل غالباً ما كانوا يحاولون إعادة تحديد نمط حكم الدولة وإن لم يحتملوا أولئك المعارضين على الإتّفاق.

عندما حصلت على استقلالها سنة 1965، كانت سنغافورة دولةً فقيرةً، يعتمد مدخولها على التجارة البحريّة والسياحة. وكانت مظاهر المفهوم الكاينزي تسيطر على تفكير رئيس الوزراء لي كوان يو. فاعتبر أنّ سبيل سنغافورة نحو الثروات يعتمد على طريق تقوم الصناعات على رصيفه. وكان واضحاً في نهاية السبعينات أنّ هذا الأمر لم يسبّب أيّ زيادة في نسبة معيشة الشعب السنغافوري. لذا، تمّ الكشف سنة 1982 عن نقاب مشروع طموح عُرِفَ باسم التكنولوجيا المعلوماتيّة 2000 أو آي تي 2000. فهدف إلى استعمال تكنولوجيا الكمبيوتر، أكانت مستوردة أم محليّة، لدفع اقتصاد البلاد إلى الأمام. وتكفّل هذا المشروع بزيادة مستوى إجمالي الناتج المحلّي للفرد إلى 10,000 دولار مع حلول العام 2000، وهو رقم يؤهّل البلاد الدخول في منظمّة التعاون والتطوّر الاقتصادي. ومن أجل الإشراف على هذا المشروع، تمّ إنشاء هيئة وطنيّة لإدارة أعمال الكمبيوتر، وجرى

تعزيـــز تعلـــيم كيفـــيّة استعمال الكمبيوتر في المدارس والعمل. ومؤخّراً، أدخل الإنترنـــت إحتمالـــيّة "المجتمع الإلكتروني" حيث يستطيع المواطنون الحصول على المعلومات والولوج إلى الخدمات من خلال أجهزة الكمبيوتر الخاصّة بهم والأكشاك الإلكترونيّة المتواجدة في المدن.

حقّقـــت سنغافورة مشروع آي تي 2000 قبل المدّة المتوقّعة بخمس سنوات. فقد قامت الهيئة الوطنيّة المشرفة بعملها جيّداً. كانت هيئةً حكوميّةً، ولكن، ما أن حقّقـــت أهدافهـــا حـــتّى لم يعـــد مـــن حاجة إليها كجزء من الحكومة فجرى خصخصـــتها. ومـــنذ ذلك الحين، كسبت المديح بالإضافة إلى أعمال جديدة من خلال إعطاء دول العالم المتطوّر نصائح حول التكنولوجيا المعلوماتيّة التي أصبحت جزءاً من الحياة اليوميّة. وانعكس قدرها على قدر سلطة مرفأ سنغافورة. فكان هذا المـــرفأ بدوره هيئةً حكوميّةً. ولكنه لم يحقّق زيادة في نسبة الأعمال التي تجري عبر مـــرفأ ســـنغافورة فقـــط، بل عمل أيضاً على مستوى النجاحات المناطقيّة المتعلّقة بامتصـــاص أوقات التأخير بين إرساء السفن وتحميل أو تفريغ الحمولات التي يجب تســـليمها. وقـــد جـــرت أيضاً خصخصة هذه الهيئة وهي تلعب دوراً هامّاً على مستوى تحسين تسهيلات المرفأ عبر آسيا الشرقيّة.

إنّ النشاط الحكومي في سنغافورة قيّمٌ ولكنّ قيمته تقتصر على المدى القريب وعـــلى إتمام مهمّة مشروعٍ ما. فما أن يتمّ تحقيق المشروع حتّى يزول مبرّر الوكالة الحكومـــيّة. ولا يجـــري الـــتخلّص منها فحسب بل يُعمد على أن تستفيد النخبة بأســـرها مـــن قيمة هذه الوكالة وقوّتها. يدرك الموظّفون أنّ عملهم لن يدوم مدى الحـــياة وأنّـــه، بتناقض ظاهري، تسرّع عمليّة تحقيق الأهداف مسألة تغيير أوضاع وظـــائفهم. ويتـــناقض هذا الأمر مع البيروقراطيّين اليابانيّين (أو بيروقراطيّي معظم دول العـــالم المتقدّم). فما أن يتمّ استخدامهم حتّى يضمنون أنّ وظيفتهم ستكون لمـــدى الحياة. وهم لا يحتاجون إلى دفع المال من أجل تأمين البطالة إذ لا يتمّ أبداً الإستغناء عنهم أو طردهم (إلاّ إذا رُفعت تهم إجراميّة خطيرة في حقّهم). وهذه من الأســـباب الـــتي لا تساعد اليابان على التغيّر – في حين أنّه يمكن لسنغافورة إجراء الـــتعديلات. وتشكّل القدرة على السعي وراء الطرق الجديدة والتوق إلى العبقريّة

عاملَين أساسيَّين للنجاح على مستوى الاقتصاد العالمي.

إلى جانب نجاح مشروع آي تي 2000، نجحت سنغافورة في إعادة تشكيل نفسها مرّتين. فلقد ترافق هبوط الصناعة مع عمليّة جذب الشركات العالميّة لفتح مراكزها الرئيسيّة الإقليميّة في سنغافورة. ومن أجل تسهيل هذه العمليّة، أوجدت سنغافورة مطاراً دوليّاً كبيراً في شانغي. وكانت النتيجة ظهور عدد كبير من المراكز الرئيسيّة التابعة لشركات طيران عالميّة. وقد وظّف كلّ مركز عدد هائل من الموظّفين. وفي نهاية التسعينات، سعت سنغافورة مجدّداً - ونجحت - في التركيز على الأبحاث التكنولوجيّة، خصوصاً في ما يتعلّق بالتكنولوجيا البيولوجيّة. وأصبحت مركزاً أساسيّاً للتكنولوجيا الأهليّة بالنسبة إلى شركات مثل فليكسترونيكس ومزوّد الخدمات الصناعيّة الإلكترونيّة (EMS).

تفكّر البلاد في حلّ مشاكل رئيسيّة. فإنّ أهدافها لن ترتكز طويلاً على المسائل الواقعيّة. ويجدر الذكر أنّ مناقشة الموازنة السنوية في البرلمان السنغافوري يجب أن تترافق مع القلق حول معدّل الولادات المنخفض. هل سيكون في سنغافورة عدد كاف من المواطنين بحيث تؤكّد على نجاحها المستمرّ؟ فقد قال لي يوماً لي كوان يو أنّه وإن خسرت البلاد المنافسة مع دول كالصين، يتوجّب عليه وعلى خلفائه الإعتناء بالشعب. وصرّح عندما أصبح رئيس صندوق المقتصد المركزي السنغافوري قائلاً: "إنّنا نملك اليوم بعض المال المخصّص للإستثمار. فإذا قمنا بالإستثمار بطريقة ذكيّة، يمكن لسكّان بلادنا الذين يصل عددهم إلى 3 ملايين نسمة أن يعيشوا من عائدات هذا الإستثمار. وإذا ازدادت الصين قوّةً، يمكننا أن نستثمر هناك أيضاً وستكون العائدات مرتفعة جدّاً. وسنحصد العائدات أيضاً إذا ما قامت التكنولوجيا الأميركيّة بعمل جيّد".

تشكّل سنغافورة تناقضاً ظاهريّاً. وهي تعتبر مرفأ وخزانة عرض للشركات الخاصّة، ولكن للدولة تأثير مباشر على التطوّر الاقتصادي. فإنّ شعور الإلتزام تجاه الشعب وواجبات تأمين حياة أفضل له لا يبارح فكر القادة. فهم يعرفون أنّ الحلول غير متوفّرة لذا يسعون إلى تطوير دور وعلاقة وثيقة مع دول العالم الأخرى. فإنّ تغيير الدور على صعيد المسرح العالمي أمرٌ طبيعيٌّ وضروري.

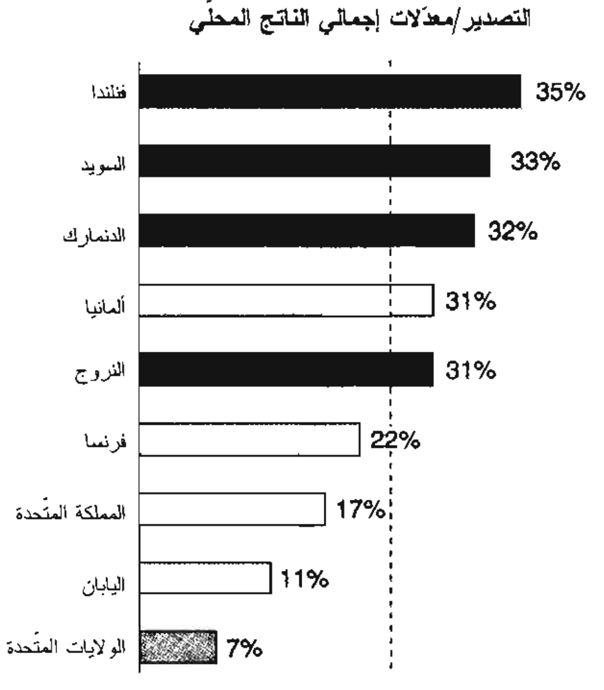
قـــد تعيد التجربة السنغافوريّة تحديد الصيغة الحكوميّة. فإنّ الحكومة القصيرة الأجـــل هـــي الأفضـــل. ولطالما ركّز التورّط الحكومي في الاقتصاد على أهداف واضحة. فعلى الحكومة أن تتنحّى ما أن يتمّ تحقيق الهدف. ويجب أن يكون دورها شـــبيهاً بمـــترل الضّيوف الذي يعرف إلى متى يُبقي الزوار حتّى بعد انقضاء الوقت المحدّد.

النشوة السويدية

لم تبدُ السويد كمشترك يشجّع الإنفتاح على الاقتصاد العالمي. فإنّ حكومتها ثابـــتةٌ، في حين أنّ معظم إداراها كانت تتألّف من تحالفات أكثر من حزب واحد. وخلال القرن العشرين، كان حزب الديمقراطيّين الإشتراكيّين هو الحزب السياسي الأبـــرز على صعيد الحكومة. فقد أشرف هذا الحزب على بناء ثراء الدولة *من غير مـــنازع*، وأمّن مستويات عالية من التحويلات لتغطية الغنى والثراء بشكل كامل. و لم يكن الشعب السويدي مرتاحاً إزاء هذا الوضع إذ كان أيضاً مدلّلاً بحيث شعر أنّ مـــن حقّه الإستمتاع بالراحة والأمان. غير أنّه توجّب عليه دفع ضرائب مرتفعة لقـــاء هذه الخدمات أكان على المستوى المحلّي أم العالمي. وأدّت الضرائب المرتفعة والتنظـــيمات الفائقة التطفّل إلى نزف بعض أفضل الشركات السويديّة. فأعادت شـــركة أسترا نقل مركزها إلى المملكة المتّحدة واندمجت مع أسترا زينيكا، في حين انتقل كلٌّ من أزيا وتيترا لافال إلى سويسرا.

ولكن، في التسعينات، تغيّر هذا التوزيع بسبب اصطدامات الاقتصاد العالمي. فانضـــمّت السويد إلى الجمعيّة الأوروبيّة وتوجّب عليها اعتماد مجموعة سياسات اقتصـــاديّة مـــنظّمة. وبدأ يُنظَرُ إلى دولة الرفاهة وشبكاها الآمنة والتزامها بالوحدة الإجتماعـــيّة كعـــائق للحركة الفردانيّة. فنشأ اهتمام جديد بالفرد – وخصوصاً بالجهد المقاول. وانتشرت مدارس الأعمال الجديدة. فتمّ تحقيق عمليّة تغيير مُعتَرَفٌ بهـــا عالمياً. وشهدت الصناعات والتعدين اللتَين يعتمد عليهما الاقتصاد السويدي هـــبوطاً، تمامـــاً كما كانت الحال في عدد من المجتمعات الأخرى المرتفعة الكلفة والقديمة.

لقد حافظت السويد على بعض الميزات في عدد من القطاعات لاسيّما قطاع التكنولوجـيا. وحظيت البلاد بولادة عدد من الشركات العالميّة مثل إلكترولوكس وآي بي بي وأسـترا وتيـتراباك وآيكـيا وصعب وأو أم وفولفو وإيتش أم (هينّيز وموريتز) وسكانيا وإيريكسون. وكان لا بدّ من انتشال التورّط السويدي في مجال الاتصـالات تحديداً، ولكن هذا الأمر لا يمكن حصوله إلاّ إذا انفتحت البلاد على العالم. فإنّ النجاح على مستوى السوق السويدية التي تضمّ حوالى 8 مليون شخصاً لم يكـن كافياً، وتمّ الإعتراف بأنّ العالم هو السوق الوحيدة التي يُستحقّ كسبها. وعام 2003، وبحسب أرقام منظّمة التجارة العالميّة وصندوق النقد الدولي، شكّلت الصادرات السويديّة 33% من إجمالي الناتج المحلّي (أنظر عرض 8.4).



مصدر: منظّمة التجارة العالميّة، صندوق النقد الدولي

عرض 8.4 التصدير/معدّلات إجمالي الناتج المحلّي.

وقـــد ترافق هذا الأمر مع إعادة بناء الاقتصاد السويدي. فخُفِّضَت معدّلات الضـــرائب، خصوصاً تلك التي تؤثّر على قطاع الشركات. وتمّ السعي وراء عمليّة حـــلّ النظام والخصخصة خصوصاً على مستوى الاتصالات، ونتج عن هذه المسألة تشـــكيل شـــركات مثل تيليا وتيلي 2. ودعمت الحكومة جهود القطاع الخاص لإنشـــاء مجموعـــات تكنولوجيّة، تضمّ أحياناً معاهد تقنيّة وعلميّة متخصّصة. و لم تؤمّن هذه المعاهد التبصّر الإستباقي في مجال الأبحاث فقط، بل وفّرت طاقماً مؤهّلاً أيضـــاً. وطوّرت معاهد أبحاث عديدة وحدات حضانة خاصّة تمنح المبتدئين فرص كســـب الخبرة والإتّصال. غير أنّ وحدات الحضانة هذه لم تشمل الجميع: فكانت تُعنى فقط بالأشخاص الذين يتمتّعون بقوّة تقنيّة عالميّة حقيقيّة.

تُعـــدّ مدينة كيستا للعلوم في ضواحي ستوكهولم من أبرز المجموعات، إذ إنّهـــا موطـــن 250 شركة تكنولوجيّة عالية. وقد وفّر هذا الموقع الممتدّ على مســـاحة مليونَي متر مربّع حوالى 27,000 وظيفة مع نهاية عام 2003، ويُعتبر الآن محجّة مركز الأبحاث والتطوير في ما يتعلّق بالأنظمة اللاسلكيّة والاتصالات النقّالة والخارجيّة.

تســـتمرّ الشـــركات الســـويديّة في الســـيطرة على العالم في مجال الهندسة التكنولوجـــيّة العالـــية. وهـــي تضمّ أوتوليف (للأكياس الهوائيّة وأجهزة الأمان) وكاردو (لتصنيع الأبواب الصناعيّة) وغامبرو (وتحتلّ المركز الثاني من حيث تصنيع أجهزة علاج المَيْز الغشائي).

ومـــع بداية هذا العقد، حقّقت السويد بعض النتائج الباهرة. فأنفقت 3.7% مـــن إجمـــالي الناتج المحلّي على الأبحاث والتطوير. وخُصّصَ ثُلثا هذا المبلغ للقطاع الخـــاص، فـــتعدّى الـــذي يتمّ إنفاقه المعدّل في أيّة دولة أخرى بما فيها الولايات المتّحدة. ووجدت منظّمة التعاون والتطوّر الاقتصادي أنّ السويد واحدة من الدول العالمـــيّة التي تتمتّع باقتصاد "يرتكز على المعرفة". وإذا ما أخذنا بالإعتبار الإستثمار في مجـــال الأبحـــاث والتطوير والتعليم على مستوى الحكومة والقطاعات الخاصّة، بالإضافة إلى تطوير برامج الكمبيوتر، نجد أنّه يتمّ استثمار 6.6% من إجمالي الناتج المحلّي السويدي في مجال اكتساب المعرفة والتطوّر.

يفتخر الشعب السويدي ببلده إلاّ أنّ هذا الأمر لم يمنعه من التأثّر كثيراً بإتقان اللغة الإنكليزيّة. ولطالما كان السويديّون من أفضل اللغويّين ولكن، خلال النصف الأوّل من القرن العشرين، كانت الألمانيّة اللغة الثانية المُكتسبة. وأدّى النجاح المتزايد للثقافة السويديّة الشعبيّة على صعيد المسرح العالمي بالإضافة إلى تعزيز العلاقات بين الشعب السويدي وأولاد السويديّين المهاجرين إلى الولايات المتّحدة إلى ظاهرة نموّ تعلّم الإنكليزيّة. وكما هي الحال في الدول المجاورة مثل الدنمارك وفنلندا، فإنّ معظم مواد التعليم تُعطى بالإنكليزيّة في حين أنّ نسبة مرتفعة من السويديّين لا تكتفي بتكلّم اللغة الإنكليزيّة فحسب وإنّما تتقنها جيّداً. وكان كلٌّ من داغ هامرشولد (1961-1905) الحائز على جائزة نوبل والأمين العام للأمم المتّحدة، كذلك هانز بليكس الذي قاد فريق التفتيش عن الأسلحة في العراق ولم يستسلم لضغوطات الدول القويّة رمزاً للإستقامة والقيادة السويديّة. ويُعتبر عرف إطلاق قادة منسجمين عالميّاً نقطة قوّة بالنسبة إلى السويد على صعيد المسرح العالمي.

لا زال اقتصاد السويد مرتفع الكلفة ولكنّ البلاد قادرة على تبرير التكاليف العالية باعتبارها المبلغ الذي يجب تسديده مقابل الإبتكارات الفاصلة خصوصاً في مجال الإتصالات اللاسلكيّة والتكنولوجيا البيولوجيّة. وتطبّق الحكومة هذا التطوّر من خلال العزم على التخلّي عن التدخّل الظّالم. ويجدر الذكر أنّ هذا الإنطلاق الجديد للسّياسة الحكوميّة السويديّة لم يأتِ نتيجةً للتحوّل الجذري لمنظر البلاد السياسي. فإنّ الإستقرار السياسي السويدي لا يزال مستمرّاً ولا زال حزب الديمقراطيّين الإشتراكيّين يشكّل نسبة كبيرة من الحكومة.

التجربة الإيرلنديّة

لقد سبق أن تطرّقنا إلى إختبار إيرلندا التاريخي. إذ كانت في القديم بلاداً زراعيّةً فقيرةً، حيث غالباً ما كان يجري البحث عن كبش محرقة لمشاكل البلاد الكثيرة. فعوضاً عن البحث في تحسين الأوضاع، ألقى البعض اللوم على العالم الخارجي. وتطوّرت القوميّة بشتّى أشكالها إلى حدّ إيديولوجيّة الدولة. أمّا الصعوبة

فقـــد ظهـــرت باجتماع القوميّة مع علم الاقتصاد وبتوليد هذه القوميّة لقلّة تبصّر ضارّة. وتقوم البلاد عادةً بإلقاء اللوم المتعلّق بمشاكلها على الآخرين، ولكنّ الحلول تكمـــن داخلـــيّاً ولا يمكن حلّها إلاّ إذا توحّد الشعب وسعى إلى إزالتها، من دون الإســـتعانة بـــالدول الخارجـــيّة. وكانت سياسية إيرلندا الاقتصاديّة في الثلاثينات والأربعينات خاضعةً لسيطرة مبادىء ليستيان والمتعلّقة بكون الصناعة المحليّة تخضع لتعرفات عالية. فكانت عمليّة الإستيراد هي البديل الأمثل. وطالما أنّ السلع المنتجة محلـــيّاً تحلّ محلّ هذا الإستيراد، فلا حاجة إلى توريدها. ولاستحال هذا الأمر لو لم تكـــن الصـــناعات تنافسيّة. كما تمّ إعلان الشعب أنّ عدم شراء المنتجات المرتفعة الكلفـــة والمصنّعة محليّاً - التي هي غالباً دون المستوى - أمرٌ منافٍ للوطنيّة (وهناك سياسيّون من دول عديدة ما زالوا يعظون الشعب حول هذه العقيدة).

اعتـــبر معظـــم المقيمين في إيرلندا الحكومة كمصدر مساعدة. وكان المزارعون وأصحاب الصناعات الصغيرة ورجال الأعمال والكنيسة الكاثوليكيّة زبائن المساعدة الرسميّة التي تتّخذ شكل المنح والتوزيع النقدي. وكانت الحكومة تستجيب للطلبات من خلال تقسيم الموارد النادرة على المجموعات المهتمّة المتتالية. وكانت الخدمة العامّة الإيرلـــنديّة شـــبيهة بـــتلك الإنكلـــيزيّة لاسيّما وأنّها نشأت عنها سنة 1922. أمّا الإخـــتلافات فكانت سطحيّة: كان الموظّفون العامّون الإيرلنديّون يغيّرون أسماءهم عادةً ويختارون أشكال الغَيْليّة القديمة. وكانوا يبتكرون الشكل الغَيْلي غير الموجود.

بـــزغ في الســـتّينات فجر إنجازٍ جديد. *فظهر* العالم الخارجي مصدر ازدهار بالنســـبة إلى إيرلـــندا. ومـــن الطبـــيعي أن تُعنى وكالة حكوميّة، كسلطة التطوّر الصـــناعي، بمهمّـــة جذب الإستثمار. إلاّ أنّه كان لا بدّ من تحقيق شيئاً ما يتعلّق بطريقة جذب الإستثمار بفعاليّة أو بتقديم أسباب ماليّة صلبة للمستثمرين تشجّعهم عـــلى الإستثمار في إيرلندا. وعلى الرغم من انتشار مَكْنَنَة القطاعات الصناعيّة، إلاّ أنّ سلطة التطوّر الصناعي بدت عالقةً في عالم تسيطر عليه الصناعة القديمة الطراز. وأراد السياســـيّون المطالبة بقروض لإنشاء مصانع في مناطقهم توظّف عدداً محدّداً مـــن الـــناس. ولكن لم يكن باستطاعة سلطة التطوّر الاقتصادي سوى تقديم رمز ضـــريبة تفضـــيليّة. وفتحت الباب سنة 1973 إلى الإتّحاد الأوروبي. إلاّ أنّ هذَيْن

الخلّـين لم يتمكّنا من تخطّي تدفّق مشاكل بنيويّة خطيرة ومستويات منخفضة من المنافسـة والإنتاجـيّة. وأنشأت بعض الشركات اليابانيّة مثل هينو (للشاحنات) وفودجيتسو ونوريتاكي ويامانوشي (للأدوية) مصانع في إيرلندا ولكنّها، بالإضافة إلى بعض الشركات الأميركيّة، لم تكن قادرة على تحسين الاقتصاد.

مـنذ منتصف الثمانينات، أغرقت موجة الكمبيوتر والتكنولوجيا المعلوماتيّة الـبلاد بقوّة. وناضلت سلطة التطوّر الصناعي (التي أصبحت *وكالة* بعد أن كانت *سـلطة*) من أجل شركات التكنولوجيا المعلوماتيّة التي جذبتها الحصيلة الكبيرة من الموظّفين المتدرّبين ذوي الرواتب. وفي عام 1992، تمّ إدراك أنّ الإزدهار الإيرلندي يجب أن يأتي من هذا العالم. ونما مفهوم جعل إيرلندا محوراً إلكترونيّاً أوروبيّاً، وقد نشـأ عـن سلطة التطوّر الصناعي القديمة. وتبنّاه *تانايست* (نائب رئيس الوزراء) ووزيـرة الشـركات العامّة ماري أورورك باعتباره سياسة حكوميّة. وسنة 1992 أيضـاً، افتتحت سيغنا - وهي شركة تأمين أميركيّة قائمة في نيو جيرسي - غرفة عملـيّة في إيرلندا بهدف تحويل فروقات الوقت وتقليص الكلفة. فكانت هذه المرّة الأولى الـتي يرى فيها الإيرلنديّون قوّة الوظائف المستوردة أكان من خلال مراكز الإتّصـال أم مـن خلال عمليّة القيام بالأعمال خارج البلاد بهدف تقليص كلفة الإنتاج. وأصبح الباقي من التاريخ.

هكذا نرى أنّ لهذه الدول تقاليد تاريخيّة وأنظمة سياسيّة مختلفة. وقد شهدت جمـيعها على تدخّل حكومي خصوصاً في مجال الاقتصاد. وقد مهّد هذا الأمر في كلّ دولة الطريق أمام فلسفة حكوميّة غالباً ما توفّر قوّةً دافعةً أوّليّةً وحقّ الشروط الخلفيّة، ومن ثمّ الجلوس على الخطّ الجانبي من المسرح العالمي.

9

سوق المستقبل

تغيّر كلّ شيء

لا بـــدّ مـــن تغيير الحكومات، ولكن، على صعيد المسرح العالمي، فإنّ التغيير محتّم وضروري على ثلاثة مستويات أساسيّة:

- **على مستوى التكنولوجيا** – إنّ المستقبل سيكون مختلفاً جدّاً فيما يختصّ بالتكنولوجيا. في الواقع، فإنّ التقدّم التكنولوجي يتمتّع بالقدرة على إعادة تحديد الشكل بسرعة فائقة ومحو صناعات بأكملها.
- **على المستوى الشخصي** – يعني المسرح العالمي على هذا المستوى أنّه يتحتّم علينا أن نصبح أكثر تكيّفاً وإرادةً للمشاركة، عوضاً عن البقاء كمشاهدين مستسلمين.
- **على مستوى الهيئة** – إنّ الشركات الناشئة ستصبح من دون مترل، إذا ما نظرنا إلى هذا الأمر من زاوية المفهوم القديم الذي يعتبر المنـــزل هو الأساس. وعلى هذه الشركات أن تكيّف وتركّز على الإبتكار، وألاّ تثقلها السلطة أو نظريّات ماضيها النفسيّة.

المستقبل التكنولوجي

إنّ الرضـــا حالةٌ فاسدةٌ ومؤذية. فيجب أن نبتعد عن الرضا الذاتي وأن نكافح

بجهـد. ومـن أجل القيام بهذا بنجاح، علينا أن ندرك قوانا الحاليّة وأن نبني عليها مستقبلنا. وتُعدّ هذه المسألة حقيقيّةً بالنسبة إلى تكنولوجيا الكمبيوتر.

لقـد اسـتندتُ في هذه المسألة على حجم ذاكرة أجهزة الكمبيوتر الخاصّة الأولى. فكانـت الذاكرة التي تحفظ 32 كيلوبايت أمراً عاديّاً. ونجد اليوم وحدات أقراص صلبة تتّسع قياسيّاً لحوالى 32 كيلوبايت. ويجد البعض هذه الذاكرة أكثر من كافـية في حين تستطيع بحض أجهزة الكمبيوتر حفظ معلومات تصل سعتها إلى 1 جيغابايـت. ولـربّما هذا سبب من أسباب كون سعر ناقل الأقراص ليس باهظاً. ويعتـبر بعـض المتخصّصين في مجال الصناعة أنّ ناقل القرص الذي تصل سعته إلى 240 جيغابايـت ضروري قبل استعمال تكنولوجيا تحميل أشرطة الفيديو. ويعادل هذا الأمر المساحة اللاّزمة لحفظ دزينة من الأفلام القياسيّة الطول.

والحقـيقة أنّ نظام التشغيل مثل ويندوز أكس بي (أو حتّى ويندوز 98) يضمّ عدداً كبيراً من الميزات لا يعلم بها مستعملو الكمبيوتر. ولا يدري هؤلاء أنهم أمام كـتر يضمّ مجموعة قدرات قد لا يستعملوها قط، والتي يمكن الولوج إليها بسهولة كـبيرة إذا مـا قضت الحاجة. وقد يحوي هذا الكتر أدوات تشغيل أنظمة تنقيح الأفـلام. ولن يجد المحترفون أو شبه المحترفين في استعمال الكمبيوتر أيّة صعوبة في اسـتخدام هـذه الأدوات إلاّ أنّ هـذه الأخيرة تؤمّن مستوى دخول تكنولوجي بالنسبة إلى المبتدئين المهتمّين والملتزمين.

أصـبحت أجهـزة الكمبـيوتر أكـثر تعقيداً مع الوقت. وبدأت فجوات التكنولوجيا القديمة تزول، ومنها اعتقاد عدد كبير من مستعملي الكمبيوتر بوجود اختلاف بين أجهزتهم لتصفّح الإنترنت ومراكز خدمة الكمبيوتر التي يديرها مزوّدو خدمـة الإنترنـت. ومن الممكن التصوّر أنّ حجم هذه الفجوة سيصغر أكثر في السـنوات القلـيلة المقـبلة التي ستحقق تحسين أداء شبه المرشد. وسيكون قطاع الشـركات أوّل مـن يستفيد من هذا الأمر. وستكون الشركات المتوسطة الحجم قـادرة عـلى إدارة مواقعها على الإنترنت. كما ستتمكّن من استعمال تطبيقات الأعمـال ومـنها إدارة الإستجابة لطلبات الزبائن، ونظام إدارة النقل التسلسلي واستعمال ناقل بقي سعره ثابتاً منذ أيّام أجهزة الكمبيوتر في منتصف التسعينات.

التقدّم التكنولوجي وموت بعض الأعمال

تحمـــل التكنولوجيا في طيّاتها، بالنسبة إلى العاملين في عالم الشركات، الخوف والفــــرص معاً. وهي تعني أنّ الموت هو أحد الاحتمالات التي يجب توقّعها في عالم الأعمال.

إنّ نهضـــة وهـــبوط الشركات التجاريّة التي كانت في يوم من الأيّام نابضةً وديناميكـــيّةً ومســـيطرة، والتي تعرّضت إلى الإفلاس (أو ما ينتج عنه) في غضون عقود هي حال من واقع حياة الأعمال. وقد شهدنا مؤخّراً على نشأة عمالقة مثل إنـــرون وووركدكوم، وما نتج عنهما من قهر بسبب سقوط تقييدات نظاميّة وما يمكن تسميته بكلّ تهذيب: تقلّبات المحاسبة الداخليّة.

كان من الإعتيادي رؤية التقدّم التكنولوجي وهو يقضي على بعض الصناعات. علينـــا الـــتفكير بأن فضل صناعة السيّارات لا يعود فقط إلى الصناعة بل إلى صانعي صـــهوة الفـــرس ومـــزوّدي العلـــف والإسطبلات للأحصنة. فنتج عن كلّ موجة تكنولوجيّة جديدة حصيلة من الضحايا الذين لم يتمكّنوا من التغيّر مع الوقت.

أمّا اليوم فلقد أصبح الوقت ضيّقاً. بعد أن كان يتوفّر في الماضي بعض الوقت بـــين العملـــيّة الجديدة والأخرى القديمة، كما كان يتحقّق التفوّق على سابقاتها. واعتُـــبرت العملـــيّة الجديدة أفضل وإنّما لم تكن دائماً أقلّ كلفة، كما أنّها كانت تستغرق وقتاً طويلاً – يمتدّ على جيل بأكمله – قبل أن يصبح هذا الإبتكار ناشطاً ويهـــبط ســـعره. فـــإلى كم من الوقت احتاجت كاميرا تصوير الفيديو في الماضي القريـــب لتنـــتقل من وسيلة ترف باهظة إلى منتوج يمكن للجميع شراؤه؟ إنّ هذه المـــدّة نادراً ما تتوفّر في عالم الاقتصاد العالمي المتّصل. وقد تسيطر التكنولوجيا على العالم مع العلم أنّ وصولها إلى هذا المركز بالقوّة كاد يكون مستحيلاً.

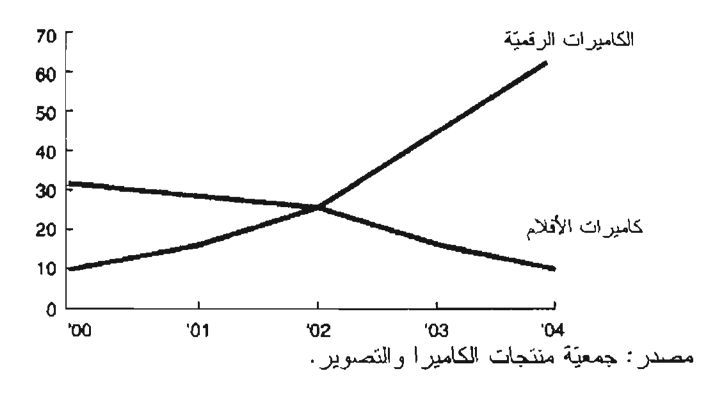
كما سبق أن رأينا، فإنّ مجموعة اللاّعبين على المسرح العالمي تضمّ السبرانيّين أيضاً. مستعدّون لتلقّي النصّ الجديد ويشكلّ استعدادهم هذا بالإضافة إلى حماسهم مفـــتاحاً يسرّع عمليّة تفوّقهم على أعضاء مجموعة اللاّعبين الآخرين. فما أن يتمّ اســـتبدال الممثّلين الكبار بأبطال جدد، حتّى يشبه الأمر تطبيق مدير المسرح خطّةً تنقُل الممثلين من المشهد الأوّل إلى المشهد الثاني بلمح البصر.

إذا ألقينا نظرةً على صناعة الكاميرا. نجد أنّ أيّام صناعة الكاميرا التقليديّة قد ولّت لتحلّ مكانها الكاميرا الرقميّة (أنظر عرض 9.1). وعام 2004، شحن المصنّعون اليابانيّون حوالى 70 مليون وحدة ليربحوا حصّة السوق، محقّقين بالتالي السعر والمكسب (أنظر عرض 9.2). وهذا الأمر شبيه بما جرى في سوق الحساب في أواخر السبعينات. ولقد اعتاد المستهلك الياباني للأجهزة الإلكترونيّة الكبيرة على هذا النوع من المنافسة الوحشيّة. (أنظر عرض 9.3).

عندما أصبحت الكاميرا الرقمية في متناول عدد من الناس في منتصف التسعينات، كانت لا تزال غير مصقولة نسبيّاً. فكانت نقاوة الصورة فقيرة وعدد الصور التي يمكن تسجيلها على الكاميرا قليلاً. وما أن يتمّ تحميلها على الكمبيوتر حتّى تبقى وتُنظّم ضمن ألبومات صور رقميّة. ونادراً ما يمكن مشاركة هذه الملفّات الكبيرة مع مستعملي الكمبيوتر إلاّ إذا تمّ تخفيض نقاوة الصور. أمّا اليوم، فتستطيع الكاميرات الرقميّة إلتقاط الصور عبر عدسة 8 ملايين بيكسيل (pixel) للسنتيمتر الواحد، وهي درجة تفصيلية لا يمكن رؤيتها بالعين المجرّدة. ويمكن تسجيل هذه الصور على قرص مدمج. وفي ما يتعلّق بتحسينات آلة الطبع وتكنولوجيا الورق، فمن الممكن طباعة هذه الصور بجودة عالية في المترل.

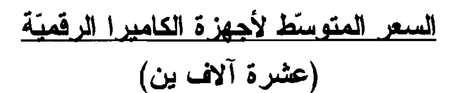
الشحن العالمي للكاميرات الرقميّة وكاميرات الأفلام

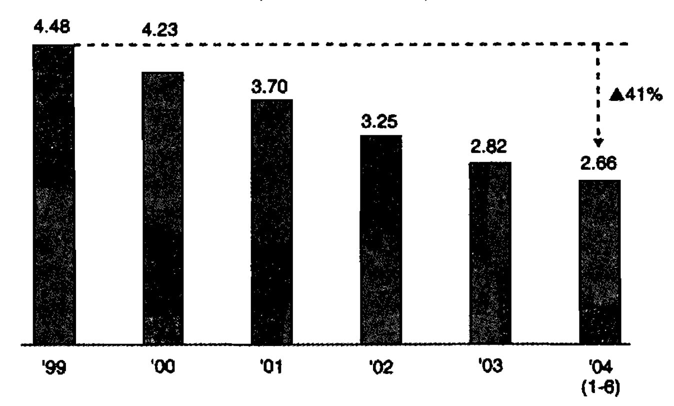
(مليون)



مصدر: جمعيّة منتجات الكاميرا والتصوير.

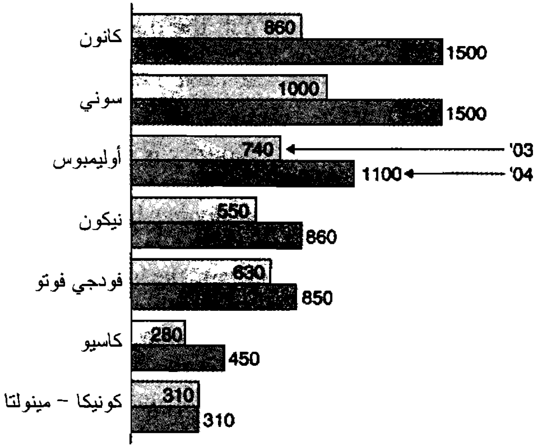
عرض 9.1 الشحن العالمي للكاميرات الرقميّة وكاميرات الأفلام





مصدر: جمعيّة صناعة الكاميرات اليابانيّة.

عرض 9.2 تآكل الأسعار.



مصدر: طوكيو شينبون، نيسان/أبريل 2004.

عرض 9.3 المنافسة.

تُعتبر كانون اليوم الرقم الأوّل من حيث صناعة الكاميرات الرقميّة. فقد أدخلت الشركة سنة 1995 كاميرات رقميّة أكثر تعقيداً، إلاّ أنّها لم تحقّق مبتغاها، وانتظرت إلى العام 2000 لتقوم بالسيطرة على سوق الكاميرات الرقميّة. فوسّعت نطاق منتوجها وخفّضت السعر. كان متوسط سعر الكاميرا يصل إلى 450 دولار أميركي ووصل حجم الشحنات الصناعيّة العالميّة إلى 10 ملايين عام 2000. وفي العام 2004، اتّسعت السوق لتصل إلى 60 مليون شحنة بسعر يصل إلى 280 دولار أميركي للكاميرا الواحدة.

في نهاية عام 2004، وصل عدد الكاميرات الرقميّة إلى 150 مليون وحدة بحيث حصل كلّ أربعة مستعملين لجهاز الكمبيوتر في العالم على كاميرا رقميّة. بمعنى آخر، كان على دخول الكاميرا الرقميّة الإنتظار إلى أن يصبح المستعملين مستعدّين لإدخالها إلى أجهزة الكمبيوتر عبر المنفذ يو أس بي.

كان لهذه المسألة عدد من التضمينات. أوّلاً فإنّ صناعة الكاميرا التقليديّة لم تعد موجودة. لقد أصبحت محيطة لجهاز الكمبيوتر أو جهاز الإدخال/الإخراج.

ثانياً، بسبب التحوّل الكبير إلى الكاميرات الرقميّة، تعاني سلسلة صناعة الكاميرات السنظريّة مشكلةً كبيرةً. وهي تتضمّن شركات الأفلام والمختبرات وأوراق (البروميد الفضّي) والألبومات وأجهزة المختبرات. وكان مختبر تظهير الصور المتضرّر الأكبر. فإنّ اللقطات التي يأخذها مستعملو الكاميرات الرقميّة، أكانوا متخصّصين أم هواة، يمكن تظهيرها على الكمبيوتر وتعديلها عبر استخدام برامج الكمبيوتر، وبكلفة قليلة. ثمّ يجري طبعها على ورق خاص بالصور من دون الحاجة إلى الإستعانة بآلات الطبع الباهظة الكلفة. وكبديل آخر، يمكن حفظ هذه الصور على أجهزة من السهل نقلها.

تواجه الشركات مثل كوداك وفودجي تحدّياً على مستوى إعادة البناء وذلك عبر سلسلة أنظمة أعمالها. ولقد خسرت بولارويد، صانعة الصور الفورية، دورها التاريخي. فبعد خوض معركة عالميّة امتدّت على مدى القرن، أنشأت هذه الشركات، بالإضافة إلى شركات أخرى أقلّ منافسة (مثل كونيكا وأغفا) نوعاً من الهيمنة على الصناعة التصويريّة. وبوجود هامش كبير ومؤكد من الفائدة، واجهت

هـــذه الشركات صعوبةً في إعادة الإنضمام إلى لائحة التحوّل السريع للصّناعات. فمـــا مـــن شركة يمكنها التعاون مع طلب إعادة بناء يصل إلى 15% سنويّاً وذلك لأربع سنوات متتالية لاسيّما إن لم تكن أكيدة ممّا يمكنها تحقيقه.

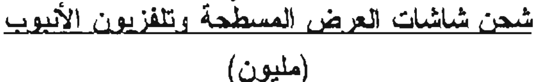
هـــل يُعتبر هذا نصر للتفعيل الجديد المترافق مع استسلام التفعيل القديم؟ حتّى إنّ صـــناعة الكاميرا الرقميّة ربما لن تزدهر. فكان إدخال جاي-فون (الذي احتلّت مكانـــه اليوم فودافون)، والذي أدخل نموذج كاميرا مُبيَّت لعام 2000 (جي-أس إيـــتش أو 4)، الســـبب الحقـــيقي لهذا النموّ الكبير في اليابان على صعيد مبيعات الكاميرات الرقميّة واستعمالها. فكان لهذه الكاميرا 110,000 بيكسيل فقط إلاّ أنّها ازدادت شـــعبيّةً إذ كانـــت تحمل "إسم حيوان أليف" هو شا-مايرو أي "صورة الـــبريد". فكـــان بإمكـــان الشبّان والشابات تبادل الرسائل والصور فيما بينهم. وبالـــتالي، ســـارع موظّفـــو الهواتف النقّالة إلى دخول هذه السوق الواعدة، وفي حزيران/يوليو من العام 2002، كان نصف الهواتف النقّالة التي تمّ بيعها يحوي على آلة تصوير ذي نقاوة قياسيّة تتألّف من 310,000 بيكسيل. ومع نهاية العام 2004، تضـــمّن النموذج الرئيسي المتقدّم عدسات سي سي دي (CCD) ذات نقاوة تصل إلى مليوني بيكسيل، بمقارنتها مع نقاوة الكاميرات الرقميّة. في هذه المرحلة، شعرت صـــناعة الكاميرات الرقميّة بوطأة الضغط وبدأت تدرك أنّها قد تصبح "عنصراً" في صـــناعة الهواتف النقّالة وأنّها قد لا تحتفظ بمركز جهاز الإدخال والإخراج التابع للكمبـــيوتر وأجهـــزته المُلحقة، ومن المتوقّع أن تصبح ملحقةً لأجهزة نقّالة أخرى كالمساعد الرقمي الشخصي والأقلام الرقميّة أو حتّى جزءاً من بطاقات الإئتمان.

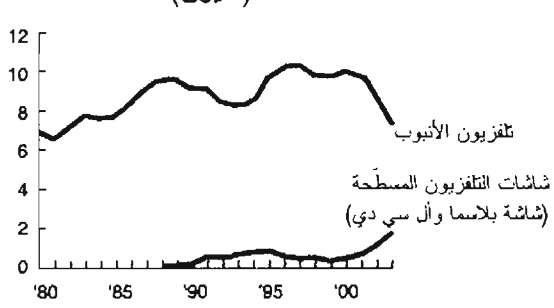
الرســـالة واضـــحةٌ: فإنّ التكنولوجيا المندفعة إلى الأمام تجعل كلّ الصناعات ســـريعة التأثّر، وتعرّض البعض الآخر للخطر. وإذا اعتمد السبرانيّون التكنولوجيا الجديدة، ستجد الصناعات نفسها في موضع حرج.

لقد جرى أمر مماثل مع استبدال أشرطة الفيديو بأقراص الدي في دي فكانت الأشـــرطة رخيصـــة وإنّما ضخمة. وغالباً ما كانت جودة الشريط تتلاشى بسبب إعـــادة مشـــاهدته. أمّـــا أقراص الدي في دي فقدّمت صورةً واضحةً. كما يمكن اســـتعمال القـــرص لحفظ مواد إضافيّة مثل المواد الخلفيّة للمحتوى والمقابلات مع

الممثّلين أو الحاشية السينمائيّة المتعدّدة اللغات. ويمكن تصفّح المحتوى بسهولة كبيرة. خصوصـــاً وأنّ العنوان يساعدك على الولوج إلى البند الذي تختاره. فلا حاجة إلى الإنتظار في حين يقوم الفيديو بإعادة الشريط.

يمكـــن مشاهدة الأقراص عبر جهاز الكمبيوتر، لدى استعمال تكنولوجيا خاصّـــة شبيهة بتكنولوجيا قراءة المعطيات. وإن كانت أجهزة الأقراص القائمة بحـــدّ ذاتها تسيطر بشكلٍ كبيرٍ على طريقة مشاهدة الأفلام في المملكة المتّحدة والولايـــات المتّحدة، فإنّ اليابانيّين يفضّلون شراء أجهزة كمبيوتر تمكّنهم من مشـــاهدة الأفلام عليها. ويبدو أنّ الأسر اليابانيّة لا تحبّذ اقتناء أجهزة لمشاهدة الأقـــراص إذ تتضمّن تلفزيوناتهم تجهيزات عديدة ومنها أجهزة التوفيق المتعلّقة بالأقمار الصناعيّة. ولقد زال كلّ أمل لأشرطة الفيديو مع حلول أجهزة الدي في دي الرخيصـــة وبـــرامج تنقيح الأفلام. وتمّ تطوير وحدات العرض البشريّة لمشاهدة الأفلام، مع إهمال شاشات العرض التي تستخدم تكنولوجيا الشاشات مـــن نوع سي آر تي لصالح شاشات العرض المسطّحة كشاشة البلاسما وشاشة الأل سي دي كما يظهر العرض 9.4.





مصـــدر: "معطـــيات حـــول الأجهـــزة المنزلـــيّة الإلكترونيّة 2003"، جمعيّة الصناعات الإلكترونيّة والمعلوماتيّة والتكنولوجيّة اليابانيّة.

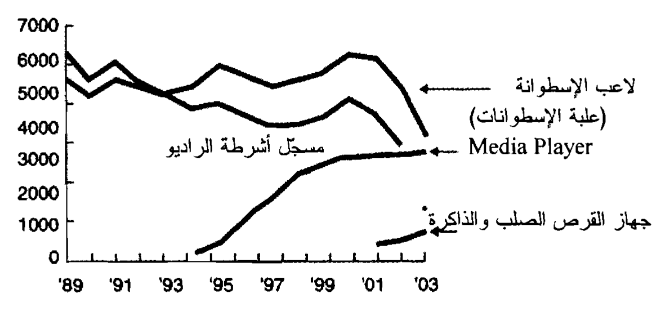
عرض 9.4 شحن شاشات العرض المسطّحة وتلفزيون الأنبوب.

إنّهـــا مسألة قديمة وإن بدت نسبة تقدّم الفرز فيها متسارعة. فقد تمّ النظر إلى قـــوّة التكنولوجيا المتعلّقة بإعادة تحديد شكل الصناعات من زاوية ميدان الموسيقى المسجّلة. فإنّ استبدال إسطوانات الموسيقى الفونوغرافيّة الفينيليّة التقليديّة بالأقراص يشكّل مسألة دراسة صناعيّة يعرفها طلاّب الأعمال جميعاً. ولقد احتلّت الأقراص المدمجة حيّزاً كبيراً على صعيد التكنولوجيا والحجم والنقل بحيث بدا حلول الأقراص كاســـتجابة لصلوات متتبّعي الموسيقى. وكان القرص، إذا ما تمّ الإعتناء به جيّداً، غير قابل للدمار وينتج صوتاً واضحاً. فلم يكن أمام هواة الموسيقى طلب أكثر من هـــذا. وإذا ما شعروا بالحنين إلى الإسطوانات الفينيليّة، استعادوا بالذاكرة المشاكل التي كانوا يواجهونها لإزالة الغبار عنها قبل الإستماع إليها، من دون ذكر إمكانيّة سرعة خدشها وإتلافها لدى محاولة تنظيفها.

أمّـــا الـــيوم، فيشـــهد القـــرص المدمج نفسه انحداراً على مستوى المبيعات في ظـــلّ ســـيطرة المنصـــات الجديـــدة المـــتعلّقة بإنـــتاج الموســـيقى وتوزيعها. (أنظر عرض 9.5).

إنتاج الأجهزة السمعيّة في اليابان

(بالآلاف)



* لاعب سمعي لحفظ معطيات الموسيقى على جهاز الذاكرة والقرص الصلب.

مصـــدر: "معطـــيات حـــول الأجهـــزة المنزلـــيّة الإلكترونيّة 2003"، جمعيّة الصناعات الإلكترونيّة والمعلوماتيّة والتكنولوجيّة اليابانيّة.

عرض 9.5 إنتاج الأجهزة السمعيّة في اليابان.

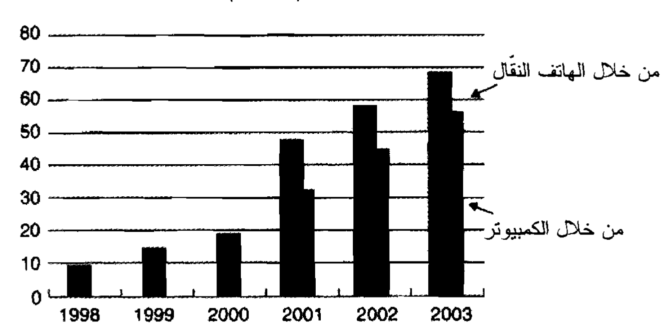
قطّعت التكنولوجيا أعمال توزيع الموسيقى إرباً. فشكّل ازدهار نابستر نقطة البداية. كانت التكنولوجيا تُعرف باسم "الندّ للندّ"، وتقوم على الولوج إلى ألبومات الموسيقى الخاصّة بأصدقائك والمحفوظة على الكمبيوتر. وهكذا، وجد نابستر طريقةً لتفادي دفع الجُعالات لشركات التسجيل. وعلى الرغم من أنّ هذا الأمر لم يجرِ بسهولة، إلاّ أنّه، سنة 2001، أدخلت شركة آبل خدمة آي بود لنقل الموسيقى من الكمبيوتر إلى جهاز محمول. ونتيجةً لهذا، أدخلت هذه الشركة أيضاً في شباط/فبراير 2003 خدمة آي تيونز لتحميل الموسيقى قطعةً قطعة وذلك من خلال دفع 99 سنت فقط على الأغنية الواحدة. ولم تُحْيِ هذه الشعبيّة المتفجّرة شركة آبل للكمبيوتر فقط، بل أرسلت أم تي سي (مالكة تسجيلات تاورز) إلى الفصل 11 للحماية. فانخفضت المبيعات نوعاً ما، إلاّ أنّ أسعار الأسهم الماليّة قدّرت إستقرائيّاً تضمينات خدمات كخدمة آي تيونز لباعة الموسيقى التقليديّين. وفي الواقع، تتوفّر حاليّاً عشرات المواقع على الإنترنت مثل باي ميوزيك دوت كوم (buy-music.com) وليسين دوت كوم (رابسودي) (listen.com (Rhapsody) وسوني ميوزيك إنترتاينمنت (Sony Music Entertainment) وميوزيك ماتش داونلودز (Music Match Downloads).

لقد أصاب الموت المفاجىء هذه الصّناعة بسبب استعداد 800 مليون سيبرانيّ (وما زال العدد يتزايد) قبول أيّ أمر جديد يتراوح مع أجهزة الكمبيوتر الخاصّة بهم المتّصلة بشبكة الإنترنت. وتفسّر أسعار الأسهم الماليّة التضمينات التي يمكن التوصّل إليها بسرعة جرّاء هذا الأمر.

يبدو تطوّر الملفّات الموسيقيّة التي يمكن تحميلها كموسيقى حزينة بالنسبة إلى صناعة توزيع الموسيقى التقليديّة. وفي النهاية، فلن نحتاج إلى محلاّت لبيع أقراص أو شرائط أغاني طالما يمكننا تحميلها عبر الإنترنت. وفي الواقع، لقد انخفض عدد هذه المحال مع نشأة مواقع التجارة الإلكترونيّة التي تؤمّن الطلبات وتقدّم التنزيلات. ومع هبوط عمليّة شراء الأقراص، بدأ قسم من صناعة التسجيل التقليديّة بالزوال. فلا حاجة إليها بعد الآن. وهي لم تعد تشكّل وسيلةً للفرق الموسيقيّة الصغيرة التي ترغب في تسجيل ألبومها ومن ثمّ إطلاق بعض الأغاني على الإنترنت بهدف الإعلان وتقديم لمحة عن أعمالهم للناس. وقد تشكّل هذه المسألة زوال الوظائف التقليديّة لموظّفي إستوديوهات التسجيل

وشـــبكات التوزيع العديدة. وقد يتخطّى المتخصّصون في مجال الموسيقى الكلاسيكيّة هذا الأمـــر إذ يحـــاول محـــبّو الموسيقى الكلاسيكيّة المحافظة على عادات الشراء وعدم التأثّر بخدمات نابستر وآي بود. ولكنّ سرعان ما سيتغيّر هذا الأمر أيضاً.

يظهـــر أن مصـــير صناعة توزيع الموسيقى قد تأثّر بعدد من القطاعات عند نشوء ظاهـــرة "عمليّة التحميل". فإذا أصبح من الممكن الحصول على منتوج أو خدمة ما من خلال الكمبيوتر، مع درجة اتّصال تتراوح بين 28 و56 كيلوبايت، فمن الممكن أيضاً أن تـــتمّ عملـــيّة تسليم هذا المنتوج أو الخدمة بطريقة مؤكّدة وأرخص، وأكثر تناسباً. ويمكـــن لموقـــع التحميل أن يتعدّد لأنّ الميكانيكيّة التي يتمّ اتّباعها لم تعد تتّصل بجهاز الكمبـــيوتر فقـــط، بـــل يمكنها أن تتّصل بالهاتف النقّال مثلاً. وبالإضافة إلى تصفّح الإنترنـــت، يمكن استخدام الهاتف كمركز محمول لبرامج المعلومات والإتصالات. وفي الـــيابان، فـــإنّ رقـــم مســـتخدمي الهواتف النقّالة الموصولة بالإنترنت أعظم من رقم مســـتخدمي الإنترنت عبر الكمبيوتر (أنظر عرض 9.6). ولهذا السبب، يعمل منتجو الإلكترونـــيّات اليابانـــيّون على توحيد كلّ أنواع الوظائف والخدمات وإدراجها على هـــاتف نقّـــال صغير، تتراوح ما بين رقائق الدفع، والألعاب، وآلات التصوير، ورقاقة خدمة آي بود للموسيقى والشيفرة الثنائيّة البعد للبطاقات وشهادات الدفع.



ملاحظة: مستخدمو الكمبيوتر: نهاية شباط/فبراير، مستخدمو الهاتف النقّال: نهاية كانون الأول/ديسمبر.

مصدر: إمبريس، "صفحة بيضاء على الإنترنت 2003"، جمعيّة شركات الإتّصالات.

عرض 9.6 مستخدمو الإنترنت في اليابان.

نشأة بروتوكول VOIP وتأثيره على الاتصالات

بدأت خطوط الهاتف الأرضيّة القديمة الطراز تقدّم نفسها لاحتكارات الدولة القوميّة المتراصّة. وتبدو المهمّة، إذا ما تمّ جمعها مع الإلتزامات المدنيّة - وتوفّر هاتف لكلّ شخص في الدولة، مهما بدا الأمر بعيد المنال - ذو قياس وحجم لا تتعامل معهما سوى هيئة كبيرة جدّاً. فإذا بالأرض تعبرها مجموعة هائلة من خطوط الهاتف في حين يضمّ قاع المحيط أسلاك تصل القارّات ببعضها. ولقد انتمى هذا النوع من التعهّدات إلى المجال العسكري القديم. ولطالما اعتُبِرَت الإتّصالات غير الفعّالة والباهظة كثمن لا بدّ من دفعه. وتمّ تطبيق تعريفات الهواتف المسطّحة المعدّلة في بعض الدول، في حين جرى تطبيق مجموعة معدّلات غير منطقيّة في الدول الأخرى. فإذا اخترت العيش في المكان الخطأ، قد تدفع المعدّلات نفسها لإجراء اتّصال مع جارك الذي يعيش على بعد 5 أو 10 كيلومترات (6-3 أميال)، وكأنّك تجري مخابرة طويلة المسافة.

شكّلت الإتصالات إحدى النواحي التي جذبت غياب النظام في الثمانينات، في حين جرى تعديل احتكار الدولة القوميّة وليس محوها بالكامل. وإن سُمِحَ للاّعبين الدخول إلى فناء المدرسة، غير أنّهم غالباً ما وجدوا أنّ الشركة التي تخلف الإحتكار القديم لا تزال تُعتبر قوّة يُعتمد عليها، ولبثوا مضطرّين إلى دفع أجور الخطوط. صحيح أنّ تكاليف الهاتف قد انخفضت ولكن ليس إلى المستوى المطلوب.

في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، حرّرت الهواتف النقّالة مستخدميها من الخطوط الأرضيّة. فأصبحت شعبيّةً لا سيّما في الهند والصين وإفريقيا واسكنديناڤيا، حيث كان من الصعب - لا بل من المستحيل أحياناً - مدّ خطوط الهاتف عبر المسافات. وقد تفوّقت الهواتف النقّالة على الخطوط الأرضيّة في بعض الدول. وعاجلاً ما أصبح الهاتف النقّال يتمتّع بقوّة عظيمة، ليس من أجل القيام بالإتّصالات فقط. وكما سبق أن رأينا، لقد أُجبر مشغّلو الهواتف النقّالة في أسواق مثل اليابان على إيجاد منصّات أخرى لاستعمال الهواتف النقّالة كشاشات تلفزيون محمولة وتطوير قدرة "حافظتها الإلكترونيّة". ويستطيع الجيل الثالث من الهواتف

الـــنقّالة الولـــــوج إلى الإنترنـــت، ونشـــأة الفصل التـــالي لتطوّر الاتصالات: بروتوكول VOIP

يـــتواجد في اليابان والولايات المتّحدة عدد من مزوّدي بروتوكول VOIP. وتشـــكّل عملـــيّة نقـــل الإتّصالات خطوةً مستقبليّة، ليس من أجل مستخدمي الاتصالات فحسب بل من أجل مستخدمي التكنولوجيا المنتشرة. وبالتالي، فمن غـــير المفـــاجىء أن يكـــون بـــروتـــوكول VOIP قد نشأ مـــن هنا. ويقوم بـــروتـــوكول VOIP بمساعدة المستخدمين على مستوى السعر، بحيث تساوي كلفة الإتّصال البعيد المسافة من اليابان إلى الولايات المتّحدة كلفة الإتّصال المحلّي في اليابان.

في القديم، كانت اتّصالات الهواتف النقّالة أكثر كلفةً من إجراء الإتّصال عبر الخطـــوط الأرضيّة. إلاّ أنّ هذا السعر سوف يُبطَلُ تأثيره مع استخدام بروتوكول VOIP. ويـــثير هذا الأمر اهتمام اليابان لا سيّما وأنّ وزارة الإتّصالات قد قدّرت إشتراك 7% من الأسر المحليّة بخدمة بروتوكول VOIP.

لقد أصبح تأثير بروتوكول VOIP مهمّاً على صعيد العاملين في مجال الأعمال والشـــركات الذيـــن يقومون عادةً بإجراء اتّصالات عديدة يوميّاً. أمّا بالنسبة إلى الهيـــئات، فقد انخفضت كلفة تزويد المُلقّم وبرامج الكمبيوتر والهواتف العاملة على بـــروتوكول الإنترنت، مقارنةً بكلفة إنشاء نظام هاتف تقليدي يرتكز على تحويل التجهـــيزات ومجموعـــات الهواتف. وقد تصل نسبة انخفاض الكلفة إلى النصف أو ثلاثـــة أربـــاع ما كانت عليه في السابق. وقد انتقلت شركات كبيرة عديدة منها ميتسوبيتشي وهيتاشي ومصرف يو أف دجاي إلى استخدام بروتوكول VOIP، في حـــين تعتمد الشركات الأخرى مقاربةً جديدةً بانتظار المشاكل التي قد تنجم عن منصّـــة الجديـــد هذا. وقدّرت شركة الأبحاث آي سي دي أنّ بروتوكول VOIP حقّـــق سنة 2003 حوالى 46 بليون ين (أي 422 مليون دولار)، ولكنّ هذا المبلغ سيرتفع بنسبة 17% مع حلول العام 2008. [1]

يعادل هذا البرنامج قوّة إحداث ثورة على صعيد صناعة الإتّصالات. فكما كان لحلـــول الســـيّارات تـــأثيراً كارثـــيّاً عـــلى صانعي أسراج وعلف الأحصنـــة، فإنّ

بـــروتـــوكول VOIP ســـيعد بعملـــيّات اختبار للصناعات المضادّة للتيّار في قطاع الإتّصالات، خصوصاً لمصنّعي تجهيزات التحويل التقليديّة. ففي اليابان، لم تنتظر شركة أن أي ســـي (الـــتي تملـــك أكثر من ثلث السوق اليابانية لتجهيزات التحويل) أن يتمّ اكتســـاحها بل سعت إلى اعتماد خدمة بروتوكول VOIP. وفي نيسان/أبريل 2004، أنشـــأت قســـماً منفصلاً يقوم فيه المسؤولون عن عمليّات البيع اليوم بترويج التجهيز العامل على بروتوكول الإنترنت (على حساب التجهيزات الأخرى) لزبائنها.

يجب اعتبار بروتوكول VOIP كجزءٍ من مجموعة المُستعرِض. وتقوم شركات هواتف عديدة ببيع برامج الكمبيوتر لتعزّز عمليّة بروتوكول الإنترنت. ولقد طوّرت نظـــام "دفتر العناوين" الذي يستخدم المُستعرض في الكمبيوتر. فإذا أردت الإتّصال بجـــو سميـــث، تبحـــث عـــن سميث. ويجب أن يكون هاتفه مستعدّاً لتلقّي خدمة بـــروتوكول VOIP. ويُعتـــبر جمـــال هذا الأمر متشعّب الجوانب. فأوّلاً، أستطيع اســـتعماله مثل هاتف نقّال إذ يحفظ جميع الإتّصالات القديمة. وأستطيع أيضاً إرسال الفاكسات من خلال اختيار رقم الفاكس المذكور في دفتر العناوين. ويمكنني تضمين الملحقات مثل البريد الإلكتروني، التي يمكن طبعها على الجهة الثانية من ورقة الفاكس الـــتي أرســـلها. وأستطيع جمع أيّ رقم لأيّ شخص يدرج إسمه في الدفتر وذلك من خـــلال تفقّد علبة الحوار التي تظهر إلى جانب الإسم لتشكّل لائحة بريد أو مجموعة كاملـــة. ثمّ، ومن خلال اختيار إسم المجموعة، أستطيع التحدّث إلى جميع الأشخاص المدرجـــة أسماؤهم في هذه المجموعة. كما يمكنني إرسال بطاقات معايدة لأيّ شخص مـــن خلال إرسال المعلومات وتصميم البطاقة إلى الشركة المسؤولة عن خدمة غرف البريد الإلكتروني. ويتمّ القيام بالعمليّة نفسها لإرسال الهدايا. ويعدّ هذا الأمر انتشاراً كـــبيراً لفائدة مستعرض البريد الإلكتروني والأبحاث. وهو يفتح نافذةً عالميّةً ويسمح لي إرسال رسائل وفاكسات أو القيام بالإتّصالات إلى أيّ بقعة من العالم.

الإنضمام باكراً إلى عمليّة التقدّم

كـــيف يمكن للصناعة أن تتصرّف إذا ما واجهت عفواً نهائيّاً أو تأخيراً على صعيد تنفيذ الحكم النهائي؟ هل تملك أيّة اختيارات واقعيّة أو خيارات للإستسلام

أو الإســـتقالة؟ يعتمد هذا الأمر على الصناعة بالطبع، ولكن، بالنسبة إلى البعض، ولا ســـيّما صناعة الإتصالات، على الشركات أن تحاول التسلّل إلى عمليّة التقدّم المتعلّقة بالتكنولوجيا الجديدة.

يمكـــن لشركة الهاتف أن تتحول لتصبح موزّعاً مكتفياً. بمعنىً آخر، تستطيع السعي إلى بيع وتوزيع المنتجات والخدمات التي يمكن أن تهدّد أمنها. ولقد واجهت شـــركة الهـــاتف التقليديّة إمكانيّة سعي تلفونيّة بروتوكول VOIP في التورّط في الـــتوزيع العـــالمي للخدمات من خلال برنامج تقدّم شامل. كما يمكنها السعي إلى تطويـــر وتقديم حلول اتصالات "محلّ إيقاف واحد" كمنصّة الذي يوفّر الولوج إلى وسائل الاتصالات العديدة - مثل البريد الإلكتروني والفاكس وبروتوكول VOIP وغيرهـــا - مـــن خـــلال الكبس على مفتاح الفأرة. وتستطيع الإنتشار لتصل إلى خدمات غرف البريد وأنواع أخرى من التجارة الإلكترونيّة.

هنا يبدو التحذير مستعدّ لإعادة صياغة الفكرة. ولا يجب على أيّة شركة أن تصـــبح راضـــيةً عن نفسها ومُستسلمة. فيجب أن تتمتّع بهوائيّات انتفاض تنشر نـــزعات القـــوّة في محيطها. وما أن يتمّ عزل تهديد قوّة ما حتّى يمكن القيام ببعض الأمـــور الـــتي نادراً ما تكون مؤلمة. ويُعتبر تجاهل التهديد من أسهل الأمور. فقد يختـــفي إذ إنّـــه من غير الجدوى محاربته في البداية. أمّا المقاربة الأكثر إيجابيّة فتقوم عـــلى اعتماد خطّةً شبيهةً بتلك التي استعملها جاك ويلش لدى إنشاء "الوحدات المضادّة" على مستوى أقسام عديدة من هيئته. ويمكن للوحدة أن تشكّل جزءاً من هيـــئة تلعب دور "محامي الشيطان" التابع للتكنولوجيا الجديدة المدمّرة للقوى. وقد تجـــذب خصوصـــاً العناصـــر الشابّة المختصّة ببنية الشركات، الذين يسعون وراء التطوّرات على صعيد التكنولوجيا الضّارية الجديدة، من دون الشعور بالخوف من مضايقة الأنصار المحتملين للتكنولوجيّات المتقدّمة في السن التي تُعتبر أقرب إلى محور المنافسات.

كانـــت فودجي إحدى الشركات التي اعتمدت هذه المقاربة والتي بنتيجتها ستســـتمرّ عـــلى صعيد الاقتصاد العالمي. لقد استفادت هذه الشركة من العمل في طوكـــيو، عاصـــمة زبائن الإلكترونيّات الرقميّة. أمّا كوداك، وهي شركة تصنيع

آلات تصـــوير تقلـــيديّة أخرى، فلم تقم بالأمر نفسه وأودت بنفسها إلى دفع ثمن بـــاهظ. فعـــندما واجهت حلول آلات التصوير الرقميّة، اكتسبت كوداك شركةً صغيرةً في اليابان تصنّع آلات تصوير رقميّة في اليابان وتُعرَف باسم شينون. ولكن تأخّـــرت هذه الشركة وكانت أصغر من أن تدخل ميدان المنافسة. فعلى مستوى البنى التحتيّة الحاكمة، كانت شبيهةً بملتزم فرعي، حتى إن رفعت مركز المساعدات في تموز/يوليو 2004، إلى قسم أطلقت عليه إسم مركز منتوجات كوداك الرقميّة. وفي الوقت عينه، استبدلت مدير التنفيذ الياباني بمدير أميركي. وتسيطر اليابان على مـــيدان زبـــائن المكوّنات الإلكترونيّة والأنظمة. فإنّ الأميركي المتواجد في منتجع جبلي بعيد في تشينو (في محافظة ناغانو) لا يستطيع أن يشكّل كتلةً إنتقاديّةً.

يجب على الشركة الناجحة على صعيد الاقتصاد العالمي أن تكون متكيّفةً. قد لا تتمكّن من اختراع الحلول لمشاكلها كلّها، لذا يجب أن تتمكّن من نقل واعتماد الحلـــول مـــن مكـــان آخـــر. ويجب على هذه الشركة أن تتعامل مع التطوّرات التكنولوجيّة، إذ أنّ التكنولوجيا هي التي أوجدت الاقتصاد العالمي. ولكن لا يجب أن تعتـــبر التكنولوجيا كالمصدر الوحيد للتحسينات الإنتاجيّة وأرباح المنافسة. فإنّ الأشغال العمليّة والتدابير قد نمت وكرّسها الإستعمال. أمّا القول المأثور القديم "لا تصـــلحه إن لم يكـــن معطّـــلاً" فـــيقود إلى اللامبالاة والإزدواجيّة، في حين تبدأ التطبيقات الزمنيّة باعتراض سبيل الإبتكارات. ما من أحد مُهيّأ لقول الحقيقة التي لا يمكـــن وصـــفها والإشارة إلى التطبيقات المخرّبة، خوفاً من جرح شعور الذين ســـيطروا علـــيها في السابق. ولا يتوجّب على الموظّفين في مجال الاقتصاد العالمي العمـــل بجهد فقط، بل يجب أن يعملوا بذكاء أيضاً. فإنّ القيمة الفكريّة المُضافة – ولـــيس قـــيمة العمل المضافة – تحدّد أسعار القدرات في عالم الإنترنت. وغالباً ما يجـــري تحكـــيم الأسعار عبر عالم الإنترنت: في الواقع، لقد وقع التسعير بين أيدي المستهلكين على صعيد برامج تقدّم مثل إيباي (eBay).

قد يعني النجاح على صعيد الاقتصاد العالمي تحدّي القيود الطبيعيّة – أو على الأقـــلّ "التقيّدات الطبيعيّة" التي نعتقد أنّنا ورثناها. فعلينا أن نطوّر رؤيا بعيدةً ثاقبةً لنـــتطلّع إلى المستقبل بوضوح. وعلينا في الوقت عينه أن نطوّر قدرات مماثلة لرؤيا

شاملة. وتعتمد قدرتنا في تطوير الإبتكار على تأمين رؤيا ثاقبة لاتّجاه واحد محدّد، والقـدرة علـى رؤيـة اتّجاهات أخرى كثيرة في الوقت عينه. ويجب أن تستمر التكنولوجـيا في ابتكار وبيع مشاكل معقّدة جديدة. وتُسبِّب هذه المسألة نموّاً كما توسّـع اختصاصـات جديـدة. فمع تطوّر هذه الإختصاصات، يجب منعها من الإسـتقلال عـن الـتطوّر العالمي الباقي. ويجب عدم السماح بارتفاع الجدار بين القواعد الخفيّة، بل يجب تقليص حجمها أينما وُجدَت.

تعتمد قصّة النجاح التكنولوجي الجديدة – والنجاح التكنولوجي المستقبلي – عـلى عمـل فريق فعّال. ويتضمّن هذا الأمر مقاربات متعدّدة الأنظمة التي، على الـرغم من عنوانها، تهزأ بالحاجة إلى التقسيمات التنظيميّة. وقد يكون فريق العمل هـذا رسمـيّاً، وإن بدا غير رسميّ على صعيد المصالح وتاريخ المنح المدرسيّة. وعلى الـرغم مـن اتّخاذه أيّ شكل كان، فسيكون قادراً على استخدام الخطوات التي أوجدتهـا تكنولوجيا الإتصالات لتحدّي المسافات الطبيعيّة. فيستطيع العالِم الذي يعمـل في الضفّة الغربيّة من الولايات المتّحدة أن يتواصل مع حسّه الباطني ونتائج تحقيقه ونتائج أبحاثه، وفوريّاً ومباشرةً من مختبره أو ميدان بحثه ويرسلها إلى زملائه في أوروبـا أو آسـيا. وتُسـمّى هذه المقاربة الهندسة المتزامنة، وهي مشتركة بين الشـركات المـتقدّمة مثل سيسكو وكاتربيلار ومعظم الشركات اليابانيّة المتعلّقة بصناعة الإلكترونيّات والسيّارات.

وسيسـتمر الإكتشاف في لعب دور كبير على مستوى التطوّر التكنولوجي، وقـد أصـبحت حلول مشاكل كثيرة في متناول اليد. فلا يجب سوى عزل هذه الحلـول وتطبيقها. ولقد تمّ القيام بالقسم الأكبر من الأعمال، وتكمن الحلول في الأجهزة أو الأنظمة المحفوظة على الإنترنت. فإنّ عمل الفريق يلعب دوراً هامّاً على صعيد تأمين الحلول للمشاكل، ولكنّ هذه الحلول ليست الوحيدة. وأحياناً، يواجه فريق العمل الكبير التابع لشركة كبيرة قيوداً عديدة يمكن لمختصٍّ ما يعمل مستقلاً تخطّـيها وهـو في منزله. وكما صرّح شومبيتير، فإنّ الخيال يشكّل الكلمة المفتاح لـلمجموعة الجديدة من الحلول الموجودة، ويمكن للرغبة التي يعبّر عنها الزبون أن تكون أمّ الإختراع كما كانت الحال مع طوماس إديسون.

المستقبل الشخصي

يجب على الأفراد تعلّم التكيّف أينما وُجدوا. ومن الطبيعي أن يكون هذا الأمر أسهل بالنسبة إلى الشباب في حين يصعب بالنسبة إلى الأفراد المتوسّطي الأعمار أو المتقاعدين.

يجب التخلّص من عدد من المروّعات، ومنها مفهوم العمل أو الوظيفة لمدى الحياة. فإنّ معظم الناس يختارون مهنتهم وهم لا يزالون في سنّ المراهقة. ويمكن لهذا الأمر أن يحوي تضمينات عديدة من الصعب الوصول إليها. فهم يبدأون بالتدريب أو التعليم أو الإمتهان، ممّا يقودهم إلى إيجاد عمل قريب من نطاق تخصّصهم. فيتمّ تحديد طريق المهنة وإن قاموا بتغيير الموظّفين أو إنشاء أعمال خاصّة. ولكنّ رسم هذه الطريق قد يصعب نوعاً ما على صعيد الاقتصاد العالمي المستقبلي. فإنّ التحالف القائم بين المنافسة والتغيّرات التقنيّة قد يفرض نوعاً من التكيّف والتغيّرات على مستوى التطبيقات العمليّة، بالإضافة إلى ما يلزم من تغيّرات شاملة متعلّقة بالمهنة.

وسيقوم التغيير الآخر على تقبّل المعيار المتعلّق بتحسّن الحياة وبأنّ العمّال، على مختلف مستويات علمهم، يمكنهم التطلّع إلى نمط حياة أفضل، ممّا يقود إلى اختيار مكان يعيشون فيه بعد تقاعدهم عن العمل ويؤمّن لهم معظم الإحتياجات.

وسيتوجّب على الناس أن يتعلّموا كيف يصبحون مدراء نمط المعيشة. فلنصف الأمر بطريقة أخرى: على الناس تحمّل المزيد من المسؤوليّة إذا ما أرادوا اغتنام الفرصة والإستفادة من الاقتصاد العالمي. وسيتمتّع الأفراد بالقدرة على الحصول على المعلومات أكثر من أيّ وقت مضى. فلقد تمّ تعزيز قدراتهم على التواصل مع الغير أينما وجدوا.

تتعدّد فرص التطوّر الشخصي على صعيد الاقتصاد العالمي ولكنّها لن تقدَّم مجّاناً على صحن من الفضّة. وأنا هنا لا أدعو إلى العودة إلى تقليد العمل الشاق إذ تشهد بعض المفاهيم، ومنها مفهوم العمل، تغيّرات على مستوى الاقتصاد العالمي. وستكون المرونة مفتاح النجاح، في حين سيقود التصلّب، سواءً تعلّق بتطبيقات

العمل أو العلاقات الصناعيّة، إلى الحرمان وغياب وجهات النظر الضروريّة التي لا يمكنها الإستمرار في ظلّ الاقتصاد العالمي.

طموح القيادة

سوف يعتمد النجاح أيضاً على مستوى الاقتصاد العالمي على القيادة الجيّدة. وهـذا الأمر صحيح أكنّا نتكلّم عن الدولة الإقليميّة أو الدولة الصغيرة أو الشركة. وتـتعدّد الأمثال حول القادة السيّئين – وهم أشخاص غالباً ما يسعون وراء أمور تفـوق قدرتهـم ويـتأخّرون في التفاعل مع الأحداث، ومن ثمّ يلقون اللوم على الآخرين. فإنّ القائد الجيّد يحتاج إلى الشجاعة. ويجب عدم الخلط هنا بين الشجاعة المضادّة للخجل والتهوّر. ويمكن عادةً وصف القائد السيئ كشخص يخشى شيئاً ما – أو ربّمـا كـلّ شـيء. فيخاف هذا القائد من تخييب آمال بعض الشخصيات المقرّبين منه. كما أنّه يخشى خسارة الجولة القادمة للإنتخابات.

ولكـن، عوضاً عن إمعان النظر في القادة السيّئين، دعونا نعزل الصفات التي يحدّدها الاقتصاد العالمي التي يجب على القادة اعتمادها إذا ما أرادوا النجاح.

لقد سبق أن ذكرنا عدداً من القادة الفعّالين التابعين للقطاع الخاص أم العام. فلديهـم جميعاً أمرٌ مشتركٌ يتلخّص برفض التقيّد بإيديولوجيّة واحدة والسعي إلى إيجـاد نتائج عمليّة. فلقد أتى بو كزيلاي من عائلة شيوعيّة "جيّدة". فلم يتمّ انتقاد والـده باعتـباره رفـيقاً. وفي بداية الثلاثينات، عاش مضايقات عديدة من قبل المُمسكين بالحكومة الوطنيّة، تبعها رعب المسيرة الطويلة عندما قاد ماو تسي تونغ أتـباعه في هجـرة قسـريّة مـن جنوب الصين إلى شمالها، وعبور أراضٍ معادية، والـتعرّض المسـتمرّ لهجومات من قبل الحكومة. وكان الحرمان أمراً مشتركاً إلى درجـة أكـل الأحذية والحيوانات الميتة. ولكن صعُبَت مسألة التشكيك بإيمان بو بمـبادئه. فقد قامت إحداها على شيوعيّة امتلاك قوى الإنتاج. وبالنسبة إلى ماو، كـان هـذا الأمر شبيهاً بنوع من رُهاب الأجانب: فإنّ مبادىء ماو تختلف عن الشـيوعيّة المتشدّدة إذ كانت صينيّةً. غير أنّ بو كزيلاي لم يعانق إنفتاح جمهوريّة الشعب إلى الشركة الخاصّة الغربيّة الطراز، بل سعى أيضاً، وبجهد، إلى الإستثمار في

داليان والبلاد بأكملها بصفته وزير التجارة.

قد يبدو المحامي السنغافوري لي كوان-يو المتخرّج من جامعة أكسفورد مختلفاً عن بو كزيلاي. غير أنّ هذين الإثنَين كانا يتكلّمان الصينيّة والإنكليزيّة، وهو أمر ضروريّ وهام لفهم ما يجري في العالم. وكان لي قائداً نظريّاً، لا يخشى صياغة وجهات النظر وفرضها على الآخرين. وآمن بشدّة ببصيرته تجاه سنغافورة طالما أنّ هذه التوجهات ناجحة. وكان سرعان ما يتخلّص منها ما أن يجدها لم تعد فعّالة. فتفوّق الإستشراف العملي على الإيديولوجيّة. وإذا طُلب منّا أن ننسب هذه المسألة إلى بو أو لي باعتبارها إيديولوجيّة، فقد تصبح معتقداً يتعلّق بالنجاح وبتأمين ازدهار دائم للشعب. أمّا وسائل تحقيق هذا الأمر فتكمن في الإيديولوجيّة. ولكن، إذا اتّضح أنّ هذه الأخيرة ناقصةٌ، سوف يتمّ اعتماد طرق أخرى. ولكنّ الأمر الأهمّ الذي يتقاسمه بو ولي هو أنّهما يدعوان الإزدهار للمجيء من دول العالم الأخرى وذلك بديناميكيّة وحيويّة.

يحتاج القائد الجيّد، تماماً كالحكومة الجيّدة، إلى الرؤيا. ولطالما صحّ هذا الأمر. ففي العالم غير المرئي من القرن العشرين، يجب أن تساعد الرؤيا على تحديد الإتّجاه الذي يجب اتّباعه والسرعة من أجل تحقيق الهدف. فيستطيع هذا القائد في أوقات الشدَّة مساعدة الآخرين للتقدّم من دون خوف أو إرباك. ويتطلّب هذا الأمر الشجاعة أيضاً. فيجب أن يكون شجاعاً ليتجرّأ على النظر إلى المستقبل، والتصرّف بحسب مقاييس وقت أطول من فترة المحاسبة الحاليّة أو فترة الإنتخابات المقبلة. قد لا تظهر قيمة الرؤيا على المدى القريب، ومن الممكن أن تجذب الإزدراء والسخرية. وقد تجري اتّصالات "لحلّ مشاكل الحاضر". ويملك القائد الجيّد الشجاعة للنضال من أجل رؤيته و"التفكير على مستوى أكبر". فكلّما ازداد عدد الأشخاص المتّكلين عليه، انتشرت رؤيته بشكلٍ أكبر.

قد نقول أنّ على القادة الجيّدين امتلاك الرؤيا ولكن يجب أن يبقوا ذرائعيّين وألاّ يصبحوا سجناء رؤيتهم.

لا يجب على القادة الجيّدين، أكانوا في مجال عالم الشركات أو الحكومة، أن يخجلوا. فإنّ الاقتصاد العالمي هو ظاهرةٌ جديدةٌ. وهذا الاقتصاد لا يملك تأكيدات

الماضـــي أو الركائز النفسيّة التي اتّكأ عليها القادة في ظلّ الاقتصاد القديم. وإذا ما قمنا بإعادة سبك أقوال شكسبير، فإن الخوف الحالي على مستوى الاقتصاد العالمي أقـــلّ من رعب التخيّلات.[2] كما أنّ الشكّ، تماماً كالظلام، يولّد الشك. ففي بيئة مماثلة، تسيطر الحاجة إلى شخصيّة قياديّة قويّة شجاعة وصاحبة قرار. وعلى القائد أن يكون شجاعاً ولا يخشى شيئاً. فلا داعي إلى التظاهر لأنّ الخوف مرضٌ معدٍ.

قيمة المعلومات والإبتكارات

يُعتـــبر كسب المعلومات طريقةً فعّالةً لتخطّي الشك. فيجب على القائد الجيّد في ظلّ الاقتصاد العالمي أن يكون ملمّاً قدر المستطاع بما يجري من حوله.

يجب على القائد الفردي أن يتعرّض للعالم بهدف تحقيق النجاح. فلا يجب أن يحمـــل المشهد العالمي في طيّاته أيّ أثر للرعب. وسيتوجّب على قادة المستقبل فهم الاقتصـــاد العالمي جيّداً والتعاطف معه. فإنّ عدداً من القادة الحاليّين يفهم الاقتصاد العـــالمي جزئيّاً، في حين يجهله البعض الآخر. والمقلق أنّه يبدو أنّ معظم أفراد الفئة الثانـــية يشعرون بالراحة حيال كونهم يجهلونه. فإنّ فهم الاقتصاد العالمي قد يشكّل تحدّيـــاً إلاّ أنّه لا يمكن تعلّمه من خلال متابعة حلقة دراسيّة مسائيّة. كما لا يمكن تعلّمـــه من دون بذل جهود شخصيّة، وفي غياب رغبة العلم والنجاح. فإنّ كيفيّة تعلّمه "تتطلّب جهداً"، غير أنّ التلميذ لن يتعلّم إلاّ إذا انفتح إلى العلم وتمتّع بذهنيّة فضوليّة.

يشـــكّل الســـفر الخطوة الأولى حول معرفة كيفيّة سير العالم وكينونته. ومن الضـــروري أيضاً تطوير الشعور المتعلّق بطريقة تفكير الشعوب وتصرّفها وتفاعلها والتعـــبير عن نفسها. عندها، يصبح العمل ضمن فريق ممكناً. وعلى الرغم من قيام الإنترنـــت بمســـاعدتنا لفهم العالم من خلال تصفّحها، إلاّ أنّه طيفٌ للحقيقة. فإنّ المعـــرفة والخـــبرة هي المعلومات التي يتوجّب على القادة اكتسابها أوّلاً قبل قيادة الآخرين، وهذه لا يمكن تطويرها على سطح المكتب ولا عن طريق جولة يقومون بها حول العالم، متوقّفين في بعض المدن الصغيرة.

لقـــد حضرتُ يوماً حلقةً دراسيّةً إداريّةً لشركة تنقيب أستراليّة كبيرة. كانت

مبيعاتها قد انتشرت في العالم إلاّ أنّه كان يتمّ تصدير أكثر من 50% من إنتاجها في الواقع إلى اليابان. غير أنّه لم يعش أيّ من مدرائها في اليابان. فكان معظمعم يعيش في المملكــة المــتّحدة والولايات المتّحدة ونيو زيلندا وهونغ كونغ وبابوا نيوغينيا. ولقد زار معظمهم اليابان أكثر من 100 مرّة إلاّ أنّهم لم يعيشوا هناك أبداً. كما أنّ فريق المدراء لم يضمّ أيّ شخص ياباني. فكيف لهم أن *يعرفوا*؟

يجب أن يتمتّع القائد بحبّ - لا بل بشغف - الإبتكار. وقد يتجلّى هذا الأمر في نـــوع مـــن البحث عن أفضل عمليّة جديدة في مجال الأعمال أو في إرادة القيام بـــأمور مخـــتلفة ومحاولـــة تطبـــيق مقاربات وطرق جديدة لنجاح الأعمال. فإنّ الإزدواجـــيّة عـــلى صـــعيد قطاع الأعمال أمرٌ خطرٌ، كما أنّها تُفقد التفاعلات والأجوبـــة وضـــوحها. فإنّ نجاح الشركة *الآن*، في الفصل *الحاضر* أو السنة الماليّة *الحالـــيّة* لا يعـــني أنّـــه مـــن الممكن التقدير إستقرائيّاً أنّ هذا النجاح سيستمرّ في المستقبل. ويمكن تطبيق هذا الأمر أيضاً في بيئة الاقتصاد العالمي القديم حيث تتلاشى التاكيدات القديمة عند الإتّصال.

ويجب أن يكون القائد قادراً على قيادة الشعب. قد يبدو هذا الأمر كحقيقة بديهـــيّة، ولكـــن إذا لم يكـــن قادراً على تسيير الآخرين والتواصل معهم وتطبيق نظريّاته وتكهّناته حول المستقبل، فسيُحكم عليه إلى الأبد، ويصبح أخيراً شخصيّةً حزيـــنةً مـــثيرةً للشفقة، يصدر التنبّؤات اليائسة ولا يستطيع إقناع الآخرين على تصديقها.

لا يجب أن يكون القائد شخصيّةً متوحّدةً، تطلق النظريات التي تروّج الزهد. بل يمكنه العمل ضمن فريق محدّد ومتضامن، يتمتّع أعضاؤه بمهارات اتّصال جيّدة. غـــير أنّ قوّة قيادتهم ستُشتّت إن لم يكونوا قادرين على التفاعل إيجابيّاً مع الشعب. ويجب أن نتذكّر دائماً أنّ الفرد قد لا يتمكّن من إحتكار القيادة، وبالتالي قد تكون قوّة تأثير الفريق المتضامن مماثلة، وسيبدو هذا الأمر صعباً بعض الشيء.

لا وجـــود بالطـــبع لما يُسمّى القالب العالمي للقيادة الفعّالة. فإنّ دور القائد يختلف من دولة إلى أخرى. وغالباً ما يتعلّق هذا الأمر بالوظيفة التاريخيّة. ففي بعض الدول مثل الولايات المتّحدة، يكون القائد هو فعلاً المسؤول والضّابط المنفّذ. أمّا في

الدول الأخرى، فإنّ رئيس الدولة الدستوري ليس سوى رئيساً صُوريّاً، لا يقوم إلاّ بتطبيق القوانين.

يعتمد هذا الأمر بشكل كبير على حجم البلاد. فإذا كان حجم البلاد شبيهاً بحجـــم دولة إقليميّة، تكون المهمّة سهلةً. أمّا إذا كان حجم البلاد كبيراً كما هي الحـــال في اليابان أوالولايات المتّحدة أو الصين أو روسيا أو إندونيسيا، فيتمثّل دور الحـــاكم في التاكيد على كون البلاد وحدة مواجهة فعّالة في ظلّ الاقتصاد العالمي. ويجـــب أن تتمـــتّع البلاد ببنية حكوميّة تسمح للوحدات الفرديّة التفاعل مع دول العـــالم الأخـــرى وتعـــزّز قدرها. ويجب على الأفراد أن يتعلّموا كيف يطوّرون منـــتجاهم وخدماهم وإن لم يستعملوا مال الضرائب والصناديق المركزيّة. فعليهم عوضاً عن ذلك أن يتعلّموا كيفيّة جني الأموال من دول العالم.

وفي الحقـــيقة، فـــإنّ دور القائد هنا ليس فعّالاً: هو ليس الفاعل وإنّما المُحفّز العامل على قيام هذا التفاعل بين بلاده والدول الأخرى.

اعتناق المرونة

مـــن الواضح أنّ دور القائد يشهد تغيّرات. ففي ظلّ الاقتصاد القديم، حيث كانـــت بنـــية الشركة تشبه الهرم، كان دور القائد يحدّد الذات. وكان يجلس على رأس الهـــرم لـــيدير الأمـــور من فوق. وكان الجميع على علم بطبيعة علاقاته مع الأشخاص الأقلّ أو الأعلى شأناً. فكان العالم واضحاً وهندسيّاً ومنعزلاً. إلاّ أنّ بنية الشـــركة تشـــهد أيضاً تغيّرات عديدة. فما هو دور القائد في هيئة مثل سيسكو سيســـتمز حيث يكون التنظيم غير متبلوراً وشبيهاً بالشبكة وواقعيّاً، وحيث توجد أكثر من 100 شركة "أخرى" داخل منظومة الشركة الفرديّة الواقعيّة؟

إنّـــه لمـــن المهمّ جدّاً ألاّ يملك القائد موقفاً صلباً ومرسوماً سلفاً حول دوره. فعليه أن يكون مرناً ومدركاً بالحدس وقادراً على إحداث التغيّر.

لقـــد ســـبق أن رأينا كيف استطاع المتأخّرون عن الصناعة والأعمال التمتّع بـــالفوائد على حساب اللاعبين القدامى. فإنّ هذا الأمر صحيحٌ على صعيد الدولة القوميّة أو الأعمال. ويستطيع الوافد أن يستفيد المعرفة المُكتسبة بعد سنوات طويلة

مـــن الأخطـــاء، لكـــنّه لا يحتاج إلى تحمّل الأعباء نفسها أو نسيان التراث القديم الطراز. ولكن هل يمكن تطبيق هذا الأمر أيضاً على القيادة؟

إذا كـــان المديـــر التنفـــيذي عـــلى رأس شركة جديدة نسبيّاً مثل ديل أو مايكروسوفت، فمن السهل جعل الأمور من البدء قريبةً إلى الكمال: فإنّ الإبتكار يـــبدأ مـــن الصفر. ومع ذلك، تملك شركة العالم القديم عقوداً من التاريخ وبالتالي يصـــعب التغيير. فإنّ لعمليّة القيام بالأعمال في موقع محدّد مصالح ونماذج منشأة. وخلال زيارته إلى اليابان في ربيع سنة 2004، أخبرنا مايكل ديل محاوره أنّه إذا ما اســـتمع دخيلٌ خلسةً إلى حديث مجلس شركته المنعقد، فيعتقد أنّ الشركة ستنهار قريـــباً. فـــإنّ النقاش في هذه الحال يدور غالباً حول المشاكل وليس التحقيقات، وحول شكاوى الزبائن وليس الرضا.

من قَبيلْ الإحتمال، قد تحاول شركة من "العالم القديم" أن تفتح فرعاً لأحد في بعـــض قطاعات أعمالها في "العالم الحديث". إلاّ أنّ هذا الأمر صعبٌ وفكرة التواجد في عـــالمين في الوقت عينه، من خلال وضع قدم في العالم الأوّل وقدم ثانية في العالم الآخـــر أمـــرٌ مستحيلٌ. ويمكن لنتائج شركة مثل جنرال إلكتريك أن تكون مذهلةً. فهـــي من أقدم الشركات الأميركيّة. وهي ليست قديمة فقط بل لطالما كانت شركةً كـــبيرةً أيضاً. ومع ذلك، لم تتكاسل يوماً وإن وصلت إلى المجد. فاستمرّت في تحدّي *طـــريقة العمل*. ولقد قامت هذه الشركة بإرسال أعمالها إلى الخارج. واعتمد نجاحها عـــلى مديـــر تنفيذها الشجاع جاك ويلش. فلقد طلب من موظّفي الشركة إضافة الصـــيغة الإلكترونـــيّة إلى جميع الوظائف التي تقوم بها الشركة: التصميم الإلكتروني والـــتوزيع الإلكتروني والبيع الإلكتروني والخدمة الإلكترونيّة وغيرها. بمعنىً آخر، لقد حـــاول تنشـــيط الأعمال من خلال تطبيق مفهوم "الإلكترونيّة" وانظر ماذا كانت النتيجة. ثم تساءل: "هل نحن أفضل الناس الإلكترونيّين؟"

عندما يقوم شخص بمنزلة جاك ويلش بإلقاء تصريح، يؤخذ كلامه على محمل الجـــدّ. فهكذا تمكّنت شركة جنرال إلكتريك من إعادة الإنخراط في العالم الجديد. أمّا عملها فيبقى تقليديّاً ويتعلّق بتوليد الطاقة والإلكترونيّات الطبيّة والبثّ الإذاعي والســـلع المنـــزلـــيّة... فـــإنّ عملها لم يتغيّر وإنّما *طريقة* العمل هي التي تغيّرت.

والأهمّ أنّ منتجاتها وخدماتها تنتمي إلى العالم القديم. فأنت لا تحتاج إلى أن تكون مســـتهلك أعمـــال عالية التكنولوجيا مثل غوغل أو ياهو!. فإنّ الطرق من ابتكار القائد، خصوصاً إذا فهم القائد معنى هذه العمليّة.

مستقبل الشركة

يحمـــل الاقتصـــاد العـــالمي في طيّاته معنى الشكّ. ويفيد وجود فرص كبيرة للشجاع والقادر على التكيّف. فإنّ الاقتصاد العالمي أمرٌ جديدٌ فعلاً. وهو لا يملك كتيّب قواعد. فلا أحد يعرف ما هي الأمور التي يمكنها أن تعمل بنجاح. ويكمن الحلّ الوحيد في المحاولة وإن فشلت في بادىء الأمر...

يجب أن تكفّ مدارس إدارة الأعمال عن التحدّث عن نماذج أعمال الماضي. فإنّ هذه النماذج تنتمي إلى حقل تاريخ الأعمال وتعطي القليل من المعلومات حول المستقبل. ويعتقد عدد من التلاميذ أنّه من الممكن حلّ مشاكل الأعمال العالميّة من خـــلال المُتغـــيّرات الحسيّة والحلول ونطاقات العمل "الجاهزة". وقد يتعلّموا كيفيّة الـــنظر إلى الأعمـــال من خلال تأدية لعبة ما واتّباع قوانين كتاب كبير. ففي هذه اللعـــبة، يـــأتي الـــنجاح من خلال اعتماد خطّة لعب صحيحة، وذلك من خلال الإنصـــياع لقواعد الماضي وإن بدا لعب الآخرين أكثر ذكاءً. غير أنّ هذه الوصفة تقـــود إلى الفشـــل. وتشكّل الأعمال في ظلّ الاقتصاد العالمي لعبةً أيضاً، ويشترك الـــناس فـــيها لأســـباب عديدة. ولكن في هذه الحال لا يمكن لأحد أن يتأكّد من حقيقة القواعد، كما يجب تقليصها إلى وصفات معياريّة. ولكن من غير المحتمل أن يحـــدث هـــذا الأمر قريباً كما لم يجرِ أيّ اتّفاق على أسس هذه اللعبة - فما زال الـــبعض عنـــيداً ويحـــاول اللعـــب من خلال تطبيق قواعد أوليّة تسبّب الإرتباك والإحـــباط. فإلى أن يظهر كتيّب التعليمات أو القواعد، سيكون الاقتصاد العالمي الدينامـــيكي قد تغيّر وستكون "القواعد الجديدة" قد أصبحت قديمة الطراز. فمن سيستمع إلى من يقول أنّ سرّ النجاح يكمن في الفشل مرّات عديدة؟

ســـتكون - لا بل يجب أن تكون - الشركة الناجحة في ظلّ الاقتصاد العالمي ظاهـــرةً جديـــدةً تدين بنجاحها نوعاً ما إلى سابقاتها. وإذا ما قارنّاها بكائن حيّ،

علـيها عـندئذ أن تدير ظهرها إلى أهلها وأسلافها. ويجب أن تختلف عنهم على مسـتوى الجينات. ولقد ذكرتُ في كتابي *القارّة الخفيّة* الحاجة إلى شركة جديدة تكـون مجموعـة الكروموسـوم الخاصّة بها مختلفةً. ويمكن عرض هذا الإختلاف بأشكال عديدة وإنّما يجب تقبّلها جميعاً.

فهـي تتطلّب مثلاً وسائل إعادة تفكير وتسويق كليّة. وكانت المقاربة القديمة تعتبر الأسواق كوحدات مستقلّة يمكن دخولها تبعاً. فيجب طرح هذا الأمر لصالح دخول كلّ الأسواق دفعةً واحدةً والإلتزام بمبدأ *الدخول*.

وستُجبر الأعمال أيضاً على العمل بطرق جديدة. فيجب أن يتمّ إعادة تقييم المفاهـيم، الـتي كانت شعبيّةً في القديم المتعلّقة بالتعامل مع الزبائن، في ضوء العالم المتغـيّر. فيجب أن يتمّ إعادة صنع الزبون باعتباره العامل الأهمّ في عالم الأعمال. وعـلى البنية المُتّبعة أن تعلم الزبائن أنّهم يخضعون للمراقبة. كما يجب أيضاً السعي إلى تعزيـز تورّطهـم قـدر المستطاع. ففي عالم يمتدّ نحو أفق بعيدة أقلّ وضوحاً، يشكّل تضمين أحد أسرار نجاح الأعمال إنتباهاً أعظم تناقضاً ظاهريّاً على مستوى علاقات الزبون الشخصيّة والحميمة.

ولهـذا السـبب، تراودني الشكوك حول استعمال قضايا دُرسَت في مدارس إدارة الأعمـال العالميّة. فإنّ الشركات تنشأ وتفشل أسرع من قبل، وبالتالي يحتاج التلاميذ تعلّم ديناميكيّة توجيه الشركة ومواجهة توازن القوى الراكدة. وتُشبه هذه القضـايا صورةً لسيّارة سريعة تعبر مضمار السباق. ومن الممكن أن تتعلّم شيئاً من هـذا ولكـن نادراً ما تكون اللقطة السريعة مفيدةً بالنسبة إلى مدير التنفيذ الذي يحتاج إلى التعلّم من مايكل شوماخر متى يستعمل المكابح وكم من الوقت عليه أن يدوس على دعسة الوقود أو متى يدير الدفّة، وأين يركّز نظره.

لقـد تزلّج صديقي يوشيرو ميورا على جبل إفرست. وكان في السبعين من العمـر عندما تسلّق هذا الجبل فأصبح أوّل رجل متقدّم في العمر يتسلّقه. وقام مع عائلـته بتدريـب الناس على التزلّج على هضبة شديدة الإنحدار معصوبي العينَين. فأخبرني أنّ هذه الطريقة الفضلى لتطوير حاسّة الشعور بوجود مرتفعات في الطريق الوعـرة ومـنحدرات. وبالـتالي، يستطيع المتزلّجون "رؤية" المرتفعات من خلال

الشعور بها. فيصبح نظام الشعور بكامله متناغماً مع الجبل. ويشكّل هذا الأمر استعارةً جيّدةً لا يجب نسيانها عند إدارة أو قيادة شركة في القرن الواحد والعشرين. فعوضاً عن المنطقيّات والإحصائيّات وتقارير السوق وآراء الخبراء الصناعيّين ومعايير مدارس الأعمال والقضايا المدروسة، فأنت لا تحتاج سوى إلى تطوير نظام حسّي تجاه 800 مليون سيبرانيّ و700 مليون ثالوثي أصبحوا الناقلين الأساسيّين للاقتصاد العالمي واللاعبين الأساسيّين على المسرح العالمي.

الشركة المتشرّدة

يتطلّب النجاح أوّلاً من الشركة أن تقبل بكون التزامها على صعيد الاقتصاد العالمي كاملاً: فلا وجود للمقاييس النصفيّة. فمن المستحيل التصرّف بحذر شديد والجلوس على حافّة المسبح والمراقبة قبل القيام بعمل حاسم. فإذا قامت الشركات بهذا، سوف تجد نفسها وقد أصبحت من بقايا الماضي. وبالتالي يتجلّى الأمل الوحيد في قيام شركات أخرى بامتصاصها.

دعوني أكرّر الأمر مرّةً ثانيةً: إنّ الاقتصاد العالمي لامحدود، ويمكن لشركاته أن تكون متشرّدةً. فلقد بدت الشركة التقليديّة غير منفصلة عن الدولة القوميّة. وعلى الرغم من قيامها بتغطية عمليّات في مناطق وقارّات مختلفة، حافظت على علاقتها مع الدولة القوميّة حتّى عندما اعتُبِرَت الشركة متعدّدة الجنسيّات. ومن الممكن اقتفاء آثار مصدر الشركات التجاريّة كلّها. فعندما نما هذا المصدر ليصبح عملاً مزدهراً، كان يتمّ التعرّف إليه من خلال موطن دولته القوميّة وإن كان يأتي معظم – لا بل أكثريّة – مدخوله عن طريق التصدير أو الأعمال التي تديرها فروع مساعدة في دول أخرى. فكان موقع "المكتب الرئيسي" يشكّل الموطن الأم. وكان هذا المكتب يوجّه تنوّع عمليّات الشركة. أمّا المدراء الإقليميّون فكانوا يكرّسون نفسهم لخدمته. وعندما تهاجر الشركة من مكانها وتختار موقع عمل في نطاق سلطة أخرى – كما رأينا في السويد – هنا، يميل الجميع إلى التعريف عنها كونها شركة "سويديّة سابقة". فلقد وُلدَت هناك. وتملك الشركات السويديّة اليوم مراكز قيادة في المملكة المتّحدة وسويسرا وفي دول أخرى من أوروبا. وتصل مبيعات نوكيا في فنلندا إلى أقلّ من 1%. أمّا مايكروسوفت،

فهـــي متمركزة في سياتل التي تُشكّل مدخلاً إلى المحيط الهادىء. وأخبرني بيل غايتس مــرّةً أنّـــه خـــلال السنوات 18 الأولى من تأسيس الشركة، لم يحتج إلى الذهاب إلى واشـــنطن العاصـــمة. فاعتـــبر هو وزملائه العالميّين سياتل المركز. فلو كانت الشركة متمركزة في بوسطن، لبدا ربّما عقد الحكومة أكثر أهميّةً (كما تعتقد معظم الشركات الواقعة على الطريق 128). أمّا إذا كانت الشركة قد تأسّست في سان خوسي، فلكان قد أملى الرأس ماليّون المغامرون مستقبلها.

وفي مـــا يتعلّق بالشركة المستقبليّة، يجب أن يقدّم الاقتصاد العالمي اللامحدود المعلومـــات حـــول عمليّات ومراقبات الموظّفين. ويجب أن يزول أيّ شعور يتعلّق بالدولـــة القوميّة القديمة حيث كانت الشركة قد أنشأت مركز قيادتها. فإنّ مفهوم مركـــز القيادة نفسه يفتح المجال أمام حقيقة كون السوق مستمرّة الحركة إذ تجري الأعمال فيها على مدار الساعة والسنة.

يجـــب أن ترتاح أيضاً تقسيمات عالم الأعمال القديمة إلى قطاعات صناعيّة. فـــإنّ الـــتحديد الـــذاتي قـــد يشكّل نشاطاً خطيراً، يفرض رؤيا محدودة ومقيّدة. ويســـتطيع الاقتصـــاد العالمي أن يضع الشركة في مكان لم تتوقّعه حيث قد تشعر بـــراحة أقلّ. وقد يفرض هذا الأمر عمليّة إنكار الشركة لذاتها وهو مفهوم لا بأس بـــه. فإنّ الشركة التي تستريح على مجدها تواجه خطر الزوال لا سيّما وأنّ الحركة تشكّل الوضع الطبيعي *لعالم الاقتصاد*.

تجسيد الإبتكار

يحـــتاج الـــتعهّد الكـــامل بالاقتصـــاد العالمي إلى أن يترافق مع تعهّد كاملٍ بالإبـــتكار. فيجب على الشركات أن تتعهّد بالإبتكار أكثر من قبل. ويشكّلُ هذا الأمـــر حقـــيقةً بسيطةً وإنّما يجب على الشركات امتصاصها وإدخالها إلى أنظمة اعـــتقادها. وتقـــوم بعـــض الشـــركات غير المتورّطة مباشرةً بالتكنولوجيا بتقليد الإبـــتكار. فإذا كان هذا الإبتكار جيّداً، وافق عليه الجميع. فتسعى الشركات إلى تكـــراره ولكن إمّا أنّها لا تعرف كيف وإمّا أنّها تخشى الإبتكار. فبإمكان الإبتكار أن يقود إلى مناطق غير مريحة.

ولكـــن، عـــلى الشـــركات أن تـــنظر مـــن حولهـــا، وأن تتعلّم من البلاد الإســـكندنافيّة. فإنّ مقاربة الإبتكار السويديّة خصوصاً حافلة بالذكريات المتعلّقة بتمثـــيل الإلـــه الروماني جانوس. فكانت البلاد تُظهره بوجهَين، أحدهما ينظر إلى الماضـــي والثاني يتطلّع إلى المستقبل. ولم تضجر السويد يوماً من التمسّك بتاريخها الخاص ومساهماتها في مجال الإبتكار العالمي. وهي موطن جائزة نوبل، في حين يدين عالم النبات والفيزياء بعرفان الجميل للينّاووس وسيلزيوس. إلاّ أنّ السويد لا تكتفي بنجاحاتها الماضية. فهي تسعى لتكون على قمّة الإبتكار التكنولوجي، خصوصاً في مجـــال برامج الاتصالات العالميّة (كما هي الحال مع إيريكسون)، والأسواق الآمنة (كما هي الحال مع أو أم). وتلعب هذه المسألة دوراً رئيسيّاً من خطّة الإستثمار في الوكالة السويديّة.

يمكن للمراقبين أن ينظروا – وربّما بدهشة – إلى جمهوريّة الشعب في الصين. وقـــد لا تكون الصين نموذجاً عالميّاً للنجاح في القرن الواحد والعشرين. فهي تملك أصـــول ترفضـــها الدول الأخرى، وتتمثّل بالأرض الشاسعة والفائض الكبير لليد العاملـــة غـــير المكلفة. فلقد نشأت قصّة النجاح على مستوى الأقاليم الصينيّة ولا ســـيّما ولايـــات تشونغوا المتّحدة. ويرتكز نجاحها الحالي على النـــزعة الإقليميّة وتعزيز وحدات الإزدهار الإقليميّة وانتشارها.

تُعتـــبر اقتصادات الدول الإسكنديناڤيّة أكثر فائدةً. فهي أصغر من اقتصاد الصين، ومكلفـــة وقديمـــة، كما أنّها تضمّ بيروقراطيّات محصّنة. وتتوزّع من أعلامها الوطنيّة أشـــرطة حمـــراء عديدة اكتسبتها الدول المتطوّرة واعتبرتها ممثّلةً للتطوّر. ولكن خلال الســـنوات 10–15 الماضـــية، أعادت هذه الدول إحياء اقتصاداتها ومنافساتها. لذلك نستطيع أن نتعلّم الكثير من نجاح الدول الإسكنديناڤيّة خلال العقد الماضي. ولقد سبق أن ذكرت وجهَي الإله جانوس كونه نموذجاً سويديّاً. فلنتخيّل معاً إختلافات جانوس، مركّـــزين هـــذه المرّة على وجه ينظر باتّجاه الدولة القوميّة المحليّة، في حين يُلقي الوجه الـــثاني نظـــرةً على العالم بأسره. ففي إسكنديناڤيا، يشعر الوجه الذي ينظر إلى البلاد المحلـــيّة بالفخـــر ويدرك في الوقت عينه أنّ السوق المحليّة فائقة الصغر وأنّ النجاح يأتي فقط من خلال المنافسة والربح على مستوى المسرح العالمي.

وكمـــا رأيـــنا خلال هذا الكتاب، يجب أن يحصل الإبتكار والمنافسة في ظلّ الاقتصاد العالمي على أربعة أصعدة:

- **أنظمة الأعمال** – يجب على الشركات أن تسعى إلى التحالف مع أفضل وأرخص مزوّدي خدمات ضمن نطاق وظائف الشركة: الأبحاث والتطوير والتصنيع وخدمات البيع وما بعد البيع وأنشطة مكاتب الدعم وتطوير الأنظمة والصيانة. وقد يتّخذ هذا الأمر شكل منطقيّات الطرف الثالث وعمليّة إرسال الأعمال إلى خارج البلاد بهدف تقليص كلفة الإنتاج والهندسة المتزامنة والتجارة الإلكترونيّة والماليّة الإلكترونيّة. أمّا إذا أصبحت الشركة فرديّةً واقعيّةً كما هي الحال مع سيسكو أو انضمّت إلى إدارة الإستجابة لطلبات الزبائن وإدارة النقل التسلسلي على أساس شركة تخطيط الموارد كما حصل مع ديل، فعليها أن تسعى إلى إيجاد طرق تجعل التنظيم قابلاً للتخطيط. هكذا يخفّ الضغط على النموّ السريع. وعلى الشركة أن تأتي بشركاء من حول العالم للعمل على منصاتها. ولعلّ الوظيفة الوحيدة التي لن تسلّمها للطرف الثالث تتعلّق بالتعامل مع الزبون وإن كان من الممكن القيام بهذه العمليّة عبر الإنترنت.

- **المنتجات والخدمات** – الحاجة واضحة إلى الإبتكار في هذا المجال، لكنّ التحدّي هائلٌ. فقد بدأ ما اعتُبر "جزيرة" تكنولوجيّة يتحوّل إلى "قارّة" كبيرة ليضمّ بطاقات التدقيق التابعة لرقاقات بطاقة الإنترنت وجهاز موقع الأقمار الصناعيّة العالمي الموجود في السيّارات والهواتف النقّالة وأجهزة الكمبيوتر وآلات التصوير الرقميّة والآلات الطابعة ومُشغّل الأقراص وألعاب الفيديو وبروتوكول الإنترنت وشبكة الإنترنت المحليّة والواي فاي. فلم يعد باستطاعتنا تحديد ساحة القتال بمعناها التقليدي وإنّما يجب أن نقتطع أرضاً منها لإنتاج الطعام لشركة اليوم. وإن بدا الغد كرحلة صعبة، علينا أن نحدّد أرض اليوم والإستفادة منها قدر المستطاع. لذلك، يشكّل الإبتكار عمليّة تحديد الأرض والمجيء بأفضل التجهيزات التي يمكن استعمالها. وتقوم الحاجة إلى المنتجات والخدمات الجديدة بتأمين الإنسجام مع الحدود الجديدة. ولكن عليها أيضاً أن

تعكس قدرة الفائدة التي تضمنها هذه الأرض المتّسعة والمنفتحة حديثاً والتابعة للقارّة الجديدة. ويشكّل الإبتكار عدّة النجاة في ساحة السوق المحليّة.

- **معاملة الزبون** – إنّ الإبتكار حيويٌّ على هذا الصعيد. فلقد فتح تقدّم الهواتف النقّالة في اليابان طرقاً جديدة للتسويق من خلال تسليم مجلاّت البريد أسبوعيّاً لمحلاّت بيع الهواتف النقّالة. وقد يُصبح استعمال وظائف مثل "سايف ذي سكرين" (Save the Screen) بطاقةً إلكترونيّةً أو قسيمة تنــزيلات أو شهادةً أو إيصالاً. وتُعتبر هذه طريقة منخفضة الكلفة وحيويّة للحفاظ على سير الاتصالات ضمن مجموعة كبيرة أو صغيرة باتّجاه الهدف. فبطريقة مماثلة، كفّ غوغل ومحرّكات البحث الأخرى عن القيادة إلى داخل "أدغالً" الإنترنت. فأصبحت الطريق التي تسلكه العروضات المنخفضة الكلفة بحيث يستطيع الزبائن المهتمّون بمنتوجك وخدماتك الوصول إليك مباشرةً من دون الحاجة إلى قضاء وقت طويل لإيجادك. فازدادت بالتالي فرص شرائهم لمنتجاتك. وكما سبق أن أوضحت في الفصل السابع "كسر القيود"، فإنّ نظريّات "أوهمي" تشير إلى أهميّة العمل مع المختصّين في عالم الإنترنت (لا سيّما الذين أمضوا 5 سنوات في هذا المجال). ويُعتبر الإبتكار على صعيد التعامل مع الزبون شرطاً أساسيّاً بالنسبة إلى معظم الشركات العالميّة. أمّا الإعلان التقليدي عن طريق وسائل الإعلام مثل التلفزيون والصحف والمجلاّت فليس مُكلفاً فقط وإنّما يشكّل أيضاً وسيلةً غير ملائمة للإبقاء على اهتمام الزبائن بخدماتك بطريقة مستمرّة.
- **الموظّفون والمدراء والطاقم** – لا مفرّ من الإبتكار، لا سيّما على صعيد التوظيف والتدريب والتقييم ومكافأة موظّفي الشركة. وبحسب ما كتبه جوناس رايدرستريل وكجيل نوردستروم في كتابهما *كارايوكي الرأس ماليّة*، فإنّ القوّة تنتقل من صانعي القواعد إلى منتهكيها أو إلى الذين يعيدون صياغتها. وهذا يعني أنّ الشركة في حاجة إلى إيجاد طرق جديدة لتوظيف العاطلين عن العمل ومنتهكي القوانين عوضاً عن المنتهكين التسلسليّين والأطفال والمتقاعدين.

تحتاج الشركات إلى إدخال عناصر مغايرة إلى برنامجها عوضاً عن الإبقاء على تجـــانس الماضي. فعلى منصّة أن يكون عالميّاً ومُشتركاً وحيوياً. وفي الوقت عينه، تحتاج وسائل تسليم المكافآت المختلفة عن الأجور والحصص والأسهم إلى التنفيذ. فـــبما أنّ التسلســـل الهـــرمي غائـــبٌ في عالم ابتكار الأفكار المتقدّمة على صعيد التكنولوجـــيا والمعرفة، وجب وضع ميكانيكيّة جيل جديد من الأفكار الإبتكاريّة وتحقـــيقها وتقديـــرها وتحسينها. فإنّ عمليّة إدارة عناصر الإبداع الإنسانيّة ضمن الشركة تحتاج إلى توفّر الإبتكار بكثرة.

الشركة المتكيفة

إنّ للشـــركات الـــناجحة على صعيد المسرح العالمي خصائص كثيرة. وإذا أرادت الشـــركة أن تحقّق نجاحاً على مستوى الاقتصاد العالمي، فيجب أن تتكيّف وذلـــك مـــن خلال امتلاك مجموعة من الهوائيّات الحسّاسة التي تلتقط الشيفرات وتحلّلها لتستجيب للطلبات بسرعة كبيرة.

لقـــد أعاد الاقتصاد العالمي ولا سيّما التكنولوجيا تحديد الإتّكال على الزمن. فيمكن لما يجري في الطرف الآخر من العالم أن يؤثّر، بقوّة على العالم هنا ولا يحتاج إلى انـــتظار فـــتح الأسواق. فلا وجود للتباطؤ الزمني الفكري. كما يجب احتساء القهوة في مكان العمل وليس في غرفة آمنة ونائية.

تشـــبه الشـــركات، الفاقدة القدرة على تمييز التطوّرات في قطاعها، الإنسان الأعمـــى الـــذي يسير من دون عصا أو أيّة وسيلة للإتّكاء عليها، إلى أن يصل إلى عائق يوقفه فجأةً. وتكون هذه الشركة رجعيّة تستمد قوّتها من الظروف.

قد يتعلّق – أو لا يتعلّق – الماضي بدولة أخرى، ولكن، بالنسبة إلى عدد من الشـــركات الـــناجحة، هو يشكّل منطقة راحة وقاعة انتظار للأشخاص المهمّين، الذين يمكن اللجوء إليهم في أوقات الشكّ. وكون الشركة قد سارت لبعض الوقت عـــلى طـــريق الأعمال لا يعني أنّها متقيّدة من قبل بعض العناصر الوراثيّة لتبقى في مكانهـــا وتـــتابع القـــيام بأعمالها السابقة. ويجب أن تدرك الشركات أنّه، في ظلّ الاقتصـــاد العـــالمي، تشـــكّل هذه المناطق نوعاً من الرفاهية. فيجب أن تنظر إلى

جداراتها الأساسيّة، ليس من خلال الثراء والقدرات الموروثة بل من خلال المرونة والفائدة في المستقبل.

سيشكّل التعلّم من الأخطاء مهارةً مهمّةً بالنسبة إلى الشركات – وإلى الذين يديرونها. فإنّ النقص على مستوى النجاح غير محبّذ، ولكن ما من بديل آخر. إنّ الحلّ الممكن الوحيد يقوم على النقل عن الذين سبقوا أن حقّقوا النجاح. فإنّ هذه المقاربة إستقرائيّة بسيطة. كما أنّ نجاح شركة ما بنفس الحجم لا يضمن بالضرورة نجاح جميع الشركات. وقد يكون النجاح قصير الأجل وعرضي، وسرعان ما يتبخّر إذا لم يتمّ النضال من أجل تطبيق مقاربة تكيّف. فإنّ الاقتصاد العالمي في النهاية معقّدٌ ويعتمد على متغيّرات لا يمكن تحديدها دائماً.

على الشركات أن تتعلّم كيف تكيّف هويّتها لتتمكّن من مواجهة الوضع الذي يحتّمه عليها السوق. كما يجب أن تستعدّ للإلتزام في عمليّة الإنكار الشخصي. ويُعتبر النجاح الماضي أو الحالي أمراً جيّداً وجديراً بالثناء. فهو الذي يجب أن يقود الشركات وموظّفيها. ولكنّه شبيهٌ بالزئبق وبالتالي من الممكن أن ينسلّ بسرعة من بين أيدي الذين يصبحون راضين عن أنفسهم أو من بين أيدي الذين يحاولون الإمساك به لوقت طويل وبالطريقة عينها. ولقد سبق أن ذكرتُ البُنى المعادية للشركة التي أدخلها جاك ويلش على شركة جي إي. إذ لا يجب أن تخشى أيّة شركة من اتّخاذ خطوات جريئة. وقد يعني هذا الأمر القيام بإعادة بناء وإعادة هندسة كاملة. كما أنّه قد يبدو أقلّ من عمليّة إعادة ولادة مؤلمة. ولكن غالباً ما تكون هذه الخطوات ضروريّةً. فإنّ عدم محاولة القيام بأمرٍ ما في الماضي لا يعني كونه عائقاً إذا ما اعتُمد في المستقبل. فلطالما كان هذا الأمر مركزيّاً بالنسبة إلى التطوّر البشري.

ما بعد التسلسل الهرمي

تعكس جميع الهيئات التقليديّة، بوَعي أو بغير وعي، الطابع العسكري. فهي سلسلة واضحة من القيادة المرتكزة على التسلسل الهرمي التي تحترم ذوي الرتب العالية وتتعاطف مع ذوي الرتب الأدنى. واليوم، لا تشدّد الشركات على ارتداء

اللـــباس الموحّــد، باستثناء الطاقم الإكليركي المبتدئ. لكنها تحافظ على التراتبية العسكريّة من خلال اختيار ألقاب توظيف تبدأ بكلمة "ضابط". ينعكس التسلسل الهــرمي في مركـــز الشركة الرئيسي. فيكون مكتب المدير التنفيذي وغرفة مجلس الإدارة في الطابق الأعلى الذي يطلّ عادةً على منظر جميل وحيث لا يُسمع ضجيج المدينة. ويعكس هذا الأمر الحاجة إلى المدير ليسيطر على المرتفعات ويتمتّع بالمنظر الجميل المحيط به.

يشدّد هذا النموذج على المراقبة من قبل فريق صغير أو شخصٍ واحدٍ. ويحبّ المديـــر الشـــعور بأنّـــه ممسك بزمام الأمور، وبأن كلمته تفرض الطاعة والإلتزام. ويتحــتّم أن يســتجيب النظام ببطء والسبب أنّ المدير كبيرٌ جدّاً، كما أنّ نسبة الكســل والإحتكاك مرتفعة جدّاً. ومن الممكن أن يتغيّر هذا النظام إذا ما صدرت الأوامــر من "الأعلى". فإذاً، من الممكن أن تسيطر الأحداث على الهيئة إلاّ في ظلّ وجود مجموعة المدراء الكبار المستعدّين لاتّخاذ التدابير.

ففي بيئة حيث يجب أن تكون الإستجابة مبتكرة وسريعة، وفي حالة يجب أن تنــتقل فيها جميع المبادرات، فإنّ التقدّم لطلب الموافقة من الإدارة العليا يكون غير فعّال ومضيعة للوقت ما لم تتمّ الموافقة عليه. لذا يجب التخلّص من هذا الهرم.

تقلّــد شـــركات عديدة هذا النظام على الرغم من معرفتها بعدم وجوب تقلــيده. ويبدو الأمر وكأنّ هذه الشركات غير قادرة على التطوّر. فما زالت الحاجة إلى الإبتكار تتخبّط مع مفاهيم (وإن لم يتمّ التكلّم عن الأمر) مثل الولاء والطاعـــة من دون طرح أيّ سؤال. وقد نجد أيضاً نقصاً في الثقة. لقد أدمجت شـــركات كثيرة العديد من الأنشطة الروتينيّة واليوميّة. فهي تملك قسم أبحاث وتطويـــر خاصّ بها وقسم تسويق... بمعنى آخر، هي تضمّ بنية الهرم بأكملها. ولطالما تمّ الإعتقاد بأنّ الأشخاص الذين يقومون بأعمال الهيئة تندرج أسماؤهم عـــلى جدول الرواتب. كما أنّ الشركة تضع ثقتها بهم. فيمكن الإعتماد على ولائهم وبالتالي، يستطيعون القيام بكلّ الأعمال. ويمكن استخدام شبه المقاولين الـــبارزين جـــدّاً على صعيد العمل. ولكن، في نهاية اليوم، يشبه وضعهم وضع المرتزِق إلى جانب الجندي المتمرّس.

فلـــنحاول باختصـــار دراسة أفضل الشركات في عالمنا اليوم التي تملك فعلاً مجموعـــة مخـــتلفة مـــن الكروموسوم، ومنها شركتان أميركيَّتان تعملان في مجال التكنولوجـــيا المعلوماتـــيّة وإنْ على مستويات مختلفة. وقد تزامنَ إنشاؤهما في العام نفســـه: 1984. تـــزوّد سيسكو سيستمز التدريبات والتجهيزات الداخليّة الحيويّة لوظيفة الإنترنت. ويعتبر عدد مستخدمي الإنترنت الذين يعرفون اسمها قليلٌ جدّاً. فهـــي تقـــوم بأعمالها في الظلام. ويلزم عملها العديد من الأبحاث التقليديّة وتطوّر المنـــتجات واختبارها وتصنيعها وتسليمها إلى الزبون. ويقوم أشباه المقاولين بتأدية أعمـــال القســـم. كما يؤدّي عملها أشخاصٌ تربطهم بها علاقات حميمة وإن لم يـــندرج اسمهم على جدول الرواتب. وتعمل فروع الهيئة معاً لتؤمّن العمل الجيّد. وتخـــتلف بنـــية أعمـــال سيسكو جوهريّاً عن مفهوم مايكل بورتر المتعلّق بقيمة السلسلة. ويتضمّن هذا المفهوم تسلسليّة وتعاقب العمليّات، في حين تعتمد سيسكو على ما يمكن وصفه بمنظومة القيمة الثلاثيّة البُعد.

لقـــد نمـــت شركة كمبيوتر ديل لتصبح أكبر وأنجح شركة مصنّعة لأجهزة الكمبيوتر في العالم. فأدخلت الإنترنت إلى عمليّة طلب وتصنيع أجهزة الكمبيوتر، سمحـــت لمســـتخدمي الكمبيوتر أن يطلبوا ويحدّدوا الأنظمة وبرامج الكمبيوتر من مـــنازلهم. وهكذا، وفّرت الشركة التكاليف الوسيطة بين التاجر والمستودع. كما خفّضت كلفة المخزون.

فلنلق أيضاً نظرةً على جنرال إلكتريك ولنرَ كيف أوجدت طرق جديدة على مســـتوى الهيـــئة. فكـــان يتمّ لوقت طويل تملّق قيمة الشركة الإنسانيّة ورأسمالها الفكـــري. ولكن لم يتمّ القيام بالكثير لتمويل هذا الأمر. فسعت جي إي خصوصاً إلى إلقـــاء نظـــرة عـــلى موظّفيها لترى كيف يمكنهم استخدام مهاراتهم الفرديّة والمســـاهمة في تحسين أداء الشركة، سواءً على صعيد الفرد أم المجموعة. كما سعت جي إي إلى تعزيز محافظة موظّفيها على فرديّتهم. فلم تحاول أن تُرهبهم من خلال مجموعة كبيرة من المؤثّرات المصبوغة بثقافة الشركة.

أخيراً، يجب على الشركة الناجحة في ظلّ الاقتصاد العالمي اللامحدود أن تمت حاسّةً بديهيّةً ومتعاطفة. ويبقى جوهر منافسة جنرال إلكتريك متعلّقاً بالهندسة. ...

أنّ الشـــركة اســـتخدمت بشـــغف التكنولوجيا المعلوماتيّة وأصبحت إحدى أكبر المســـتخدمين العالمـــيّين لحلول الكمبيوتر والتكنولوجيا المعلوماتيّة. فلا يمكن اعتبار التكنولوجيا أمر مضاف على بنية الشركة وتفكيرها واتّخاذ القرارات. بل هي قلب الشركة النابض.

يجب على المؤسّسات أن تسير على خطى المؤسّسات القديمة تماماً كما فعلت جـــي إي خـــلال السنوات العشرين الماضية. وتتمتّع الشركات البارزة اليوم ببنية أساسيّة مختلفة، كما سبق أن رأينا مع ديل وسيسكو. هكذا نرى أنّ دمج الأنظمة البشريّة وأنظمة الإنترنت ينتشر في العالم بشكلٍ واضحٍ.

ملاحظات

1 تـــمّ اقتـــباس الأرقام من "هتافات ثلاث لحديث رخيص"، *التقرير الاقتصادي للشرق الأقصى*، 22 تمّوز/يوليو 2004، online edition, www.feer.com.

2 "المخاوف الحاليّة أقلّ من التخيّلات المرعبة"، *ماكبيث*، 138-1.3.137

10

المسرح التالي

المستقبل الإقليمي

جمـــيل أن تجلس مثل ساحر أو معلّم روحي وتشير بإصبعك، وبكلّ دقّة، إلى أقســـام العالم التي ستحلّ يوماً ما مكان داليان وسنغافورة. فإنّ علم المستقبل عملٌ محفــوفٌ بالأخطـــار، يخفي العديد من التطوّرات والقوى وكأنّها أفاعي تختبىء في العشـــب قـــد تبرز فجأةً لتعلن ازدهارٍ لم يحلم به إقليمٌ ما أو لتقود إلى دمار مركز ثريّ. لكن من غير المتوقّع أن يقع هذا الدّمار في المستقبل، كما سبق أن ألمحنا، فإنّ العادات القديمة لا تزول بسهولة.

إلـــيكم بعض الأقاليم التي تتمتّع بمقوّمات تساعدها على بلوغ مستوى الدولة الإقليمـــيّة المزدهـــرة. ولقـــد ذكرت في كلّ حالة ما هي هذه المقوّمات كما أنّني ذكـــرت أنّـــه، إن لم يـــتمّ العمل عليها، سيكون التقدّم بطيئاً وفي موقف حرج. ويشكّل ترابط قائد أو قادة الإقليم واستقامته المفتاح الأساس. فإنّ الإزدهار في ظلّ القرن الواحد والعشرين يتحدّر من طريق الأفراد.

لـــنلقِ نظـــرةً إلى بنغالوري في الهند. فهي أكبر وأوسع مدينة تضمّ 5 ملايين نســـمة، كما أنّ قادها لم يخسروا رؤيتهم الأصليّة. وهي رائدة في عالم التكنولوجيا المعلوماتـــيّة، ولم تكن شهرة العلامات التجاريّة ممكنةً لولا الروّاد في شركات مثل إنفوســـيس ووايب بـــرو. لقـــد حقّق مساعد مؤسّس إنفوسيس نايزان مورتي في

ضـــرورة أن يخلـــق أحدٌ ما الثراء ليوزّعه على الآخرين. وأصبح اليوم هذا الناشط الشيوعي السابق بطلاً وطنيّاً.

كذلـــك، يعـــود تقدّم حيدراباد (جزء منه على الأقلّ) في عالم التكنولوجيا المعلوماتيّة كعاصمة أندرا براديش إلى حاكمها الساحر شاندرابادو نايدو، وشركته القـــائدة ســـاتيام، ومؤسّسها رامالينغا راجا. فإذا قمت بزيارة ساتيام في ضواحي حيدراباد، لن تصدّق أنّ هذه الشركة في الهند. فإنّ التسهيلات تنتشر في هضباتها، كما يتوفّر حوض للسّباحة وملعب غولف ذي تسع حفر.

لا عجـــب أنّ شـــركات برامج الكمبيوتر في الهند تتساءل: "إذا استطاعت ســـاتيام النجاح هكذا، لماذا لا نستطيع نحن أيضاً أن ننجح؟". وتؤمّن ساتيام اليوم العمـــل لحـــوالى 16,000 موظّـــف في 300 مكتب منتشرين في 45 دولة. وتقود إنفوســـيس وســـاتيام المؤشّـــرات الناتجة عن الهند. وتشكّل بنغالوري وحيدراباد نموذجَـــين لـــلمدن الأخـــرى مثل بيون وشيناي (التي كانت تُعرف سابقاً باسم مـــادراس). فـــإنّ النجاح يولّد النجاح. إلاّ أنّ الهند لم تصبح بعد أمّةً ثريّةً. ولكن المهـــمّ أنّها سوف تملك في المستقبل المال الوافر لتعليم أبنائها. وتملك الهند وجارتها باكســـتان المال الوافر لتطوير القذائف والصواريخ النوويّة كما أنّهما تحافظان على قـــوّة عسكريّة كبيرة. أمّا الأجواء المشحونة بين هاتَين الدولتَين فيجب أن ترحّب بتخفيض المال الذي يُنفق على حماية الدفاع.

يأمل الاقتصاد العالمي أن يمكّن الأقاليم من جذب الثراء من حول العالم عوضاً عـــن ســـرقة ثراء الدول المجاورة. ويتطلّب هذا الأمر من الأقاليم أن تتجهّز بشعبٍ مثقّفٍ ومنتظمٍ يخضع لقائد يستطيع التواصل مع دول العالم.

جزيرة هاينان

كانـــت جمهوريّة الصين الشعبيّة تشبه صَحْفة بتري في المختبر. فقد أظهرت للعالم كيف تستطيع الأقاليم أن تزدهر. ومن المحتمل أن تتطوّر الأقاليم الجديدة هنا ولكـــن يصـــعب تأكيد هذا الأمر. ولسوف ينتشر الإزدهار من نصف دزينة من الـــدول الإقليمـــيّة عـــلى طول الساحل الشرقي والمناطق المجاورة كما في جيلين

وهايلونغجيانغ من داليان في مقاطعة لياونينغ. وقد يهدّد هذا الإنتشار قابليّة وجود دول إقليميّة تعاني من ارتفاع الأجور والضغط على المُوارد. ومن المحتمل أن تستجيب الدولة الإقليميّة لهذا الأمر من خلال عمليّة تشبه تفكّك الخليّة في الطبيعة. ففي حين ينمو حجم الخليّة، يتمّ تطوير خليّة أخرى قبل أن يحصل الإنقسام. تشكّل مقاطعة جزيرة هاينان إقليماً قويّاً لا بدّ من مراقبته. وتقع هذه الجزيرة بين جنوب مقاطعة غوانغدونغ الصينيّة وخليج طونكين والبحر الصيني الجنوبي. وصل عدد سكّانها إلى حوالى 8 مليون نسمة ويتكلّم غالبيّتهم الصينيّة.

كان اقتصاد هاينان في القديم يعتمد على الزراعة. ويتألّف السكّان من مجموعات عرقيّة مثل لي ومياو، وهم لا يزالون يتّكلون على سكّان الجزيرة الأخرين فيما يختصّ بمستوى الدخل. وفي الخمسينات والستّينات، انتقل عشرات ألوف الصينيّين الأصليّين إلى الجزيرة لإنشاء معامل المطّاط، وسبّبت هذه الحملة أذىً كبيراً لبيئة الجزيرة.

تملك هاينان ثراءً طبيعيّاً يتألّف من المعادن كالذهب والحديد الخام. وتستفيد من الإستخراج المستمرّ للنفط والغاز الطبيعي من بحر الصين الجنوبي. ويجذب جمال طبيعة الجزيرة السيّاح، خصوصاً من هونغ كونغ والصين ودول بعيدة أخرى. وتملك البلاد موقعاً شبه إستوائي. فهي قريبة من جنوب شرق آسيا كأيّ جزء من الصين. وتقدّم منتجعاتها وشواطئها التسهيلات نفسها التي تقدّمها ماليزيا أوتايلند أو الفيليبّين. واستضافت سانيا على الساحل الجنوبي من الجزيرة مسابقة ملكة جمال العالم لعام 2003، ممّا شكّل حدثاً هامّاً للجزيرة والدولة.

وعلى الرغم من كون الجزيرة قريبة نسبيّاً من الأقاليم الصينيّة المزدهرة مثل غوانغزو ودلتا بيرل ريفر، إلاّ أنّها لم تتمتّع بالإزدهار عينه. ولا يعود السبب إلى النقص على مستوى البنية التحتيّة. وتمّ تعيين واي ليوتشانغ، الرئيس السابق لشركة النفط الصيني الوطني، حاكماً. فأكّد عزمه على العمل كمدير الجزيرة التنفيذي ليجذب الإستثمار من الصين ودول العالم. كما أكّد على متابعته المشاريع القائمة. وانعكس انفتاح الجزيرة على دول العالم من خلال إنشاء خطوط جويّة بين الجزيرة وجنوب شرق آسيا وأوروبا.

جعلت جغرافيا المقاطعة من هذه الجزيرة بلاداً مكتفيةً ذاتيّاً. وتعمل حكومتها علــى التشبّه بالقادة المؤسّسين للدول الإقليميّة في الصين. وقد تستفيد الجزيرة من المسافة بينها وبين بكين التي تعتبرها أبعد من أن تكفل أيّ تدخّل خارجي.

بتروبافلوسك-كامشاتسيلي، روسيا

لا يجــب اعتــبار أيّــاً من الأقاليم التي أذكُرها كرهان أكيد على الإزدهار المســتقبلي. فإنّ التطلّع إلى المستقبل بتأكيد أمرٌ مستحيلٌ. ولكن، تتمتّع كلّ هذه الأقالــيم بالقوّة لتزدهر. فمن مظاهر الإزدهار في ظلّ الاقتصاد العالمي أنّ المنطقة لا تحتاج لأن تكون ثريّةً لتزدهر. وبالنسبة إلى علماء الاقتصاد، لا تحتاج المنطقة إلى أن تملــك عــامل منح سخي أو معتدل. ففي أيّام الثورة الصناعيّة والصناعة الثقيلة، كانــت العوامــل مــثل الثراء المعدني وتعتبر تسهيلات الموارد الكثيرة ورأس المال ضــروريّةً. وفي غياب هذه العوامل، يمكن لاحتياطي العمالة البشريّة الرخيصة أن تعوّض هذا النقص.

كتب ألفرد مارشال خلال مناقشته للقيمة عن القيمة الوظيفيّة. فلقد أُضيفت قــيمة كــبيرة إلى قطعــة من الأرض بسبب قربها من مجموعة كبيرة من الشعوب والأســواق والمعــامل. هــذا يعــني حلول الوسائل الفعّالة للنقل الطويل المسافة والمنطقيّات الفعّالة أنّ القيمة الوظيفيّة لم تعد تعتمد على كونها باب السوق القوي. ففي الماضي، إذا كانت الأرض قريبةً من سكّةٍ حديديّةٍ لنقل السلع، كان هذا الأمر كافياً لمنحها قيمةً وظيفيّةً مُعزّزةً.

لقد تغيّرت مفاهيم القيمة الوظيفيّة جذريّاً في ظلّ الاقتصاد العالمي اللامحدود. وتوجــد مواقــع عــلى الأرض يمكنها أن تلفت اهتمام الجميع لولا صعوبة إقناع المستكشفين المقيمين هناك والمؤسّسين للأعمال. ومن هذه المواقع: سيبيريا والقطب الشمالي الألاسكي والكندي وغرينلاند. فلهذه المواقع مساوىء كثيرة على مستوى الطقس والجغرافيا. فهي مناطق باردة جدّاً وبعيدة عن طرق النقل الحيويّة.

لنتخــيّل معــاً تاجر العملات أو الشخص الذي يكره الرفقة الإنسانيّة. فهو شــخصٌ قاسٍ لا يرتاح للبدايات. وهو يملك أفكاراً غريبة قد تصعق بعض الناس.

ويريد أن ينشيء عمل سمسرة في شمال سيبيريا أو على الساحل الشرقي لغرينلاند. ربّما لا يحبّ الطقس البارد وإنّما تشكّل الوحدة له قيمةً كبيرةً لذا يسعى إلى إنشاء عمـــل سمســـرة يمتدّ إلى جزر جنوب المحيط الهادىء. قد يجعل هذا المشروع معظم المراقـــبين يشـــكّكون في صـــحّة عقلـــه ولكن من الممكن تنفيذه. فإنّ حاجات الاتصالات يمكن تأمينها مهما كان الثمن، لا سيّما وأنّ الإنترنت تسيطر على عالمنا اليوم.

يمكـــن للإنســـان الـــثوري ذو المخيّلة الواسعة أن يعيش في بتروبافلوسك-كامشاتسيلي عاصمة كامشاتكا. وعلى الرغم من طقسها وشتائها القارس البرودة، فـــإنّ موقـــع هذه البلاد شبيهٌ بموقع غلاسغو في المملكة المتّحدة أو الدنمارك. فإنّ حـــرارة الطقـــس في الشتاء ليست أسوأ من حرارة كالامازو في ميشيغان، بل هي شـــبيهة لحـــرارة طقس وينيبيغ، مانيتوبا. وبما أنّ كامشاتكا هي المدينة الأولى التي تشرق فيها الشمس في الصباح (وإن ليس في الشتاء)، فإذا اخترت أن تعيش فيها، يمكـــنك أن تجـــذب تجـــارة العملة والسندات من حول العالم. وإن لم تكن تهوى الطقـــس، فيمكـــنك القـــيام بالعمل نفسه في توفالو في فيدجي في جنوب المحيط الهادىء.

فانكوفر وكولومبيا البريطانيّة

تســـتخدم صـــناعة السفر مسافات ثلاث: المسافة الطبيعيّة، ومسافة الزمن، والأسعار. أمّا رجل الأعمال المنشغل فلا يهتمّ سوى بالمسافة الثانية: ما هي الطريقة الأسرع للسفر؟ لهذا السبب، يحتلّ السفر جوّاً الأولوية على السيّارات والقطارات التي لطالما اعتُبرت النظام المعياري لأعمال السفر. وتقوم شركات السمسرة المتّصلة بالإنترنت مثل إكسبيدا وترافيلوسيتي بتغيير هذا الأمر، ممّا يجعل المسافة الثالثة أكثر جاذبـــيّة. فإنّ الرحلة الإنكفائيّة من طوكيو إلى كيوشو أكثر كلفةً من الرحلة من طوكـــيو إلى هونولولـــو. هذا يفسّر لماذا أفلست شركة سي غايا التي قدّر تطوّرها بمـــئات ملايين الدولارات. فهي أعادت خلق هاواي في هالة محيطيّة كبيرة مقفلة. وتمّ بعدهـــا تخفـــيض الرحلة الإنكفائيّة بين طوكيو وهونولولو بحوالى 300 دولار.

فأصـــبحت هاواي الحقيقيّة "أقرب". وتعاني المنتزهات اليابانيّة اليوم مشاكل كثيرة للسبب نفسه. وأصبح من الأوفر السفر إلى الدنمارك عوضاً عن زيارة منتزه تيفولي في أوكايامـــا، والســـفر إلى هولـــندا عوضــــاً عن زيارة منتزه هانز تين فوس في ناغاســـاكي، والســـفر إلى لوس أنجلوس عوضاً عن زيارة يونيفرسال ستوديوز في أوساكا.

كذلـــك، من المنظور الآسيوي، فإنّ منطقة فانكوفر تزداد فتنةً. وهي تشكّل امـــتداداً جغرافـــيّاً وتجاريّـــاً لشـــمال غـــرب ولاية واشنطن. لقد وصل موطن مايكروســـوفت وســـتاربكس (وأمازون أيضاً) إلى القمّة. كما أنّ المواصلات بين هاتَين المنطقتَين سهلةٌ جدّاً. ولقد بدأ بعض مزوّدي الخدمات كشركات الإعلانات يســـتفيدون من الكلفة المنخفضة في كولومبيا الإنكليزيّة إذ أنّ بصمات البثّ عبر الأقمار الصناعيّة تشمل هذه المنطقة.

تـــرتفع كلفـــة المعيشة في كولومبيا الإنكليزيّة تماماً كما في ولاية واشنطن. وترتفع كذلك الضرائب في حين أنّ نطاق العمل المنظّم التابع لفروع أعمال عديدة صـــارمٌ جـــدّاً. ولكـــن، لقد نشأت رغبةٌ عارمةٌ جديدةٌ من قبل حكومة المقاطعة للإنفتاح على دول العالم الأخرى. فإنّ فانكوفر لا تنفتح فقط على سياتل بل إنّها تقـــع أيضاً على الساحل الشرقي للمحيط الهادىء. وهي الأقرب إلى آسيا من بين جميع مقاطعات كندا.

امتلكتُ لبعض الوقت منزلاً لقضاء العطلة في كولومبيا الإنكليزيّة. كان منزلي الأوّل يقـــع في جزيـــرة فانكوفر. أمّا منزلي الثاني فكان في ويستلير كريك (والتي أصبحت منحدرات التزلّج فيها شعبيّةً منذ الثمانينات). ثمّ انتقلت إلى بلاك كومب عـــندما أصـــبحت قرية ويستلر منتجع التزلّج الأوّل في أميركا الشماليّة. جوهريّاً، فلقد نقلتُ ممتلكاتي تماماً كما يفعل السكّان المحليّون. ومن الأفضل مغادرة المنتجع قبل استضافته للألعاب الأولمبيّة الشتويّة لعام 2010. أمّا مسافة الطيران من طوكيو إلى فانكوفـــر أو ويستلر فهي مماثلة للمسافة إلى سابورو، إلاّ إنّ منحدرات التزلّج والتسهيلات ميزة الطبقة الإجتماعيّة الرفيعة.

إستونيا

تقـــع إستونيا في الجهة الجنوبيّة لخليج فنلندا. وتبعد إستونيا عن فنلندا حوالى 120 كيلومـــتراً (74 مـــيل). أمّـــا سكّان هذين البلدَين فإنهما متشابهان أخلاقيّاً. إنّ اللغة الإســـتونيّة مـــن اللغـــات القلـــيلة في أوروبا المتّصلة بالفنلنديّة. وتُعتبر هاتان اللغتان واضحتَين. وعلى الرغم من قرب هاتَين الدولتَين جغرافيّاً، فقد شهد النصف الثاني من القـــرن العشـــرين محاولـــةً جديّةً لعزل إستونيا عن البلدان المجاورة. ففي عام 1939، وكنتيجة لميثاق مولوتوف-ريبينتروب، تمّ إعادة تحديد موقع إستونيا (وإثنَين من البلدان المجـــاورة) في نطـــاق نفوذ الإتّحاد السوفياتي. ومهّد هذا الأمر الطريق أمام الإحتلال الســـوفياتي للجمهوريّات الثلاث (ليتوانيا، لاتفيا، وإستونيا) وتوحيد قوّة الإتّحاد على طـــول بحر البلطيك. فتمّ إعدام القادة السياسيّين ورجال الكنيسة ورجال الأعمال أو نقـــلهم إلى مناطق شديدة الصقيع في سيبيريا. غير أنّ هذه العمليّة قد انقطعت بسبب غـــزو الـــنازيّين للإتّحاد السوفياتي سنة 1941. ونتجت عنها قوّةٌ متزايدةٌ تبعت نهاية الحرب. فتمّ نقل عشرات آلاف الروسيّين للإستقرار في المدن.

ولكـــن، في ظلّ الإحتلال السوفياتي، أدرك سكّان إستونيا أنّهم غير منعزلين. فكانت فنلندا قريبةً جداً. وعلى الرغم من "جعل كلّ الأمور شبيهةً بما هي عليه في فنلـــندا"، شعّ نور الحريّة الغربيّة الطراز: فكان من الممكن وجود برامج التلفزيون والـــراديو الفنلـــندي في تالينّ، عاصمة إستونيا. ولطالما عمد الإستونيّون إلى اتّباع الـــنموذج الـــتابع لشمال روسيا وغربها، مفضّلين إيّاه على النموذج الشرقي. وقد ســـاعدت سياسة الحكومة السوفياتيّة، وإن عَرَضاً، هذه العمليّة، إذ سمحت ترجمة بعـــض االمواضـــيع المتعلّقة بالأدب الغربي "المنحطّ" إلى اللغة الإستونيّة، مفترضةً أنّ الروســـي المنشقّ لن يتعلّم الإستونيّة من أجل قراءة هذه المواضيع. وفي السبعينات والثمانيـــنات، نشأت مقاومةٌ صامتة رفضت انتشار اللغة الروسيّة. واتّخذت هذه المقاومـــة شـــكل ارتفـــاع مستوى إتقان الإنكليزيّة. وشجّع حلول *البيريسترويكا* إســـتونيا ودول البلطـــيك الأخـــرى على إستعادة حريّتها. وقبل إستعادة إستونيا اســـتقلالها رسميّاً، تمّ إنشاء مبادرات أعمال القطاع الخاصّ بما فيها سوق غير رسمية للأرض الزراعيّة.

مـــا أن استعادت إستونيا استقلالها حتّى بدا من الطبيعي أن تتطلّع إلى الدول المجـــاورة مثل فنلندا والسويد للتأثّر بهما. وكانت فنلندا في هذا الوقت قد دخلت مرحلة الإنفتاح على العالم وجذب الإستثمار الخارجي المباشر. والنتيجة أنّ إستونيا قلّـــدت النموذج الفنلندي - فهي لم تتّبع النظام القديم المتعلّق بالحكومات الكبيرة والضرائب المرتفعة، بل الاقتصاد الجديد المرتكز على الإبتكار وإلغاء بعض الأنظمة. فأصبحت إستونيا قادرةً على إنشاء اقتصاد منخفض الضرائب. وما زال هذا الأمر قائماً ويتطوّر، بالإضافة إلى امتلاك احتياط يتألّف من عمّال مثقّفين، عازمون على العمـــل حـــتى في مستويات أجور منخفضة عن أجور نظرائهم الفنلنديّين، يشكّل إحدى مميّزات إستونيا المستمرّة. واستفادت إستونيا من عودة المهاجرين وأولادهم مـــن الولايات المتّحدة وكندا، لا سيّما أنّ عدداً كبيراً عاد متسلّحاً بالمعرفة أكان على مستوى الأعمال أو التقنيّة.

يُعتـــبر وضع الأقليّة الروسيّة التي تشكّل ثلث السكان 1.4 مليون نسمة (بما فـــيها الأوكرانيّين والبيلاّروسيّين) من أكبر المشاكل التي تواجه إستونيا. فلقد عاني الشـــعب الروســـي مـــنذ الإستقلال من مستويات التمييز، كما أنّه لم يتمكّن من اســـتلام أيّة وظيفة في القطاع الخاص. ويعود سبب هذا الرفض، مهما بدت ظالمةً وغير عادلة، إلى العقود التي عاشها الإستونيّون أنفسهم في ظلّ الإحتلال الروسي. ويـــتحدّر معظم هؤلاء الروس من عائلات عاشت في البلاد لأكثر من قرن وعانت مـــن اضـــطهادات بسبب الدين في ظلّ عهد الإتّحاد السوفياتي. ويُؤمل أن يزيل إنضمام إستونيا إلى المجموعة الأوروبيّة عيوب التمييز الحقيقيّة.

تُعتـــبر اســـتعادة الاقتصـــاد الإستوني صحّته حاليّاً سطحيّةً لأنّها ترتكز على الســـيّاح الفنلـــنديّين. فإنّ تالين تقع على بعد 85 كلم (53 ميل) فقط من جنوب هلســـينكي - أي تحتاج إلى 90 دقيقة إذا ما استقلّيت وسيلة نقل هيدروليّة فائقة الســـرعة. وفي عام 2003، استقبلت إستونيا 5 ملايين زائر فنلندي، ما يعادل عدد الشـــعب الفنلـــندي بأسره. ويقوم الفنلنديّون بزيارة مدينة تالين الجميلة القديمة في حـــين يقضون معظم وقتهم يصرفون أموالهم في المدينة الزاخرة بصالات الكازينو. ولا بدّ من الإنتظار لمعرفة ما إذا كانت إستونيا تطوّر نفسها لتصبح منطقةً صناعيّةً أو بلاداً شبيهةً بلاس فيغاس فحسب.

زاوية البلطيق

البلطيق بحيرةٌ أكثر ممّا هو بحر، وإن كان لـــه بحسب الدنماركيّين منفذاً صغيراً على البحر. فتغيب عنه حركات المدّ والجزر، وتتجمّد مياهه في فصل الشتاء بحيث يعبره المسافرون المشاة المنتقلين من هلسينكي إلى ستوكهولم أو سانت بيترسبورغ.

للبلطـــيق تـــاريخٌ طويـــلٌ من حيث التجارة. ففي الأيّام التي سبقت الثورة الصـــناعيّة، كانـــت الأراضـــي الممتدّة على طول الشاطىء غنيّةً بالخشب والقمح والفرو. وفي القرون الوسطى، سيطرت مجموعة المدن التجاريّة الألمانية هانسا على البلطـــيق فأنشـــأت البنى التحتيّة التجاريّة الأولى لمدن مثل ريغا وميميل (كلايبيدا العصـــريّة) وتالين. وقد استلم السويديّون دور هانسا الألمانية إلاّ أنّه لم يتمّ أبداً محو التاثير الألماني. وكانت الناحية الجنوبيّة الشرقيّة للبلطيق، وتحديداً المنطقة الممتدّة من ديـــنة دانـــزيغ (غدانسك العصريّة) إلى ليتوانيا ولاتفيا، جزءاً من المقاطعة الألمانية لشرق بروسيا وذلك حتّى العام 1918.

شهد القرن العشرين دمار المنطقة وترحيل سكّانها. وفي عهد الحرب الباردة، تمّ تركيز القواعد البحريّة السوفياتيّة ومعدّات الحرب في منطقة الحكم السوفياتي.

شـــهد ســـقوط الشـــيوعيّة والإتّحاد السوفياتي نشأة رُقعَة الداما السياسيّة. فانضمّت بولندا كدولة مستقلّة إلى ليتوانيا ولاتفيا، في حين أصبحت المنطقة الخلفيّة لمديـــنة كونيغسبيرغ القديمة والمعروفة اليوم باسم كالينينغراد مقاطعةً متعارضة مع الحكومـــة الفدرالـــيّة الروســـيّة، فـــلم تعد العضو الخامس والعشرين من الإتّحاد الأوروبي.

تتمتّع المساحة الساحليّة الممتدّة بين غدانسك وريغا بقوّة تمكّنها من أن تصبح دولـــةً إقليمـــيّةً مزدهـــرةً في ظـــلّ الاقتصاد العالمي. فهي موطن الأعمال الألمانية والدنماركيّة والسويديّة تحديداً، في حين تستقبل منطقة غدانسك العمليّات الخارجيّة الهادفة إلى تقليص كلفة الإنتاج، وذلك على الرغم من كون العلاقات البولنديّة مع الولايـــات المتّحدة وفرنسا متينةً. واقتنع أهل البلاد أنّ دول العالم الأخرى تشكّل مصدر ازدهار، كما كانت الحال في عهد عصبة هانسا.

سوف تتطوّر دول البلطيق الثلاث على المستوى الفردي والجماعي. فإنّ القيود واضحة على المستوى الفردي. وهي بالنسبة إلى ليتوانيا قائمةٌ مع الدنمارك وألمانيا. وبالنسبة إلى لاتفيا، فهي قائمة مع السويد. أمّا بالنسبة إلى إستونيا، فهي قائمة مع فنلندا. ويتمّ مقاسمة كالينينغراد التي تشكّل العضو الجنوبي بين بولندا وليتوانيا. وليس هناك مهرب من عمليّة إدخال منطقة البلطيق عامّةً إلى الإتّحاد الأوروبي.

كانت مقاطعة كالينينغراد سابقاً الأرض المحيطة لمدينة كونيغسبرغ البروسيّة، ومركزاً مدنيّاً مزدهراً متعدّد الحياة الثقافيّة وجامعةً مشهورةً. وكانت كونيغسبرغ موطن نجوم فكريّين أمثال الفيلسوف إيمانويل كانت وعالم الرياضيّات ليونارد أويلر. ومع نهاية الحرب العالميّة الثانية، دُمّرَت هذه المدينة وقام الجيش الأحمر بإبعاد سكّانها الإلمان. فأُطلق عليها إسم كالينينغراد وذلك على شرف رئيس الإتّحاد السوفياتي في أيّام حكم ستالين. وبعدما استعادت دول البلطيك استقلالها، بقيت كالينينغراد تابعةً لروسيا. وكثرت الشائعات حول الإستثمار الألماني - والأحاديث حول طريق متعدّدة الخطوط تمتدّ من برلين إلى غدانسك - إلاّ أنّ القادة المحلّيين وحلفاؤهم في الكريملين الذين يخشون التقدّم للمطالبة بإعادة الملكيّة قاموا بصقل المصالح الألمانية في هذه المنطقة. والنتيجة، أصبحت كالينينغراد كأثر ومنتزه يذكّر بالحرب الباردة يضمّ آلات صناعيّة تآكلها الصدأ، وبنايات لشقق ذات أنابيب تسرّب المياه القذرة إلى قنوات المياه. فإذا تمّ تحسين الوضع، ستجذب المنطقة عدداً كبيراً من السيّاح إلاّ أنّ السباحة في المياه على طول الشاطىء سيكون أمراً غير محبّذاً. لقد اكتسبت كالينينغراد عدداً من صيغ التفضيل العليا. فهي تضمّ على سبيل المثال أعلى نسبة من المصابين بالسيدا والأمراض في روسيا. وتتواجد المافيا بقوّة في هذه المنطقة اليوم، وتنمو من خلال الأعمال غير الشرعيّة كتجارة المخدّرات وغيرها.

تتمتّع المنطقة باستراتيجيّة ملحوظة من حيث الاقتصاد، لا سيّما أنّها تحتلّ موقعاً محوريّاً بين أوروبا الشرقيّة والشرق من جهة، والبلدان الإسكندنافيّة من جهة أخرى.

مدينة هو تشي مينه، فييتنام

عانت مدينة هو تشي مينه التي كانت تُعرَف سابقاً باسم سايغون من تعاقبات حــرب فييتــنام. فمع انتهاء الحرب، لم تمنحها الدول الشرقيّة المنتصرة "الإهتمام" الــلازم. فاعتُبِرَت المكان الأكثر تلوّثاً بسبب "رذائل" الرأس ماليّة. لذا، ومع تغيير الإسم، جرت محاولةٌ لمحو ماضي المدينة. غير أنّ هذا الأمر نجح جزئيّاً.

عام 1986، وتحت تأثير مُصلحيها المتمركزين في موسكو، أدخلت فييتنام سياسةً جديــدةً اسمهــا *دوي موي* (الإحياء). كانت هذه السياسة حذرةً في البدء إذ توجّب عــلى عدد من الإيديولوجيّين العنيدين التنحّي عن المعارضة. وفي التسعينات، ازدهرت هــذه السياســة من خلال إنشاء مشاريع تجاريّة مشتركة مع شركات فييتناميّة وقيام الشــركات الخاصّــة المحليّة. إنّ بذور السوق الحرّة في مدينة هو تشي مينه التي كانت نائمــةً لأكثر من عقدَين لم تأخذ وقتاً طويلاً لتنبت من جديد. وأصبحت تايوان أكبر مستثمر في فييتنام وتبعها كلٌّ من كوريا واليابان وسنغافورة وتايلند خلال التسعينات. ولكــن، بعد العام 1998، وبعدما أثّرت إصلاحات زو رونغجي على الصين، اتّجهت تــايوان نحــو فييتنام. وقامت جمعيّة أمم جنوب شرق آسيا بالمثل. فتعلّمت فييتنام أنّ الصين تشكّل المنافس الأوّل من حيث جذب الإستثمار الأجنبي، وأنّ عليها تقديم أمور أفضل من التي تقدّمها الصين لجذب المال.

لم تكــن مدينة هو تشي مينه قد استفادت بعد من موقعها في قلب الأسواق الآســيويّة. فــإنّ اليابان والصين تقعان في شمال وشمال شرق فييتنام، في حين تقع مالــيزيا وتايلند في غرب وجنوب غرب البلاد. وتحاول فييتنام اليوم أن تدخل في عملــيّة إرسال الأعمال إلى الخارج بهدف تقليص كلفة الإنتاج، وإن كان النقص في تكلّــم الإنكليزيّة (أو أي لغة أخرى رئيسيّة) بطلاقة يعيق هذا الأمر. فقد اعتاد الــبعض تكلّــم اللغات الأجنبيّة بطلاقة في الأيّام التي استضافت فيها البلاد الجيش الفرنســي ثمّ الأميركــي. وبعد انتصار الشيوعيّين الفييتناميّين، تمّ تقليص المهارات اللغويــة الإنكليزيّة، ونادراً ما كان يجري إلقاء الضوء عليها، حتى ولو اعتُبِرَ هذا العائق الخفيّ اليوم مصدر قوّة. وعلى الرغم من ذكريات التورّط الأميركي المؤلمة في فييتنام، إلاّ أنّ هذا الأمر لم يثنِ الإستثمار الأميركي المباشر من دخول البلاد.

إنّ فييتنام مستقرّة سياسيّاً. أمّا محاولات تحسين تسهيلات الاتصالات فما زالت بطيئةً. لأنّ استعمال الإنترنت والهواتف النقّالة ضعيفٌ، ممّا يعكس ضعف البلاد على صعيد البنية التحتيّة. وتشكّل فييتنام دولةً أحاديّة الطرف. وفي حين أنّ هذه المسألة لم تعق جهود جمهوريّة الصين الشعبيّة في محاولة التقائها مع دول العالم الأخرى، يشتكي عدد من رجال الأعمال المحليّين والأجانب من عراقيل البيروقراطيّة ومن السياسيّين الفاسدين. وتتمتّع فييتنام بيد عاملة مجتهدة، مستعدّة للعمل مقابل مستوى أجور ينخفض عن مستوى الأجور في معظم مناطق الصين. وتعامل معظم شركات فييتنام كمحطّة قائمة في وجه الصين. فإذا ما حصل أي سوء في الصين - مثل تقلّب العملة - فستبدو فييتنام بديلاً جذّاباً.

تعاني البلاد بأكملها من مشكلتَين أساسيّتَين: النقص في البنى التحتيّة واتّخاذ القرارات الفائق المركزيّة. فإنّ مرافىء فييتنام، بما فيها مرفأ هو تشي مينه متهدّمةً مقارنةً بمرافىء جنوب غرب آسيا. وبما أنّ هو تشي مينه غير قادرة على تولّي المسائل الكبيرة، فغالباً ما تُعيق أعمال الشحن المرفأ، خصوصاً تلك المتعلّقة بعمليّة تفريغ المواد الأوليّة وتصدير المنتجات. كما أنّ مرافىء فييتنام غير قادرة على العمل على مدار الساعة بسبب ضعف تنظيمات العمل. غير أنّ هذا الأمر لن يسبّب أيّة مشكلة لمصنّعين مثل شركة نايكي التي قام شركاؤها بالإستثمار في ضواحي مدينة هو تشي مينه. لأنّ المنتوج الذي يصنّعونه غير قابل للفساد. كما أنّ مسألة تسليم المنتج إلى السوق بسرعة ليس بأمر مهمٍّ، في حين أنّ النقل البحري للمواد والمنتجات أمرٌ صعبٌ في ما يشكّل استعمال الجسر مشاكل أكثر. فإنّ نظام السكك والطرقات في فييتنام سيّئ جداً. وهو مصدر مشاكل كثيرة من الممكن حلّها مع الوقت. ويمكن تحسين وضع المرافىء الفييتناميّة من خلال تقديم النصح والمساعدة من قبل شركات مثل سلطة المرافىء السنغافوريّة الخاصّة.

لا تزال فييتنام دولةً شيوعيّةً، ولا يزال الحزب الشيوعي يحتكر السلطة السياسيّة. ومما من إرادة في تحقيق الشفافيّة والإنفتاح. ففي ربيع 2004، أعلنت الحكومة عدم اهتمامها بعد الآن بالمساعدة الماليّة من قبل صندوق النقد الدولي بسبب طلب هذا الأخير إجراء التحقيق في بعض نواحي نظام الحساب الفييتنامي القومي.

تشبه إدارة العملة الفيتناميّة السياسيّة عمليّة إدارة العملة الصينيّة. فإنّ الصين لم تكتفِ بالإنفتاح على الرأس ماليّة فحسب، بل أنجزت أيضاً إبطال المركزيّة في صناعة القرارات. ولا تزال السلطات الفيتناميّة الشيوعيّة غير عازمة على السماح للقرارات الهامّة بالخروج من الدائرة المقفلة. ولكن لن يستمرّ هذا الأمر إلى الأبد. وقد تنتج المعارك الداخليّة انتصار بعض العناصر الإصلاحيّة. فإنّ الأحداث التي جرت في الصين والتي لم تربطها علاقات وديّة مُحكَمة مع الفيتناميّين الشيوعيّين قد يمكن احتمالها. فإذا اعتبرت نخبة الحكم الفيتنامي أنّ إبطال مركزيّة صناعة القرار لا تقود إلى خسارة القوى والإمتيازات، وإنّما إلى نموّ الفُرص التجاريّة، ستكون هذه النخبة أكثر استعداداً لاعتماد النموذج الصيني. وتتلهّف فيتنام إلى الإنفتاح على العالم وخصوصاً إذا أصبحت عضواً في منظّمة التجارة العالميّة. ويمكن التغلّب على مشاكل البنى التحتيّة من خلال الإستثمار الكافي شرط أن يأتي من مختلف الدول العالميّة. ولكن، من المستحيل أن يتحقّق هذا الأمر إن لم تستعدّ الحكومة الفيتناميّة إلى اعتماد بنية حكوميّة فدراليّة لامركزيّة. ومع ذلك، تستطيع مدينة مثل هو تشي مينه، وعن طريق قائد ساحر، أن تتغيّر بسرعة لا سيّما وأنّ فيتنام تتمتّع بكلّ مكوّنات النجاح على صعيد السوق العالمية.

خاباروفسك، مقاطعة (بريموري) البحريّة وجزيرة ساخالين، روسيا

هي منطقة شاسعة قليلة السكّان. جذبت على مدى قرون مستكشفين يسعون وراء المعادن الثمينة. وفي ظلّ حكم الأباطرة الروس، كانت ساخالين مكان احتجاز السجناء السياسيّين، واستمر استعمال هذا المكان كسجن بشري خلال فترة الحكم السوفياتي.

تقع محافظة خاباروفسك في شمال الصين. وفي عهد الحرب الباردة، كانت هذه المقاطعة منطقة نزاعات ونشوب عنف عرضي. ويسهل الإنتقال اليوم بين الصين وروسيا، ويعبر آلاف التجّار الصينيّون يوميّاً الحدود إلى مدن مثل خاباروفسك لبيع البضائع.

وعلى صعيد البنية التحتيّة، تعبر سكّة حديد سيبيريا البلاد ممّا يسهّل المرور منها إلى أوروبا. ويساعد نهر أمور أيضاً عمليّة المرور إلى أوروبا إذ يساعد المدن مثل خاباروفسك في الوصول إلى مراكب تجوب المحيطات. ويقع مرفأ عميق الميته في فلاديفوستوك، عاصمة مقاطعة روسيا البحريّة (بريموري). وتبعُد جزيرة ساخالين عن جزيرة هوكّايدو اليابانيّة حوالى 50 كيلومتراً أو أقلّ (31 ميل) وهي اليوم إحدى مناطق سيبيريا الأكثر حيويّةً بسبب نجاحها على صعيد استخراج النفط والغاز.

كانت هذه المنطقة الواقعة على عتبة شرق آسيا منعزلةً لعقود عن العالم الخارجي بسبب الحرب الباردة. وتحتاج معظم البنية التحتيّة التقنيّة إلى الإستثمار والتحسين. وتتمتّع المنطقة اليوم بفرصة مشابهة لما قامت به الدول الأخرى لجهة تحسين معايير المعيشة.

سيتوجّب على موسكو اعتماد سياسة تسمح للأقاليم وضواحيها التفاعل بحرّية مع دول العالم الأخرى. وهي اليوم شبيهة بما كانت عليه الصين في بداية التسعينات. أمّا القرارات الحاسمة فهي مُتّخذة مركزيّاً. وستدعو البنية الفدراليّة وخصوصاً مفهوم الأقاليم المستقلّة رأس المال والتكنولوجيا من حول العالم. وما أن يتحقّق هذا الأمر، حتى تصبح المدن الأساسيّة، التي يمكن الإنتقال إليها في غضون ساعات، مثل طوكيو وأوساكا وسابّورو وسيول وشرق سيبيريا، مناطق نمو حيوي.

ساو باولو، البرازيل

تبدو ساو باولو، ومحيطها المؤلّف من المدن الضخمة، وكأنّها تغلّف البرازيل بأكملها في موقعٍ واحد: وفرة غير قابلة للتصديق وفقرٌ ظالمٌ. كانت ساو باولو في القديم مركز البرازيل المالي. فكانت أساس قوّة الدولة المصنّعة للقهوة، وقد أتى معظم قادة الدولة من هذه المقاطعة. بدت ساو باولو في التسعينات والسنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين منفصلةً عن البرازيل، تستفيد من معدّلات النموّ بعيداً عن المعدّل القومي. ويعود الفضل في ذلك إلى نجاحها في جذب أعمال

التكنولوجيا المعلوماتيّة وتسهيلات مراكز الإتّصال ومكاتب الدّعم التابعة لشركات تتعامل مع البرازيل والبرتغال على حدٍّ سواء.

إنّ المقاطعات البرازيليّة مستقلّة. ولكن لطالما كان عدم استقرار السياسات والاقتصاد البرازيلي سبباً لمشاكل عديدة.

تستطيع ساو باولو وجارتها بارانا التعامل مباشرةً مع دول العالم، وخصوصاً مع أميركا الشماليّة وأوروبا واليابان والأرجنتين وتشيلي. مع ذلك، سعى سياسيّو العاصمة برازيليا إلى تأدية دور متوازن مع ريو دو جانيرو أوّلاً، المنافس القديم لباوليستا، ومع المناطق الشماليّة الشرقيّة (الأمازون) ثانياً الأقلّ تطوّراً. فإذا استطاعوا اقتطاع ساو باولو من حكم المركز المتشدّد، ستدخل الدولة الإقليميّة بسرعة إلى منظّمة التعاون والتطوّر الاقتصادي. وقد يشجّع تشكيل عملةً موحّدةً بين أعضاء منظّمة التجارة الإقليميّة ميركوسور أو القبول بالدولار كعملة الأميركيّين الموحّدة هذا الأمر. وإذا ما تحقّق هذا، لن تعاني ساو باولو بعد الآن من تقلّبات العملة البرازيليّة الوطنيّة. فلقد تقلّبت في القديم العملة الحقيقيّة السابقة، الكروزيرو، كثيراً (وغالباً ما كانت تنخفض بقوّة)، بحيث شكّلت التجارة مع البرازيل خطراً كبيراً بالنسبة إلى الشركات العالميّة. ولكنّ منافسة الإقليم الحقيقيّة على صعيد الموارد الطبيعيّة والبشريّة مرتفعة جدّاً، ومن الممكن أن تكون الأولى لتبرهن أنّه لا يوجد سبب لعدم دخول أميركا اللاتينيّة في المنافسة مع الأقاليم الآسيويّة حول جلب المستثمرين العالميّين.

كيوشو، اليابان

كانت جزيرة كيوشو اليابانيّة تشكّل دولةً إقليميّةً ناجحةً لو كانت اليابان منقسمة إلى 10 أو 11 دوشو. ويشكّل الدوشو، مثل هوكايدو وكيوشو، إقليماً واسعاً يتألّف من محافظات عديدة. فخلال الحركة الشعبيّة التي نظّمتها سنة 1989 والمعروفة باسم هايزاي إيشين، اقترحت أن تعتمد اليابان رسميّاً بنية حكوميّة جمهوريّة فدراليّة تتألّف من 11 دوشو. فتشكّل كيوشو الجزء الجنوبي الغربي من الجزيرة، وتتألّف من 7 محافظات، من دون أن تضمّ جزر أوكيناوا

الـــتي، حســـب اقتراحي، تشكّل دوشو مستقلاً تعيش فيه حوالى 1.25 مليون نسمة.

جزيـــرة كيوشـــو محاطةٌ بالبحر الأصفر من الغرب وبحر الصين الشمالي من الجـــنوب والمحـــيط الهـــادئ والبحر الياباني الداخلي من الشرق وبحر اليابان من الشـــمال. ويصل عدد سكّان هذه الجزيرة إلى 13.5 مليون نسمة، في حين تعدّى إجمـــالي الناتج المحلّي لعام 2003 الخمس مئة بليون دولار أميركي. فلو كانت هذه الجزيـــرة مســـتقلة، لكان تمّ تصنيف حجمها الاقتصادي من بين الأحجام الخمسة عشـــرة الأفضـــل - إذ أنّهـــا بنفس حجم البرازيل وكوريا. وهي تُسمّى جزيرة السيليكون إذ تضمّ مصانع كبيرة تابعة لشركات مثل أن إي سي وتوشيبا وأوكي وســـوني. وقامـــت مؤخّراً شركات تصنيع السيّارات بتوسيع قدرات إنتاجها في كيوشو.

إذا نظـــرت كيوشو إلى الصين غرباً وكوريا شمالاً وتايوان جنوباً، عوضاً عن الـــنظر إلى الشـــرق (باتّجاه طوكيو)، قد تشكّل موقعاً مثاليّاً للشركات المتعدّدة الجنســـيّات، لـــتقوم بعمليّات دعم هندسيّة على غرار المصانع في شرق آسيا. فإنّ وظـــيفة كيوشـــو الـــيوم معدومة إذ إنّ النقل الجوّي مقسّم بين المحافظات السبع الصـــغيرة، وهي غالباً ما تنقل المسافرين بين طوكيو وأوساكا. ويمكن لمطار توسو المحـــوَري الـــذي يشكّل مركز كيوشو اللوجيستي أن يصبح محجّة آسيا الحقيقيّة، لـــيس لرجال الأعمال فقط بل للسيّاح. وتضمّ كيوشو براكين عديدة وينابيع مياه ســـاخنة ومئات الجزر الصغيرة والجميلة، حيث تكثر الخضار والسمك. وتستطيع الـــيابان اللامركـــزيّة أن تنتج عدداً من الأقاليم الناجحة مثل كيوشو وهوكايدو. وأكثر من ذلك، فإنّ هذه الأقاليم لا تحتاج إلى أن تتّكل على تحصيل المال من قبل مسدّدي الضرائب في طوكيو.

إنّ ما شهدناه في هاينان وكولومبيا الإنكليزيّة وزاوية البلطيق ومدينة هو تشـــي مينه وسيبيريا وساو باولو وكيوشو ليس سوى مثالاً صغيراً عن القدرة العالمـــيّة. فـــإذا تنعّمت هذه المناطق بالرؤى الصحيحة التي يمتلكها مجموعة من الأشـــخاص، وإذا فهـــم المركـــز عوامـــل النجاح الأساسيّة في القرن الواحد

والعشرين، التي تسمح للأقاليم التفاعل مع باقي الدول، فإنّ هذه الأقاليم بالإضافة إلى أقاليم كثيرة أخرى ستتمكّن من تأدية دور كبير على صعيد المسرح العالمي.

إنّ صيغة النجاح ليست بفائقة التعقيد. فإنّ التعقيد يكمن في الحاجة إلى محو تراث الدولة القوميّة، واكتساب مهارات جديدة للعمل مع أنظمة الأعمال العالميّة.

إنّ لائحة الأقاليم الجذّابة تزداد طولاً بحسب المستثمرين. وتُعدّ مسألة الإندراج على اللائحة القصيرة أمراً أساسيّاً. ولا يمكن تحقيق هذا الأمر إلاّ إذا برهن الإقليم حجّة وجوده. فماذا يجب أن يقدّم هذا الإقليم على صعيد المسرح العالمي؟ وكيف يختلف عن غيره؟ ويجب أن يتعرّف المستثمرون إلى أقاليم تحتضن ماركات تجاريّة عالميّة مثل كوكا كولا وآي بي أم ونايكي وديزني التي تتميّز من حيث المنافسة العالية.

11

ما بعد النصّ

إعادة فتح عقل المخطّط

لقد ألّفتُ كتاب *عقل المخطّط* في سنة 1975. وتُرجم هذا الكتاب بعدها إلى الإنكلـيزيّة ونُشرَ سنة 1982. وطلب منّي البعض مراجعته لجعله عصريّاً. وما زال هـذا الكتاب يُباع بالنسخة الأصليّة في اليابان. وأحبُّ الإبقاء على صيغته الأصليّة لأنّـي قمـت بكاتبته وأنا بين 29 و31 من العمر. وهو يعكس تفكيري ومتابعتي للشأن العام خلال تلك الأيّام الماضية.

وعـلى الـرغم من أنّ بعض التعليقات حول التفكير التخطيطي والمقاربات والوسائل التي اقترحتها في الكتاب ما زال يمكن تطبيقها، إلاّ أنّ تحديد معنى الخطّة مـن خـلال الشركة والمنافسة والزبون لم يعد صالحاً. لذلك قمت بتحديد الخطّة الجديدة كونها متطوّرةً وتلبّي احتياجات الزبائن بحيث يمكن استعمال فوائد الشركة النسبيّة مقابل المنافسة على أسس مستدامة.

وتكمـن المشـكلة على صعيد المسرح العالمي الحالي في عدم قدرتنا على تحديد المنافسـين والشـركة والزبائن بطريقة واضحة. فلقد سبق أن رأينا في الفصل التاسع "سـوق المسـتقبل" أنّ فودجي، أو أغفا لـم تعد تشكّل منافساً بالنسبة إلى كوداك. والحقيقة أنّ كوداك أيضاً لم تعد تستطيع تحديد نفسها بعد الآن. فإذا أرادت أن تصنّع مـن الآن فصـاعداً آلات تصوير رقميّة، فهل يعني هذا استعدادها للدخول إلى ساحة

أعمال الهواتف النقّالة؟ وإذا أرادت الإبقاء على مختبراها، هل ستعمل على رقاقات الذاكرة وآلات الطباعة؟ فمتى وأين ستدخل المنافسة وعلى أيّة أسس؟

تُعدّ الإجابة على هذه الأسئلة عمليّةً أساسيّةً من حيث تطوير الخطّة بالنسبة إلى شركة مثل كوداك. إلاّ أنّ هذه المسألة لا تشكّل مشكلةً بالنسبة إلى كوداك وحدها. فلنأخذ على سبيل المثال شركة ديل. ففيما كانت تنافس كلاًّ من آي بي أم وغايتواي في التسعينات، تبدو اليوم أكبر منافس لشركة إيتش بي. ويوحي دخول ديل إلى عالم تصنيع آلات الطباعة أنّها مدركة لوضعها والعكس صحيح. ولكن، إذا كانت ديل شركة مختصّة بإدارة الإستجابة لطلبات الزبائن مرتكزة على المبيعات المباشرة، فيجب ألاّ تقتصر صناعتها على أجهزة الكمبيوتر وآلات الطباعة. فهي تستطيع أن تعمل أيضاً على صعيد الإلكترونيّات الرقميّة وتجهيزات المكاتب التقنيّة من دون إجراء تعديلات كثيرة على أنظمتها. في الواقع، لا تحتاج ديل إلى تصنيع السلع في مصانعها الخاصّة، كما كانت تفعل في السابق. فهي تستطيع أن تتّصل بعدد من خدمات الصناعة الإلكترونيّة – كما تفعل سيسكو – وإضافة مجموعة جديدة من المنتجات إلى لائحتها السابقة. وفي النهاية، يمكن أن تصبح ديل الشركة الأولى عالميّاً التي تنتج أدوات إلكترونيّة مصنّعة ومُعدّة لاستعمالات محدّدة، كما هي حال أجهزة الكمبيوتر اليوم. ويقوم مجال الأعمال بالنسبة إلى شركة مثل ديل على طموح التخطيط. فهو لا يعتمد كثيراً على المنافسين وإنّما على المواجهة بين الشركة والزبون. ولا مجال لدخول المنافسين طالما أنّ ديل تحافظ على خطوط مواصلات مباشرة مع الملايين من زبائنها.

ويصعب تحديد الزبائن والمنافسة بالنسبة إلى شركة مثل سوني أيضاً. فلقد أصبحت مايكروسوفت المنافس الأكبر لسوني من حيث جهاز لعبة البلاي ستايشن 2، إذ يمكن أن يشكّل هذا الجهاز بحدّ ذاته جهاز كمبيوتر في غرفة الجلوس. ولن تكتفي مايكروسوفت بكونها بطلة سطح المكتب فقط. فهي تودّ أن تكون البطلة المطلقة (أو مزوّدة أنظمة التشغيل الكليّة الوجود)، على مستوى تجهيزات المنزل والهاتف والمكتب.

ويشكّل الكمبيوتر أيضاً برنامج تقدّم للألعاب. كما يقوم عمل سوني الأوّل على تقديم ما يلزم من حيث نشاطات الشركة للتطوّر داخليّاً والمحافظة على مركزها على

مســتوى الألعــاب. وتحاول هذه الشركة أن تنتج محرّكاتها الخاصّة (وذلك من خلال العمــل المشترك مع توشيبا) المتعلّقة بالألعاب. ولكن لا يمكن مساندة هذا الأمر إذا ما امــتدّ إلى الهواتــف النقّالة (مع إيريكسون) وأجهزة الكمبيوتر والتلفزيونات المسطّحة الشاشــات، والأقــراص الفائقــة الكثافة وآلات التصوير وأجهزة الدي في دي ذات الأشــعّة الــزرقاء وتجهيزات البثّ وأجهزة الفيديو التقليديّة، مع المحافظة على شركات الأفــلام والتســجيل. ويشــهد كلٌّ من هذه الأعمال تحوّلاً ساحقاً سواء كان على مســتوى الفــرد أو الجماعــة. فأصبح تحديد الشركة بالنسبة إلى سوني نقطةً حاسمةً للخطّة، التي لا نستطيع من دونها تحديد المنافسة والزبائن.

تواجه معظم الشركات حالات مماثلة لما واجهته ديل وسوني. وإذا انتقلنا إلى القرن الواحد والعشرين، وحاولنا اعتلاء المسرح العالمي، لاتّضح أنّ تحديد الشركة والمنافســة والــزبون أصبح تحدّياً، وأنّ الخطّة تتطوّر لتحديد هذه المسائل الثلاث بوضــوح. وتمّ تطويــر الخطّة في الثمانينات لتحديد العلاقة بين الشركة والمنافسة والــزبون ولكن تسعى الخطّة اليوم إلى تحديد كــلا من هذه المسائل الثلاث على حدة، محاولةً تحديد علاقاتهم بطريقة حيويّة ومتزامنة.

غــير أنّ هــذه العملــيّة تقــود إلى مشكلة أخرى. فعندما تريد تحديد نفسك (شــركتك)، تحتاج إلى التفكير بمهاراتك وتحديد المهارات الأخرى التي يمكن إيجادها. ويمكــنك تحديــد الزبائن والمنافسة كونهما يتواجدان في جزر منعزلة أو قارّات ناشئة مجتمعة. وتُعتبر هذه العمليّة محدّدةً للفرد لأنّها تعتمد بشكلٍ كبيرٍ على القائم بها.

وبمــا أنّنا نتعامل مع القارّة الخفيّة لعالم الإنترنت اللامحدود، فإنّ مجال الأعمال الذي توجــده يتعلّق بالفرد المختصّ. فعوضاً عن اعتماد التحديد التقليدي لتطوير الخطّة القائمة على استعمال مجالات أوهمي الثلاث (الشركة والمنافسة والزبون) أو قيمة سلاسل بورتر أو تأكــيد بــارني المرتكز على الموارد، إنّنا نحتاج إلى القبول بأنّ هذا التحديد يعتمد على كيفيّة رؤيته من قبل المُخطّط الذي يُنشيء مجال أعماله على أساس معركته.

ما بعد حلم اليقظة

تــتواجد في الــيابان جملةً رائعةً هي كوسوريوكو، وهي كلّ ما تحتاج إليه لــتطوير الخطّــة. وتشبه كوسوريوكو "الرؤيا" كما أنّها تتضمّن نظريّة "المفهوم"

و"الخـــيال". ولكـــن، على عكس الخيال، الذي يتضمّن أحياناً معنىً إضافيّاً لحلم اليقظة، تعتبر *كوسوريوكو* قادرة على رؤية الأمور الخفيّة وتشكيل ما لا شكل له. وهـــي القـــدرة لإيجـــاد رؤيا ضروريّة وتنفيذها في الوقت عينه إلى أن يتمّ تحقيق النجاح. وهي منتوج خيال يرتكز على الفهم الواقعي لشكل العالم القادم، ومناطق الأعمال التي يمكنك أن تختارها بنجاح، وذلك لأنّك تملك وسائل تنفيذ الرؤيا.

عـــندما تصـــف رؤيـــتك مســـتعملاً خـــيالك بالكامل (حسب متطلّبات *الكوســـوريوكيو*)، يمكنك توضيح رؤيتك. وعندما تمتلك الرؤيا، تستطيع تطوير خطّـــة عمـــل توضح حصص الموارد الإنسانيّة والرأس ماليّة، ونطاق الوقت لتنفيذ هـــذه الخطـــط. ومن المهمّ جدّاً ألاّ تطبّق القوالب القديمة في المرحلة الأولى لتطوير الخطّـــة. كمـــا يجب أن تكون منفتحاً على مجال الأعمال الذي ستدخله لتخوض معـــاركك، وعـــلى سرعتك وقوّتك في احتلال هذا المجال. وتشكّل هذه العمليّة الفكريّة إنطلاقةً واضحةً من نمط تعليم مدرسة الأعمال التقليديّة لتطوير الخطّة.

ومـــن أجـــل تطويـــر هذا النوع من المواهب، نحتاج إلى تعزيز قادة الأعمال المستقبليّين تماماً كما نطوّر الرياضيّين والفنّانين العالميّين. فنحتاج إلى أن نبدأ باكراً مـــن خلال الإستعانة بأساتذة ومدرّبين كفوئين. ويتساعد في عمليّة الأخذ والعطاء الـــرجال والنســـاء على تشكيل وجه العالم الجديد. ومن الصعب رسم صورة لهذا العالم وإن كنّا نعرف السرعة التي تجري فيها الأمور. فالمسألة شبيهة بعمليّة وصف غيمة كبيرة في سماء تعصف بها رياح عاتية. فيمكننا رؤية شكلها وتحديد مكانها لا سيّما وأنّنا نراها ونشعر بها. وعلى الرغم من عدم إمكانيّة وصفها بطريقة مستقرّة، إلاّ أنّ المـــتعهّد العالمي يستطيع وصفها والتقاط قطعة كبيرة منها وتحويلها إلى رذاذ مطر وبالتالي الإستفادة منها.

آمل أن يساعدكم هذا الكتاب على تطوير بعض المشاعر تجاه الاقتصاد العالمي الجديـــد، والشكل المستقبلي للخريطة الجغرافيّة السياسيّة، والمحرّكات الأساسيّة التي يمكن للشركات أن تجذها وديناميكيّة مجالات الأعمال التي يمكننا التنقّل بينها. ولقد حان الوقت الآن لاعتلاء المسرح العالمي وتأدية أدواركم.



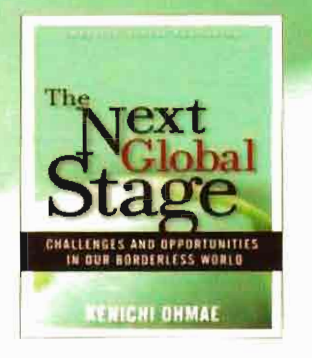
مكتبة مدبولي
Madbouli Bookshop

الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers

الاقتصاد العالمي.. المرحلة التالية؟

إنّ العولمة صفقةٌ معقودةٌ. والسؤال الكبير الذي يُطرح هو: ماذا بعد؟

في كتابه «الاقتصاد العالمي.. المرحلة التالية؟»، يكشف كينيشي أوهمي النّقاب عن عالم ما بعد العولمة. ويحدّد بالتفصيل متطلبات النّجاح على صعيد الشّركة والدّولة والفرد.

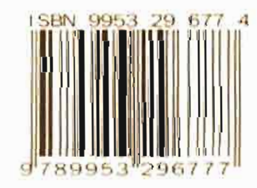


ويوضح أوهمي سبب انهيار نظريّات الاقتصاد السابقة، ويلقي الضّوء على عالم جديد تقوده «الدّول الإقليميّة» والبرامج الاقتصادية الجديدة وليس الدّول التقليديّة أو علوم الاقتصاد التقليدية. كما يقدّم رؤى ثاقبة حول تأثيرات التعقيدات التي لا سابق لها... وحول مراكز العمل المستقبلية الجديدة ومراكز النّمو الجغرافيّة...

وحول نشوء مجتمعات الإنترنت العالمية «لمستخدمي الإنترنت»، ودور القادة في عالم بلا حدود فعلياً.

وعلى غرار أهميّة كتاب هنتينغتون، «صراع الحضارات»، وسحر كتاب فريدمان «الليكزوس وشجرة الزّيتون»، فإنّ هذا الكتاب لا يكتفي بتفسير ما جرى: بل إنّه يقدّم خريطة طريق للعمل في عالم قيد النشوء.

- وضع قواعد جذريّة جديدة للسّياسات والأعمال والنّجاح الشّخصي
- تفعيل قدرات جديدة لحركات التطور والقدرات الاقتصادية
- سقوط الدّولة القوميّة. وماذا سيحل مكانها
- التّخطيط والقيادة في عالم اقتصاده بلا حدود
- كتاب يجب أن يقرأه جميع الاداريين ومخطّطي الأعمال وصانعي السّياسات والمواطنين


ISBN 9953 29 677 4
9789953296777

مكتبة مدبولي
Madbouli Bookshop
6 ميدان طلعت حرب - القاهرة
ت 756421

الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers
www.asp.com.lb
ص ب 13-5574 شوران 2050 1102 بيروت - لبنان
هاتف 785107/8 (1 961+) فاكس 786230 (1 961+)
البريد الإلكتروني asp@asp.com.lb